

كلية اللغة العربية وآدابها واللغات الشرقية
قسم اللغة العربية وآدابها

مقولات التداولية في البلاغة العربية
-مفتاح العلوم للسكاكي أنموذجاً-

لنيل شهادة

: دراسات لغوية نظرية

نصيرة الوثاس

السنة الجامعية : 2015 / 2016

ي اللغة العربية وآدابها واللغات الشرقية
غة العربية وآدابها

مقولات التداولية في البلاغة العربية -مفتاح العلوم للسكاكي أنموذجاً-

لنيل شهادة

: دراسات لغوية نظرياً

نصيرة الود

- 1- رئيساً.....
- 2-
- 3-
- 4-
- 5-

السنة الجامعية : 2015 / 2016



إهداء

بعدما أخلصت نيتي، وعقدت عزمي، وبذلت جهدي، وجعلت الله سندي
وعونني، أقطفه الآن ثمرة جهدي لأهديها إلى كل من شدَّ بيدي، ورافق خطواتي
بالدعاء والرجاء والتّمني.

أليس أحقّهم بالإهداء أولاهم بصحبتني؟ إلى نبراس الحياة "والدتي"، من تعجز
الكلمات عن وصفها وتطيبح الأسماع لذكرها، و....

ثمّ من؟ ثمّ "والدي العزيز"، من تدمع العين عرفانا لصبره وشقائه حتى يراني
أبلغ درجات العلم وأرتقي.

إلى من منحني العزيمة على العمل والإصرار عليه، مصدر شجاعتني وإرادتي
وثقتني بنفسني، "زوجي الكريم"، وإلى أنوارني الضّاوية "أنفال وإسراء".

إلى كل من أثار لي سبيل النّجاح و....

أهدي ثمرة جهدي

مقدمة

تتناول هذه الدراسة موضوع مقولات التداولية في البلاغة العربية، وتحديدًا في البلاغة السكاكية، وانطلاقًا من هذا العنوان سنحاول أن نعالج إشكالية تكمن في إمكانية تطويع التداولية La pragmatique كمنهج حديث لدراسة التراث، على أمل تقديم قراءة جديدة لهذا التراث إيمانًا منا بأنه كان ولا يزال منبعًا للفكر الأصيل والمتجدد. ولأنّ التّعريض لدراسة القديم لا يعني انسلاخًا عن الحديث بكلّ ما يمدنا إياه من مناهج نقدية ونظريات حديثة، ولا دراسة الحديث تعني انسلاخًا عن القديم، ارتأينا أن نجمع في هذا العمل بين حداثة المفهوم أو المنهج (الآلية الإجرائية التحليلية) وأصالة المدونة المنتقاة. وهي محاولة لا تخرج عن إطار تجديد الرؤية للتراث؛ حيث حاولنا ربط البلاغة التراثية بالدرس اللغوي الحديث بما استجدّ فيه من نظريات خاصة ما يتعلّق بنظريات التحليل التداولي Théories d'analyse Pragmatique، ولا يتأتّى ذلك إلا بمعاودة البحث في النصوص البلاغية القديمة لفهمها في ضوء المعطيات الحديثة. ولا نقصد بذلك التعصّب للتراث أو للحديث وإنما إقامة حوارية بينهما من شأنها أن تنشئ موضوعًا متكامل الأطراف، دون أن نتجاوز الخصوصية المنهجية والمعرفية للدرس البلاغي ونظيره التداولي.

وعليه تقدّم هذه الدراسة قراءة استكشافية للتفكير التداولي في المدونة البلاغية السكاكية، فقد نالت التركة البلاغية حظًا وافرا من العناية والبحث، وإن كان بحثها من المنظور التداولي يعدّ توجهًا جديدًا، حيث حاولنا الاستفادة مما طوّر في هذا المنهج من تصورات أساسية وآليات منهجية استجابة للتحوّل الذي يعرفه الدرس اللغوي اليوم، لا سيما تحوّل النظرة للبلاغة التي لم يعد ينظر إليها بوصفها نظرية تخيلية وكفى، بل نظرية مقصدية تداولية، ثمّ إنّها لم تعد تقتصر على الإنتاج الأدبي فقط بل تجاوزته إلى مجالات معرفية أوسع، اجتماعية وسياسية وقانونية وإعلامية. هذا في مقابل الطروحات التي يثيرها الدرس القديم، في وقت هيمنت فيه المناهج الغربية وهمشت عنايتنا بالتراث.

وبالتالي تعدّ هذه الدراسة إثراءً للجانب النظري والتطبيقي للمنهج التداولي خاصة وأنه من المناهج الحديثة المعتمدة في تحليل الخطاب. ضف إلى ذلك أنّ التعرّض لدراسة البلاغة السكاكية يخرج عن ذلك الإطار الذي درست به والذي لا يتعدّى الشروحات وبعض التحليلات البلاغية الجزئية لأنّه سيتناول قراءتها ضمن منهج جديد هو المنهج التداولي. ومن هنا تكتسي هذه الدراسة أهميتها وجدّيتها فيما سنتناوله من عناصر ومن طريقة في التحليل.

إنّ إعادة قراءة البلاغة في ضوء المكتسبات المنهجية الجديدة وخاصة مكتسبات اللسانيات التداولية وتحليل الخطاب بشكل عام، لا يعني البتّة إحلال البلاغة محلّ التداولية، أو الادّعاء بأنّ

أصول النظرية التداولية جاءت مكتملة في درسنا البلاغي، ذلك أن التداولية لم تظهر كمصطلح محدد المعالم في تراثنا العربي، وأن ما وجد من تعاريف لهذا الحقل اللغوي عند الدارسين المحدثين مقتبس من دراسات غربية. ثم إننا لا نرمي البتة إلى عملية إسقاطية، نظرا لخصوصية البنية المعرفية لكل منهج. وبالتالي فغايتنا هي الوقوف على بعض آليات التحليل البلاغي التي قد تقترب من الدرس الحديث بقدر ما تبعد عنه، إضافة إلى خلق نوع من المحاور الجادة بين التفكيين القديم والجديد، فالحاضر بقدر ما يغني الماضي بقدر ما يغتني بمحاورته؛ ومعنى ذلك هو خدمة البلاغة في إطار تغيير المعطيات المنهجية الراهنة.

تتميز المنظومة المصطلحية لحقل التداولية بالتنوع والثراء، والتي تستوجب من كل دارس يعنى بهذا الحقل الوقوف عندها لاستجلاء ما يشوبها من غموض والاستفادة منها في تحليل الخطابات المتنوعة. ولا شك أن التداولية بمفاهيمها تلك ونظرياتها وآلياتها الإجرائية في التحليل استطاعت أن تفتح مجالا واسعا للإحاطة بعالم الخطاب وآليات اشتغاله.

تعنى التداولية بكافة عناصر العملية التواصلية، إذ تهتم بالمتكلم ومقاصده التواصلية، وبحال السامع، كما تعنى بالشروط اللازمة لضمان نجاح فعل التواصل. وبالنظر إلى الطرح الذي تقدمه اللسانيات التداولية قد تمثل مدخلا مناسباً للولوج إلى دراسة التراث البلاغي بما توفره من آليات تسهم في كشف مكونات الخطاب. ولكن قراءة التراث البلاغي من المنظور التداولي لا بد أن يتم ضمن سياقه التاريخي وظروف إنتاجه، من أجل ضمان الفهم الصحيح للمحتوى المضموني وتحديد دلالاته، هذا ما تعتد به التداولية في مرحلة أولى، ثم في مرحلة لاحقة بحث البذور الحداثية فيه ومحاورته.

أما بالنسبة للبلاغة فإنه وعلى امتداد التاريخ وجدت نظرية بلاغية أعمدت قواعدها في إنتاج نماذج الخطابات المختلفة، وفي تعقب الظاهرة الإبداعية؛ ومعنى ذلك أن البلاغة قد أفادت بتقنياتها المتنوعة مختلف أنواع الخطاب، مثلها مثل التداولية، ذلك أن البلاغة تنطوي على معطيات تختزل المعرفة العلمية بظواهر اللغة والأدب. ومن هنا جاءت عنايتنا بالبلاغة باعتبارها ظاهرة خطابية ومنهجاً في التحليل النصي Analyse textuelle.

وإذا كانت البلاغة قد تدرجت من العصر القديم إلى العصر الحاضر مع ما رافق ذلك من تعدد في مساراتها وخلفياتها الفكرية وعوامل نشأتها، وتعدد المصادر واختلاف مشاربها، مع تعدد مؤثراتها واختلاف طرائقها وأساليبها، مما وسع مجالها، إلا أنها ظلت علما لم ينضج ولم يحترق خلافا لغيرها من العلوم مثلما ذهب إلى ذلك القدامى، وفي مقولتهم هذه دليل على أنها حقل معرفي كان ولا يزال في حاجة إلى تجديد الرؤية، واستقصاء البحث فيه، مما يفتح باب الاجتهاد.

وقد وقع اختيارنا على بلاغة "السكاكي" تحديدا نظرا لما حظيت به هذه الأخيرة من نظرات سلبية ذات أحكام تقييمية في عمومها، مثل رميها بالعقم، والحكم على صاحبها بتجميد البلاغة، وإن كنا نرى أنه من المنافي للصواب الحكم بتلك الأحكام قبل مدارس المصنّف واستجلاء مضامينه ومقاصده الخطابية، ثم إننا نعتقد أن لولا العناية التي وجهت "للمفتاح" لما تعددت شروحاته بدءً بشرح "القزويني". ولا ينبغي أن نغفل في هذا الإطار مزية "السكاكي" في توسيعه دائرة البلاغة لتشمل اللغة بصفة عامة، حيث كان من المساهمين بعد "الجرجاني" في وضع علم البلاغة على أسس علمية مزاجا بين الذوق والمنطق. ثم إننا لا نغفل ما شهده القرن السابع من اجتهادات مست الدرس البلاغي، أدت إلى تأصيل المصطلح وتحديده تحديدا علميا ظلّ يلزم البلاغة العربية التي بقيت خاضعة لمنهج "السكاكي" حتى الآن. فكيف يمكن أن نفسر بلاغة رميت بالتحجر والجمود سيطرتها على الدرس البلاغي كلّ هذه الفترة؟

تقوم هذه الدراسة على فرضية توفر البلاغة على جملة من المقولات التداولية، وهذا ما جعل اختيارنا لتلك المقولات تحديدا يستجيب لهذه الفرضية، مع تفادي الإسقاط المنهجي أو الرؤية المسبقة. وبالبناء على ذلك تحاول هذه الدراسة الإجابة على جملة من الإشكالات من قبيل:

- إلى أي مدى تستجيب البلاغة العربية القديمة للطروحات اللغوية الحديثة بما في ذلك طروحات اللسانيات التداولية؟

- ما مدى قدرة البلاغة العربية بما فيها طبعا البلاغة السكاكية على خلق المثاقفة والحوار مع بعض النظريات اللغوية الحديثة؟ وما حدود تلك المثاقفة؟

- وإذا كان من الممكن الحديث عن استجابة حقيقية بين الحقلين المعرفيين ما هي أهم نقاط الائتلاف بينهما؟

وبالنظر إلى تلك الإشكالات وجهت العناية في هذه الدراسة نحو خدمة الغاية التالية:

- الوقوف عند مجهودات البلاغيين القدامى في مدى مقاربتها للتفكير التداولي الحديث.

- مقارنة التفكير القديم بالتفكير الحديث من خلال استيعاب النظريات الحديثة في إعادة بعث الجهود القديمة وقراءتها من منظور حديث (تقييم وتقويم)، قراءة تستوعبها أولا لتعيد إخراجها في صياغة حديثة.

- السعي إلى محو الحدود الفاصلة بين النظريات العربية ونظيرتها الغربية، عن طريق خلق نوع من المقاربة الدلالية بينهما، دون إلغاء الخصوصية النوعية والثقافية.

- هذا دون أن نغفل غاية أساسية تتمثل في تحديد موقع البلاغة من خريطة الدراسات التراثية، مع تحديد المهارات التحليلية لها.

وبمقتضى الأسس المنهجية المضبوطة التي تقوم عليها الدراسات الأكاديمية فقد وزعنا متن الدراسة على بابين اثنين، مع ما يتضمنه كل باب من فصول ومباحث فرعية. هذا مع اشتغالها على مقدمة، وتمهيد، وخاتمة.

بالنسبة للتمهيد كان فيه حديث عما شهدته النظرية النقدية الحديثة من تنوع في مناهج الدراسة النقدية للخطاب، وما شهدته نظرية اللغة من تحولات منهجية ومعرفية رافقها تغير النظرة إلى آليات تحليل الخطاب، لا سيما في ظل المفهوم التداولي. ثم ما شهدته الدرس البلاغي من دعوات ملحة إلى التجديد سعيا إلى تبرير محاولة الجمع بين الدرس البلاغي ونظيره التداولي.

أما بالنسبة للأبواب، ففيما يخص الباب الأول المعنون بـ "بين التداولية والبلاغة" فهو باب يصوغ الإطار النظري للدراسة، حيث تولى تحديد المفاهيم الأساسية التي تقوم عليها قبل الشروع في عملية التحليل. كتحديد مفهوم التداولية، من حيث المصطلح والمفهوم، النشأة والتطور، وأهم مقولات التحليل التداولي التي اختزلناها في نظرية أفعال الكلام *Actes de langage*، ونظرية السياق *Contexte*، والقصد *L'intention*، ونظرية الحجاج *L'argumentation*، والضمنيات *L'implicite* والتواصل *Communication*، بالتركيز على المبادئ العامة التي يقوم عليها كل مفهوم. هذا مع تحديد مفهوم البلاغة في اللغة والاصطلاح القديم والحديث، وتحديد علاقتها ببعض الاتجاهات المنهجية الحديثة كالأسلوبية والتداولية. كما تناولنا تحديد موضوعها، ونشأتها وتطورها، وهدفها، بغية الكشف عن السياق العام الذي أنتج في ظلّه "مفتاح العلوم"، خاصة وأنّ تحديد معطيات السياق يعدّ مطلباً أساسياً في التحليل التداولي. وعليه فقد قسم الباب الأول إلى فصلين أساسيين.

أما فيما يخصّ الباب الثاني فهو باب تولى التأطير التطبيقي للدراسة بتحديد "مقولات التداولية في بلاغة السكاكي" عبر أربعة فصول أساسية، خصّص الأول منها لعرض مفهوم الأفعال الكلامية من خلال بحث ثنائية الخبر والطلب، واستقصاء مفهوم الاستلزام التخاطبي عبر دراسة تحول دلالات كل من الخبر والطلب في مدى ارتباطها بقصد المتكلم وبإستراتيجية الخطاب. وخصّص الفصل الثاني لعرض مفهوم الضمنيات في البلاغة السكاكية من خلال القيام بتحليل تركيبى دلالي تداولي للمقومات الضمنية المتمثلة أساسا في التشبيه بأنواعه، والمجاز بأقسامه، والكناية بما تنفرع إليه، مضافا إلى ذلك أسلوب الحذف. وما تبع ذلك من بحث إستراتيجية الخطاب والقصد في تلك المقومات. أما الفصل الثالث فعني ببحث مفهوم التواصل من خلال بحث ماهية التواصل عند

"السكاكي"، وعناصر عملية التواصل، وقواعدها وعيوبها. في حين خصص الفصل الرابع لاستقصاء مفهوم الحجاج من خلال بحث أساليب الإنجاز الحجاجي وأساليب البناء، وبحث حاجية المقومات البلاغية.

وبالنسبة لخاتمة البحث ففيها حوصلة شاملة لما قدمناه على مدار بايين، حيث أجملنا فيها أهم ما أمكن استخلاصه من عناصر قام عليها البحث، والتي بإمكانها أن تفتح آفاقا بحثية أوسع. وما تتبغى الإشارة إليه بخصوص المعطيات التطبيقية أنها خصت علمي المعاني والبيان دون علم البديع، بحكم أن صاحب "المفتاح" لم يول أهمية له، إذ لم يجعله في مستوى واحد نداء للعلمين، بل كان يراه ذيلا لهما، لا تعدو مهمته أن تكون تحسينية.

أما عن المنهج المعتمد في العرض فهو المنهج التحليلي الذي استعنا به في تحليل المعطيات النظرية وبسط المفاهيم، والمنهج الوصفي الذي اعتمدنا عليه في استقصاء ما جاء في بلاغة "السكاكي" من مقولات، مع وصفها وتحليلها ومقارنتها بالمفاهيم التداولية الحديثة.

ومن أجل إنجاز هذه الدراسة فقد استعنا بمجموعة من المصادر والمراجع الأساسية سواء باللغة العربية أو الأجنبية. نذكر منها "البلاغة العربية قراءة أخرى" لمحمد عبد المطلب، "البلاغة العربية في ضوء منهج متكامل" لمحمد بركات حمدي، "إستراتيجيات الخطاب" لعبد الهادي بن ظافر الشهري، "التداولية عند علماء العرب" لمسعود صحراوي، وبخصوص المراجع الأجنبية فقد استعنا بكتاب أوستن "Quand dire c'est faire"، وكتاب موشر "Argumentation et Conversation"، وكتاب "l'implicite" لأوركيني، و"Dictionary d'analyse du discours" لشارودو و مانغونو". ولكن الإشكال الحاصل في هذه المصنّفات هو قلة المراجع التي بحثت مقولات التداولية في التراث البلاغي على وجه التحديد، وهي على قلتها بقدر ما سلّطت الضوء على جوانب من تجليات الدرس التداولي في المدونة التراثية (ركّزت في عمومها على مبحث الأفعال الكلامية) بقدر ما أهملت جوانب أخرى، لذا فقد تضاعفت مهمتنا في استقصاء حيثيات الموضوع. ثم من بين الصعوبات التي اعترضت العمل كذلك رحابة المتن البلاغي وتشعبه، بالإضافة إلى ما يتعلّق بالمنهج التداولي المعتمد على امتداد نظرياته وتشعب مباحثه، وانفتاحه على كثرة المصطلحات والمفاهيم، وكثرة المؤسّسين باختلاف آرائهم، لذلك حاولنا أن نأخذ بما هو أكثر تداولاً فيه، وبحسب فهمنا له.

وقد حاولنا الوصول إلى الهدف المنشود من هذه الدراسة وإخراجها في أحسن صورة، ولكن ليس لنا أن ندعي أننا بعملنا هذا قد بلغنا غاية المطلوب، كما ليس لنا أن ندعي الكمال، فجلّ غايتنا

المساهمة ولو بجهد قليل في خدمة وإثراء تراثنا البلاغيّ، وحسبنا في ذلك قول "العماد الأصفهانيّ" - نقلا عن قاموس المورد- «إني رأيتُ أنه لا يكتب أحد كتابا في يومه إلا قال في غده: لو غير هذا لكان أحسن، ولو زيد هذا لكان يستحسن، ولو قدّم هذا لكان أفضل، ولو ترك هذا لكان أجمل. وهذا من أعظم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر».

وإن تأتّى لتلك الأفكار المشتتة أن تصبح حقيقة يجسدها هذا العمل فإنّ الفضل في ذلك لا يعزى إلى المجهود الفرديّ من دون منّ الله وتوفيقه لنا، مضافا إليه توجيهات أستاذنا المشرف "مولود بغورة"، الذي رعى هذا العمل مذ كان فكرة إلى أن صار حقيقة مجسدة، فإليه خالص شكرنا وامتناننا، وإلى كافة الزملاء ورفقاء الدرب ممّن لم ييخلوا علينا ولو بكلمة طيبة، هذا دون أن ننسى أفراد عائلتنا الصّغيرة والكبيرة.

تمهيد

عرفت النظرية النقدية الحديثة تنوعاً هاماً في مناهج الدراسة النقدية للخطاب، والتي أضحت يكمل كل منها الآخر، وبالتزامن مع التوجهات المنهجية التي يشهدها النقد المعاصر فقد سعى العديد من أهل الاختصاص بإيصالها بالنظرية النقدية القديمة سعياً لإثرائها وتطويرها، «وعلى هذا المنحى حدث ذلك التقارب المنهجي بين البلاغة والتداولية»¹.

يعدّ حقل تحليل الخطاب من الحقول المعرفية الحديثة، غير أنّ مصطلح خطاب أو Discours يشكل نقطة لقاء بين مجموعة من التخصصات التي تولي عنايتها بدراسة الخطاب وتحليله، ولذا فقد كان من الصعب التمييز بين تحليل الخطاب كاختصاص جديد في حقل الدراسات الإنسانية وبين الحقول المعرفية الأخرى؛ ذلك أنّ تحليل الخطاب يشغل على مدونات لا تخرج في إطارها العام عن الاتجاه الاجتماعي أو النفسي أو السياسي أو الديني. ولذا فإننا نعثر على جزء كبير من المصطلحات المشتركة بين هذه الحقول المعرفية.

إنّ التحليل التداولي للخطاب من المناهج الحديثة التي تولدت عن اللسانيات، والذي وجد طريقه إلى دراسة النصوص الأدبية، خاصة أنه استطاع أن يتجاوز الأفق الضيق للمنهج البنوي إلى رحاب التداول بكل ما يحتويه من أبعاد نفسية واجتماعية وسياسية. وعلى هذا الأساس تبدو التداولية أكثر فاعلية في قراءة الخطاب الأدبي وتأويله وكشف قصديته.

لقد تعرّض العديد من الباحثين في مختلف المجالات سواء منها المجال اللغوي أو الأدبي إلى مناقشة إشكالية التراث والحداثة وسال حولها الكثير من المداد، وانقسم أهل الاختصاص إلى فئتين منهم عشاق القديم والمتعصبون له الرافضون للحديث، ومنهم المتعصبون للحديث الرافضون لكل ما يمتّ بصلة للقديم، وإن حاولت طائفة ثالثة الوقوف موقفاً وسطاً بمحاولتها التوفيق بين التفكير القديم ونظيره الحديث، وهو موقف لا يخرج عن إطار محاولة تحديث القديم؛ بمعنى إخضاع الدرس القديم إلى معطيات الدرس الحديث، نظراً للدواعي المعرفية والمنهجية لإعادة بعث البلاغة، لا سيما في ظلّ تهميش المقاربة البلاغية في تحليل نماذج الخطاب بمعطياته المختلفة.

وتبعاً لاختلاف تلك التوجهات، فقد تنوعت الدراسات التي استقطب اهتمامها دراسة التراث البلاغي والمقارنة بينه وبين الاتجاهات الفكرية الحديثة، ممّا لا ينفصل عن محاولات تجديد البلاغة العربية. وعلى العموم هي دراسات لم تخرج في إطارها العام عن أربع فئات تلخص تلك التوجهات: «الفئة الأولى: لم تخرج عن التراث البلاغي وقراءته قراءة تقليدية.

¹ - مأس مختار، البلاغة والتداولية، قراءة في تداولية الخطاب البلاغي، مجلة الخطاب، العدد 08، منشورات مخبر تحليل الخطاب، جامعة تيزي وزو، الجزائر، أبريل 2011، ص 139.

-الفئة الثانية: عملت على إصاق النظريات الأسلوبية الأوروبية بالآراء البلاغية في التراث البلاغي العربي وهذه الدراسة إسقاطية.

-الفئة الثالثة: حاولت في بحوثها ودراستها البحث عن أوجه التقارب بين الأسلوبية الحديثة والبلاغة العربية القديمة دون إسقاط هذه المفاهيم على أصالة الدرس البلاغي عند العرب.

-الفئة الرابعة: حاولت تجديد الميراث البلاغي برؤية جديدة¹.

وفي ظلّ اختلاف تلك التوجّهات تبقى الرؤية التوفيقية هي الرؤية الأكثر منطقية في النظر إلى تجديد البلاغة، «ولن تقبل- كما يقول أحمد مطلوب- أية دعوة غير مبنية على أساس قويّ تدعمها الحجج وواقع اللغة، ولن يكون اعتراف بمجدّد يبني أصوله على الجديد بحجة أنّ المحدثين أكثر اطلاعاً من القدماء وأوسع أفقا، وكثيرا ما يفقد الجديد صفة الجودة لأنّه ليس أصيلا»².

وبالتالي فإنّ أبرز ما يميّز البلاغة في العصر الحاضر أنّها انتهت إلى دعوة في تجديد درسها. وعليه تتدرج هذه الدراسة ضمن محاولات بناء بلاغة عامة جديدة دون أن نغفل إنجازات البلاغة القديمة، ولكن أن نسلّم بالفكرة القائلة بأنّ «البلاغة التقليديّة وعلى وضعها الحالي لا تقوى على أداء وظيفتها التحليلية إلاّ بعد القيام بعملية تطوير مهاراتها وإيقاظ قدراتها في تحليل وفهم النصّ وتأويله»³، حتى تواكب التطوّرات الحاصلة على مستوى المناهج والدراسات النقدية الحديثة، وما أسفرت عنه الحركة الأدبية من ملامح تجديدية شكلا ومضمونا. وبالتالي فإنّ باب الاجتهاد في الدرس البلاغيّ يبقى مفتوحا.

والجدير بالذكر أنّ حقل البحث الذي نرومه ما يزال بكرا في الأبحاث العربية، وذلك راجع إلى مصطلح التداولية في حدّ ذاته ونظرياته التي لم تضبط بعد حدودها المفهومية ولا حتى المصطلحية.

وقد لفت انتباهنا ونحن ننظر في معطيات الدرس التداوليّ الحديث، وما وصل إليه البلاغيون العرب إمكانية إقامة مقارنة بين كلا الطّرحين، من خلال شحن المفاهيم القديمة بالمدلول المعرفيّ الجديد، لا سيما إذا علمنا أنّ العديد من النصوص البلاغية التراثية هي نصوص ذات قيمة معرفية كبيرة من المنظور التداوليّ، بغضّ النظر عمّا إذا كانت تبلغ أو لا تبلغ في تناولها إلى مستوى الصياغة المنهجية له، ومستوى المنظومة المفاهيمية التي يتبلور في ظلّها، لأنّ ذلك لا يقلل من

¹ - خالد بوزياني، في سبيل بلاغة عربية جديدة، مجلّة الخطاب، العدد 08. ص 127.

² - أحمد مطلوب، بحوث بلاغية، مطبوعات المجمع العلمي، دط، بغداد، 1996. ص 86، 87.

³ - مجلّة الخطاب، العدد 08. ص 06.

قيمة نشاط علمائنا القدامى ولا التنويه بجهودهم، إذ «ليس مهماً أن نردّد آراء السابقين أو نتكلّفها؛ بل المهم أن نستقصي ونفكر، ونتدبر، فربما اكتشفنا شيئاً لم يكتشفه السابقون، وبذلك نضيف للبلاغة آراء جديدة»¹. فالبلاغة العربية لها من الأدوات التحليلية ما يمتلك القدرة على التعامل مع الخطاب الأدبي بكافة مستوياته، يؤكد ذلك ما بذله علماء البلاغة ونقاد الشعر وحتى الأصوليون من محاولات رائدة في تقصي الظاهرة الأدبية، من خلال تحديد القوانين الخاصة بتشكيل الخطاب الأدبي والقرآني بالدرجة الأولى، وتحديد كفاءات اشتغاله. فعلى سبيل المثال «إن دراسة البلاغة للصور ما تزال راهنة لم تتجاوزها دراسة أخرى حتى يومنا هذا. وإنها لتحتوي على مخزون من الملاحظات والتعريفات التي من شأنها أن تجعل اللساني يعيد النظر فيها ويعمّقها على ضوء المناهج الحديثة»². وإذا كان الأمر كذلك «فإن الشمولية في فهم البلاغة العربية، ومعرفة الفروق الدقيقة بين مصطلحاتها ومدلولاتها، ثم الإلحاح على التوافق ما بين النافع فيها من أمسها، والصالح منها ليومها، من أبرز القضايا التي يلحّ عليها دارس البلاغة»³.

تجمع هذه الدراسة -إذن- بين منحيين، ما ورد عند البلاغيين العرب وتحديدًا "السكاكي" وبين المحاولات التي عرفها الدرس اللغوي الحديث، والقائم على جملة من المفاهيم والإجراءات التي ترتبت عنها تطورات هامة على مستوى تحليل نماذج الخطاب. وبالتالي فإننا بعمدنا هذا- كما يقول محمد بركات حمدي- «لا نلغي البلاغة العربية القديمة ولا ننتكّر لها، ولا نقاطع كنوز الأجداد، إنما نجتهد وندرس ونبحث ونيسر، فيما تركوا من زوايا، وأغفلوا في عصرهم لعدم حاجتهم إليه من أصول وقضايا، ومعالم وأسس، ولا يكون ذلك بمنأى عن الاتصال بالنافع المفيد من القديم، في إطار الصالح الصحيح من الحديث»⁴.

إذا حاولنا تصنيف هذه الدراسة وفقاً لتوجهات الدارسين -المشار إليها سابقاً- فإننا يمكن أن نصنّفها ضمن الاتجاه الرابع، باعتبارها محاولة استيعاب منجزات البلاغة القديمة، والاستفادة من طروحات الدرس التداولي الحديث، إيماناً منا بأنه لا ينبغي أن ننظر بنظرة القداسة لتراثنا، نظرة تحرمنا من الخدمات المعرفية للفكر الحديث، وفي المقابل ليس علينا أن نغفل خصوصيته المنهجية والمعرفية. إن «أكثر ما يمكن أن نستفيد منه إنما هو الوسائط المنهجية، أي علينا أن نعيد غرلة

¹ - عبد المتعال الصعيدي، البلاغة العالية، علم المعاني، مكتبة الآداب، المطبعة النموذجية، ط02، دب، 1991. ص د من المقدمة.

² - بيبير جيرو، الأسلوبية، ترجمة منذر عياشي، مركز الإنماء الحضاري، ط02، سوريا، 1994. ص28.

³ - محمد بركات حمدي، بلاغتنا اليوم بين الجمالية والوظيفية، دار وائل، ط01، عمان، الأردن، 2004. ص23.

⁴ - محمد بركات حمدي، بحوث ومقالات في البيان والنقد الأدبي، دار البشير، دط، عمان، 1988. ص153، 154.

التراث، وهيكلته، وتنظيمه، وضبط مصطلحاته، بصورة تفتح لنا مجال الدخول إلى هذا الحقل من الممارسة على قاعدة متينة وعلى بصيرة»¹.

إن قراءة من هذا النوع أي قراءة التراث البلاغي من منظور حديث تجعلنا نتخطى الحاجز الزمني وبعد المسافة بين القديم والجديد. وفي سياق حديثه عن أهم منجزات البلاغة العربية يرى "محمد العمري" أنه «لن يحول بين الدارس البلاغي الحديث وبين الاهتمام بأسئلة البلاغة العربية واقتحاماتها إلا عدم استيعابها سؤالاً وإنجازاً، أو تلقّيها من أيدي أقوام عاجزين، أقاموا أنفسهم سدنة لهذا التراث العظيم فحنطوه حين لم يفهموا منه إلا جوانبه الضعيفة التي تتطلب جهداً»².

أشرنا في موضع سابق إلى اختلاف توجهات الدارسين حول نظرتهم للتراث، إذ هناك بعض الدراسات حاولت ربط البلاغة بقضايا النقد المعاصر، أي أنها حاولت إعادة قراءة البلاغة على ضوء المكتسبات المنهجية الجديدة وخاصة مكتسبات التحليل الأسلوبي واللسانيات التداولية، من منطلق أن «في تراثنا البلاغي ما يشفع لما خطته التداولية لنفسها اليوم»³، وهي توجهات تجد سندها في الدراسات الغربية التي اهتمت منذ الستينيات من القرن المنصرم بالتأريخ للبلاغة الغربية بإعادة قراءة لها مع بارت Barthes وبييرلمان Pérelman وتتيكا Téthéca مما يعكس روح التجديد التي تتفق مع بلاغات أية أمة.

وفي مقابل الاجتهادات الغربية فنحن مطالبون اليوم بإعادة الشرعية للدرس البلاغي لا بدعوى التجرّ والجمود، بل بالعودة الموفقة إلى ذلك الموروث. علينا أن نعنى بهذه المناهج وبمفاهيمها المعرفية الجديدة التي تحتاج إلى التوضيح والتدقيق وإجراءاتها التحليلية في دراساتنا النظرية والتطبيقية. فلا ضير من تناول التراث من منظور تداولي أو لساني ولكن كما يقول "مسعود صحراوي": «شريطة الوعي بالأبعاد الفكرية للأدوات المعرفية والمنهجية التي نتوسل بها في الوصول إلى عمق هذا التراث. ونرى نحن-كما يقول مسعود صحراوي-أن الشرط الأساسي الذي يجب توفره في تلك الأدوات المستعملة هو: أن تتوفر لها الكفاية العلمية التفسيرية الضرورية»⁴. وقد حاول ذلك باحثون سابقون في مقولاتهم عن تجديد البلاغة العربية، أمثال: "أمين الخولي"، "أحمد الشايب"،

¹ - نواري سعودي أبو زيد، في تداولية الخطاب الأدبي، المبادئ والإجراء، بيت الحكمة، ط1، الجزائر، 2009. ص100.

² - محمد العمري، البلاغة العربية أصولها وامتداداتها، إفريقيا الشرق، دط، المغرب، بيروت، لبنان، 1999. ص32.

³ - نواري سعودي، في تداولية الخطاب الأدبي. ص20.

⁴ - مسعود صحراوي، تداولية الخطاب القرآني عند الأصوليين، مجلة الخطاب، العدد 08. ص52.

"مصطفى صادق الجويني"... وكانت محاولاتهم الأولى بداية الربط الحقيقي بين الدرس القديم والدرس الأسلوبى الحديث.

لقد ازدادت عناية الدارسين بالدرس البلاغى وتوالت الجهود ويمكن أن نرجع السبب في ذلك إلى «الاتصال الأخير بالوفاة الغربي في مجال الأسلوبيات والبنويات، وإلى الأهمية المتزايدة للبحث اللغوي، ونظريات التواصل والسيميائيات»¹، مما يعني أن العناية بالبلاغة كانت بمنهات طارئة، نتيجة لاتصالنا بالمناهج النقدية الوافدة، إذ أننا بحاجة إلى من ينبهنا بضرورة الاستفادة من تراثنا سواء اللغوي منه أو الأدبي، «فالبلاغة تستطيع أن توسع وظائفها اليوم بل تستطيع أن توسع ميادينها لتشغل في اللغة وخارج اللغة، بالإمكان أن نتحدث عن بلاغة سلوك الإنسان الحركي، كما نتحدث عن بلاغة سلوكه اللغوي، بالإمكان أن نتحدث عن بلاغة تسيير عملنا كما نتحدث عن بلاغة تسيير الكلام بيننا، بل بالإمكان أن نوظف البلاغة لعلاج ما في كلامنا من عنف وما في سلوكياتنا من قسوة، وما في علاقاتنا الإنسانية من انحراف، وبالجملة بالإمكان أن نوظف البلاغة لبناء تواصل إنساني سليم، وإنشاء معرفة مشتركة تكسبنا الحق في الاختلاف»².

وقد قمنا قبل الشروع في الدراسة بعرض المفاهيم النظرية التي تقوم عليها، خاصة وأن التداولية تهتم بتحديد ميدان الاشتغال من خلال التعريف والتنظير. ثم إننا رمنا بحث مسائل التداولية في مصدر يعد من أهم مصادر التحليل البلاغي، إذ يشكل جزءا لا يتجزأ من التراث، ونعني بذلك كتاب "مفتاح العلوم للسكاكي".

¹ - محمد عبد المطلب، البلاغة العربية قراءة أخرى، الشركة المصرية العالمية للنشر لونجمان، مكتبة لبنان ناشرون، دط، مصر، لبنان، 1997. ص 07.

² - مجلة الخطاب، العدد 08. ص 05.

الباب الأول: بين التداولية والبلاغة

الفصل الأول: في مفهوم التداولية

الفصل الثاني: في مفهوم البلاغة

الفصل الأول

في مفهوم التداولية

تمهيد:

تعتبر التداولية من الحقول المعرفية الحديثة التي ازدادت العناية بها في إطار تحليل الخطاب، بما تقوم عليه من إجراءات تحليلية قد تبدو كفيلة بتوضيح مضامين الخطاب والوقوف على آليات اشتغاله.

لقد جاءت الأبحاث التداولية لتعيد الاعتبار إلى مختلف عناصر العملية التخاطبية، مجاوزة بذلك الدراسات التي تعنى بالمستوى التركيبي ونظيره الدلالي، فاتحة المجال أكبر أمام المستوى التداولي بكل ما يحمله هذا المصطلح من أبعاد دلالية، ومن مفاهيم إجرائية تعد بحق مرتكزات التحليل التداولي للخطاب.

1- التداولية: المصطلح والمفهوم

1-1- تحديد المصطلح

هناك جملة من المصطلحات المختلفة الناتجة عن اختلاف الترجمات نجدها قد وظفت أساسا

للتدليل على مفهوم التداولية، نذكر من بينها:

- الذرائعية والذريعية: وهي ترجمة نعثر عليها في بعض المعاجم¹، والمصنّفات الفلسفية² كمقابل للكلمة الفرنسية pragmatisme أو pragmatique. وقد وظف "الفاسي الفهري" كلمة الذريعية كترجمة للمصطلح الأجنبي pragmatique³.

- البراغماتية والبراغماتيكية: وهي ترجمة صادفها في بعض المصنّفات الفلسفية⁴ كمقابل للمصطلح الفرنسي pragmatisme أو pragmatique.

- التداولية: وهو مصطلح يمكن أن نعده ترجمة للمصطلح الفرنسي pragmatique والإنجليزي pragmatic، أي أنه ليس ترجمة لمصطلح pragmatisme على أساس أن هذا الأخير يحيل إلى مفهوم الفلسفة الذرائعية.

¹ - ينظر: جبور عبد النور، المعجم الأدبي، دار العلم للملايين، ط02، بيروت، لبنان، 1984. ص117.

² - ينظر: م. روزنتال، ب يودين، الموسوعة الفلسفية، ترجمة سمير كرم، دار الطليعة، ط06، بيروت، لبنان، 1987. ص217. وأندريه لالاند، موسوعة لالاند الفلسفية، ترجمة خليل أحمد خليل، المجلد الثاني، منشورات عويدات، ط02، بيروت، 2001. ص1012.

³ - ينظر: عبد القادر الفاسي الفهري، المصطلح اللساني، مجلة اللسان العربي، العدد23، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، المغرب، 1983. ص140.

⁴ - ينظر: م. روزنتال، ب يودين، الموسوعة الفلسفية. ص217، وموسوعة لالاند. ص112، 114.

ويمكن أن نعدّ هذه الترجمة من أكثر الترجمات تداولاً في الوقت الحالي خاصة في حقل تحليل الخطاب. وعلى رأي أحد الباحثين-أحمد نحلة- فإنه المصطلح الأقرب إلى القبول، لأنه «يشير إلى أنّ المعنى ليس شيئاً متأصلاً في الكلمات وحدها، ولا يرتبط بالمتكلم وحده، ولا بالسّامع وحده، فنساعة المعنى تتمثّل في تداول *négotiation* اللغة بين المتكلم والسّامع في سياق محدّد (ماديّ، واجتماعيّ، ولغويّ) وصولاً إلى المعنى الكامن في كلام ما»¹. ولهذا السّبب فإنّ المصطلح الذي سنعتمده في هذه الدّراسة والذي سنحاول في العنصر الموالي تحديد مفهومه الاصطلاحي مباشرة بصرف النظر عن مفهومه اللّغويّ.

1-2- تحديد المفهوم

إذا كانت الدّراسات اللّغويّة قد أنتجت لنا عديد المناهج على غرار المنهج البنويّ والتّوليديّ والوظيفيّ التي سيطرت على هذا الحقل ردحا من الزّمن، فإنّ تطوّر الأبحاث في هذا المجال صاحبه ظهور عدّة نظريات جديدة حاولت أن تعيد الاعتبار لعناصر ظلّت مهملة في البحث اللّغويّ، لاسيما لدى اللسانيّات البنويّة، مثل ظاهرة الكلام التي أصبحت تحتل منزلة مركزية في بحوث اللسانيين في العقود المتأخّرة وبصفة خاصة في الأعمال الممتدة إلى "جاكسون" *Jakopson* و"بنفنيست" *Benveniste*. وقد أدّى تطوّر الأبحاث في هذا المجال إلى بروز مرحلة لسانيّة جديدة، تمّ من خلالها الإقرار بوجود لسانيّات التّلّفظ *Linguistique de l'énonciation* التي ساهمت في بلورة اتّجاه لسانيّ جديد هو الاتّجاه التّداوليّ الذي نحن بصدد التعرّف به.

تعتبر التّداوليّة من المصطلحات المشوبة بالغموض، ولعلّ هذا ما يبرّر لنا تعدّد الترجمات التي دارت حولها، إضافة إلى تعدّد مصطلحاتها ومفاهيمها كونها تقع في «مفترق طرق غنية لتداخل اختصاصات اللسانيين، المناطق، السيميائيين، الفلاسفة، السيكلوجيين، والسوسولوجيين»² وتشرح لنا "أوركويوني" هذه الفكرة ببعض الإسهاب في قولها: «تشهد اللسانيّات التّداوليّة التي هي آخر تخصص تمخّض عن اللسانيّات انفتاحاً على جميع الأصعدة: فهي توظّف آلياتها التّحليليّة لوصف ظواهر الانسجام النّصيّ *Cohérence textuelle*... كما يتمّ تسخير أحد مكوناتها لإدماجه في الانسجام النّصيّ... ولا شك أنّ اللسانيّات التّداوليّة ستغزو المجالات السيميائيّة الأخرى... وهذا التّقدّم المشهود من شأنه أن يجعل اللسانيّات التّداوليّة تفتّح على التّخصّصات الأخرى المجاورة لها كعلم

¹ - محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللّغويّ المعاصر، دار المعرفة الجامعيّة، ط، دب، 2002. ص 14.

² - فرانسواز أرمينكو، المقاربة التّداوليّة، ترجمة سعيد علوش، مركز الإنماء القومي، ط، دب، دت. ص 11.

الاجتماع، وعلم النفس»¹ فهي-إذن- تشابك للعديد من التخصصات، مما يعني أنه ليست لها حدود واضحة أو بالأحرى ليست دراسة مستقلة. ضف إلى ذلك أنه مصطلح تتبلور في ظلّه جملة من التعريفات المختلفة تبعاً لاختلاف مجال اهتمام الباحث نفسه. فقد تعرّف التداولية انطلاقاً من وجهة نظر تهتم بدراسة المعنى في سياق التواصل «بأنها دراسة المعنى التواصلي... أو معنى المرسل في كيفية قدرته على إفهام المرسل إليه»²، وقد يعرفها انطلاقاً من وجهة نظر المرسل «بأنها كيفية إدراك المعايير والمبادئ التي توجّهه عند إنتاج الخطاب»³.

فتحديد التداولية وفقاً لذلك يأخذ بعين الاعتبار ربط المعنى بالسياق وقوانين التخاطب باعتبارها مفاهيم أساسية في التحليل التداولي للخطاب؛ ذلك أن «مجال التداولية يتحدّد بحالة كلامية لا تضم فقط اللفظ والمتكلم والمستمع بل المعرفة المشتركة لهذه العوامل الخاصة منها والعامّة أي سياق اللفظ»⁴.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى قد يحدّد مفهوم التداولية باعتبارها «تخصّص لساني، أو باعتبارها تيار لدراسة الخطاب، أو تصوّر خاص للغة»⁵، يبحث في الوسيلة التي تتفدّ بها اللغة في مختلف المقامات الخطابية.

ولعلّ من أقدم التعريفات التي حاولت تحديد مفهوم التداولية ما جاء به "شارل موريس" Morris من تقسيم ثلاثي، حيث ميّز بين مجالات ثلاثة في الإحاطة بأية لغة، وهي: علم التركيب، علم الدلالة، والتداولية.

-بالنسبة لعلم التركيب Syntaxe فهو يعنى بالخصائص الشكلية للتركيب اللسانية، مع تحديد القواعد المساعدة على تركيب الصيغ وتوزيع العناصر اللغوية.

-وبالنسبة لعلم الدلالة Sémantique فهو يعنى بالعلاقات القائمة بين التركيب اللسانية والعالم الخارجي الذي تحيل إليه وترجع في دلالتها إليه، كما يعمل على تقديم الوسائل اللازمة لتأويل الصيغ حتى توافق الواقع.

¹ - C.K.Orecchioni, L'énonciation de la subjectivité dans le langage, Armand Collin, Paris, 1980. P216.

² - عبد الهادي بن ظافر الشهري، إستراتيجيات الخطاب، مقارنة لغوية تداولية، دار الكتاب الجديدة المتحدة، ط1، بيروت، لبنان، 2004. ص22.

³ - المرجع نفسه. ص22.

⁴ - قويدر شنان، التداولية في الفكر الأنجلوسكسوني، المنشأ الفلسفي والمآل اللساني، مجلة اللغة والأدب، العدد17، جامعة الجزائر، جانفي 2006. ص22.

⁵ - P.Charaudeau, D.Maingueneau, Dictionnaire d'analyse du discours, Seuil, Paris, 2002. p454, 457.

أما بالنسبة للتداولية Pragmatique فهي «تهتمّ بالعلاقات القائمة بين الأدلة ومستعملها واستعمالها وآثارها»¹؛ أي أن محور اهتمامها يتلخّص في ثلاثة عناصر أساسية هي:

- 1- الأدلة بنمطيتها، سواء أكانت ذات طبيعة لغوية أو غير لغوية.
- 2- مستعملي الأدلة وما يرتبط بهم من دوافع نفسية، رغبات...
- 3- فعل الاستعمال وآثاره التي تظهر من خلال ردّ فعل المخاطبين، وترتبط ارتباطاً وثيقاً بموضوع الخطاب وهدفه.

هذه هي العناصر التي تلخّص لنا المظهر التداولي للغة الذي لا ينفصل عن الاستعمال؛ أي استعمال الأدلة في السياق. وأكثر إيضاحاً لهذه الفكرة فإنّ التداولية «لا تدرس البنية اللغوية ذاتها، ولكن تدرس اللغة حين استعمالها في الطبقات المقامية المختلفة، أي باعتبارها كلاماً محدداً، صادراً من متكلّم محدّد، وموجّه إلى مخاطب محدّد، بلفظ محدّد، في مقام تواصلٍ محدّد، لتحقيق غرض تواصلٍ محدّد»². ونظراً لأهمية هذا المعطى هناك من الباحثين من عرفّ التداولية بأنها «علم استخدام الأدلة، ولسانيات الحوار ونظرية الأفعال الكلامية»³.

وتجدر الإشارة في هذا الموضوع إلى أنّ العلاقة بين مستويات الخطاب الثلاثة هي علاقة تكامل، فكلّ واحد ينهض بوظيفة بناء الذي يليه؛ «إذ لا يمكن استعمال التراكيب المجردة بمعزل عن الدلالة، ولا يمكن إنتاج الخطاب وفقاً لما يقتضيه هذان المستويان فحسب، وإلا لأصبح بإمكاننا إنتاج ما لا معنى له مع توفر صحته النحوية. وكذلك لا يمكن إنتاج خطابات ذات صحّة دلالية تكفي بصدق أو كذب قضايها في ذاتها؛ لأنّه لا يمكن أن ينتج الخطاب دون مرسل له، ولا يمكن أن ينتج المرسل في غموض على المرسل إليه، وعليه فإنّ التّكامل بين هذه المستويات الثلاثة بات ضرورياً»⁴.

¹ - دومينيك مانغونو، المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب، ترجمة: محمد يحياتن، منشورات الاختلاف، ط01، دب. 2005. ص92.

² - مسعود صحراوي، التداولية عند علماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، دار التنوير، ط01، الجزائر، 2008. ص 37.

³ - الجيلالي دلاش، مدخل إلى اللسانيات التداولية، ترجمة محمد يحياتن، ديوان المطبوعات الجامعية، دط، الجزائر، دت. ص43.

⁴ - عبد الهادي بن ظافر الشهري، إستراتيجيات الخطاب. ص22.

بناء على ما سبق فمفهوم التداولية عند "موريس" يحيل على مكون من مكونات اللغة هو المكون التداولي «الذي يعالج وصف معنى الملفوظات في سياقها»¹ بالنسبة "لمانغونو"، وعلى هذا الأساس تهدف التداولية إلى دراسة الظاهرة المرتبطة بالمكون التداولي.

إن ما يمكن أن نستخلصه عن مفهوم "موريس" للتداولية أنه مفهوم واسع نجده يتجاوز الحقل اللساني إلى السيميائي، وبناء على ذلك تعدّ التداولية عند "موريس" جزءاً من السيميائية، ثمّ إنها في نظر "فان دايك" Van Dijk «أكبر مكون ثالث لأية نظرية سيميوطيقية»²، ولا ينبغي أن نفهم من هذا الكلام أنّ البحث التداولي يقف عند حدود الدرس السيميائي، على اعتبار أنه بحث لا يمكن له أن يقوم بمعزل عن اللغة باعتبارها مكوناً أساسياً في إنتاج الخطاب وتأويله، وهو بذلك يحيل على مجال لساني ذا رؤية خاصة للغة وهي رؤية لها دورها في تحديد مفهوم التداولية، والسؤال الواجب طرحه هنا فيما تتلخّص تلك الرؤية؟

من المفاهيم التي سيقف لتحديد مصطلح التداولية في نظر "آن ماري ديبر" Anne Marie Diller و"فرانسوا ريكاناتي" François Récanati القول أنّها «دراسة استعمال اللغة في الخطاب شاهدة في ذلك على مقدرتها الخطابية»³. ممّا يجعلها تهتمّ بدلالة الأشكال اللسانية التي تتحدّد من خلال السياق. وتعبير أكثر دقة تعدّ التداولية «مذهب لساني يدرس علاقة النشاط اللغوي بمستعمليه وطرق وكيفيات استخدام العلامات اللغوية بنجاح، والسياقات والطبقات المقامية المختلفة التي ينجز ضمنها الخطاب، والبحث عن العوامل التي تجعل من الخطاب رسالة تواصلية واضحة وناجحة، والبحث في أسباب الفشل في التواصل باللغات الطبيعية»⁴.

فإذا نحن أمعنا النظر في هذه التعريفات أمكننا أن نستخلص طبيعة العلاقة القائمة بين البحث اللساني ونظيره التداولي، إذ يعدّ هذا الأخير جزءاً لا يتجزأ من الأول لدرجة يعتبر فيها "كارناب" Carnap التداولية «قاعدة اللسانيات»⁵؛ كونها يشتركان معا في دراسة اللغة، وإن كانت طبيعة اللغة في البحث التداولي تأخذ بعداً آخر أكثر رحابة إذ لم يعد ينظر إليها باعتبارها أداة تواصل وكفى، وإنما باعتبارها ظاهرة خطابية بالدرجة الأولى إضافة إلى كونها ظاهرة تواصلية واجتماعية،

¹ - دومينيك مانغونو، المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب. ص 92.

² - فان دايك، النص والسياق، ترجمة: عبد القادر قنيني، إفريقيا الشرق، دط، المغرب، بيروت، 2000. ص 255.

³ - فرانسواز أرمينكو، المقاربة التداولية. ص 08.

⁴ - مسعود صحراوي، التداولية عند علماء العرب. ص 03.

⁵ - فرانسواز أرمينكو، المقاربة التداولية. ص 07.

وعلى هذا الأساس يقول "فرانسيس جاك" F.Jacque «تتطرق التداولية إلى اللغة، كظاهرة خطابية، وتواصلية، واجتماعية معا»¹؛ بمعنى أن التداولية تنظر إلى اللغة كمجموعة من الأشكال اللسانية، التي لا يتحدد معناها إلا من خلال الاستعمال اللساني الذي يرد في سياقات مختلفة تتعلق بشروط إنتاج الخطاب، حتى أن هناك من يعتبر التداولية «علم الاستعمال اللساني ضمن السياق، وبتوسع أكثر هي استعمال العلامات ضمن السياق»².

وهنا تأتي التداولية لتعيد الاعتبار إلى ظاهرة النشاط الكلامي بتركيزها على البعد الاستعمالي للغة واعتباره مبدأ أساسيا في تحليلاتها، إضافة إلى التركيز على «خصائص استعمال اللغة (دوافع نفسية للمتكلمين، رد فعل المخاطبين، نوع مشترك للخطاب، موضوع الخطاب...)» على خلاف الجانب التركيبي والدلالي³.

فاللغة في هذا المستوى من التحليل لم تعد شيئا تجريديا يكتفي بمجرد الوصف الشكلي للبنية اللغوية، بل أصبح الاهتمام منصبا على مراعاة العلاقة بين البنية اللغوية والاستعمال و«لا يتبلور الاستعمال إلا من خلال عملية قولية تسمى عملية التلفظ بالخطاب، فالتلفظ هو النشاط الرئيسي الذي يمنح استعمال اللغة طابعها التداولي»⁴.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإذا كان التحليل التداولي يقوم على اعتبار اللغة نشاطا كلاميا، أو ممارسة فعلية، فإنه نشاط يتحقق في وضعية تخاطبية تبادلية مقيدة بقيود، ومن هنا تأتي التداولية لتعيد الاعتبار كذلك إلى مختلف المعطيات السياقية التي يمكن لها أن تتدخل في تشكيل البناءات اللغوية وتحديد دلالتها، على أساس أن هذه الأخيرة لا يمكن فصلها عن الظروف العامة التي أنتجتها، أو بتعبير آخر لا يمكن فصل الاستعمال اللغوي عن السياق. فهي تدرس الخطاب ضمن أحواله التخاطبية.

وهنا يمكن أن نلاحظ تميز البحث التداولي الذي يحاول الخروج عن الإطار العام للبحوث السابقة (كالبنوية والشكلية)، كونها لم تعن إلا بالبنية اللغوية، صارفة النظر عن كل الاعتبارات غير اللغوية، التي يمكن أن تتدخل في تشكيل تلك البنية.

¹ - فرانسواز أرمينكو، المقاربة التداولية، ص 08.

² - المرجع نفسه، ص 11.

³ - Jean Dubois, Larousse, Dictionnaire de linguistique et des sciences du langage, Bordeaux, Paris, 1994.p375.

⁴ - فان دايك، النص و السياق، ص 27.

وما يمكن أن نستخلصه -إذن- عن مفهوم اللغة من المنظور التداولي أنها ليست مجرد قائمة من الأصوات أو نظام من العلامات المجردة، ولكنها إنجاز فعلي. فالتداولية تدرس اللغة «بوصفها علما تخاطبياً تواصلياً يعنى بالأبعاد الخطابية الاستعمالية للغة»¹، وهو مفهوم قاد إلى إيجاد مفاهيم جديدة لمجموعة من التّصورات التي كان ينظر إليها بعيداً عن اعتبار اللغة ممارسة فعلية، كمفهوم الاستعمال أو الإنجاز، الأداء الكلامي، السياق، التّلفظ... وهي مفاهيم أساسية في تحقيق تداولية اللغة. و بناء على ما سبق فقد جاءت التداولية لتعيد الاعتبار إلى مختلف عناصر العملية التخاطبية ساعية من وراء ذلك الإجابة على جملة من الأسئلة من قبيل: من يتكلم وإلى من يتكلم؟ من يتكلم ومع من؟ من يتكلم ولأجل من؟ ماذا نقول عندما نتكلم؟ ماذا علينا أن نعمل حتى يرتفع الإبهام عن جملة أو أخرى؟ كيف يمكننا قول شيء آخر غير ما كنا نريد قوله؟ هل يمكن أن نركز إلى المعنى الحرفي لقصدها؟ ما هي استعمالات اللغة؟² وغيرها من الأسئلة التي تتدخل للإجابة عنها عدة اعتبارات تداولية. كما أنها تخوّل للباحثين في هذا الإطار استثمار مفاهيم عدة من حقول معرفية أخرى كعلوم اللسان، وعلم النفس، وعلوم الاتصال... في الإجابة عنها. مما يعني أن مجال التداولية مجال واسع. وقد حاول "فان دايك" أن يصوغ لنا أهم مهام التداولية التي نستعرضها في شكل نقاط كالتالي: «- أحد مهام التداولية هو أن تتيح صياغة شروط نجاح إنجاز العبارة - المهمة الثانية تقوم في صياغة مبادئ تتضمّن اتجاهات مجاري فعل الكلام المتداخل الإنجاز الذي ينبغي أن يستوفى في إنجاز العبارة حتى تصبح ناجحة - والمهمة الثالثة كيف تترابط شروط نجاح العبارة كفعل إنجازي وكمبادئ فعل مشترك الإنجاز التّواصلي مع بنية الخطاب أو تأويله»³. وغير بعيد عما يطرحه "فان ديك" يرى "مسعود صحراوي" أن «قضية التداولية هي إيجاد القوانين الكلية للاستعمال اللغوي والتعرّف على القدرات الإنسانية للتواصل اللغوي»⁴.

ومعنى هذين القولين أن التداولية تعنى أولاً وأخيراً بشروط إنتاج الخطاب، أو ما يصطلح عليه بقوانين الخطاب *Lois de discours* أو ظروف الإنتاج *Condition de production*، والقول بذلك لا يعني أنها تهتم بالصياغة النظرية فحسب وإنما تعنى بتطبيق تلك الشروط لضمان نجاح فعل التّواصل، أو على حدّ تعبير "أوستن وسورل" ضمان نجاح الفعل الكلامي، ما دمنا لا نتكلم إلا

¹ - مسعود صحراوي، التداولية عند علماء العرب. ص 26.

² - ينظر: فرانسواز أرمينكو، المقاربة التداولية. ص 07.

³ - فان دايك، النص و السياق. ص 256.

⁴ - مسعود صحراوي، التداولية عند علماء العرب. ص 25.

في إطار أفعال، ثم إن «كل قول هو عبارة عن فعل». فالتداولية تسعى إلى تحقيق الأفعال من خلال الأقوال؛ أي ما يحقق نجاحها، في محاولة منها لتبرير أسباب الإخفاق، أو البحث عن القوانين الكلية للاستعمال، وهذا في إطار عام لا يفصل شروط النجاح عن بنية الخطاب العامة وكيفية اشتغالها.

2- التداولية: النشأة والتطور

يمكن أن نرد الإرهاصات الأولى لنشأة التداولية إلى تلك التوجهات التي انصبَّ اهتمامها على قضية الدليل والدلالة، حيث شغلت هذه القضية اهتمام الباحثين من فلاسفة ومناطقة منذ زمن مبكر ولا تزال. واللافت للانتباه أن مختلف الدراسات التي ارتبطت بمعالجة الدليل كانت لا تستبعد مستخدميه من البحث، ثم إنها كانت تعنى بتأثير الأدلة على السلوك البشري. ولذا فهي دراسات تعدّ بمثابة أسس اللسانيات التداولية.

ومن أبرز الدراسات التي تتدرج في هذا الإطار لدينا تصورات "بيرس" CH.S. Peirce حول العلامة وتركيزه على ظروف إنتاجها، ليكون له بذلك «اليد الطولي في المنعطف الحاسم الذي حصل صوب اللسانيات التداولية»¹، وغير بعيد عن إسهامات "بيرس" نجد تصورات "موريس" الذي أسس هو الآخر لنظرية العلامة، وبتلخص اتجاهه في جعل التداولية ضمن سيميائية ثلاثية الحدود (تركيب، نحو، تداولية)، ثم إننا لا نغفل أن أقدم تعريف للتداولية يعزى إليه (العلاقة بين العلامات ومستعملها وآثارها) وهو تعريف نجده يؤكد على الطابع الاستعمالي للعلامات، الذي لم يخرج "كارل بوهلر" K.Buhler عن إطاره لأنه كان ينافح «من أجل لسانيات النشاط اللغوي، حيث تنصرف مهمة اللساني إلى دراسة الاستعمال البشري الخاص للدليل»².

وهذه التصورات في مجملها لم تخل من مكون تداولي هو الاهتمام بربط العلامات بمستعملها مما كان له أثره الفعال في تغيير وجهة النظر التقليدية-السوسورية خاصة- وهي تصورات احتضنها دعاة الفلسفة التحليلية وسعوا إلى تعميقها.

ومن الدراسات التي تتدرج في هذا الإطار، إسهامات الفيلسوف "فريج" Frege حول دراسة الدلالة والتمييز بينها وبين المرجع³. إضافة إلى إسهامات "فيتغنشتاين" Wittgenstein الذي أولى

¹ - فرانسواز أرمينكو، المقاربة التداولية. ص 08.

² - الجيلاي دلاش، مدخل إلى اللسانيات التداولية. ص 14، 15.

³ - ينظر: فرانسواز أرمينكو، المقاربة التداولية. ص 22، 23.

عنايته بالاستعمال خاصة وأن هدف اللغة عنده «هو ممارسة تأثير فعلي للواحد في الآخر»¹. ثم إن أهم المفاهيم التي ارتبطت به "ألعاب اللغة"؛ واللعبة في نظره «تشبه شكلاً من أشكال الحياة، وبوصفها كذلك فإن النشاط اللغوي ينطوي على تنوع غير متناه. وهكذا لا توجد طريقة واحدة لاستخدام جملة ما بل ثمة عدد غير متناه من الطرق»².

وقد كان لتلك الدراسات أثرها في دعم أبحاث كل من الفيلسوفين "أوستن" Austin و"سورل" Searl لاسيما تراث "فيتغنشتاين" الذي تبناه "أوستن" وأسس من خلاله نظرية الأفعال الكلامية التي عرضها في كتابه "How to do thinks with words"، وهي نظرية احتضنها فيما بعد تلميذه "سورل" وعمل على تطويرها في مصنفه "Speech Acts".

وما يمكن أن نستخلصه-إذن-أنّ الدرس التداولي في ظهوره لا يمكن فصله عن البحوث الفلسفية ولعلّ هذا ما جعل "جيلالي دلاش" يقول: «إنّ استعراض منشأ اللسانيات التداولية ليس بالأمر الهين، لاسيما وأنها مدينة لعدد من التيارات الفلسفية»³، مثل الفلسفة التحليلية التي كان لها أثرها «في دراسة ظواهر دلالية وتداولية كانت مهملة أو مهمشة»⁴، أي أنها فلسفة نتج عنها الاهتمام بمجموعة من المبادئ الإجرائية التداولية كالدلالة، والمرجع، والاستعمال، والفعل وغيرها. ويشير "فان دايك" إلى روافد الدرس التداولي في قوله: «...فإنّ النظرية التداولية تكاد تستلهم وجودها من المنطق، إذ تستنبط أساساً من فلسفة اللغة، ونظرية أفعال الكلام بوجه خاص، وكذلك من ضروب تحليل الحوار، ومن الاختلافات الثقافية في كلّ تفاعل كلامي كما هو ملاحظ في العلوم الاجتماعية»⁵.

وإذا كنا نلمس فاعلية البحوث الفلسفية في ظهور الدرس التداولي فإنّه قد تبلور كذلك في ظلّ البحوث السيميائية واللسانية، وإن تجاوزت تلك الدراسات اللغوية ذات الطابع الشكلي كالتيار البنوي، لأنّه يعتمد في تحليلاته على معيار البنية اللغوية وحدها بخلاف التداولية التي تتجاوزها إلى دراسة «أحوال الاستعمال في الطبقات المقامية المختلفة حسب أغراض المتكلمين وأحوال

¹ - فرانسواز أرمينكو، المقاربة التداولية، ص23.

² - الجليلي دلاش، مدخل إلى اللسانيات التداولية، ص20.

³ - المرجع نفسه، ص04 .

⁴ - مسعود صحراوي، التداولية عند علماء العرب، ص24.

⁵ - فان دايك، النصّ و السياق، ص255.

المخاطبين»¹. وبالتالي فهي منهج اعتمده الباحثون «ليمدّهم برؤى متعدّدة لقصور الدّراسات الشكّليّة، وإهمالها لمقاربة اللّغة في تجلّيها الحقيقيّ، أي في الاستعمال التّواصلّي بين النّاس»².

وما يسجّل بخصوص المنهج التّداوليّ في مسار تطوّره أنّه لم يبق حكرًا على الدّراسات اللّغويّة وإنّما امتدّ ليشمل الدّراسات الأدبيّة كونه يمتلك إمكانيّات تطبيقيّة في حقل الأدب. خاصّة إذا علمنا أنّ هناك بنيات تداوليّة ثابّية في النّصوص الأدبيّة، «على اعتبار أنّ مكوّنات كلّ خطاب أدبيّ تحيل باستمرار على مرجعيّات اجتماعيّة وفلسفيّة، ورصائد ثقافيّة وطبيعيّة، وعلاقات ذاتيّة وموضوعيّة، وبنيات عميقة وسطحيّة. من ثمّ، يمتلك النّصّ الأدبيّ كامل عناصر التّداوليّة حيث تسمح مقارنة هذه الأخيرة بإحاطة دقيقة بمكوّنات النّصّ الأدبيّ»³. وعلى غرار المناهج اللّغويّة الشكّليّة فقد جاء المنهج التّداوليّ مجاوزًا للمناهج الأدبيّة الشكّليّة ذات النظرة القاصرة في تحليلها للنصوص كونها اهتمت بالعلاقات الداخليّة للنّصّ على حساب العلاقات الخارجيّة.

فإذا كان النّصّ الأدبيّ في نظر البنيويين جسدا لغويًّا أو كيانا مغلقًا منته في الزّمان والمكان فهي نظرة يعدها التّداوليون عاجزة عن اكتشاف خبايا النّصّ وتفسير العديد من الظّواهر النّصيّة، ما دامت تفصل النّصّ عن عوامل إنتاجه.

وهكذا يمكننا أن نستنتج أنّ ظهور المنهج التّداوليّ وتطوّره كان في فترة اتّجهت فيها معظم المناهج لتكون شكّليّة، وباعتبار المنهج التّداوليّ منهج حديث في تحليل الخطاب فقد زادت العناية به وتطوّر بشكل ملحوظ لاسيما مع إسهامات المنظرين الغربيين أمثال "هانسون" Hansson الذي يعود له الفضل في تكوّن تداوليّة من ثلاث درجات (دراسة الرّموز الإشاريّة "الذّاتيّة"، دراسة طريقة تعبير القضايا "الضمّنيّات"، نظريّة أفعال الكلام)، هذا إضافة إلى إسهامات "أوركينيوني" Oreckioni، "ديكرو" Ducrot، "مانغونو" Maingueneau وغيرهم ممّن تظهر نتائج أبحاثهم في مصنّفات مختلفة استعنا ببعضها في هذا العمل، كما أنّ للعرب إسهاماتهم في هذا المجال وإن كانت محدودة. يقول "الطّاهر لوصيف" في هذا الصّدّد في مقالته الموسومة بـ "التّداوليّة اللّسانيّة": «بالنسبة للدّراسات اللّغويّة العربيّة فإنّ البحث في التّداوليّة كموضوع ناضج لم يعثر عليه في الدّراسات اللّغويّة سواء التّراثيّة أو الحديثيّة، لكن هناك كثير من المصادر العربيّة التي تناولت مادة تعتبر من صميم

¹ - مسعود صحراوي، التّداوليّة عند علماء العرب. ص 28.

² - عبد الهادي بن ظافر الشهري، إستراتيجيات الخطاب. ص 21.

³ - حفناوي بعلي، التّداوليّة. البراغماتيّة الجديدة خطاب ما بعد الحداثة، مجلة اللّغة والأدب، العدد 17. ص 51.

الدراسات التداولية¹ لا سيما مصادر البلاغة العربية. وهذا ما سنحاول الكشف عنه واستقصاءه في هذه الدراسة من خلال نموذج من تلك النماذج التراثية، وهو بلاغة "السكاكي".

3- أهم مقولات التداولية

تحاول التداولية الإجابة عن جملة من الأسئلة والإشكالات المحورية التي تثيرها مختلف أنواع الخطاب. والتي تتدخل في الإجابة عنها عدة اعتبارات تداولية، «لذلك وجد مفهوم الفعل، ومفهوم السياق، ومفهوم الإنجاز في التداولية كمقاييس ومؤشرات على اتجاهات النص الأدبي في النظرية النقدية»². وهي مفاهيم كانت مهملة في الدرس اللساني.

3-1- مفهوم الفعل الكلامي Acte de langage

يعدّ من المفاهيم المحورية في الدراسات التداولية، حتى أنه هناك من يذهب للقول أنه «لا توجد تداولية مباشرة أكثر من هاته الدراسة»³، والتي يعزى الفضل في بلورتها والتّظهير لها إلى كلّ من الفيلسوفين "أوستن" Austin و "سورل" Searle. تقوم هذه النظرية على فكرة جوهرية مفادها أنّ اللّغة لا تخدم تمثيل العالم، بل تخدم إنجاز أفعال، أو بتعبير آخر «إنّ الوحدة الدّنيا للتّواصل الإنسانيّ ليست هي الجملة ولا أيّ تعبير آخر، بل هي استكمال إنجاز بعض أنماط الأفعال»⁴.

3-1-1- تعريف فعل الكلام: المقصود بالفعل الكلامي «الوحدة الصّغرى التي بفضلها تحقّق

اللّغة فعلا بعينه (أمر، طلب، تصريح، وعد...) غاية تغيير حال المتخاطبين»⁵، وبالتالي فهو مفهوم لا يفصل القول عن الفعل، باعتبار أنّ كلّ قول هو عبارة عن فعل. فعندما نقول شيئا ما فإننا في الحقيقة ننجز فعلا معينا، أو أننا ننجز فعلا بمجرد أن نقول شيئا ما، وهذا يعني أنّ مفهوم الإنجاز هو مفهوم محوري في تحديد مفهوم فعل الكلام. لذلك اصطلح "أوستن" على تسمية كتابه "How to do things with words" أي "كيف تؤدّي أشياء بالكلمات". وهو الذي قدّم من خلاله تحليلا لأفعال الكلام.

لقد قام "أوستن" بتقسيم الجمل ذات الصيغة الخبرية إلى:

-جمل وصفية إثباتية أو تقريرية Constative يمكن أن تكون صادقة أو كاذبة.

¹ الطاهر لوصيف، التداولية اللسانية، مجلة اللّغة والأدب، العدد 17. ص 09.

² فرانسواز أرمينكو، المقاربة التداولية. ص 05.

³ المرجع نفسه. ص 60.

⁴ المرجع نفسه. ص 60.

⁵ دومينيك مانغونو، المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب. ص 07.

-جمل إنشائية Performative يمكن أن تكون ناجحة أو فاشلة.

وإذا كان "أوستن" قد أقرّ هذا التقسيم في مرحلة أولية إلا أنه سرعان ما تجاوزه في مرحلة تالية، ليخلص إلى أن كل قول عمل ولا يوجد جمل وصفية، ولما كانت الأقوال أعمالاً فإنه يتعذر الحكم عليها بالصدق والكذب.

3-1-2-أقسام فعل الكلام: إن إنتاج فعل لغوي ما يقترن وفقاً "لأوستن" بثلاثة أفعال متزامنة تحدّد في الحقيقة ثلاثة أبعاد أو معانٍ مختلفة لاستعمال اللغة، وهي:

3-1-2-1-فعل القول Acte locutoire: وهو الخاص «بإنتاج أصوات أو كلمات تنتظم في تراكيب خاصة تحيلنا على دلالة معينة»¹، ومرجع محدد، فهو فعل يتضمّن ثلاثة مستويات لغوية تتمثّل في المستوى الصوتي، التركيبي، والدلالي، وإن كان "أوستن" يسمّيها أفعالاً. ويتنفّذ فعل القول نجد أنفسنا أمام فعل جديد هو الفعل الإنشائي.

3-2-1-الفعل الإنشائي Acte illocutoire: «يتعلّق بفعل ينجز بقول شيء ما، ممّا يجعله في تقابل مع فعل القول»². وهو فعل يسعى إلى إحداث تغيير في علاقات المتفاعلين les intéractants في الخطاب من خلال إنتاج فعل تأثيري، ويؤكد "أوستن" هذه الفكرة بقوله: «لا يمكن أن يكون الفعل الإنشائي ناجحاً تاماً دون أن يحدث تأثيراً على المخاطب»³؛ بحيث يمكننا إنجاز فعل إنشائي واحد لتحقيق أفعال متنوّعة «فالسؤال مثلاً قد تكون الغاية منه استمالة المتلفّظ المشارك، أو الإبانة عن تواضعنا أو إزعاج طرف ثالث إلخ»⁴. ممّا يعني أنّ الأمر يتعلّق بتحديد القيم الإنشائية Valeurs illocutoires للفعل التي ترتبط وفقاً "لأوستن" بـ«نظرية الوظائف اللسانية المختلفة»⁵.

3-2-1-3-الفعل التأثيري Acte perlocutoire: يرى "أوستن" أنه يقع في المرتبة الثالثة بعد فعل القول والفعل الإنشائي لأنه يتعلّق بالآثار المترتبة عنهما، «فقول شيء ما يتسبّب في أغلب الأحيان بعدّة أثار على المشاعر، الأفكار، أفعال المستمع أو المتكلّم وأشخاصاً آخرين»⁶.

¹ -John Austin, Quand dire c'est faire, traduit par Gilles Lane, Seuil, Paris, 1970. P109. 110.

² - Op . cit. P 113.

³ - Op . cit. P 124.

⁴ - دومينيك مانغونو، المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب. ص 08.

⁵ - John Austin, Quand dire c'est faire . p113.

⁶ - Op . cit. p 114 .

وبعد هذه التّحديدات يكون بمقدورنا الآن أن نميّز وجه الاختلاف بين هذه الأفعال، فالفرق بين فعل القول والفعل الإنشائي هو أنّ الأول مجرد قول، بينما الثاني هو عبارة عن فعل متضمّن في قول. أما الفرق بين الفعل الإنشائي والفعل التّأثيريّ فيمكن في أنّ الأول منهما ذو طبيعة لغويّة بينما يخرج الثاني عن إطار اللّغة.

وبناء على ما سبق نستنتج أنّ كلّ قول يقوم أساساً على ثلاثة أنواع من الفعل، فهو عبارة عن نشاط لغويّ ماديّ يمثّل فعلاً قولياً، وهو فعل يسعى لتحقيق غايات إنجائية كالأمر والتّحذير والوعد... وغايات تأثيريّة تعنى بالتّأثير في المتلقّي. ممّا يعني أنّ مركز الاهتمام في النّظرية هو الفعل الإنشائيّ الذي اعتنى "أوستن" بتحليله والتّمييز بين عدّة أصناف منه نعرضها كما يلي:¹

❖ -الأفعال الحكميّة Verdictifs: هي أفعال تأخذ بعين الاعتبار ما تمّ قوله حول موضوع ذا قيمة أو حدث، عن طريق هيئة رسمية أو لا انطلاقاً من الشّهادات أو من الاستنباطات العقليّة. ومن نماذج الأفعال التي تندرج تحت هذا الصّنف نجد الفعل: وضع placer، حكم condamner، نطق prononcer وغيرها.

❖ -أفعال الممارسة Exercitifs: يتعلّق فيها الأمر بصياغة حكم مناسب أو لا على سلوك معيّن أو على تبريرات هذا السلوك. ومن نماذجها: أمر ordonner، اختيار choisir، نصح conseiller وغيرها.

❖ -أفعال الوعد Promossifs: هي أفعال تفرض على المتكلّم اتّخاذ موقف أو سلوك ما. ومن نماذجها: وعد promettre، أقسم jurer de، تعاقد contracter وغيرها.

❖ -أفعال الموقف Comportatifs: هي أفعال تتضمّن فكرة ردّ الفعل تجاه سلوك صادر عن الغير، ويتعلّق الأمر بأفعال الشّكر والتّحية والتّهنئة وما شابهها. ومن نماذجها: اعتذر s'excuser، شكر remercier، هنأ féliciter وغيرها.

❖ -أفعال العرض Expositifs: هي أفعال تسعى إلى تفسير وجهة نظر ما، أو مسار احتجاج ما، أو إيضاح للاستعمال ومرجع المفردات. ومن نماذجها: أكد afférmer، وصف décrire، فسّر expliquer وغيرها.

كانت هذه أهمّ أصناف الفعل الكلاميّ كما حدّدها وصاغها "أوستن"، وهي أفعال يمكن عدّها أوليّة في مقابل الفعل الكلاميّ الكلّيّ Macro Actes de langage، بحيث يمكن لتلك الأفعال

¹ - John Austin ,Quand dire c'est faire. p155,162.

الأولى أن ترد مجتمعة بعضها أو كلها لكي تشكل متواليّة من الأفعال، أو أفعالاً مركّبة يطلق عليها فعل الكلام الكلّي. وتلخيصاً لهذه الفكرة يقول "فان دايك": «إنّ الأفعال من حيث هي أفعال مجردة، كالمعاني والدلالات، هي أمور قصديّة معنويّة، وتتعيّن بحصول ظروف الإنجاز الملاحظة كما تتعيّن بظروب الدلالات بحصول ظروف التلفّظ. ثمّ إنّ الأفعال كالدلالات تنتظم وتفتقرن مع أفعال أخرى لكي تشكل أفعالاً مركّبة ومعقّدة ومتواليات من الأفعال»¹.

انطلاقاً من هذا القول يمكن أن نستخلص بعض المعطيات العامّة المتعلقة بفعل الكلام، فهو فعل ذو قصديّة Intentionnel؛ أي أنه يحمل دلالة معيّنة، موجّهة لغرض معيّن Le but. هذا المفهوم-أي القصديّة- قد أخذه "أوستن" بعين الاعتبار في فهم كلام الشّخص المتلفّظ إليه بالخطاب وفي تحليل العبارات اللّغويّة. مضافاً إلى ذلك أنّ الفعل الكلاميّ مفهوم لا يمكن فصله عن مفهوم الإنجاز المرتبط أساساً بفعل التلفّظ، كما أنّ الانتظام الحاصل بين جملة من الأفعال هو ما يشكّل لنا فعل الكلام الكلّي.

وإن كان "أوستن" يشير إلى تداخل هذه الأصناف إلا أنه لم يقدّم لنا معايير محدّدة يمكن أن نستعين بها في تحديد كلّ صنف، وكان ذلك من بين الانتقادات التي وجّهت إليه من طرف "سورل"². إذ بعد استفادته من دروس أستاذه "أوستن" اقترح "سورل" بعض التّعديلات فطور نظريّة أفعال الكلام. ويتلخّص فكره في تصنيف هذه الأخيرة إلى أفعال مباشرة وأفعال غير مباشرة؛ بحيث يكون الفعل مباشرة Verbe directe «إذا تطابق القول (الفعل Verbe وحكمه Mode نوع الجملة) مع الإنشاء»³ Illocution؛ بمعنى هو الفعل الذي يشمل تطابقاً تاماً بين معنى الملفوظ ومعنى القول. أما الفعل غير المباشر Verbe indirecte فهو ما يحتاج إلى تأويل لإظهار قصده. هذا كما ميّز "سورل" بين الفعل الإنشائي الثّانوي Seconde «الذي بواسطته يتلفّظ المتكلّم بجملة يطابق معناها الحقيقي القصد»⁴، والفعل الإنشائي الأوّلي Primaire «الذي يستتبطه المستمع من مجموع أوضاع التّواصل»⁵؛ بمعنى أنّ تأويله يحتاج إلى الإلمام بمعطيات السياق وهنا يغدو السياق مطلباً أساسياً في عملية التّأويل.

¹ - فان دايك، النّصّ والسياق. ص 310.

² - John Searle, Sens et expression, Les Editions de Minuit, Paris, 1982. p 49.

³ - الجيلالي دلاش، مدخل إلى اللسانيات التداولية. ص 28.

⁴ - المرجع نفسه. ص 29.

⁵ - المرجع نفسه. ص 29.

انطلاقاً من هذا المعطى الأخير يمكن أن نفهم أن الفعل غير المباشر له ارتباط وثيق بحكم الحديث Maximes conversationnelles، حيث يعمل على تجاوزها لأغراض قصدية، كما أنه يقوم على خلفية معرفية مشتركة بين المتكلم والمتلقي.

وعلاوة على ما قام به "سورل" من تقسيم للفعل اللغوي، فقد عمل كذلك على إجراء بعض التعديلات على التقسيم الذي اعتمده "أوستن" للأفعال الإنشائية، من خلال تحديد اثني عشر مقاييس اختلاف دلالية تتمايز بموجبها هذه الأفعال، كاختلاف غاية الفعل، واختلاف الحالات النفسية المعبر عنها وغيرها¹. وهذا ما جعله يقترح تقسيماً آخر لها: أفعال التأكيد Assertifs، الوعد Promissifs، التوجيه Directifs، التعبير Expressifs، التصريح Déclarations. ويرى "سورل" أن هذه الأفعال تحمل هدفاً محدداً يمكن معرفته من خلال دراسة نظام العلاقات التي تربط الكلمات بالعالم Les mots et Le monde.

ومما أخذ على "أوستن" كذلك أنه «لم يميز بين الفعل الإنشائي Verbe illocutoire كوحدة لغوية، والفعل الإنشائي Acte illocutoire كعمل منجز، مما قد يعني أن فعلين إنشائيين قد يؤديان عمليتين إنشائيين مختلفتين، وهذا غير ممكن»².

هذا وقد تمكن "سورل" من خلال تحليله للفعل اللغوي من التمييز بين مكونين أساسيين له:³ محتواه القضوي Contenu propositionnel، وقوته الإنشائية Force illocutoire فالمحتوى القضوي هو المحتوى الدلالي الذي يحيل إليه ملفوظ ما. أما القوة الإنشائية فهي «محتويات الملفوظ التي تسمح له بتأدية وظيفة كفعل خاص بتألفها مع المحتوى القضوي لهذا الملفوظ»⁴، وهي قوة يدلّ عليها الفعل Verbe أو صيغة الملفوظ Modalité التي تحتل أن تكون طلباً أو أمراً أو نهياً أو غير ذلك. وبالتالي فهي عنصر أساسي لتحقيق إنجاز فعل القول والتأثير في المتلقي. ومن ثمة فهي عنصر من أهم عناصر التحليل التداولي لفعل الكلام، حتى أن هناك من الباحثين في هذا المجال من يرى أن الهدف من دراسة أفعال الكلام هو التأسيس لمفهوم القوة الإنشائية. يقول "جاك فرانسيس" J.Francis «فالهدف الرئيسي هنا يكمن في التأسيس لموضوع القوة الإنشائية لأي كلام

¹- John Searle, Sens et expression . P40,46.

²- Op .cit . P 48,49.

³- ينظر: دومينيك مانغونو، المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب. ص 07.

⁴- P.Charaudeau, D.Maingueau ,Dictionnaire d'analyse du discours. P 17.

يمكن بالصورة التي ينجز من خلالها في البنية التركيبية للغات الطبيعية¹. وهذا يدل على أن القوة الإنشائية لأي كلام وثيقة الصلة بالبنية التداولية لأية لغة.

وعلاوة على هذين المكونين يمكن أن نضيف مكوناً آخر هو القوة التأثيرية التي ترتبط أساساً بآثار الفعل الكلامي لدى متلقيه.

3-1-3- إنجاز فعل الكلام: إن إنجاز الأفعال الكلامية يستلزم في الواقع التقيد بجملة

من شروط الاستعمال مما أشار إليه "أوستن" و"سورل"، تجنباً للإخفاق الذي قد ينجم حين لا ينجز الفعل، أو حين ينجز بإخفاق، وهي شروط «تعنى بالظروف ومنزلة المشاركين في الفعل الكلامي ومقاصدهم والآثار التي من شأنه إحداثها»². أو ما صاغه "أوستن" في النقاط التالية:

- لا بدّ من وجود إجراء Procédure معترف به اصطلاحاً يحتوي على التلفظ بكلمات من قبل أشخاص في بعض الظروف (أي التلفظ بالفعل).

- أن يكون الأشخاص والظروف الخاصة بمثابة العناصر المناسبة حتى نستند لهذا الإجراء (أي التلفظ في ظروف مناسبة)³.

وتلك الشروط هي ما يقابل معيار الشروط التحضيرية Conditions préparatoires حسب "سورل" (شروط المحتوى القضوي، الشرط التمهيدي، شرط الإخلاص، والشرط الأساسي) التي شرحها بمثال الطلب الصادر عن عميد عسكري إلى جندي بسيط بتنظيف الغرفة، فهذا الطلب هو حتماً أمر، أما إن حدث العكس فهو أكيد مجرد اقتراح أو رجاء⁴.

ولنضرب لذلك مثالا عن فعل الوعد، فلنعد شخصا ينبغي أن تكون صادقاً، وأن تتوجه بالفعل إلى شخص يهتم بتحقيق فعل الوعد، وأن لا تعد بشيء يستحيل تحقيقه.

بناء على ما سبقناه من بعض المعطيات الخاصة بمفهوم الأفعال الكلامية نستنتج أنه لا يمكننا الحديث عن أفعال كلامية حقيقية، أو عن تحقيقها في الواقع اللغوي، والتميز بين نجاحها من فشلها، بمعزل عن مفهوم الإنجاز.

¹-Jaque Francis, Pragmatique in Encyclopédie Universalise, Vol 18, France, 1999 . P 856.

²- دومينيك مانغونو، المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب. ص 07 .

³- ينظر: جون ل. أوستن، القول من حيث هو فعل "نظرية أفعال الكلام"، ترجمة محمد يحياتن، عالم الكتب، ط01، دب، 2006. ص 20.

⁴-John Searle, Sens et expression, traduction de Joëlle Proust ,Edition de minuit, Paris, 1979. P44.

والإنجاز مصطلح يرتبط بمفهوم الكفاية اللغوية *Compétence*، التي تعني «القدرة التي يتمتع بها الناطقون بلغة ما والتي تمكنهم من إنتاج وفهم عدد لا متناه من الجمل الجديدة»¹.
فالكفاية اللغوية ملكة تخول لصاحبها إمكانية إنتاج وفهم عدد لا حصر له من التراكيب اللغوية، لأنها تقابل مجموع الأنظمة والقواعد سواء منها النحوية أو الصرفية (التركيبية) أو الدلالية المخزونة في ذهنه. وبالتالي فهي مخزون ذهني، وباعتبارها كذلك فهي معرفة ضمنية. هذا في مقابل الإنجاز الذي ينظر إليه على أنه «مجموع الإرغامات أو القيود التي تفرض على الكفاية من أجل كبح وحصر استعمالها؛ أي إنه التجلي الواضح لكفاية الذوات المتكلمة في أفعالها الكلامية المتعددة»².

إن اللغة ليست بظاهرة قارة في الأذهان، ولكنها نشاط كلامي متحقق عبر الإنجاز، الذي يتمظهر في صور مختلفة تتد عن الحصر، على اعتبار أن نماذج الاستعمال اللغوي كثيرة.
يرتبط الإنجاز اللساني بالأداء الفردي للغة، فهو ذو طبيعة فردية قبل أن يمتلك طابعاً اجتماعياً، على خلفية أن الفرد لا ينجز كلامه إلا وفقاً للقواعد اللغوية للجماعة البشرية التي ينتمي إليها للتعبير عن قصده، وتحقيق الفهم والإفهام أو هدفه التواصل بشكل عام. فالإنجاز يستند إلى متكلم فاعل يوضع في علاقة تخاطبية مع المخاطب، ثم إنه يؤدي فعله الإنجازي ضمن ظروف زمانية ومكانية معطاة، هذا بغض النظر عن المعطيات اللغوية المسبقة التي يخضع لها (الكفاية اللغوية)، وفي بعض الأحيان يحدث أن يشذ الأداء اللساني عن تلك القواعد الذهنية، مما له ارتباط بظروف المتكلم أو المستمع أو الظروف المحيطة بهما.

إذا كانت اللغة عبارة عن مخزون ذهني فإنها تظل مخبوءة عن العيان متموقعة في حيز الموجود بالقوة، بإمكانها أن تنتقل إلى حيز الموجود بالفعل عبر الإنجاز اللغوي، المتحقق بدوره عبر فعل التلفظ، الذي تتحول بموجبه إلى فعل منجز، محققاً بذلك البعد التداولي لها. فالتلفظ هو الفعل الذي يجعل الأدلة اللغوية تتحقق من طرف متلفظ ما في ظروف زمانية ومكانية خاصة، فعل تحول اللغة إلى خطاب منجز، إنه يمثل «النشاط الكلامي الذي يؤديه المتكلم في اللحظة التي يتحدث فيها، أي تلك الممارسة التي ينسبها لذاته متفاعلاً مع الآخر»³. ففعل التلفظ يمثل فعل الإنجاز، والملفوظ يمثل المنجز.

¹ - جون ل. أوستين، القول من حيث هو فعل "نظرية أفعال الكلام". ص 21.

² - عمر أوكان، اللغة والخطاب، إفريقيا الشرق، دط، المغرب، بيروت، لبنان، 2001، ص 27.

³ - ذهبية حمو الحاج، لسانيات التلفظ وتداولية الخطاب، دار الأمل، دط، دب، 2005، ص 77.

وإذا كان الأمر كذلك، أي اعتبار اللغة بنية قارة في الذهن، فالأكيد أن «التغير والتطور الذي يحدث في اللغة يمر عبر مستويات الإنجاز، فالجديد في اللغة يأتي دائما عن طريق الإنجاز (الكلام) وبعضه الآخر في اللغة... إذن وجود اللغة رهين وجود الكلام»¹، لأنه الكفيل بضمان حيوية اللغة.

من خلال تحديد مفهوم فعل الإنجاز يتبين لنا دوره في تأدية الأفعال الكلامية، فهو الأساس الذي بنيت عليه نظرية الأفعال الكلامية باعتباره تأدية المرسل لتحقيق فعل لغوي ما، إذ عادة ما ينظر إلى الإنجاز بأنه «إنجاز الفعل في السياق، إما بمحاثة لقدرات المتكلمين، أي معرفتهم وإلمامهم بالقواعد، وإما بتوجب إدماج التمرس اللساني بمفهوم أكثر تفهما كالقدرة التواصلية»². ويظهر ذلك من خلال تأثيره الكبير في بلورة علاقات المتخاطبين وتوجيهها؛ «فكثيرا ما تتبلور علاقات الناس من خلال إنجازهم لأفعالهم اللغوية، إذ يتقاربون ويتباعدون»³، وذلك تبعا لتغير نوع الأفعال المنجزة (شكر، اعتذار، تهنئة...). مما يجلي لنا حقيقة البعد التداولي لفعل الإنجاز. فالأكيد أن هناك قوة تأثيرية يمتلكها الخطاب اللغوي من خلال فعل الإنجاز.

بناء على ما سبق يمكن أن نلمس العلاقات المتكاملة القائمة بين الحقل المعجمي لمصطلح الإنجاز: الأداء الكلامي، الاستعمال اللغوي، التلفظ، والكلام. إذ لا يمكن الحديث أصلا عن فعل إنجاز لغوي بمعزل عن عملية التلفظ وفقا للرأي القائل أنه «لا يتبلور الاستعمال إلا من خلال عملية قولية تسمى عملية التلفظ بالخطاب؛ فالتلفظ هو النشاط الرئيس الذي يمنح اللغة طابعها التداولي، بوصفه نقطة التحول بالممارسة الفعلية لها»⁴، ثم إنه المؤدي إلى التعدد الحاصل في الإنجازات.

3-2- مفهوم السياق Le Contexte

اهتمت الدراسات الشكلية بما فيها اللسانيات البنوية بدراسة النظام اللغوي في حد ذاته، مما جعلها تهمل الأبعاد خارج نصية التي يمكن أن تحيل إليها الوحدات اللغوية، وركزت اهتمامها على وصف تلك الوحدات صوتيا وتركيبيا، وكيفية تحقيقها. غير أنه مع ظهور الاتجاه التواصلية المتبلور في ظل مناهج كثيرة كالدراستات التداولية وتحليل الخطاب، توجهت عناية الدارسين إلى الاهتمام بدراسة فعل التواصل في السياق، مع دراسة أثره في بنية الخطاب. ولا غرو في ذلك أن نجد من

¹ - ذهبية حمو الحاج، لسانيات التلفظ و تداولية الخطاب. ص 81.

² - فرانسواز أرمينكو، المقاربة التداولية. ص 09.

³ - عبد الهادي بن ظافر الشهري، إستراتيجيات الخطاب. ص 25.

⁴ - المرجع نفسه. ص 27.

التعريفات المساقاة لتحديد التداولية القول أنّها «دراسة المعنى التواصلي، أو معنى المرسل في كيفية قدرته على إفهام المرسل إليه»¹؛ أي الاهتمام لا بدراسة المعنى بمفهومه الدلالي بل في سياق التواصل، خاصة إذا علمنا أنّ دلالة وحدة لغوية ما لا تتحدّد إلا بمقابلتها مع وحدات أخرى أو بإخضاعها للسياق، لأنّ هذا الأخير هو الكفيل بنقلها من الدلالة المجردة إلى دلالات أخرى إضافية، أو من المعنى الحرفي إلى المعنى السياقي، ممّا يستدعي العناية بمعرفة السياق الذي ينجز فيه الخطاب، من خلال تحديد مفهومه، وتحديد عناصره ودورها في تشكيل الخطاب، ومعرفة أنواعه.

3-2-1- تعريف السياق: بالنسبة لمصطلح السياق هو مصطلح يثير إشكالا يتعلّق باتّساع مجاله واختلاف تعريفاته وتعدّد مقوماته. فقد اتّسع نطاقه في حقل تحليل الخطاب خاصة وأنّه من المهام الأولية لتحليل الخطاب ربط الملفوظات بسياقاتها، «غير أنّه لا يدرس الملفوظات بشكل محاith immanente لكي يربطها بعد ذلك بالمعايير المختلفة (الخارجية) السياقية: بل على العكس، يسعى إلى الإحاطة بالخطاب بوصفه نشاطا غير مفصول عن هذا السياق»²؛ ومعنى ذلك أنّ اهتمام تحليل الخطاب لا ينصبّ فقط على ربط الملفوظات بعناصر السياق، بل الأكثر من ذلك ينبغي أن ينظر للخطاب كنشاط مرتبط بالسياق. فإذا كان ينظر للخطاب كنسيج لغوي أو بنية لغوية في نظر البنويين، فإنّها بنية لا يمكن لها أن تستغني عن معطيات السياق الفاعلة في تشكيلها، ذلك أنّ «الخطاب ممارسة تجري تداوليا في السياق»³، إذ هو الكفيل بالإحالة إلى عناصر السياق وتحديدها لا العكس.

لقد غدا مصطلح السياق من المصطلحات الأكثر استعمالا في الدرس التداولي الحديث، خاصة أنّ التداولية قد جاءت أساسا لتعيد الاعتبار للمعطيات السياقية، حتى أنّه-أي السياق- أصبح من أهم المقاربات التي تركز عليها التداولية في تحليل الخطاب، فهو القاسم المشترك بين مختلف نظرياتها، إذ بإمكانه تحديد خصائص كلّ منها.

تتبلور في ظلّ مصطلح السياق تعريفات مختلفة. فقد ينظر إلى السياق الخاصّ بعنصر ما بأنّه «كلّ ما يحيط بهذا العنصر من عناصر. ففي حالة ما إذا كنا حيال وحدة لسانية ذات طبيعة

¹ عبد الهادي بن ظافر الشهري، إستراتيجيات الخطاب. ص22.

² دومينيك مانغونو، المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب. ص25.

³ عبد الهادي بن ظافر الشهري، إستراتيجيات الخطاب. ص40.

وأبعاد متغيرة (فونيم، مونيم، كلمة، جملة...) فإن ما يحيط بهذا العنصر من عناصر سياقية يمكن أن تكون ذات طبيعة لسانية (محيط كلامي Environnement verbal) أو غير لسانية (سياق مقامي اجتماعي، ثقافي)»¹.

ويتعدّد القيم الحافة بالعناصر اللغوية فإن مصطلح السياق قد يستعمل «ليحيل على المحيط الكلامي للوحدة اللغوية أو على وضعية التّواصل»². ممّا يجعلنا حيال دالتين متكاملتين لمصطلح واحد؛ بمعنى الإحالة إلى المحيط اللغوي الداخلي في مقابل المحيط الخارجي غير اللغوي.

إن مصطلح السياق باعتباره مصطلحا من مصطلحات تحليل الخطاب قد يتداخل مع مصطلح آخر ينتمي إلى نفس المنظومة وهو ظروف الإنتاج Conditions de production الذي أعيد بلورته في إطار تحليل الخطاب «للدلالة لا على المحيط المادي والمؤسّساتي للخطاب فحسب، بل كذلك للدلالة على التّصورات المتخيّلة التي تنهياً للمتفاعلين حول هويّاتهم وكذا عن مرجع خطابهم»³. وتحديد المصطلح بهذا المفهوم يجعله يتداخل ومصطلح السياق، من منطلق أن كليهما يأخذ بعين الاعتبار المعطيات خارج نصية، مثل العناية بتحديد المحيط المادي والمؤسّساتي للكلّ الخطابّي والظروف الاجتماعية العامّة، مع تحديد العناصر المشتركة بين طرفي الخطاب، كتحديد طبيعة العلاقة بينهما والمعرفة المشتركة، دون أن نغفل ما توحى إليه جملة هذه المعطيات من افتراضات مسبقّة وما تخضع له من القواعد المؤطرّة لعملية التّواصل. ومع ذلك يرى "مانغونو" أنّ مصطلح ظروف الإنتاج وإن أمكن توظيفه كمقابل للسياق «بيد أن هذا اللفظ أصبح أقلّ استعمالاً، لأنّه يستتقص من البعد التّفاعلي للخطاب والطّابع المبني والمعطى لحال الخطاب»⁴.

ومن جهة أخرى يوضع مصطلح السياق في تقابل مع مصطلح المقام Situation. فالمستوى المقامي Niveau situationnel في فعل الاتّصال اللغوي هو ذلك المستوى «الذي تحدّد فيه شروط عقد التّخاطب المطابق لنوع الخطاب: غاية الفعل، هوية المشاركين، الموضوعات الواجب معالجتها، والجهاز الفيزيائي للتبادل... ففي هذا المستوى تمارس القيود التي تسمح للاتّصال (التبليغ) بأن يكون فعلاً لغوياً أكبر، ناجحاً»⁵. فالمقام-إذن- يشمل السياق الداخلي ونظيره الخارجي علاوة على شروط العملية التّخاطبية التي تجعل من فعل التّواصل فعلاً ناجحاً.

¹ - P.Charaudeau, D.Maingueneau, Dictionnaire d'analyse du discours.P 134.

² - Op .cit . P 134.

³ - دومينيك مانغونو، المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب. ص23.

⁴ - المرجع نفسه. ص24.

⁵ - المرجع نفسه. ص108.

وبتعبير أكثر إيضاحاً المقام «هو مصطلح يوظف للإحالة إلى مجموعة الشروط المتحكمة في توجيه الرسالة Émission الخاصة بفعل من أفعال الكلام. هذه الشروط التي يمكن لها أن تعمل على تحديد مرجعية الضمائر Les Pronoms والظروف Les Circonstances الموظفة في الخطاب (أنا، هذه، البارحة..) أو إزالة الإبهام الذي من المحتمل أن يلحق بملفوظ متعدد المعاني، أو كشف الجانب الضمني لبعض أفعال الكلام، أو كشف المعنى الخاص بملفوظ ما انطلاقاً من التوقع الإيديولوجي للشخص المتكلم، أو لتأويل ملفوظ ما...»¹.

انطلاقاً من القول يتعين علينا تحديد طبيعة تلك الشروط بالنسبة للملفوظات المنتجة، فهي شروط داخلية ذات طبيعة لغوية، أو خارجية ذات طبيعة غير لغوية.

3-2-2-أنواع السياق: بالنظر إلى المعطيات الداخلية اللغوية للخطاب، والمعطيات الخارجية

غير اللغوية، نجد أنفسنا حيال نوعين من السياق:

- السياق اللغوي الداخلي.

- السياق الخارجي غير اللغوي.

فبالنسبة للنوع الأول يمكن تحديده على أنه «تجسيد لتلك التتابعات اللغوية في شكل الخطاب، من وحدات صوتية وصرفية، ومعجمية، وما بينها من ترتيب وعلاقات تركيبية»²؛ أي النظر إلى الوحدات اللغوية في حد ذاتها (من الوجهة داخل نصية) من الناحية الصوتية والصرفية والمعجمية والتركيبية، بمعزل عن علاقتها بالمحيط خارج نصي، أو ما يطلق عليه ضمن المنظومة المصطلحية لتحليل الخطاب بـ Cotexte الذي يخصص «للدلالة على المحيط اللغوي الصرف»³. هذا في مقابل «مجموعة الظروف التي تحفّ حدوث فعل التلّفظ بموقف الكلام»⁴، والتي تختزل في جملة من العناصر السياقية المتمثلة في «طرفا الخطاب: المرسل والمرسل إليه، وما بينهما من علاقة، بالإضافة إلى مكان التلّفظ وزمانه، وما فيه من شخوص وأشياء، وما يحيط بهما من عوامل حياتية: اجتماعية أو سياسية أو ثقافية، وأثر التبادل الخطابية في أطراف الخطاب الأخرى»⁵. ويبقى لكل عنصر من

¹ - عبد الهادي بن ظافر الشهري، إستراتيجيات الخطاب. ص 533، 534.

² - المرجع نفسه. ص 40.

³ - دومينيك مانغونو، المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب. ص 32.

⁴ - عبد الهادي بن ظافر الشهري، إستراتيجيات الخطاب. ص 41.

⁵ - المرجع نفسه. ص 45.

هذه العناصر المتغيرة صبغته التداولية. ومع تعدد العناصر السياقية يرى "مانغونو" أن هناك شبه إجماع على العناصر التالية: «المشاركون في الخطاب، الإطار الزمكاني، الغاية»¹.

إنّ عناصر السياق ليست بثابتة بل متغيرة، إذ يمكن تعميمها أو تضيقها في خطاب ما أو في أنواع خطابية ما على حساب أنواع أخرى، ممّا يجعلنا حيال نوعين من السياق، السياق الضيق ونظيره الموسع. «ففيما يخصّ السياق غير اللغوي فقد يحيل مثلاً إلى السياق الضيق الذي يضم: الإطار الزمني، الوضعية الاجتماعية التي يجري فيها التبادل اللغوي، المشاركين في عملية التواصل (عدد، خصائصهم، دورهم، والعلاقات القائمة بينهم، والقواعد التي تضبط النشاط التواصلية...)» أما السياق الموسع (مستوى أكبر) فإنه يحيل إلى مجموع السياقات المقامية، بمعنى أن السياق يظهر من خلاله كسلسلة من العناصر: الإطار الفيزيائي والمؤسّساتي...².

وبالنظر إلى خاصية اللاتبات التي تحكم العناصر السياقية، يذهب "فان دايك" إلى تعريف السياق بقوله: «ليس السياق مجرد حالة لفظ، وإنما هو على الأقلّ متوالية من أحوال اللفظ. وفضلاً عن ذلك، لا تظلّ المواقف متماثلة في الزمان، وإنما تتغير وعلى ذلك فكلّ سياق هو عبارة عن اتجاه مجرى الأحداث»³.

يشير "فان دايك" من خلال هذا القول إلى أحوال اللفظ أو الأحوال المصاحبة للألفاظ، وبما أنّها أحوال ذات أبعاد لغوية، نفسية، اجتماعية، ثقافية، وغيرها، فهي بالتالي ذات أبعاد متغيرة بحكم عامل التأثير والتأثر؛ أي أنها نابعة وخاضعة للظروف المصاحبة لعملية الإنتاج اللغوي.

3-2-3- عناصر السياق: يمكن تقسيم و توزيع العناصر المختلفة للسياق بعد ردها إلى أصولها إلى ثلاثة أقسام هي:⁴

- 1- عنصر ذاتي شخصي هو معتقدات ومقاصد واهتمامات المتكلم ورغباته.
- 2- عنصر موضوعي: هو الوقائع الخارجية التي تمّ فيها القول؛ يعني الظروف الزمانية والمكانية.
- 3- العنصر الذاتي: يعني ما بين ذوات المتخاطبين، أو المعرفة المشتركة بين المتخاطبين.

¹ - دومينيك مانغونو، المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب. ص 26.

² - P.Charaudeau, D.Maingueneau, Dictionnaire d'analyse du discours.P135.

³ - فان دايك، النص والسياق. ص 258.

⁴ - ينظر: عبد الهادي بن ظافر الشهري، إستراتيجيات الخطاب. ص 44، 45.

3-2-3-1-العنصر الذاتي

أ- المرسل **Déstituteur**: يطلق عليه كذلك المتلفظ، المتكلم، المتحدث، والمخاطب. هو القطب الأول من أقطاب عملية التواصل اللغوي، الذي لا يمكن الاستغناء عنه، فهو منتج للخطاب ونتاج عنه في نفس الوقت، إذ لا يمكن تصور خطاب دون مرسل أو تصور مرسل دون خطاب. يوضع في تقابل مع المرسل إليه **Distinataire** ولهذا توكل له مهمة الترميز **Codage** وفك الترميز **Décodeage**، حيث «يقيم المتكلم علاقة مع مخاطبه وكذلك مع ملفوظه (قوله) لتتجسد في الأحداث الكلامية»¹.

يعد المرسل مصدر الخطاب «إذ يعتبر ركنا حيويًا في الدارة التواصلية اللفظية، فهو الباعث الأول على إنشاء خطاب يوجه إلى المرسل إليه في شكل رسالة»². والمعرفة المسبقة بهوية المرسل تمكن -عادة- من معرفة موضوع خطابه.

إن اللغة كما أشار إلى ذلك "سوسور" عبارة عن قواعد مخزونة في ذهن الإنسان لا تظهر فاعليتها إلا بالاستعمال من خلال المرسل الذي يجسدها عن طريق الفعل التلفظي، مخرجًا إياها من حيز الموجود بالقوة إلى حيز الموجود بالفعل، أي أنه يحولها إلى فعل منجز محققًا بذلك البعد التداولي للغة. «فالمرسل هو الذي يوظف اللغة في مستوياتها المتميزة، بتفعيلها في نسيج خطابه، ذلك التفعيل الذي ينوع طاقاتها الكامنة، ويدرك ذلك بإنتاجه خطابات»³.

يسعى المرسل من خلال بنائه للخطاب أو من خلال فعل التواصل بشكل عام إلى التعبير عن مقاصده وتحقيق أهدافه، إذ أن لكل متكلم معتقداته الخاصة ورغباته ومقاصده واهتماماته وأهدافه التي تتحكم في صياغة الخطاب الصادر عنه، أو في تحديد الظاهرة اللغوية وفي توجيه الإستراتيجية الخطابية كذلك. فنحن بتحليلنا للغة يمكننا الكشف عن هذه العناصر السياقية وما تتطوي عليه من أبعاد تداولية، ومن ثمة الكشف عن ذاتية المرسل. وعليه فالمرسل «يجسد ذاته من خلال بناء خطابه، باعتماده إستراتيجية خطابية تمتد من مرحلة تحليل السياق ذهنيًا والاستعداد له،

¹ - ذهبية حمو الحاج، لسانيات التلفظ وتداولية الخطاب. ص 88.

² - الطاهر بومزير، التواصل اللساني والشعرية، مقارنة تحليلية لنظرية رومان جاكسون، منشورات الاختلاف، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط 01، الجزائر، لبنان، 2007. ص 24.

³ - عبد الهادي بن ظافر الشهري، إستراتيجيات الخطاب. ص 46.

بما في ذلك اختيار العلامة اللغوية الملائمة، وبما يضمن تحقق منفعته الذاتية؛ بتوظيف كفاءته للنجاح في نقل أفكاره بتنوعات مناسبة»¹.

يمكن لهذه العناصر التمييزية أن تختلف من خطاب لآخر أو من سياق لآخر باختلاف الوضع التخاطبي للمرسل وطبيعة خطابه المرسل، إذ المعلوم أن كل خطاب يتميز بموضوعه، وأنظمتها اللسانية، وقيمه الإخبارية.

ب- المرسل إليه Destinataire: يوضع في تقابل مع المرسل، يطلق عليه كذلك المستقبل، المستمع، المخاطب، المتحدث إليه، الذي يصبح متكلمًا بناء على الخاصية التناظرية للخطاب. يعرف المرسل إليه في إطار تحليل المحادثات والأشكال الأخرى للتفاعل الكلامي بالعودة إلى مفهوم إطار المشاركة، حيث ينظر إليه «كطرف مشارك في عملية التبادل الكلامي، أو هو الشخص الذي يتواجد داخل العملية التلقائية في وضع مقابل للمتلفظ بالخطاب»².

فالمرسل إليه هو الطرف الثاني من أطراف العملية التخاطبية الذي يتوجه إليه المرسل بخطابه كتابة أو مشافهة. أي الشخص الذي توكل له مهمة التفكير. وتلخيصاً لهذه الفكرة المشار إليها يعرفه صاحباً قاموس-تحليل الخطاب- بأنه «المستقبل الخارجي لعملية التلقظ الصادرة عن الفاعل المتلفظ، أو هو الشخص الذي يستقبل فعلياً الرسالة ويعمل على ترجمتها»³.

بناء على ذلك يمكن القول أن المرسل هو المرسل إليه الأول للخطاب أو المتلقي الأول له، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، يوجه كل خطاب أو ملفوظ منتج إلى متلق ما، سواء كان هذا الأخير متلقياً معلوماً أو مجهولاً في ذهن منتج الخطاب.

بما أن المرسل إليه هو القطب الثاني من أقطاب عملية التواصل يتعين على المرسل مراعاة حاله أو وضعه، وأثره في توجيه الخطاب الوجهة التي يرتضيها وضعه في السياق، مع تحديد نوع الإستراتيجية الخطابية المناسبة، «فبناء الخطاب وتداوله مرهون إلى حد كبير بمعرفة حاله، بافتراض ذلك الحال»⁴. ضف إلى ذلك فإن تحديد هوية المرسل إليه يسهم في تحديد معنى الحدث الكلامي.

¹ - عبد الهادي بن ظافر الشهري، إستراتيجيات الخطاب. ص 45.

² - P.Charaudeau, D.Maingueneau, Dictionnaire d'analyse du discours. P169.

³ - ج.ب.براون، ج.بول، تحليل الخطاب، ترجمة: محمد لطفي الزليطي، منير التريكي، جامعة الملك سعود، دط، السعودية، 1997. ص 168.

⁴ - عبد الهادي بن ظافر الشهري، إستراتيجيات الخطاب. ص 47.

3-2-3-2-العنصر الذواتي: يرى كل من "مانغونو" و"شارودو" أن مصطلح خطيب orateur (أو الشخص المتكلم) ومصطلح auditeur (أو المستمع) يحيلان «إلى مفاهيم ذات علاقات مترابطة تعمل على تمييز أقطاب عملية الإنتاج والاستقبال ضمن إطار المشاركة الخاصّ بالبلاغة التقليديّة»¹. ومعنى ذلك أنه لا يكفي النظر إلى قطبي عملية التّواصل اللّغويّ كعنصرين مجردين عن المعطيات العامّة للسياق أو عن إطار المشاركة le cadre participatif باعتباره سياقاً غير لفظي يشكّل الجانب المهمّ من العمليّة التّواصلية، وإنما ينبغي أن يؤخذ بعين الاعتبار طبيعة العلاقات المتبادلة les relations mutuelles بينهما والمعرفة المشتركة، مضافاً إلى ذلك مميّزاتهم الشّخصية، فهذه العناصر هي ما يشكّل المرجع أو القاسم المشترك الذي يجتمع عنده طرفا الخطاب. وعليه فإنّه وفي هذا المستوى من مستويات تحديد العناصر السياقية يؤخذ بعين الاعتبار ما يلي:

أ- ما هو خاص بالمشاركين

*- عدد المشاركين nombre de participants، فإمّا أن تكون المحادثة بين شخصين محددين أو بين ثلاثة أشخاص أو يزيدون.

*- المميّزات الشّخصية لهم les caractères individuelles، حيث يتمّ في هذا المستوى النظر إلى المشاركين في عملية التّبادل اللّغويّ من حيث العمر، الجنس، الوظيفة، الحالة الشّخصية...

*- العلاقات المتبادلة بينهما les relations mutuelles، حيث يتمّ النظر إليهم من حيث معرفتهم الشّخصية عن موضوع الخطاب، علاقاتهم الاجتماعية، معتقداتهم، رغباتهم، مقاصدهم. والحقيقة أنّ العلاقة بين طرفي الخطاب «من أبرز العناصر السياقية التي تؤثر في تحديد إستراتيجية الخطاب المناسبة واختيارها، إذ يراعيها المرسل دوماً عند إنتاج خطابه»².

ب- المعرفة العامّة بالعالم: المتمثلة في المعرفة المسبقة بمرجعية الخطاب الزمانيّة والمكانية.

ج- المعرفة العامّة بنظام اللّغة، في مستوياتها المختلفة التركيبية، والدلالية، والتداولية.

إنّ العناصر المشتركة بين طرفي الخطاب لا بدّ أن تؤخذ بحسبان في إنتاج الخطاب وفي تأويله، ثم إنّ تحديدها المسبق يعمل لا محالة على إنجاز فعل التّواصل. «فالمعرفة المشتركة هي الأرضية التي يعتمد عليها طرفا الخطاب في إنجاز التّواصل، إذ ينطلق المرسل من عناصرها السياقية في إنتاج خطابه، كما يعولّ عليها المرسل إليه في تأويله، وذلك حتى يتمكّن من الإفهام

¹ - P.Charaudeau, D.Maingueneau, Dictionnaire d'analyse du discours. P172.

² - عبد الهادي بن ظافر الشهري، إستراتيجيات الخطاب. ص48.

والفهم، أو الإقناع والافتتاح»¹. فالغاية-إذن-من المعرفة المسبقة بالعناصر السياقية تتمثل في تحقيق الغاية من فعل التواصل المتمثلة في الفهم والإفهام والإقناع والافتتاح، بما يتضمنه ذلك من جانب تداولي تأثيري. فعلى سبيل المثال «تختلف توقعاتك عن اللغة التي ستستعمل شكلاً ومضموناً باختلاف معرفتك بالمتكلم... وكذلك باختلاف المتلقي»². فكلما زادت معرفتنا بخصائص السياق زادت قدرتنا على التنبؤ بما سيقال.

3-2-3-3-العنصر الموضوعي: وفيه يحال إلى الوقائع الخارجية التي تم في إطارها إنتاج الخطاب. والمقصود بذلك الإطار المكاني والزمني، أو ما يصطلح عليه اختصاراً الإطار الزمكاني le cadre spatio-temporel. فالخطاب ينبغي أن يكون مطابقاً لحيز مكاني ولحظة زمنية معطيين. يقول "ليونز" Lyons: «إن كل وحدة كلامية فريدة من حيث الإطار المكاني والزمني حيث إنها قيلت أو كتبت في مكان محدد وزمان محدد. وطالما وجد نظام متعارف عليه لتحديد موقع الأشياء مكانياً وزمانياً في إمكاننا من حيث المبدأ، تحديد الظرف الزمني الحقيقي لأي حدث كلامي»³.

إن البحث عن المؤشرات المكانية والزمانية يركز على تداولية الخطاب من حيث هو «الكشف عن الظروف التي تتجلى فيها مرجعيتها انطلاقاً من خطاب المتكلم شفويّاً كان أم كتابياً»⁴؛ أي أن تحديد إحداثيات المكان والزمان لا ينفصل عن تحديد علاقة المتكلم المرجعية بالسياق الذي تتم فيه عملية التخاطب.

3-2-4-أهمية السياق: يمكن للخطاب أن يحتوي على جملة من الإشارات كالمحددات المكانية والزمانية وحتى الذاتية التي تظل مبهمّة إذا نظر إليها بمعزل عن السياق الذي ترد فيه، ولكن «إذا أردنا أن نفهم مدلول هذه الوحدات إذا ما وردت في مقطع خطابي استوجب ذلك منا على الأقل معرفة هوية المتكلم والمتلقي والإطار الزمني والمكاني للحدث اللغوي»⁵؛ أي الإلمام المسبق بمعطيات السياق الذي أنتج في ظله الخطاب. والأمر سيان بالنسبة لأفعال الكلام غير المباشرة وبعض الأقوال المضمرّة أو الضمنيّات بصفة عامّة التي لا يمكن استنباط معناها الحقيقي واستخلاص سماتها الدلالية بمعزل عن سياقها العام؛ أي أننا نصادف بعض المعطيات الخطابية

¹ - عبد الهادي بن ظافر الشهري، إستراتيجيات الخطاب. ص 49.

² - ج.ب. براون، ج. يول، تحليل الخطاب. ص 48.

³ - المرجع نفسه. ص 62.

⁴ - ذهبية حمو الحاج، لسانيات التلّفظ وتداولية الخطاب. ص 105.

⁵ - ج.ب. براون، ج. يول، تحليل الخطاب. ص 35.

التي تظلّ مبهمة لا تؤدّي قصدها الدلاليّ، بل الأكثر من ذلك لا تؤدّي قصدها التواصليّ إذا لم يحسن المتلقّي فعل التّأويل، الذي لا يمكن فصله عن الظروف العامّة التي أنتج في ظلّها الخطاب. إنّ توظيف الآليات الخطابية لا ينفصل عن الكشف عن السياق العام، وبالتالي فإنّ الكشف عن الأبعاد السياقية في النصّ يتمّ من خلال الكشف عن العناصر اللغويّة، وعن الآليات الخطابية المستهدفة للفهم والإفهام، والمتمثّلة في الاقتضات، والأقوال المضمرّة، والأمثلة والشروحات وغيرها، وهذا في حدود النّظر للسياق على أنّه «الإطار العام الذي يسهم في ترجيح أدوات بعينها واختيار آليات مناسبة لعملية الإفهام والفهم بين طرفي الخطاب»¹.

إنّ اهتمام حقل تحليل الخطاب بما فيه الدّراسات التداولية بمفهوم السياق لم يكن اعتباطاً نظراً للأدوار الكثيرة التي تعزى له، إذ يتحدّد طابعه التداولي بالنّظر إلى طبيعته وأهميته في فهم معطيات الخطاب. فحتى وإن «لم تتوافر لدينا معلومات عن مكان القول الأصليّ وزمانه، وحتى في صورة غياب معلومات عن المتكلّم الكاتب والمستقبل الذي يقصد توجيه الكلام إليه، فمن الممكن في الغالب إعادة بناء جزء من السياق الماديّ على الأقلّ لكي نصل إلى فهم النصّ بطريقة أو بأخرى. وكلّما توافر السياق النصّي ضمناً بصفة عامّة فهم النصّ»².

ويضيف مؤلّفا قاموس تحليل الخطاب أنّ السياق «يلعب دوراً أساسياً في تحديد وظيفة الملفوظات خاصة فيما يتعلّق بعمليات الإنتاج اللغويّ وفي عمليات التّأويل. حيث يمكن النّظر إليه كحلّ لعدد المبهمات، تحديد الأقوال المضمرّة والقيم غير المباشرة، تفعيل أو عدم تفعيل بعض المعطيات الخاصة بالمعنى التي لا تنفصل عن قضايا التّبادل المونولوجيّ أو الحواريّ»³.

إنّ التّأويل الجيد للمعطيات السياقية التي ينتج في ظلّها الخطاب لا يتمّ إلا من خلال التّأويل الجيد لقرائن السياق Indices de contextualisation التي «تحيل على الأدلّة التي تسمح للمشاركين في التّفاعّل بالتعرّف أو استكشاف سياق هذا التّفاعّل. وتحديد مع من يتكلّمون وفي أي نوع من الخطاب سيكونون أو هم مندرجون فيه»⁴.

فالسّياق هو المرجع في أية عمليّة تأويلية تستهدف ملفوظاً ما. إذ هناك بون ما بين دلالة الكلمة مفردة (كما توجد في القاموس) ودلالاتها في حال الاستعمال (دلالات إضافية) أي بإخضاعها

¹ - عبد الهادي بن ظافر الشهري، إستراتيجيات الخطاب. ص 06.

² - ج.ب. براون، ج.بول، تحليل الخطاب. ص 60.

³ - P.Charaudeau, D.Maingueau, Dictionnaire d'analyse du discours. P135, 136.

⁴ - دومينيك مانغونو، المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب. ص 66.

للسياق، وممكن الفارق بينهما أنه لا يمكن تحديد دلالة الملفوظ إلا من خلال تحديد السياق الذي ورد فيه. وهذه الفكرة يدعمها قول "فيرث" Firth: «لدى أهل المنطق نزعة إلى القول بأن للكلمات والأطروحات معنى في حد ذاتها، يمكن بطريقة أو بأخرى تحديده بمعزل عن المشاركين في الخطاب والظروف والمناسبات التي وقع فيها الحدث الكلامي... أما أنا - كما يقول فيرث - فأقترح أنه لا يمكن الفصل فصلا تاما بين الأصوات (المتكلمة) وبين السياق الاجتماعي الذي تلعب فيه دورها، وبالتالي فإنه يجب النظر إلى كل النصوص في اللغات المنطوقة على أنها تحمل في طياتها مقومات القول، بحيث تحيل على مشاركين نموذجيين في سياق معمم»¹.

3-3- مفهوم القصد L'intention

هو من المفاهيم المحورية التي يعتد بها في تحليل الخطاب بشكل عام، وفي التحليل التداولي له بشكل خاص. إن تحديد المقاصد التداولية هو جانب من جوانب الخطاب. فالخطاب ليس مجرد إنتاج لملفوظات وأصوات فحسب، أو الاكتفاء بالمستوى التعبيري والأداء الصوتي، إذ لا يمكن الحديث عن إنجاز فعل ما دون قصد المرسل الذي يكون سابقا على إنتاج الخطاب، بل إنه المتحكم في إنتاج الملفوظات، كما أنه لا يعتد بالفعل إذا كان مغايرا لقصد المرسل. فإذا كانت الخطابات «إنجاز للأفعال اللغوية في الأساس بما في ذلك تحديد الإشارات والتعبير عن المقاصد وتحقيق الأهداف، فإن كيفية إنجازها وتوظيفها في السياق هو ما يحدونا إلى دراسة اللغة في استعمالها دراسة تداولية»². وتبعا لاختلاف كفاءات التوظيف وطرائق الإنجاز التي يستعملها المرسل لنقل مقاصده إلى المرسل إليه من مباشرة وأخرى غير مباشرة، تتعدد المقاصد وتتنوع وقد تختلف. وتحديدها في مثل هذه الحالة مبني أولا على معرفة الخطاب اللغوي؛ أي معرفة الشكل اللغوي للخطاب (المعنى المباشر)، ثم معرفة العناصر السياقية، ف«ما الخطاب اللغوي إلا علامة تتطوي عليها مقاصد المتكلم، وهذا ما يجعل معنى الخطاب يتعدد بتعدد السياقات التي ينتج فيها»³.

3-3-1- تعريف القصد وأهميته في تحقيق التواصل: إن تحديد المقاصد التداولية هو جانب من جوانب الخطاب. وقد تعددت دلالات هذا المفهوم ضمن قائمة الدراسات النظرية، وعلى العموم

¹ - ج.ب. براون، ج. بيول، تحليل الخطاب. ص 46.

² - عبد الهادي بن ظافر الشهري، إستراتيجيات الخطاب. ص 63.

³ - المرجع نفسه. ص 185.

فهو لا يخرج عن كونه «دال على الإرادة، أو دال على معنى الخطاب، أو دال على هدف الخطاب»¹.

يعدّ القصد مطلباً أساسياً في تحديد العلاقة التّخاطبية التي «تتحدّد من جانب المتكلّم بالتوجّه إلى المستمع وبإفهامه مراده، ومن جانب المستمع بالتلقّي من المتكلّم وفهم مراده»². فدور المقاصد بصفة عامة هو بلورة المعنى كما هو عند المرسل من خلال مراعاة كيفية التّعبير عن قصده. وما دام قصد المرسل هو إفهام المرسل إليه فلكي يحسن الأوّل التّعبير عن قصده لا بدّ له من إدراكه المسبق باللّغة في مستوياتها المختلفة التركيبية والدلالية والتداولية، «وعلى الإجمال معرفته بالمواضع التي تنظّم إنتاج الخطاب بها»³؛ ويعني ذلك ارتباط القصد بالمواضع، إذ لو لم يكن القصد وراء وضع العلامات سواء منها اللّغوية أو غير اللّغوية لما أمكن وضعها والمواضع عليها أصلاً.

إذا سلّمنا بخلفية اقتران القصد بالملفوظات عند الاستعمال، فإنّه يتعيّن على طرفي الخطاب تحديد المقاصد بدقّة، حتى تكون لهما مرجعية موحّدة عن الخطاب، والتعرّف على المواضع الأصلية والمجازية للألفاظ والعبارات المتبادلة.

فإذا كان قصد المرسل هو المعنى الذي يريد أن ينقله إلى المرسل إليه، فالمرسل إمّا أن يراعي القواعد أو يخرقها لكي يعبر عن قصده، ممّا يدفع بالمرسل إليه إلى الاستعانة بالاقضاءات، كالفرض بأن المرسل تلفّظ بالخطاب مراعيًا في ذلك مبدأ التعاون، الذي غدا من أهمّ المفاهيم التداولية التي لا تنفصل عن نظرية المقاصد، «ذلك المبدأ الذي يرتكز عليه المرسل للتّعبير عن قصده، مع ضمانه قدرة المرسل إليه على تأويله وفهمه»⁴. لذلك نلاحظ أنّ العناية بتحديد المقاصد كان من أولويات "غرايس" ضمن مبدئه الخاص بتفاعل طرفي الخطاب.

¹ - عبد الهادي بن ظافر الشهري، إستراتيجيات الخطاب. ص188.

² - طه عبد الرحمن، اللسان والميزان أو التكوّن العقلي، المركز الثقافي العربي، ط01، الدار البيضاء، 1998. ص215، 216.

³ - عبد الهادي بن ظافر الشهري، إستراتيجيات الخطاب. ص183.

⁴ - المرجع نفسه. ص96.

وبناء على ذلك فالمواضعة لوحدها لا تكفي لتحديد المعنى الذي يبغيه المرسل، إذ لا بد من معرفة قصده، «فبدون معرفة المقاصد لا يمكن أن يستدل بكلام المتكلم على ما يريد؛ لأن المواضعة وإن كانت ضرورية لجعل الكلام مفيداً، فهي غير كافية إذ لا بد من اعتبار المتكلم، أي قصده»¹. إن قصد المرسل في خطابه قد يختلف عن دلالة الوضع اللغوي، أي عن الدلالة الحرفية للخطاب، مما يجعلنا حيال نوعين من المعنى: معنى حرفي وآخر تداولي.

إن الحديث عن المعنى الحرفي للمفوضات يعني النظر إليها كنمط مستقل، يوجب عزلها عن كل مقابلة في خطاب آخر، ف«المعنى الحرفي لجملة ما هو المعنى الذي نجده لهذه الجملة في سياق الصفر أو في سياق منعدم»². ولكن لا يمكن أن يكون المعنى الحرفي للخطاب هو معناه الوحيد، ف«إذا ما أخذنا في اعتبارنا هوية المتكلم ومقصده والوضعية التي هو عليها، نرى بأن المعنى يتعدّل ويتدقق ويغتني. من هنا نتجاوز المعنى الحرفي إلى معنى أكثر اكتمالية، يسمح بإمكانية تحديد الحقيقة»³. وهو المعنى الضمني التداولي المعبر عنه بفعل غير مباشر.

ونتيجة لما سبق، فالقصد يتحدد «من خلال السياق بعناصره الكثيرة، فهو ركيزة في الخطاب لتجسيد معنى المرسل، بدلا من التقيّد بالمعنى اللغوي البحت، رغم أنه قد يتطابق معه في بعض السياقات»⁴. فقصد المرسل إما أن يتطابق مع المعنى اللغوي الحرفي للخطاب، وإما أن يخالفه إلى معنى آخر ضمني يستفاد من السياق، والعبرة من ذلك في حصول الفهم من طرف المرسل إليه والإفهام من طرف المرسل. فحقيقة الكلام وفقا "لطه عبد الرحمن" «لا تقوم في مجرد النطق بألفاظ مرتبة على مقتضى مدلولات محددة، وإنما حقيقة كامنة في كونه ينبني على قصدتين اثنتين: أحدهما يتعلّق بالتوجّه إلى الغير، والثاني يتصل بإفهام هذا الغير. أما القصد الأول فمقتضاه أن المنطوق به لا يكون كلاما حقّا حتى تحصل من الناطق إرادة توجيهه إلى غيره...وأما القصد الثاني فلا يكون المنطوق به كلاما حقّا حتى تحصل من الناطق إرادة إفهام الغير»⁵.

فمفهوم الكلام وفقا "لطه عبد الرحمن" ينبني على مفهوم القصد باعتباره يقترب بقصدتين تخاطبيين. يتعلّق الأول بالتوجّه به إلى الغير، ويتعلّق الثاني بقصد الإفهام؛ أي إفهامه معنى

¹ - محمد الجابري، بنية العقل العربي، المركز الثقافي العربي، ط03، الدار البيضاء، 1993. ص69.

² - فرانسواز أرمينكو، المقاربة التداولية. ص56.

³ - المرجع نفسه. ص19.

⁴ - عبد الهادي بن ظافر الشهري، إستراتيجيات الخطاب. ص78.

⁵ - طه عبد الرحمن، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي. ص213، 214.

مخصوصا. فإذا تحقّق في المنطوق به هذا القصد الثنائيّ سمي خطابا، لأنّه بالنظر إلى ذلك يعرف "طه عبد الرحمن" الخطاب «أنّه كلّ منطوق به موجه إلى الغير بغرض إفهامه مقصودا مخصوصا»¹.

ويلخص لنا "عبد الهادي الشهري" عملية حصول الفهم والإفهام بين طرفي الخطاب، وعلاقة القصد بمعنى الخطاب الحرفي من جهة المرسل، وبتأويل القصد من جهة المرسل إليه في النقاط التالية:

«يتطابق قصد المرسل مع دلالة الوضع اللغوي، وهنا يكون المعنى المقصود هو المعنى الحرفي. ولكن عند فشل المرسل إليه في معرفة هذا القصد فإنّ عملية الاتصال لا تتم.

-يتطابق المعنى المؤلّ من لدن المرسل إليه مع دلالة الوضع اللغوي ولكنّه لا يتطابق مع المعنى المقصود... ولعدم إدراك المرسل إليه هذا الأمر، واعتقاده بأنّ المرسل يقصد الدلالة الحرفية، فإنّ عملية الاتصال لا تتم، ومردّ هذا إلى عدم اعتبار بعض العناصر السياقية.

-يتطابق المعنى المؤلّ مع المعنى المقصود، ولكنّه لا يتطابق مع دلالة الوضع اللغوي... ويدرك المرسل إليه هذا الأمر وذلك بمساعدة بعض العناصر السياقية. وفي هذه الحالة تتجسّد عملية الاتصال بصورة مؤكّدة.

-لا يتطابق القصد المراد مع دلالة الوضع اللغوي ولا مع المعنى المؤلّ... ومردّ هذا إلى عدم اعتبار بعض العناصر السياقية»².

وعلى ذلك تغدو نظرية المقصدية «وسط بين طرفين متضادين: التّأويلات اللامتناهية التي قد تكون متناقضة والتّأويل الحرفي الوحيد، إذ هي تنطلق من ثبات المعنى لثبات مقاصد المؤلّف، ومن تغييرات التّأويل الخاضع لإلزامات عصر المؤلّف والسياق الذي يعيش فيه»³.

بناء على ما سبق، وانطلاقا من حديثنا عن الأفعال الكلامية، يمكن أن ندرك الأهمية المولدة للمقاصد في تحقيق الأفعال الكلامية، بدليل أنّه «لا يسمّى الفعل فعلا ما لم يصحبه القصد»⁴، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنّ تحديد المقاصد يعمل على إنجاح الأفعال الكلامية. فالتلفظ دون قصد يطابق الفعل التعبيري عند "أوستن" إذا ما أخذ بمعزل عن النظر إليه كفعل إنشائي تأثيري،

¹ - طه عبد الرحمن، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي. ص 215.

² - عبد الهادي بن ظافر الشهري، إستراتيجيات الخطاب. ص 220.

³ - محمّد مفتاح، مجهول البيان، دار توبقال، ط 01، دب، 1990. ص 106.

⁴ - المرجع نفسه. ص 188.

فهو ملفوظ لغويّ ذا معنى معجميّ وبنية صرفيّة ونحويّة، حتى وإن كانت تشتمل على دلالة إلاّ أنّها لا تنجز فعلا في ذاتها دون ربطها بقصد المرسل، مادام لا يمكن الحديث عن فعل التلفّظ إلاّ بتوفّر قصد المرسل. ممّا يؤكّد القول أنّ عملية إنتاج الخطاب تتجاوز مجرد عملية التصويت.

فالعمل التعبيريّ يمكن النظر إليه باعتباره مستوى أولّ للتعبير عن مقاصد المرسل. ولا بدّ أن يواكب القصد فعل التلفّظ ولا يكون تاليا له، إذ لا عبرة بقصد المرسل بعد التلفّظ بالخطاب (القصد سابق لفعل التلفّظ). فالقصد وإن كان مضمرا في الملفوظ إلاّ أنّه يبقى كامنا في فعل التلفّظ بالخطاب. وأبسط نموذج للمقاصد يمكن الحديث عنه في هذا المستوى من إنتاج الخطاب هو إنتاج ملفوظات وفقا لقواعد لغة معيّنة.

من خلال ما سبق يظهر الدور المنوط للقصد في عملية التّواصل، هذه الأخيرة التي تنبني أساسا على معرفة القصد من الخطاب، إذ أنّ نجاحها مرهون بحصول الفهم والإفهام. والدليل على ذلك أنّه يتعدّر حصول التّواصل سواء أكان لغويّا أو غير لغويّ إذا لم تتحقّق غايتا الفهم والإفهام. «إنّ وظيفة اللسان الأساسية هي التّواصل، ولا تختصّ هذه الوظيفة بالألسنة، وإنّما توجد أيضا في البنات السيميوطيقية التي تشكّلها الأنواع السّنية غير اللسانية، غير أنّ هذا التّواصل مشروط بالقصدية وإرادة المتكلّم في التأثير على الغير، إذ لا يمكن للدليل أن يكون أداة التّواصلية القصدية ما لم تشترط القصدية التّواصلية الواعية»¹.

وهذا يفتح في الحقيقة بابا آخر من الأبواب التي يوليها التحليل التداولي للخطاب عنايته، وهو تحديد إستراتيجية الخطاب وعلاقتها بنظرية المقصدية.

3-3-2- إستراتيجية الخطاب والقصد: تعدّ الإستراتيجيات من بين الأبعاد التي يقوم عليها أيّ خطاب، إذ يمكن اعتبارها «كيفية في التّعامل مع الخطاب وتناوله، تختلف فيما بينها اختلافا نسقيّا (تختلف في حصر الموضوعات ووصلها وفصلها وربطها وتفرّيع بعضها من بعض)، كيفية تختلف في تركيب أشكال العبارات (في اختيارها وتنصيبها وإنشاء مجموعات وتركيبها في وحدات بلاغية كبرى)، وفي التّعامل بالمفاهيم (لوضع قواعد استخدامها، وإدخالها في تناسقات جهوية، وإنشاء بناءات مفاهيمية انطلاقا من ذلك). ليست تلك العبارات بذورا أولى للخطابات (تحدها سلفا وتجسدها مقدّما في صورة مصغرة شبه مجهرية) بل هي أساليب مسطّرة (وقابلة لأن توصف من

¹ - داسكال مارسيلو، الاتّجاهات السيميولوجية المعاصرة، ترجمة: حميد لحداني وآخرون، إفريقيا الشرق، دط، الدار البيضاء، 1987. ص 06.

حيث هي كذلك) للشروع في توظيف إمكانيات الخطاب واستثمارها»¹، مما يعني أن تحديد الإستراتيجيات التي يقوم عليها أي خطاب هو تحديد لا ينفصل عن حصر الموضوعات التي يقوم عليها الخطاب وكيفية اتصالها وانفصالها، وأشكال العبارات من حيث اختيارها والتأليف بينها، وضبط المفاهيم وكيفية توظيفها وتحديد قواعد استخدامها. وإذا كان الأمر كذلك فإن تحديد الإستراتيجيات الخطابية لا يتوقف عند هذا الحد فقط بل يهتم أساساً بوصف كفاءات تناولها والتعامل معها، لأن الإستراتيجية الخطابية هي أولاً وأخيراً أساليب مسطرة يتم من خلالها استثمار تلك الإمكانيات الخطابية أو الاختيارات، مما يعني أنه مفهوم يقوم أساساً على مبدأ الاختيار؛ وهو «قانون حاجي عام يعني الاختيار الدقيق والواعي لدقائق الخطاب قبل قضايا الكبرى»²، ووفقاً لهذا المبدأ يمكن النظر إلى الإستراتيجية الخطابية على أنها «فعل الذات (فردية أو جماعية) التي تعمل على اختيار مجموعة من العمليات اللغوية»³. هذا وقد حاول كل من "شارودو" و"مانغونو" توضيح المفهوم في إطار الفعل الكلامي، حيث يربوا «أن تشكيل بنية فعل لغوي ما تستلزم بعدين أساسيين: يتعلّق الأول بالمعطيات التي يجب أن تكون كافية حتى يمكن للفعل أن يتحقّق، أمّا البعد الثاني فهو بعد الإستراتيجية التي تقابل مجموع الاختيارات الممكنة التي تسمح للذوات الفاعلة بإخراج الفعل الكلامي»⁴.

وإذا كان "فوكو" يرى أن الإستراتيجية الخطابية هي «كفاءات في التعامل مع الخطاب وتناوله» أو هي «أساليب مسطرة للشروع في توظيف إمكانيات الخطاب» فإن مفهومها هذا لا يختلف مع اعتبارها «المسلك المناسب الذي يتخذه المرسل للتلفظ بخطابه، من أجل تنفيذ إرادته والتعبير عن مقاصده، التي تؤدي إلى تحقيق أهدافه من خلال استعمال العلامات اللغوية وغير اللغوية، وفقاً لما يقتضيه سياق التلفظ بعناصره المتنوعة، ويستحسنه المرسل»⁵؛ أي أن الإستراتيجية بأبسط تعريف هي «خطة في المقام الأول للوصول إلى الغرض المنشود»⁶.

¹ - ميشال فوكو، حفريات المعرفة، ترجمة: سالم يفوت، المركز الثقافي العربي، ط03، المغرب، لبنان، 2005. ص65.

² - سامية الدريدي، الحجاج في الشعر العربي القديم من الجاهلية إلى القرن الثاني للهجرة، بنيته وأساليبه، عالم الكتب الحديث، جدارا للكتاب العالمي، ط01، عمان، الأردن، 2008. ص102.

³ - P.Charaudeau, D.Maignueneau, Dictionnaire d'analyse du discours. P 549.

⁴ - Op. cit. P 549.

⁵ - عبد الهادي بن ظافر الشهري، إستراتيجيات الخطاب. ص62.

⁶ - المرجع نفسه. ص53.

وبناء على تلك التعاريف فإنه مفهوم يقوم أساسا على مراعاة ثلاثة أبعاد:

- مراعاة هدف الخطاب.

- مراعاة العناصر السياقية *Éléments contextuels* التي ينتج فيها الخطاب.

- مراعاة العلاقة القائمة بين المرسل والمرسل إليه، حيث تعمل على تجسيد تلك العلاقة.

ومراعاة هذه الأبعاد الثلاثة هو ما بإمكانه أن يفسّر لنا وجهة النظر القائمة على اعتبار الإستراتيجية «جزءا من شروط إنتاج الخطاب»¹.

وإذا كانت الإستراتيجية الخطابية بذاك المفهوم، فإن الطريقة المعتمدة في التعبير عن المقاصد تختلف من شخص لآخر وفق اختلاف العوامل المتحكّمة فيها (معطيات السياق)، ف«النص لا يتمظهر في شاكّة واحدة، وإنما في كفاءات مختلفة وراءها مقصدية المرسل، ومراعاة مقصدية المخاطب، والظروف التي يروج فيها النصّ، وجنس النصّ. وهذه الماورائيات نفسها تؤدي إلى اختلاف إستراتيجية التأويل من عصر إلى عصر...»². ثمّ إنه لا يمكن أن يكون المعنى الحرفي للغة هو معنى الخطاب الوحيد، بل يمكن أن يتجاوز إلى معنى آخر ضمنيّ تداولي؛ بمعنى أن دلالة الخطاب قد تحتل الصيغة المباشرة أو نظيرتها الضمنية، وما هذه إلا إحدى الإستراتيجيات الخطابية الخاصة بتعبير المرسل عن قصده. ومن هنا يغدو تحديد نوع الإستراتيجية (تلميحية، تصريحية...) مهمّ جدا في التعبير عن المقاصد، وفي تأويلها، والتعرّف عليها.

ومادامت العملية التواصلية عملية قصدية واعية، فهي في الأساس لا تنفصل عن تحديد نوع الإستراتيجية المعتمدة في إقامة التواصل.

ومن هنا يعدّ القصد عاملا مهما في استعمال اللغة، وفي تشكيل الخطاب وتأويله، أي في العملية التواصلية بشكل عام.

¹ - P.Charaudeau, D.Maingueneau, Dictionnaire d'analyse du discours. P549.

² - محمد مفتاح، مجهول البيان. ص89.

3-4- مفهومات الضمنيّات: Les implicites

تقع وفق تقسيمات "هانسون" Hansson ضمن الدرجة الثانية من درجات التداولية. تعدّ هي الأخرى من أهمّ المفاهيم التي يقوم عليها التحليل التداولي للخطاب.

3-4-1- تعريف ضمنيّات القول: يشير إليها "مانغونو" بقوله: «يمكننا أن نستنبط من الملفوظ محتويات لا تشكّل مبدئياً الموضوع الحقيقي للتلفّظ، ولكنها تظهر من خلال المحتويات الصريحة»¹. فالملفوظ وفقاً لهذا المفهوم يتضمّن معنيين إحداهما ظاهر جليّ explicite وآخر مضمّر خفيّ implicite لكنه يستنبط من المعنى الأول. وتعبير أكثر إيضاحاً، قد يتلفّظ المتكلم بملفوظ ليقتصد الدلالة الحرفية على ما يقوله وهذا في مواضع، بخلاف مواضع أخرى أين يغدو المعنى الحرفي Sens Littéral للملفوظ والمعنى المقصود للمتلفّظ محلّ مضاربة تتدخل فيها مفاهيم مختلفة كالتمليح، والتضمين، والإيحاء، والتأويل... وبناء على هذا التّحديد فالضمنيّات هي ما لا يظهر مباشرة في الكلام، أي أنّها تقابل المعنى الضمنيّ الذي يمكننا أن نستنبطه بالاعتماد على البنى اللغوية أو على سياق التّواصل، ممّا يجعلنا نميّز بين نوعين أساسيين من الضمنيّات: ضمنيّات دلالية وأخرى تداولية.

3-4-2- أنواع الضمنيّات

*-دالية Sémantique: لها ارتباط بالمادة اللغوية للملفوظ، «فهي تستند إلى اللّغة، والمعجم، أي إلى الدلالات العرفية المرتبطة بالكلمات»².

*-تداولية Pragmatique: هي التي يتمّ التّوصّل إليها عن طريق ربط الملفوظ بسياقه بالاستناد إلى قوانين الخطاب Lois de discours. وعادة ما يوصف هذا الصنف من الضمنيّات بأنّه «خطابيّ وسياقيّ، إذ يقوم على كلّ ما يفكر فيه، انطلاقاً ممّا يقال، ومن الموقف الذي يقال فيه، وهو موقف يخالف موقف المتكلم، إلا أنّه موقف مخاطبين وعديد المخاطبين»³.

إذا كانت الضمنيّات في عمومها تنقسم إلى ضمنيّات دلالية وأخرى تداولية، فإننا نعثّر تحت هذين النوعين على عدّة أنواع فرعية أخرى، منها:

¹ - دومينيك مانغونو، المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب. ص 65.

² - فرانسواز أرمينكو، المقاربة التداولية. ص 55.

³ - المرجع نفسه. ص 53.

3-4-2-1- أفعال الكلام غير المباشرة Actes de langage indirecte: ومثالها

قولنا: «هلاً تفضلت بإعطائي الكتاب؟» فهو ملفوظ يحمل معنى ظاهراً هو السؤال، هذا الأخير الذي يمكن أن يؤول بوصفه طلباً. مما يعني أن القوة الإنشائية لملفوظ ما يمكن أن تبلغ بشكل غير مباشر، وللسياق دوره البارز في تحديد المعنى غير المباشر للملفوظ .

3-4-2-2- Le présumé الإقتضاء: يعدّ أبرز أشكال الكلام الضمني الذي يرتبط

أساساً بالبنى اللغوية أو بسياق التلفظ، مما يعني أن هناك نوعين من الإقتضاءات: * -دلالية وهي «المعلومات التي لم يصرح بها إلا أنها وبطريقة آلية مدرجة في الملفوظ الذي يتضمنها بغض النظر عن خصوصية الإطار التلفظي cadre énonciatif»¹. ومن أمثلتها قولنا: "توقّف فلان عن التدخين" - "لم يتوقّف فلان عن التدخين". فباختبار النفي والإثبات يمكن أن نستنتج أنهما ملفوظان يتضمّنان محتوى ضمناً واحداً هو أن فلاناً ممن تعاطى التدخين.

* -وتداولية هي التي تعني «كلّ المعلومات التي يحتويها الخطاب والتي ترتبط أساساً بشروط نجاح الفعل الكلامي»²؛ أي بالسياق. ومثال ذلك توجيه سؤال ما إلى المرسل إليه يفترض مسبقاً وتداولياً أن المرسل إليه لا يعرف الجواب، ولكنه قد يخرق هذا العرف باتخاذ موقف مغاير كأن يكون جوابه: إنك تعرف الجواب. لماذا تطرح عليّ ذلك؟

وبناء على الإقتضاءات الدلالية وما تخضع له من اختبار النفي والإثبات، يعرف "ديكرو" الإقتضاء بأنه «العنصر الدلالي الخاص بالملفوظ أو تحويله إلى استفهام هل أ؟ وإلى نفي لا أ؟»³. ووفق "ديكرو" فإن الإقتضاءات وإن كانت لها وظيفة «فهي تمثّل الشرط الأساسي لتماسك الخطاب»⁴؛ بمعنى أنها الأساس الذي تستند إليه الملفوظات الصريحة، فهي التي تمنح الخطاب صفة الاستمرارية وتمنع عنه الانقطاع.

3-4-2-3- القول المضمّر Le sous-entendu: الذي تعرفه "أوركينيوني" بأنه «مجموع

المعلومات التي يمكن للخطاب أن يحتويها. ولكن تحقيقها في الواقع يبقى رهن خصوصيات سياق التلفظ»⁵. بمعنى أنها تستخلص من سياق الكلام بفعل عمليات ذهنية تراعى فيها قوانين الخطاب. وبالتالي فإن الأقوال المضمرة على خلاف الإقتضاءات هي ضمنيات تداولية. مثال ذلك قولنا:

¹- C .K .Orecchioni, l'implicite , Armand Collin , Paris , 1986. P 25.

²- Op. cit. P 36.

³- O. Ducrot, Dire et ne pas dire, Hermann, 2ème édition, Paris, 1984. P 81.

⁴- Op. cit . P91.

⁵- C .K .Orecchioni, l'implicite . P 39.

أ- هل ستحضر ملتقى الغد في العاصمة؟ ب- سأكون غدا خارج العاصمة. فالمعنى الظاهر من جواب (ب) يشير إلى أنه لم يحترم قوانين التخاطب، إذ يفترض أن يجيب على قدر السؤال بالإيجاب أو النفي الصريحين، غير أنه يفترض من (أ) أن يفهم قصد (ب) المعبر عنه بواسطة محتوى ضمني كأن يفهم بأنه مرتبط بموعد آخر خارج العاصمة.

وبناء على هذه المعطيات يمكننا أن نميز ثلاث خصائص أساسية يتّصف بها القول المضمر، فهو غير مستقرّ أو ثابت، وهو تابع للحال الصادر ضمنها، ثم إن المتكلم وخشية من ردود أفعال المستمع يتخفى وراء المعنى الحقيقي ليبعد عنه مسؤولية ما اعتقده الآخر (وهذا بناء على أن القول المضمر هو الذي يملك صاحبه القدرة على التبرؤ من مسؤولية ما يترتب عن القول من نتائج)، كما أنه يعرف عن طريق عملية استنتاجية يتدخل فيها سياق الحديث¹.

3-4-2-4- الاستنباط L'inférence: ويتعلق الأمر فيه «بجملة مستتبطة من جملة أخرى

بواسطة قاعدة واعية أو لا، ونعني بها عادة الجمل الضمنية»²، وهذه الأخيرة يمكن استنباطها بناء على المعطى الأول أو بالاستناد إلى معطيات السياق. وهو بهذا المفهوم عملية أولية لازمة للمفهومين السابقين.

3-4-2-5- المجاز Le trope: وفيه يحدث «تحول للمحتوى المتفرع إلى محتوى مركزي»³،

أي أنه يقوم أساسا على التقابل بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي، هذا الأخير الذي لا يستنبط إلا بالرجوع إلى سياق الكلام .

وبعد عرضنا لهذه الأنواع من الضمانيات يمكننا أن نستنتج أن إدراك الجانب الضمني لمفوض ما يتوقّف أساسا على ما يقوم به المخاطب من عملية استنتاجية أو تأويل Interpretation، لا يمكن فصلهما عن معطيات السياق، وفي هذه الحالة يمكن النظر إلى الاستنتاج على أنه «قضية ضمنية، بإمكاننا أن نستنبطها من القول، ونستنتج محتواها الجانبي بتركيب معلومات ذوات أوضاع مختلفة»⁴. وهذه العملية هي الشرط الرئيسي للقول أن المفوض يدخل ضمن مجال الأقوال الضمنية. هذا كما أن إدراك الجانب الضمني لمفوض ما يتوقّف على دراية مسبقة بقوانين الخطاب.

¹ - O. Ducrot, Dire et ne pas dire . P 132

² - دومينيك مانغونو المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب. ص 67.

³ - C. K. Orecchioni, l'implicite . P 97.

⁴ - Op. cit . P24.

وفي سياق حديثها عن الكلام الضمني ترى "أوركينيوني" أن أكثر كلامنا هو من قبيل الكلام الضمني بدليل «أنا لا نتكلم دائما بطريقة مباشرة، بل إن البعض يعتقد أننا لا نتكلم أبدا بطريقة مباشرة»¹، لذلك سعت إلى تقديم تبريرين يقفان وراء لجوء المتكلم إلى التلميح بدلا من التصريح في بناء خطاباته، وهما:

1- طبيعة الموقف الذي يفرض على المتكلم اللجوء إلى استعمال الأسلوب الضمني مثل «تجنب الخوض في موضوع الطابوهات في إطار مجتمع معين من أجل تفادي نقد وتأييب النظام الفكري، والسياسي، والقانوني»². ومعنى هذا الكلام أن هناك محظورات تمنع على المتكلم التصريح بها لأنها قد تتعارض وطبيعة المجتمع (عادات ، دين...).

2- طبيعة الغرض الذي يفرض اللجوء إلى استعمال المعنى الضمني للوصول إلى هدف معين مثل الكشف عن بعض الأسرار أو عن معطى يحتمل الشك...³.

وهكذا نستنتج الأهمية المنوطة للضمنيات في عملية التبليغ وفي نجاح العملية التواصلية، إذ غالبا ما يؤدي الخلل في مجموع الاقتضاءات مثلا إلى سوء تفاهم بين المخاطب والمخاطب. لذا ينبغي أن تبنى هذه الضمنيات على معطيات وافتراسات معترف بها ومتفق عليها بين الأطراف المشاركة في عملية التخاطب لضمان نجاح الفعل التواصلية بما فيه الفعل الكلامي. وبالنظر إلى مفهوم الضمنيات تتجلى أهمية التداولية ودورها في إثراء المعاني وتأويل المسكوت عنه في الخطاب، ما يثري هذا الأخير بفتحه على قراءات متعددة.

3-5 - مفهوم التواصل La Communication

إن ظاهرة التواصل البشري ونظرا لطبيعتها المعقدة فقد كانت مثار نقاش مختلف العلوم التي لم تتمكن من بلورة المفهوم بشكل نهائي، لا سيما في ظلّ التّصوّر الجديد للخطاب البشري. صنف إليه عدم أخذ الجانب التداولي بعين الاعتبار، ممّا أفضى إلى عجز اللسانيات عن تبرير الجانب الاتصالي للغة، لأنّ الأمر يتجاوز المستوى التركيبي والدلالي إلى المستوى التداولي. وبالموازاة مع ذلك فقد احتاج الدارسون إلى وضع تصوّر جديد للظاهرة. وفي هذا الإطار «يحاول الباحثون تحديد فعل التواصل، ومعرفة كيفية حدوثه، ومعرفة الإستراتيجيات التي يوظفها المرسل لتحقيق التواصل

¹ - C. K. Orecchioni, l'implicite. P 05.

² - Op. cit .P 277.

³ - Op. cit .P 282 ,283.

مع الآخرين، والعوامل التي تتدخل في اختيارها، وتأثير نظام اللغة المستعملة في تشكيل الخطاب التواصلي»¹.

3-5-1- تعريف التواصل: مصطلح التواصل هو مصطلح يحيط به بعض الغموض نظرا لتداخله مع مصطلحات أخرى تدرج كلها ضمن نفس الحقل الدلالي من قبيل: الإيصال، الاتصال، الوصل، التخاطب، الإبلاغ، وغيرها. ولكن ذلك لم يمنع الباحثين من صوغ جملة مفاهيم تقرب مدلوله. وفي هذا الإطار هناك من نظر إلى التواصل بأنه «تزويد المخاطب بالمعلومات التي لم تسبق له معرفتها»²، أو أنه «إخبار برسالة معينة تحمل معلومة أو أكثر. وغالبا ما يستعمل التواصل بغرض الإبلاغ... وحتى إذا لم يكن هناك إبلاغ فلا يمكن القول بانعدام المعنى أو الدلالة في التواصل؛ فرسالة تهدف إلى إقامة التواصل هي رسالة دالة بفضل سننها اللغوي، بل وحتى الاجتماعي»³.

وفقا لهذين التعريفين فالتواصل يقتضي الإخبار، والإخبار يقتضي المخاطبة، التي تقتضي المشاركة، حتى أن صيغة تفاعل في اللغة العربية (مثل تواصل وتخاطب) تقتضي المشاركة بين طرفين أو أكثر. ولكن في حالة ما إذا لم يكن هناك إبلاغ (بأخبار، معلومات، تصرفات، مشاعر) كما تعكسه الوظيفة الانتباهية للغة؛ بحيث يمكن للرسالة أن تخرج عن نطاق الخطاب الإبلاغي لتزويد المتلقي بقيم غير إخبارية، ففي هذه الحالة فإن التواصل لا يفقد دلالاته، ذلك أن الرسالة المتوخى توصيلها هي رسالة ذات معنى وتحمل دلالة وفق ما تواضع عليه أفراد الجماعة الناطقين بها لغويا وعرفيا، ومن هنا «ليس كل تواصل إبلاغا»⁴. وغير بعيد عن هذا المفهوم يرى "عبد الهادي الشهري" أن التواصل «نشاط اجتماعي يتم بين طرفين أو أكثر، ويكون منظما حسب مقتضيات اللغة المستعملة فيه، وذلك لتنسيق علاقات الناس»⁵.

3-5-2- عناصر عملية التواصل: لقد تعددت المفاهيم المرتبطة بنظرية التواصل، ولعل من أهم المفاهيم المتداولة فيها ما يعرف في حقل اللسانيات بمخطط "جاكسون" Le Schéma de

¹ - عبد الهادي بن ظافر الشهري، إستراتيجيات الخطاب. ص 10.

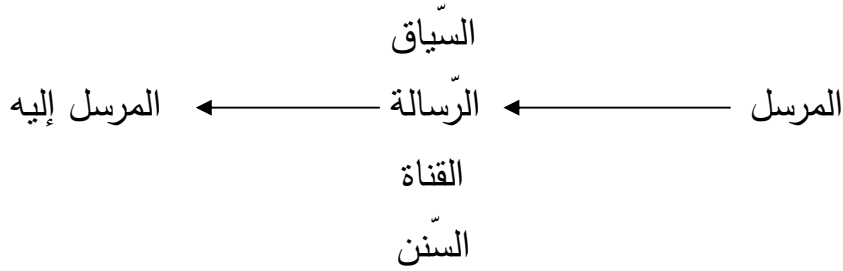
² - O. Ducrot, Dire et ne pas dire . P 02.

³ - عمر أوكان، اللغة والخطاب. ص 36.

⁴ - المرجع نفسه. ص 50.

⁵ - عبد الهادي بن ظافر الشهري، إستراتيجيات الخطاب. ص 10.

R.Jacobson، حيث يرى "جاكسون" «أن العوامل المختلفة لعملية التواصل يمكن تمثيلها في المخطط التالي:



وكل عامل من هذه العوامل يرتبط بوظيفة لسانية معينة¹.

لقد بنى "جاكسون" تصوّره للعناصر الجزئية المكوّنة لمخطط التواصل على نموذج سداسيّ ينحصر فيما يلي: المرسل Destinateur، المرسل إليه Destinataire، الرسالة Message، السنن Code، السياق Contexte، والقناة Canal.

إنّ كلّ فعل تواصليّ يضمّ -إذن- مجموعة من العناصر المنظّمة للتواصل، وبناء عليها وعلى مخطط "جاكسون" فإنّ عملية التواصل تقوم على المنوال التالي: يقوم المرسل بإرسال رسالة إلى المتلقّي، هذه الرسالة التي لا بدّ أن تصدر ضمن سياق معيّن حتى تؤدي دورها الإبلاغيّ، كما تقوم على نظام ترميز يشترك فيه كلّ من المرسل والمتلقّي اشتراكاً كلياً أو جزئياً، كما لا بدّ من وجود قناة الاتصال التي تسمح لهما بإقامة عملية الاتصال واستمرارها.

ووفقاً لـ"جاكسون" فإنّ كلّ عامل من عوامل التواصل الستّة ينتج لنا وظيفة لسانية معينة. هذه الأخيرة التي يظلّ عددها محصوراً بالنسبة لـ"جاكسون" في ستّة هي: الوظيفة التعبيرية Fonction Expressive، الإفهامية Cognitive، الانتباهية Phatique، المرجعية Référentielle، ماوراءاللغة Métalinguistique، والشعرية Poétique.

إنّ نظرية التواصل قد تجاوزت الحدود النظرية التي حددها "جاكسون" وهذا في إطار التحليل التداولي للخطاب، إذ غدت من أهمّ الأسس التي تقوم عليها التداولية. لا سيما مع أبحاث "أوركينيوني" التي حاولت أن تقترح شكلاً جديداً مخالفاً لشكل "جاكسون"، وعلى هذا الأساس فقد وضعت تصوّراً يقوم على العلاقات التفاعلية بين المتخاطبين. فإذا كان "جاكسون" يذهب إلى «أحادية عملية الإرسال والتلقّي، بحيث تتحكّم عملية الإرسال في عملية التلقّي أين يظهر الدور الرئيسيّ للمرسل في تفسير الرسالة، والدور الثانوي للمتلقّي الذي ينحصر في فكّ شفرات الرسالة»²، نقول ففي الوقت الذي يرى

¹ - C.K Orecchioni, L'énonciation de la subjectivité dans le langage . P01.

² - C.K.Orecchioni, Les interactions verbales, Tome 01, Armand Collin, Paris, 1990. P25.

فيه "جاكسون" ذلك، ترى "أوركيوني" أن عملية التّواصل تقوم أساسا على عملية عكسيّة التأثير بين الإرسال والتلقّي، ممّا يندرج تحت مصطلح التفاعل *Intéraction* في التحليل التداولي للخطاب. نقول في هذا الشأن: «تقوم عملية التّواصل الجديدة على أن ثمة اشتراك بين المرسل والمتلقّي في عمليّة الإرسال، فإذا كانت عملية الإرسال من إنتاج المرسل فإنّها في آن الوقت من توجيه المرسل إليه لأننا عندما نتكلّم نتوقّع العمليات التّأويليّة التي يقوم بها المتلقّي»¹، ممّا يمنح لهذا الأخير دورا أساسيا، تصبح من خلاله الرّسالة موجّهة من طرف المتلقّي وليس من طرف المرسل.

لقد أصبحت نظريّة التّواصل من أهمّ الأسس التي يقوم عليها التحليل التداولي للخطاب، لا سيما إذا علمنا أن «الدّرس اللغويّ التداوليّ يدرس المنجز اللغويّ في إطار التّواصل، وليس بمعزل عنه، لأنّ اللّغة لا تؤدّي وظائفها إلا فيه»²، ممّا أفضى إلى تغيير الرّؤيا في مفهوم التّواصل ذاته، «فالتّواصل ليس فقط إيصالا للمعلومات من طرف لآخر، إنّما هو إلزام الغير على التّغيير من سلوكه، وإنشاء سلّم ترتيبيّ بين المتخاطبين أثناء التّخاطب، وكذا تأويل مضامين المحاور والصيغ النّحويّة، انطلاقا ممّا توفره لنا بعض قوانين السياق»³. فالتّواصل لا يعني نقل المعلومات من طرف لآخر وانتهى، وإنّما هناك شروط تقيّد العمليّة التّواصلية. وتحديد مفهوم التّواصل على هذه الشاكلة جاء نتيجة إخضاعه لمعطيات التداولية.

3-5-3- قواعد التّواصل: أو الآليات التي تتحكّم في عملية الحديث. اصطلاح عليها الفيلسوف

"غرايس" Grice بأحكام المحادثة *Maximes de conversation*، وديكرو *Ducrot* بقوانين الخطاب *Lois de discours*، وهي عبارة عن «مجموعة من القوانين المكّملة للقواعد التركيبيّة الدلاليّة، تستمدّ وجودها من المجتمع وممّا جبل الإنسان عليه من قدرات ذهنيّة استنتاجيّة»⁴، ثمّ إنّها «القواعد المتغيّرة بتغيّر الثقافات، التي يفترض كلّ مشارك أنّ الآخر يحترمها عندما يلعبون لعبة التبادل اللغوي»⁵.

في كلّ تواصل ينطلق المشاركون من معطيات معترف بها بينهم، تشكّل المرجع الأساس لتحقيق النّجاح في عمليّة التّواصل، خاصة إذا علمنا أنّ مراعاة نوع العلاقة بين طرفي الخطاب

¹ - C.K.Orecchioni, Les interactions verbales, Tome 01. P 25.

² - عبد الهادي بن ظافر الشهري، إستراتيجيات الخطاب. ص 23.

³ - عمر بلخير، تحليل الخطاب المسرحي في ضوء النظريّة التداولية، منشورات الاختلاف، ط01، الجزائر، 2003. ص 39.

⁴ - المرجع نفسه. ص 99.

⁵ - دومينيك مانغونو، المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب. ص 75.

تكون سابقة لإنتاج الخطاب، كما أن طبيعة العلاقة بينهما لها دورها في توجيه القواعد التخاطبية، وفي مراعاتها أو الخروج عنها وخرقها. وخرق إحدى القواعد هو ما يطلق عليه الاستلزام التخاطبي (استغلال مبدأ التعاون).

لقد عني الباحثون في هذا المجال بالبحث في مدى مطابقة معنى المرسل لدلالة خطابه من عدمها، في محاولة منهم لحل إشكالية ما يقال وما يعنى، لذلك بلور "غرايس" مبدأ عاماً سماه مبدأ التعاون *Principe de coopération* إذ يرى ضرورته في كل تفاعل لغوي، ويقصد به «تلبية المتكلم المساهم في محادثة ما هو مطلوب منه، بحسب الكيفية التي جرت بها المحادثة والوجهة التي اتخذتها، ويصوغ "غرايس" هذا المبدأ على النحو التالي: مبدأ التعاون: لتكن مساهمتك في المحادثة لحظة حصولها وفق ما يقتضيه هدف المحاور اللغوية التي انخرطت فيها أو وجهتها المقبولة»¹. وهو مبدأ عام تنفرع عنه جملة من القواعد الفرعية التي يسميها أحكام المحادثة *Maximes de conversation*، والتي يحصرها في أربعة هي:²

أ- **حكم الكم *Maxime de quantité***: «اجعل مساهمتك في الحديث إخبارية بالقدر الذي يقتضيه هدف هذا الحديث».

ب- **حكم الكيف *Maxime de qualité***: «حاول أن تقدم مساهمة حقيقية للحديث ولا تصرح بشيء تعتقد خطأه، أو لا يمكنك أن تدعمه بدليل كاف».

ج- **حكم العلاقة *Maxime de relation***: «قدم مساهمة دالة للحديث» (مرتبطة بالموضوع)

د- **حكم الجهة *Maxime de modalité***: «تكلم بوضوح، تحاش الغموض والخلط والإبهام وقدم حججك في شكل منظم».

لقد حاولت "أوركيني" هي الأخرى صياغة بعض القواعد التخاطبية، ونظرا إلى أن تحديد وإحصاء هذه القواعد هو موضوع نقاشات بين المهتمين بهذا المجال، فقد اقترحت الباحثة التمييز بين:³

أ- **مبادئ خطابية عامة *Principes discursifs généraux***: مثل مبدأ التعاون *Coopération* الذي سبقت الإشارة إليه، ومبدأ الواجهة *Pertinence* الذي يرتبط بحكم العلاقة؛ حيث يطلق لفظ

¹ - جاك موشر، آن ريبول، القاموس الموسوعي للتداولية، ترجمة: مجموعة من الباحثين، دار سيناترا، المركز الوطني للترجمة، ط02، تونس، 2010. ص214.

² - C. K. Orecchioni, l'implicite. P 195. 34. صمدخل إلى اللسانيات التداولية.

³ - C. K. Orecchioni, l'implicite. P 196, 231.

وجيه أو حصيف على الملفوظ الذي يناسب السياق، والذي بإمكانه أن يحوي معلومات من شأنها تغيير السياق. ومبدأ الصدق Sincérité الذي يرتبط بحكم الكيف، والذي ينص على أن لا تتفوه بما تعتقد خطأه.

ب-قوانين خطاب أكثر تخصيصاً **Lois de discours plus spécifiques**: ترتبط بطبيعة المحتوى الدلالي، وتنقسم بدورها إلى قسمين:

- ذات الطابع اللساني: مثل قانون الإخبار Loi d'informativité الذي يرتبط بالكم، إذ لا يجب التكلّم من أجل لا شيء، أو التفوه بما هو معلوم مسبقاً لدى المخاطب. وقانون الاستيفاء Loi d'exhaustivité، وهو قانون يوجب على المخاطب أن يقدم المعلومات الأكثر دقة حول موضوعه. وقانون الجهة Loi de modalité الذي يقوم على ضرورة التحلي بالوضوح، والاقتصاد، والصراحة، والحياد.

- حول سنن المواضعات **Code de convenance**، ويتعلّق الأمر بقواعد ترتبط بتهديد الوجه الايجابي أو السلبي للشخص المخاطب، فهي قواعد تحكم سلوكه: لا يجب التحلي بالسخرية والتملق المبالغ فيه، واحتكار الكلام. كما تحكم سلوك المخاطب: لا يجب الإفراط في الاحترام أو على العكس من ذلك عدم المبالاة.

إن من بين الإشكالات المحورية التي تطرحها التداولية نموذج التواصل الأمثل، وهو نموذج يستند إلى مراعاة جملة من القواعد التخاطبية التي تؤدي إلى نجاح فعل التواصل. ويتم الكشف عنها من خلال الكشف عن المحتوى الدلالي للملفوظ سواء أكان صريحاً أو ضمناً، دون فصله عن المعطيات العامة للسياق، لا سيما إذا علمنا أن هذه الشروط ينبغي أن تصاغ في حدود مكونات السياق التواصلية وبنياته.

لقد توجّهت عناية الباحثين إلى التنظير لهذه القواعد تداولياً نظراً للدور المنوط لها في توجيه التبادل الكلامي بين الأشخاص «عن طريق تحديدها للأدوار وفي إبراز البعد التداولي الحواري للخطاب، وكذا منزلة الشخص حين تناوله للكلام»¹. ولكن إذا كان لا يمكن للخطاب أن يقوم بمعزل عن مراعاة قوانين التخاطب إلا أنها قواعد «تخضع للتخصيص وفق أنواع الخطابات»².

¹ - عمر بلخير، تحليل الخطاب المسرحي في ضوء النظرية التداولية. ص 99.

² - دومينيك مانغونو، المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب. ص 76.

3-6- مفهوم الحجاج: L'argumentation

3-6-1- الحجاج والحجة: النظرية الحجاجية «هي نظرية لسانية تهتمّ بالوسائل اللغوية وبإمكانات اللغات الطبيعية التي يتوفّر عليها المتكلم، وذلك بقصد توجيه خطابه وجهة ما تمكّنه من تحقيق بعض الأهداف الحجاجية، ثمّ إنها تنطلق من الفكرة الشائعة التي مؤداها: أننا نتكلم عامة بقصد التأثير»¹.

هذا عن مفهوم النظرية الحجاجية، أما عن مفهوم الحجاج فلتحديدته يتعيّن علينا التفريق بينه وبين الأنماط الاستدلالية الأخرى التي يمكن أن يتداخل معها كالبرهان *La démonstration* والاستنتاج *la déduction*، ولذلك عمل "موشلر" *Moeschler* على حصر مجاله ووظيفته من خلال قوله: «لكي نحصر مفهوم الحجاج من الضروري أن نفرّق حجاج *argumenter* من برهن *prouver* واستنتج *déduire*. فالخطاب الحجاجي ليس خطاباً معنياً بالكلام عن البراهين *les preuves*، وليس خطاباً معنياً بمبادئ الاستنتاج العقلي. ويتعبّر آخر أن أحاجج لا يعني أن أثبت حقيقة ما أو أبين الطابع المنطقي السليم لعملية التفكير...فإن أحاجج معناه أن أعطي أسباباً لهذه النتيجة أو تلك. هذه الأسباب التي تؤلّف حججاً بمجرد أن يتمّ التلفّظ بها. وعدد الحجج ليس محصوراً بالضرورة في حجة واحدة»².

فالحجاج وفقاً لـ"موشلر" يقوم على علاقة بين حجج ونتائج وهي علاقة حجاجية لا عقلية منطقية؛ أي أنّها تختلف جذرياً عن تلك العلاقات المنطقية الصورية التي تقوم على الجمع بين مقدمتين تؤديان إلى نتيجة حتمية بالضرورة بناءً على مبدأ السببية. وهو من وجهة نظر "طه عبد الرحمن" «كلّ منطوق به موجه إلى الغير لإفهامه دعوى مخصوصة يحقّ له الاعتراض عليها»³، ممّا يعني أنّه فعل يقترن بعملية التلفّظ بالخطاب، كما يقوم أساساً على مفهوم الدعوى التي يجسدها المرسل، ومفهوم الاعتراض الذي يجسده المرسل إليه.

وإذا كان الحجاج نشاطاً لغوياً فإنّه «الآلية الأبرز التي يستعمل المرسل اللغة فيها وتتجسّد عبرها إستراتيجية الإقناع»⁴، حتّى أن "طه عبد الرحمن" قد أخذ بالبعد الإقناعي في تعريفه للحجاج، معتبراً إياه فعالية تواصلية تداولية. وهنا تكمن أهمية الحجاج فيما يولّده من اقتناع لدى المرسل إليه

¹ - مسعود صحراوي، التداولية عند علماء العرب. ص 66.

² - J. Moeschler, *Argumentation et Conversation*, Hatier – Credif, Paris, 1985. p46.

³ - طه عبد الرحمن، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي. ص 226.

⁴ - عبد الهادي بن ظافر الشهري، إستراتيجيات الخطاب. ص 456.

مما يؤكد أنه أنجع تقنية خطابية يمكن الاستعانة بها في بعض الأنواع الخطابية كالخطاب السياسي، والديني، والإشهاري، لذلك يرى كل من "بيرلمان" و"تتيكاه" «أنه ما من حاجة إلا والباعث عليها وجود شك في مدى صحة فكرة ما. إن الحاجة تفترض أن هناك فكرة ما ينبغي تدقيقها والتشديد عليها، وبدون ذلك التدقيق والتشديد تبقى غامضة وغير واضحة بما فيه الكفاية، فلا يمكن فرضها على المتلقي الفرض القوي الذي ينبغي أن تفرض به»¹. فالحجاج بذلك عملية مقصودة في ذاتها تسعى كما يقول "موشلر" إلى «تحقيق نشاط تواصلية، وهو نشاط يتحقق بواسطة اللغة و في اللغة»². وما دامت اللغة المحتج بها قائمة في الأذهان فالعملية الحجاجية تخضع لعمليات استنتاجية ذهنية.

يعرف الحجاج كذلك «كتعبير عن وجهة نظر ما بواسطة ملفوظ واحد أو مجموعة من الملفوظات»³. وهذه الملفوظات يمكن اعتبارها حججا، فنقول أن المرسل قد يبني خطابه على حجة واحدة أو على مجموعة من الحجج وفقا لما يقتضيه المرسل إليه ونوع الخطاب. ومن جهة أخرى يمكن اعتبار الحجاج «طريقة خاصة لانتظام مجموعة من الملفوظات»⁴. وهو انتظام يجمع بين حجة ونتيجة تربط بينهما علاقة حجاجية تميزها جملة خصائص نحددها في النقاط التالية:

«1- توجد علاقة حجاجية بين ملفوظين A و C عندما يكون أحدهما (A) مقدما حتى يثبت أو يقبل الآخر (C). ففي هذه الحالة يكون (A) هو الحجة، أما (C) فهو النتيجة.

2- إن العلاقة الحجاجية لا تكون بالضرورة بين وحدتين لسانيتين ملفوظتين، لأنه يمكن للنتيجة أن تكون ضمنية، كما يمكن لها أن تكون من طبيعة غير لسانية.

3- يجب على النتيجة إذا كانت ضمنية أن تكون سهلة الفهم.

4- مادامت الحجة موجهة لخدمة النتيجة، فإنها تحتوي على توجيه حجاجي. والقيمة الحجاجية لملفوظ ما تحدّد بواسطة توجيهه الحجاجي»⁵.

¹ - عبد الله صوله، الحجاج أطره ومنطقاته وتقنياته من خلال مصنف في الحجاج، الخطابة الجديدة لبرلمان وتيتيكاه ضمن أهم نظريات الحجاج في التقاليد الغربية من أرسطو إلى اليوم، مجلد XXXIX، إشراف حمادي صمود، كلية الآداب منوبة، جامعة الآداب والفنون والعلوم الإنسانية، تونس I. ص 302.

² - J. Moeschler, Argumentation et Conversation . p 55,56.

³ - P. Charaudeau -D. Maingueneau, Dictionnaire d'analyse du discours . p 67.

⁴ - Op . cit. p 67.

⁵ - J. Moeschler, Argumentation et Conversation . P 52,55.

وباعتبار الخطاب الحجاجي خطابا يستعين بتوظيف مجموعة من الحجج les Arguments التي يظل عددها غير محصور بالنسبة "الموشلر"، فإنه عادة ما ينظر إلى الحجة «كسبب (حكم كاف) لتقبل النتيجة»¹، كما أنها «ملفوظ يقدم بهدف قبول ملفوظ آخر (حجة-نتيجة). والحجة فكرة، وليست فعلا»²؛ وهذا يعني أن الملفوظ لا يشكل حجة في حد ذاته، ولكنه يأخذ قيمته في الخطاب عندما يقدم بهدف قبول ملفوظ آخر؛ أي أن الحجة بنية دلالية قائمة بذاتها تتعلق بقصد المرسل وفعاليتها الخطابية مما يجعلها تتضمن بعدا تداوليا. وبناء على هذه المفاهيم فإنه يمكن للحجج أن تكون ذات طبيعة متباينة، "كأن تكون حججا تأثيرية affectifs، أو شواهد إيضاحية illustration³.

انطلاقا من المفاهيم التي سيقف للحجاج تتجلى لنا وظائفه كما حددها "بيرلمان"، وهي:⁴

-الإقناع الفكري الخالص

-الإعداد لقبول أطروحة ما

-الدفع إلى القيام بالفعل

أو بتعبير آخر تتلخص وظائف الحجاج في: الحمل على الإقناع La persuasion، أو الحمل على الاقتناع La conviction، أو الحمل على الإذعان. إن الغاية الأساسية لكل حجاج «أن يجعل العقول تدعن لما يطرح عليها أو يزيد في درجة ذلك الإذعان، فأنجع الحجاج ما وفق في جعل حدة الإذعان تقوى درجتها لدى السامعين بشكل يبعثهم على العمل المطلوب (إنجازه أو الإمساك عنه)، أو هو ما وفق على الأقل في جعل السامعين مهيبين لذلك العمل في اللحظة المناسبة»⁵. وإذا كان الإذعان لا يتم إلا بواسطة الاقتناع، إلا أن هناك فرق بين الإقناع والاقتناع كما يرى ذلك "شانييه" Chaignet خلاصته «أن المرء في حالة الاقتناع يكون قد أقنع نفسه بواسطة أفكاره الخاصة، أما في حالة الإقناع فإن الغير هم الذين يقنعونه دائما»⁶.

¹ - J. Moeschler, Argumentation et Conversation . P 52.

² - Henri Margulieu ,Etude d'un texte argumentative, Ellipse, Paris ,1996. p87.

³ - Op . cit. p 13.

⁴ - ينظر: رضوان الرقيبي، الاستدلال الحجاجي التداولي وآليات اشتغاله، عالم الفكر، العدد 02، المجلد 04، أكتوبر، ديسمبر، 2011، ص 83، 84.

⁵ - عبد الله صوله، الحجاج أطره ومنطلقاته وتقنياته من خلال مصنف في الحجاج، الخطابة الجديدة لبرلمان وتيتيكا. ص 299.

⁶ - المرجع نفسه. ص 301.

ثم إنَّ أهمَّ عنصرين يعتبرهما "بيرلمان" ضروريان لكلِّ حجاج هما: القصد والسياق. بالنسبة للقصد بإمكاننا الاستناد إليه لتحديد طبيعة المتلقّي الذي يسعى المتكلم إلى التأثير فيه. وبالنسبة للسياق فإنّه يأخذ معنيين أساسيين، يتمثّل الأول في الإطار المحدّد للخطاب، ويتمثّل الثاني في جملة المقدمات التي تعين على بناء الحجج وترتيب القيم¹. وفي هذا الإطار وعلى مستوى أفعال الكلام المتداولة في الحجاج نعثر على أفعال الكلام العرضية، التي توظّف وفق "أوستن" لعرض المفاهيم وبسط الموضوع، وعلى مستوى السياق هناك صيغ وتعابير تضيي السمة الحجاجية للخطاب، سواء تعلّق الأمر بحجاج ضمنيّ أو صريح، وفي هذا الإطار تتمّ الإشارة إلى التعابير الإنجازية الموجهة إلى ربط قول ما ببقية الخطاب والسياق المحيط².

3-6-2- مميزات فعل الحجاج: بالنظر إلى الأشكال المختلفة التي تتمظهر فيها الحجج، فإنّ

الأمر سيان بالنسبة للحجاج الذي يمكن له هو الآخر أن يتخذ أشكالاً مختلفة، أهمّها:

«- شكّل الصّراع La dispute: وفيه تتواجد مجموعة من الأصوات وتتداخل فيما بينها لتكسب النصّ ميزة من التفجّر.

- شكّل الاستدلال La raisonnement: وهو شكّل يستند إلى ارتباطات منطقية للحجج موصولة فيما بينها بواسطة أدوات الربط الحجاجي.

- شكّل البرهان La démonstration: وهو شكّل يقوم أساساً على الاستنتاج والاستقراء.

- شكّل المثال L'exemple: وهو شكّل يمكن من خلاله لمتتالية سردية أو وصفية أن تعمل على توضيح فعل خاص وطرح فكرة معينة، وفي هذه الحالة يمكن للمثال أن يكتسب قيمة الحجّة. ولتمييز المثال التوضيحيّ تجدر الإشارة إلى أنّه لا توجد حجّة صريحة مرتبطة بمثال ولكن انطلاقاً من هذا الأخير ينبغي أن نقيم الاستدلال عليها³.

بالنسبة لهذه الأشكال وإن اختلفت في أساليبها إلا أنّها تتفق في تحصيل الإقناع، إذ لا تعارض بينها حتى أنّها يمكن أن ترد مجتمعة في نصّ واحد.

هذا فيما يتعلّق بالأشكال المختلفة للحجاج. أما فيما يتعلّق بالأسلوب الحجاجي، فإنّه عادة ما

يصاغ في شكّل إجابة على سؤالين:

¹ - ينظر: محمد سالم ولد الأمين، مفهوم الحجاج عند بيرلمان وتطوره في البلاغة المعاصرة، عالم الفكر، العدد 03، المجلد 28، الكويت، مارس 2000، ص 85.

² - ينظر: فرانسواز أرمينكو، المقاربة التداولية. ص 83، 86.

³ - Henri Margulieu, Etude d'un texte argumentative. p 12.

«كيف؟ ويتعلق الأمر هنا بتوضيح القضية المطروحة، وفي هذه الحالة فالحجة تستدعي عرض الأمثلة والوقائع.

لماذا؟ ويتعلق الأمر هنا بعرض الاستدلال الفكري الذي يخدم القضية، وفي هذه الحالة تعمل الحجة على تحقيق العلاقات المنطقية»¹.

انطلاقاً من هذا القول يمكن أن نفهم أن الأسلوب الحجاجي بوجه عام يمكن أن يتلخص في شكل إجابة على سؤالين، يتعلق الأول منهما بكيفية صياغة القضية للمحاجة، وهي كيفية استدعي توظيف تقنيات خاصة (شرحها بالأمثلة والوقائع)، أما السؤال الثاني فإنه يتعلق بالاستعانة بالاستدلال الفكري والمنطقي الذي يخدم القضية، على أن تحقق العلاقة المنطقية بين الحجة والقضية.

ومن جهة أخرى يميز "بيرلمان" الحجاج بخمسة ملامح رئيسية يرى أنها تميزه عن البرهان، وهو ما يجعل منه مبحثاً بلاغياً، وتلك الملامح هي: -توجهه إلى مستمع ما -يعبر عنه بلغة طبيعية -مسلماته احتمالية -لا يفتقر تقدمه إلى ضرورة منطقية -نتائجه ليست ملزمة². أما الخطاب الحجاجي فإنه يتميز «من الوجهة داخل خطابية Intra discours بأشكاله البنائية المختلفة، ومن الوجهة خارج خطابية Extra discours بالفعل التأثيري الذي يكون مرتبطاً بالإقناع»³، وما يمكن أن يقال عن تلك البنية أنها تقوم أساساً على الجمع بين عنصرين حجة Argument + نتيجة Conclusion تربط بينهما علاقات حجاجية تسعى للتأثير في المتلقي بحمله على اتخاذ موقف معين اتجاه قضية مطروحة إما تأييداً أو رفضاً. مما يعني أن الغرض التداولي من الحجاج هو الإقناع الذي يمكن اعتباره فعلاً تأثيرياً. وفي هذه الحالة ينظر إلى الحجاج على أنه فعل لغوي.

وفضلاً عن تلك الخصائص فإن انتظام الملفوظات في الخطاب الحجاجي لا بد أن يخضع لجملة من الضوابط الحجاجية التي يتعين على المرسل الالتزام بها، حيث يؤدي احترامها لإزالة الغموض عن الحجج مما يضمن لها وظيفتها التأثيرية. ومن تلك الضوابط نذكر:⁴

- ليس كل شيء قابلاً للنقاش أو الحجاج، فهناك بعض المسلمات لا تقبل ذلك.
- أن تكون دلالة الألفاظ محددة، ومرجع الخطاب كذلك لئلا نفع في مشكل تأويل المصطلحات.
- موافقة الحجاج لما يقبله العقل مع ضرورة خلوه من الإبهام والمغالطة.

¹- Henri Margulieu ,Etude d'un texte argumentative. p 09.

²- ينظر: محمد سالم ولد الأمين، مفهوم الحجاج عند بيرلمان وتطوره في البلاغة المعاصرة. ص 61.

³- P.Charaudeau , D.Maingueneau,Dictionnaire d'analyse du discours. p 66.

⁴- ينظر: عبد الهادي بن ظافر الشهري، إستراتيجيات الخطاب. ص 465، 468.

- توفر المعارف المشتركة بين طرفي الخطاب.

- ضرورة التناصب بين الحجّة والسيّاق لأنّه هو الكفيل بتسوية الحجج من عدمها.

3-6-3- السلم الحجاجي L'Échelle Argumentative: يقوم الخطاب الحجاجي على

توظيف عدد من الحجج، وبمقدار تعددها فهي تحدّد التّفاوت الموجود بينها من ناحية حجّيتها، غير أنّها قد تتدرج في نفس الفئة الحجاجية إذا كانت تستلزم نتيجة واحدة، لذا ينبغي إخضاعها إلى ترتيب حسب قوتها وضعفها في السيّاق، وهذا التّرتيب هو ما يقابل مفهوم السلم الحجاجي، حيث ينظر إلى هذا الأخير على أنّه «مجموعة غير فارغة من الأقوال مزوّدة بعلاقة ترتيبية وموفية بالشرطين التّاليين:

أ- كلّ قول يقع في مرتبة ما من السلم يلزم عنه ما يقع تحته، بحيث تلزم عن القول الموجود في الطرف الأعلى جميع الأقوال التي دونه.

ب- كلّ قول كان في السلم دليلاً على مدلول معيّن، كان ما يعلوه مرتبة دليلاً أقوى عليه»¹. وعلى هذا الأساس تكون علاقة التّرتيب هي المنشئة للسلم.

إنّ للأقوال الحجاجية علاقة بنتائجها، فمجموعة الحجج الموجهة لخدمة نتيجة معينة تتفاوت في درجتها من حيث القوة والضعف، وهذه العلاقة التّراتبية بين الحجج هي ما تكون ما يسميه "ديكرو" السلم الحجاجي.

هذا ويشير "ديكرو" إلى معطيات السلم الحجاجي بقوله: نقول عن الجملتين (أ) و(ب) أنّهما تنتميان إلى حقل استدلاليّ حجاجيّ متشابه (د) متى اعتبر المتكلّم أنّ (أ) و(ب) حجج لمصلحة (د)². وبالتالي فهو مفهوم يرتبط بعنصرين هما المتكلّم والنتيجة؛ بمعنى أنّه عندما ينتمي معنى جملتين أو أكثر إلى نفس الحقل الحجاجيّ فإنّهما سيوجهان إلى خدمة نتيجة واحدة، كما أنّهما سيرتبطان بطبيعة الاختيار الموجه من طرف المتكلّم لخدمة مصلحته.

مما تقدّم نستنتج الأهمية المنوطة بمفهوم الحجاج في إنتاج الخطاب، والذي يظهر أثره التّداوليّ في فعل الإقناع. وتتجلّى أهمية التحليل التّداوليّ للخطاب في الكشف عن آليات فعل الإقناع. وبالنّظر إلى ذلك فقد اتّسع نطاق الحجاج في الدّراسات اللّغوية الحديثة بما فيها الدّراسات البلاغية، وهو اتّسع كان له أثره البالغ في تغيير وجهة النّظر إلى الحجاج «باعتباره عنصراً

¹ - طه عبد الرحمن، اللسان والميزان أو التكوثر العقليّ. ص 227.

² - O. Ducrot, Les Échelles Argumentatives, Edition de Minuit, Paris, 1989. P17.

خارجياً ثانوياً يوظف فقط في مواقف تواصلية معينة، بل تحول مع تيار التداولية المدمجة في الدراسات اللسانية إلى عنصر كامن في اللغة، إن من حيث بنيته، أو من حيث وظيفته، وبهذا يصير الحجاج فعلاً كلامياً تجب دراسته في نطاق دراسة اللغة»¹.

كان هذا حديثاً موجزاً عن أهم مقولات التداولية التي سنحاول استجلاءها في بلاغة "السكاكي"، ولكن ليس قبل أن نقدم بعض المعطيات العامة المتعلقة بالبلاغة.

¹ - رضوان الرقبي، الاستدلال الحجاجي التداولي وآليات اشتغاله. ص 70.

الفصل الثاني

في مفهوم البلاغة

تمهيد:

طرح الدرس البلاغيّ القديم جملة من القضايا الأساسية المتعلقة بتحديد مفهوم البلاغة ومواصفاتها، وهو الطرح الذي أعيدت صياغته في العصر الحديث في ظلّ التوجّهات المنهجية الحديثة التي استقطب اهتمامها الدرس البلاغيّ، آخذة حيناً بإعادة بلورة المفاهيم وتحويرها، ونسفاً حيناً آخر بدعوى التجديد. وفي ظلّ هذا وذاك كيف تحدّد المفهوم الجديد للبلاغة؟ وما علاقة هذه الأخيرة ببعض الاتجاهات المنهجية الحديثة؟

2-1-1- البلاغة في اللغة و الاصطلاح

2-1-1-1- البلاغة لغة: بلغ الشيء يبلغ بلوغاً وبلاغاً وصل وانتهى، وتبلّغ بالشيء وصل إلى مراده. والبلاغة الفصاحة، والبلّغ والبلّغ: البليغ من الرجال. ورجل بليغ وبلّغ: حسن الكلام فصيحاً، يبلغ بعبارة لسانه ما في قلبه والجمع بلغاء. وقد بلّغ بلاغة: صار بليغاً¹.

انطلاقاً من هذا التعريف فالبلاغة هي الوصول إلى الشيء والانتهاج إليه، وهي الفصاحة وحسن الكلام، وهي الوسيلة التي يعتمدها المتكلم لبلوغ غايته وتبليغ رسالته إلى سامعيه. ممّا يجعلها تعني تعبير الإنسان عمّا في نفسه من المعاني والأفكار، وتشمل جملة توجيهات لما ينبغي أن يكون عليه الكلام.

2-1-2- البلاغة في الاصطلاح القديم: بالنسبة لمصطلح البلاغة فقد وردت في تعريفه كثير من المعاني في الفكر القديم، حيث نالت البلاغة عناية العرب لذلك نجدهم قد حرصوا على ذكر تعريفاتها المختلفة وبيان هدفها وموضوعها. من خلال عرض جملة تعريفات اختلفت باختلاف مجال اهتمام الباحث نفسه واختلف المرجعية المعرفية والفكرية التي تسيّر. فالبلاغة فنّ لا يقف عند تصوّر باحث واحد.

البلاغة في الاصطلاح تختلف باختلاف موصوفها «وموصوفها إمّا الكلام وإمّا المتكلم، يقال: هذا كلام بليغ؛ وهذا متكلم بليغ ولا توصف بها الكلمة؛ فلا يقال هذه كلمة بليغة، لأنّ الكلمة المفردة لا تكون معنى كاملاً يمكن تبليغه فلا توصف بالبلاغة»².

¹ - ينظر: أبو الفضل جمال الدين بن مكرم ابن منظور، لسان العرب، المجلد الثّاني، دار صادر، ط04، بيروت، لبنان، 2005. ص143، 144 (مادة بلغ).

² - عبده عبد العزيز قلقيلة، البلاغة الاصطلاحية، دار الفكر العربي، ط03، القاهرة، 1992. ص30.

إذا ما تصفّحنا المصادر القديمة سواء منها البلاغية أو النقدية وجدنا أن تعريف "أبو هلال العسكري" (395هـ) أكثر شمولاً بمفهوم البلاغة، فقد ورد فيه: «البلاغة من قولهم بلغت الغاية إذا انتهيت إليها وبلغتها غيري. ومبلغ الشيء منتهاه، والمبالغة في الشيء الانتهاء إلى غايته، فسميت البلاغة بلاغة لأنها تنهي المعنى إلى قلب السامع فيفهمه... والبلاغ أيضا التبليغ... ويقال: أبلغت في الكلام إذا أتيت بالبلاغة من صفة الكلام لا من صفة المتكلم»¹.

يشير "العسكري" في مستهلّ قوله إلى مفهوم البلاغة لغة وهو الوصول والانتهاء، وباعتبار الدلالة اللغوية للمصطلح فقد سميت البلاغة كذلك لأنها تعمل على إيصال المعنى إلى السامع. وإنهاء المعنى في صورة مكتملة يكون بعرضه في قالب مكتمل مما يجعل من البلاغة الآلية التواصلية الأمثل التي تجمع بين إيضاح المعنى وتحسين اللفظ معاً.

وبالبلاغة عند "العسكري" من صفات الكلام لا المتكلم، وإذا سمي بها هذا الأخير فلكثرة استعمال الكلمة حتى صارت كالحقيقة، يقول: «تسميتنا المتكلم بأنه بليغ توسّع. وحقيقته أن كلامه بليغ إلا أن كثرة الاستعمال جعلت تسمية المتكلم بأنه بليغ كالحقيقة»²؛ بمعنى أن وصف المتكلم بالبليغ يكون من جهة كلامه. وتخصيص البلاغة في الكلام ينفي أن تكون في الكلمة المفردة. وعلى العموم فبلاغة القول ينظر إليها من وجهين: «الأول: أن يكون بذاته بليغاً، وذلك بأن يجمع ثلاثة أوصاف: صواباً في موضوع لغته، وطبقاً للمعنى المقصود، وصدقاً في نفسه... الثاني: أن يكون بليغاً باعتبار القائل والمقول له، وهو أن يقصد القائل أمراً فيردّه على وجه حقيق أن يقبله المقول له»³.

وبالنظر إلى بلاغة الكلام والمتكلم يمكننا الحديث عن السلم البلاغي الذي «يبدأ بالقرآن الكريم، ثمّ بالحديث النبوي الشريف، ثمّ حديث البلغاء والأبيناء والفصحاء، وبعد أن ينتصف السلم البلاغي تبدأ أحاديث الناس على تدنّ في المستوى البلاغي، حتى تصل تلك الأحاديث في قيمتها إلى كلام المجانين والموسوسين والحمقى، أما التصاعد البياني الإنساني فيقف دون الإعجاز القرآني، حتى حديث الرسول الكريم في فصاحته وبيانه يبقى قريباً من ساحة الإعجاز القرآني»⁴. وهكذا فإنّ السلم البلاغي هو الكفيل ببيان مراتب الأقوال البليغة في تدرّجها من أعلى نموذج بلاغي إلى أسفل.

¹ - أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري، الصناعتين، الكتابة والشعر، تحقيق: علي محمد الجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، ط02، دب، 1971، ص12.

² - المصدر نفسه. ص12، 13.

³ - أحمد مطلوب، البحث البلاغي عند العرب، دار الجاحظ، دط، بغداد، العراق، 1982، ص06.

⁴ - محمد بركات حمدي أبو علي، البلاغة العربية في ضوء منهج متكامل، دار البشير، دط، عمّان، الأردن، 1992، ص10.

والبلاغة عند العرب لا تعني مجرد إفهام المتلقي معنى الكلام ونقله له، ولكن لا بدّ من مراعاة مسائل أخرى. فقد نقل "الجاحظ" (255هـ) مفهوم العتابي للبلاغة: «قلت للعتابي: ما البلاغة؟ قال: كلّ من أفهمك حاجته من غير إعادة ولا حبسة ولا استعانة فهو بليغ. فإن أردت اللسان الذي يروق الألسنة، ويفوق كلّ خطيب، فأظهار ما غمض من الحقّ وتصوير الباطل في صورة الحقّ»¹.

إذا أخذنا بظاهر هذا القول لوجب أن يكون كلّ الناس بلغاء حتى الأطفال، بل حتى الأكلن، لأنّ كلّ واحد منهم بمقدوره أن يبليغك ويفهمك حاجته بكلامه مع لُكنته أو بإشارته وإيمائه. وإنما العبرة في ذلك تبليغ الحاجة بالعبارة الحسنة اللائقة التي بإمكانها أن تخرج بالمعنى الأصلي إلى معانٍ أخرى تستفاد من سياق الكلام، هذا مع مراعاة طبيعة المتلقي.

وفي مقابل هذه المفاهيم نورد مفهوم "السكاكي" (626هـ) للبلاغة، فهي عنده «بلوغ المتكلم في تأدية المعاني حدّاً له اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقّها وإيراد أنواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها»².

"السكاكي" يسوق لنا تعريفاً علمياً للبلاغة، يحدّد لنا من خلاله أسس البلاغة التي ينبغي على كلّ متكلم احتذاءها والنسج على منوالها حتى يحقق بلاغة أقواله وكتابته. وهي لا تخرج عن ثلاثة:

- هناك معنى واحداً يراد بالتعبير عنه بطرق مختلفة

- التعبير عنه قد يكون بالزيادة أو بالنقصان تبعاً لاختلاف وسيلة بلوغ المتكلم غايته من الكلام.

- التعبير يكون لهدف الاحتراز عن الخطأ في مطابقة الكلام للمراد منه.

فهذا التعريف قاصر عن علوم البلاغة الثلاثة، لأنّه لم يشر إلى علم البديع وأحال فقط إلى ثنائية المعاني والبيان.

2-1-3- بين البلاغة والفصاحة: لقد مضت كتب البلاغة منذ البدايات الأولى للبحث البلاغيّ

على استفتاح مباحثها بالتمييز بين مصطلحين مفتاحيين لطالما تداخلا هما الفصاحة والبلاغة.

إذا جننا إلى تحديد مفهوم الفصاحة في اللغة لوجدنا لها معاني متعدّدة تلتقي في دلالتها على الظهور والبيان، والفصاحة في اصطلاح البلاغيين يختلف معناها باختلاف موصوفها الذي يمكن أن يكون الكلمة، أو الكلام، أو المتكلم، حيث «يقال: هذه كلمة فصيحة، إشارة إلى كلمة معينة...»

¹ - أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، البيان والتبيين، الجزء 01، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط07، القاهرة، 1998. ص113.

² - أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي، مفتاح العلوم، تحقيق أكرم عثمان يوسف، دار الرّسالة، ط01، بغداد، 1982. ص652.

ويقال: هذا كلام فصيح، إشارة إلى مركّب معين... ثمّ يقال: هذا متكلّم فصيح، إشارة إلى شخص معين¹. فالفصاحة وصف لمستوى الكلمة المفردة، أو الكلام المركّب، أو المتكلّم. وعلى هذا لا يسمّى الشخص فصيحاً إلا «من يختار لكلامه مفردات فصيحة، وينظّمها في كلامه نظماً ملائماً فصيحاً، مع التزامه بضوابط قواعد اللّغة وأحكام أهل اللسان النحويّة والصرفيّة، فإنّه يصحّ أن يسمّى ناطقاً فصيحاً»² بحكم اعتداده بكلّ من المستوى الإفرادي والمستوى التركيبي للمفردات.

ويذهب "عبد القاهر الجرجاني" (471هـ) مذهباً متميّزاً في كتابه "دلائل الإعجاز" باعتباره البلاغة والفصاحة والبيان والبراعة وكلّ ما شاكل ذلك مصطلحات مترادفة تؤدّي دلالة واحدة، باعتبارها وسائل يستعان بها للتعبير عن الأغراض والمقاصد وإيصالها إلى المتلقّي. فهي مصطلحات يوصف بها حسن الكلام، تخصّ اللفظ والمعنى معاً، على أن يختار للمعنى اللفظ المناسب له الذي يكشف عن مدلوله ويكسبه حسناً ونبلاً في آن واحد. فالفصاحة والبلاغة وفقاً للجرجاني "يجريان في نظم الكلام، أي في الأسلوب لا في اللفظ أو المعنى وحده.

ومن وجهة نظر أخرى فقد تعرّض "ابن سنان الخفاجي" (466هـ) إلى ذكر الفصاحة وبين الفرق بينها وبين البلاغة، ذلك أن «الفصاحة مقصورة على وصف الألفاظ، والبلاغة لا تكون إلا وصفاً للألفاظ مع المعاني. لا يقال في كلمة واحدة لا تدلّ على معنى يفضل عن مثلها: بليغة، وإن قيل فيها: فصيحة وكلّ كلام بليغ فصيح، وليس كلّ كلام فصيح بليغاً، كالذي يقع فيه الإسهاب في غير موضعه»³.

وفقاً للخفاجي "فالفصاحة وصف للفظ وحده باعتبارها تخصّ كيفية النطق، فهي ميزة اللفظ دون المعنى، على خلاف البلاغة التي تشمل اللفظ والمعنى، وهي الفكرة التي تجد ما يؤيّدتها في رسالة "المبرد" (285هـ) البلاغيّة قوله: «حقّ البلاغة إحاطة القول بالمعنى، واختيار الكلام، وحسن النظم، حتى تكون الكلمة مقاربة أختها، ومعاوضة شكلها، وأن يقرب بها البعيد، ويحذف منها الفضول»⁴، إذ يحكم على بلاغة الكلام بالنظر إلى لفظه ومعناه. وعلى هذا الأساس يصحّ وصف الكلام البليغ بالفصاحة لمزاوجته بين اللفظ والمعنى، ولا يصحّ وصف الكلام الفصيح بالبلاغة لاعتداده باللفظ فقط.

¹ - عبده عبد العزيز قلقيلة، البلاغة الاصطلاحية. ص 21.

² - عبد الرحمن حسن حبتك الميداني، البلاغة العربية، أسسها وعلومها وفنونها، الجزء 01، دار القلم، الدار الشامية، ط 01، بيروت، دمشق، 1996. ص 16.

³ - عبد الله بن سعيد بن سنان الخفاجي، سرّ الفصاحة، تحقيق: داود غطاشة الشوابكة، دار الفكر، ط 01، عمان، الأردن، 2006. ص 53.

⁴ - أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، البلاغة، تحقيق رمضان عبد التّواب، مكتبة الثقافة الرّيفية، ط 02، القاهرة، 1985. ص 81.

ودعما لهذه الفكرة يوضح "أبو هلال العسكري" الفرق بين الاثنتين «ذلك أن الفصاحة تمام آلة البيان فهي تتعلّق باللفظ؛ لأنّ الآلة تتعلّق باللفظ دون المعنى؛ والبلاغة إنّما هي إنهاء المعنى إلى القلب فكأنّها مقصورة على المعنى»¹.

وإذا اجتهد العلماء القدامى في رسم الحدود بين المصطلحين إلّا أنّهما متكاملان، «فالفصاحة والبلاغة ترجعان إلى معنى واحد وإن اختلفت أصلاهما؛ لأنّ كلّ واحد منهما إنّما هو الإبانة عن المعنى والإظهار له»².

2-1-4- البلاغة في الاصطلاح الحديث: شهد القرنان الثامن عشر والتاسع عشر في أوروبا جملة من التحوّلات التاريخيّة والمعرفيّة، صاحبها تغيير النظرة إلى القديم، فكان ذلك إيذانا بإعادة بعث البلاغة القديمة في ظلّ فقدانها شرعية البقاء. ولعلّ انحطاط البلاغة في هذه العصور كما يرى "بيير جيرو" كان وليد تغيير النظرة إلى مفهوم الفنّ واللغة بصفة عامة، الشّيء الذي انعكس سلبا على مفهوم البلاغة الذي أخذ يسقط شيئا فشيئا، خاصة وأنّه لم يعد يملك من الأسس الجماليّة ما كان يستند إليه في وقت مضى، كلّ ذلك أدّى إلى نزول البلاغة إلى مستوى دون فنّ الكتابة وتوقعها في إطار ضيق من التّوصيف العلمي لا تتجاوزه³.

وبالتالي فقد أدّى تطوّر الأدب في ظلّ المذاهب الأدبيّة المختلفة إلى تهميش قواعد البلاغة القديمة التي لم تعد تواكب ما هو جديد. وبالموازاة مع تلك التحوّلات المعرفيّة الهامّة تطوّرت الأبحاث اللسانيّة في القرن العشرين، والتي أدّت إلى بلورة اتّجاه معرفي جديد هو "علم الأسلوب". ومن وجهة نظر أخرى يرى "رولان بارت" Roland Barth أن انتصار البلاغة القديمة زمنًا طويلا يتملّ في هيمنتها على حقل التّعليم، أمّا احتضارها فيتجلّى في اختزانها ضمن هذا الحقل⁴. وفي ذات السياق من ارتباط البلاغة بحقل التّعليم الذي عرقل مسيرة تطوّرهما، يرى "صلاح فضل" أنّ حماية القوانين التّعليميّة في أوروبا حالت دون زوال نهائيّ لتقاليد البلاغة القديمة، ممّا أثر سلبا على تفعيل دورها في الحركة الأدبيّة والنّقديّة⁵.

¹ - أبو هلال العسكري، الصّناعتين. ص14.

² - المصدر نفسه. ص13.

³ - ينظر: بيير جيرو، الأسلوبية. ص33، 39.

⁴ - ينظر: رولان بارت، قراءة جديدة للبلاغة القديمة، ترجمة عمر أوكان، إفريقيا الشّرق، دط، المغرب، بيروت، 1994. ص38.

⁵ - ينظر: صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النّص، سلسلة عالم المعرفة، العدد164، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، دط،

الكويت، 1992. ص188.

وبالتالي فإنّ منحى التجديد في البلاغة الغربيّة لم يكن وليد الصدفة، بل إنّ تغيير النظرة للدرس البلاغيّ كانت بالموازاة مع تقدّم الدراسات اللسانية، والأدبيّة، والنقدية على السواء، الشّيء الذي أثر إيجاباً على مسار الدرس البلاغيّ، وفي ذات الإطار يختزل "هنريش بليث" سبب تلك النهضة البلاغيّة في قوله: «إنّ سبب هذه النهضة البلاغيّة يرجع في مجال التّظهير إلى الأهميّة المتزايدة للسانيات التداوليّة، ونظريات التّواصل والسيميائيات.. في مجال وصف الخصائص الإقناعيّة للنصوص وتقويمها. ونتيجة لهذه الأهميّة يجب أن نسجّل، أولاً، أنّ البلاغة قد صارت علماً، وأننا نهدف من جهة ثانية إلى نظريّة بلاغيّة، وأنّ البلاغة، من جهة ثالثة، ليست محصورة في البعد الجماليّ بشكل صارم، بل تنزع إلى أن تصبح علماً واسعاً للمجتمع»¹.

يندرج هذا القول ضمن عملية إعادة بناء البلاغة، حيث يطرح جملة من المعطيات الأساسيّة. فنهضة البلاغة مرهونة حسب الباحث بنهضة الحقول المعرفيّة المجاورة لها سواء منها اللغويّة أو الأدبيّة أو النقدية، كونها تصبّ جميعاً في معين واحد، ولها غاية موحّدة هي الكشف عن مكونات الخطاب وعن ميكانيزمات اشتغاله؛ أي الاهتمام بكيفية إنتاج الخطاب وتأويله. والملاحظ أنّ وظيفة الإنتاج لم تعد كافية بمعزل عن عملية التّحليل (تحليل الخطاب) لا سيما مع تغيير المفهوم الحديث للبلاغة. فإذا نظرنا مثلاً للبلاغة باعتبارها «منهاجاً للفهم النصّي مرجعه التّأثير»². فهو تعريف فيه دعم للفكرة القائلة أنّ كلّ نصّ بلاغة باعتبار الوظيفة التّأثيريّة التي يمتلكها. وفي مستوى آخر تسعى البلاغة لأن تغدو مبحثاً علمياً عصرياً أو علماً واسعاً للمجتمع، خاصة وأنّها تملك من الوسائل التّعبيريّة أو الآليات التّحليليّة المنهجية التي تتحكّم في عملية التّواصل، والتي تمسّ خاصيّة ملازمة للإنسان هي الكلام، باعتباره وسيلة من وسائل التّواصل داخل أفراد الجماعة البشريّة، حتى أنّ هناك نموذجاً بلاغياً للتواصل، ممّا يعني أنّ «البلاغة على نحو من الأنحاء قد اتّصلت بالواقع الاجتماعيّ»³ ولم تعد تقتصر على البعد الجماليّ فحسب.

وفي ذات الإطار يقدّم لنا "محمد الماكري" صورة مختزلة المعالم عن واقع البلاغة القديمة ونظيرتها الحديثة في قوله: «كان اهتمام البلاغة القديمة منحصراً في تثمين الأفكار والحجج واستثمارها في صور بيانيّة وأسلوبية دقيقة التّحديد والتّصنيف والتّقعيد، واليوم يسجّل حضور البلاغة

¹ - هنريش بليث، البلاغة والأسلوبية، نحو نموذج سيميائيّ لتحليل النصّ، ترجمة محمد العمري، إفريقيا الشرق، دط، المغرب، لبنان، 1999. ص22.

² - المرجع نفسه. ص25.

³ - محمد عبد المطّلب، البلاغة العربية، قراءة أخرى، الشركة المصريّة العالميّة للنشر لونغمان، مكتبة لبنان ناشرون، دط، مصر، لبنان، 1997. ص07.

في مجال الأسلوبيات في صيغة جديدة، بفعل تأثير إحقاقات اللسانيات والسيمبوتيقا، مسجلة حضورها إلى جانب الشعريّة والسيمبوتيقا كمبحث مؤهل لمعالجة أنماط التعبير والتواصل المختلفة»¹.

❖ **البلاغة والأسلوبية:** ظهرت دعوات ملحة إلى ضرورة إعادة النظر في البلاغة الغربية القديمة، ولم يجد الباحثون الغربيون بداً من إحلال الأسلوبية كبديل عن البلاغة القديمة، معتبرين «البلاغة هي أسلوبية القدماء، وهي علم الأسلوب»². ثم إن ما يدني البلاغة القديمة من الأسلوبية المعاصرة هو أن البلاغة وإن كانت فناً للكتابة وفناً للتأليف في الوقت نفسه، فإنها فن لغويّ وأدبيّ، وهاتان سمتان في الأسلوبية المعاصرة³.

لقد كان لتلك الدعاوى الغربية أثرها على المشتغلين بذات الحقل من العرب الذين أصابتهم عدوى الثورة على البلاغة المتحجرة وعلى قولها الجاهزة، ولعلّ قصور المناهج النقدية التحليلية الحديثة كان دافعاً لإعادة النظر في المدونة البلاغية القديمة، هذا في مقابل تعالي أصوات تدافع عن البلاغة على غرار "أحمد حسن الزيات" في مصنفه "دفاع عن البلاغة".

إنّ البلاغة العربية علم قائم بذاته، له من المصطلحات ومن الآليات الإجرائية التحليلية ما يجعله كذلك. والعلمية البلاغية لا تتحصر في المباحث البلاغية فحسب، وإنما تمتد لتشمل علوماً أخرى كعلم اللغة، والنحو، والصرف، والأدب. ثم إنّها كانت ذات تأثير مهمّ في مسيرة النقد الأدبيّ منذ القديم؛ حيث اتصلت بالممارسات النقدية الشعريّة والنثرية، حتى ظهر ما يعرف بالنقد البلاغيّ القائم على أسس بلاغية. وما يزال تأثيرها قائماً حتى يومنا هذا؛ إذ ما تزال أغلب أدواتها هي عدّة النقد الأساسية، ممّا جعل الدرس البلاغيّ نافذة مفتوحة على الثقافة اللغوية والأدبية، «ومن ثمّ كان الأمر في حاجة إلى معاودة النظر في مباحث البلاغة، جملة وتفصيلاً، للإمساك بتصوّر شموليّ يجمع بين مفرداتها من ناحية، والكشف عن تفسير عميق لتحوّلاتها الظاهرة والعميقة من ناحية أخرى»⁴ لا سيما وأنّ البلاغة العربية قد تدرّجت منذ العصر الجاهليّ إلى العصر الحاضر، مع ما رافق ذلك من تعدّد في مساراتها وخلفياتها الفكرية، وعوامل نشأتها، وتعدّد المصادر واختلاف

¹ - محمد الماكري، الشكل والخطاب، مدخل لتحليل ظاهراتي، المركز الثقافي العربي، ط01، الدار البيضاء، بيروت، 1991، ص33.

² - بيير جيرو، الأسلوبية. ص27.

³ - ينظر: المرجع نفسه. ص27.

⁴ - محمد عبد المطلب، البلاغة العربية قراءة أخرى. ص01.

مشاربها، مع تعدد مؤثراتها، واختلاف في طرائقها وأساليبها مع تنوع مستوى المتلقين، مما وسع مجالها.

يرى "شوقي ضيف" أن «هذا التطور الواسع لأدبنا في شكله ومضمونه وأساليبه وفنونه حري أن يقابله تطور في بلاغتنا بحيث تصور فنونها الشعريّة والنثريّة وأساليبها المتنوعة، وبحيث تكون صورة صادقة لحياتنا الأدبيّة الحديثة. وليس معنى ذلك أن نهمل تراثنا البلاغيّ القديم، إنّما نهمل منه الأصداف العاطلة عن الدلالة...»¹. وهذا ما عبر عنه الباحث "محمد بركات حمدي" بقوله: «إنّ أمر البيان العربي في العصر الحاضر باتجاهاته ورجاله وقضاياه يستحقّ الدرس والتأمّل... بصورة متوائمة مع الحياة الحاضرة، تلك التي لا تتقطع عن القديم لقدمه، ولا تنتكر للحديث لحدثه بل تهتمّ بالنافع المفيد من القديم... نستفيد من قيم الماضي في توظيفها لأبناء الجيل المائل والانتفاع بتجديد البلاغة»². ولذا فقد كان لزاما على هذه الأخيرة «أن تبحث لنفسها عن رفيق حقيقيّ من شأنه أن يفتح أمامها الباب حتى تغير من ثيابها البالية وتجدد طاقتها وحيويتها النقديّة فتكون بذلك قادرة على مزاحمة غيرها من المدارس والمناهج اللغويّة والنقديّة المعاصرة»³. ومن هنا جاء التوجّه صوب تغيير النظرة للتراث البلاغيّ في ظلّ تغيير المعطيات المنهجية الرأهنة. وبحث تلك المتغيرات التي أدت إلى نشوء بلاغة جديدة يعدّ خطوة أولى في السير نحو بلاغة جديدة.

وبالتالي ف«البلاغة المعاصرة عليها أن تتدرج في المفاهيم العلميّة الحديثة، وتكتسب تقنياتها التحليليّة»⁴، لا سيما في ظلّ توجّرها العام المتمثّل في وصف النصوص وتحديد وظائفها، كما ارتبطت بوظائف الاتصال العام ووسائل الإقناع.

تمتلك البلاغة من الأدوات التعبيريّة ما يمكن اعتباره أطرا معرفيّة ذات تحديدات مضبوطة قائمة في بنية التراكيب مع ما تحيل إليه من دلالة. وهي بذلك «تشارك التوجّهات الشكليّة والبنويّة، والسيميوطيقية في اهتمامها بالأدوات الشكليّة اللغويّة، ثمّ يضاف إلى ذلك اهتمامها بالكيفية التي يمكن لهذه الأدوات أن تؤدي بها مهمتها داخل الخطاب الأدبي»⁵. ممّا يندرج في إطار المنهج البلاغيّ وتصوّراته الكلية لإنتاج الصياغة الإبداعية وتلقّيها.

¹ - شوقي ضيف، البلاغة تطوّر وتاريخ، دار المعارف، ط02، القاهرة، دت. ص378.

² - محمد بركات حمدي، البلاغة العربية في ضوء منهج متكامل. ص06.

³ - مأس مختار، البلاغة والتداوليّة، قراءة في تداوليّة الخطاب البلاغيّ. مجلّة الخطاب، العدد 08. ص140.

⁴ - صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النصّ. ص234.

⁵ - محمد عبد المطلب، البلاغة العربية قراءة أخرى. ص08.

إنّ الملاحظ على أبرز ما ميّز محاولات تجديد البلاغة العربيّة بعض الدّراسات التي اهتمّت بموضوع المقارنة بين الدّرس الأسلوبيّ الحديث والدّرس البلاغيّ القديم، وعلى العموم هي دراسات لا يمكن فصلها عن اتّجاهين اثنين:¹

1-الاتّجاه الأوّل: حاول أصحابه مقارنة مفهوم النّظرية الأسلوبية في الإنتاج التراثيّ البلاغيّ، من خلال استعراض الآراء المختلفة للبلاغيين القدامى. ومن الدّراسات التي تتدرج في هذا الإطار دراسة "محمد الهادي الطرابلسي" في كتابه "مظاهر التفكير الأسلوبيّ عند العرب"، وعلى خطاها دراسة "محمد عبد المطّلب" "مفهوم الأسلوب في التراث".

-أما الاتّجاه الثاني فكان أكثر تحديدا وضبطا تمثّل فكره في محاولة الكشف عن أصول النّظرية الأسلوبية في مصنّف من المصنّفات البلاغية القديمة، على غرار ما قام به "عبد السلام المسدي" في كتابه "المقاييس الأسلوبية في النّقد الأدبيّ من خلال البيان والتبيين"، وما قام به "نصر حامد أبو زيد" في كتابه "مفهوم النّظم عند عبد القاهر الجرجاني، قراءة في ضوء الأسلوبية".

ومع كثرة المصنّفات التي تدخل في هذا الإطار فهي مصنّفات تأرجحت في عمومها بين التّأصيل والتّجديد.

وعلى أعقاب تلك المصنّفات ظهرت مصنّفات جديدة حاولت خلق نوع من المقاربة الدّالية بين التفكير الأسلوبيّ ونظيره البلاغيّ، مقارنة تقوم على التّمثّل أو الإسقاط، على غرار ما نصادفه في كتاب "الأسلوبية ونظرية النّص لإبراهيم خليل" وكتاب "الأسلوبية والبيان العربيّ لمحمد عبد المنعم خفاجي، وعبد العزيز شرف، ومحمد السّعدي فرهود". فمما ورد في هذا المصنّف الأخير بخصوص تقرير علاقة الأسلوبية بنظرية النّظم الجرجانية قول أصحابه: «وليس من شكّ في أنّ الأسلوبية المعاصرة لا تكاد تختلف في كثير من نظرية النّظم العربيّة التي وضع أصولها الإمام عبد القاهر الجرجانيّ في كتابه النّفيّس دلائل الإعجاز، وحين صاغ عبد القاهر آراءه في النّظم لم يكن يبعد عن فكرة اختلاف الأسلوب باختلاف ترتيب الكلام...وكانت دراسات عبد القاهر في التّقديم والتّأخير، والذّكر والحذف...كان ذلك كلّه عملا جديدا في البلاغة العربيّة، وتفصيلا واسعا للأسلوب وتحديدًا قريبا من مفهوم الأسلوبية في المذاهب الغربيّة الحديثة»².

¹ - ينظر: إبراهيم عبد الله أحمد الجواد، الاتّجاهات الأسلوبية في النّقد العربي الحديث، وزارة الثّقافة، دط، عمان، الأردن، 1996، ص 47.

² - محمد عبد المنعم خفاجي، عبد العزيز شرف، محمد السّعدي فرهود، الأسلوبية والبيان العربي، الدّار المصريّة اللّبنانية، ط 01، القاهرة، 1992، ص 05.

❖ **البلاغة والتداولية:** على غرار الدراسات التي اهتمت بمقاربة الدرس البلاغي بنظيره الأسلوبي، فقد ظهرت توجهات أخرى سعت إلى مقارنة الدرس البلاغي بالدرس التداولي. وإذا ما أردنا تحديد علاقة البلاغة بالتداولية لا بدّ من تحديد مجال كلّ منهما. حيث يرى أنصار التحليل التداولي للخطاب «أن المهمة الأولى لتحديد علاقة البلاغة بالتداولية هي تعريف مجال كلّ منهما»¹. إن قراءة التراث أو بالأحرى قراءة الخطاب التراثي من المنظور التداولي لا بدّ أن يتمّ ضمن سياقه التاريخي وظروف إنتاجه، من أجل الفهم الصحيح للمحتوى المضموني له وتحديد دلالاته. هذا ما تعدّد به التداولية، ثمّ في مرحلة لاحقة بحث البذور الحداثيّة فيه ومحاورته.

إنّ تحديد علاقة البلاغة بالتداولية يندرج في إطار محاولة ربط البلاغة التراثية بالدرس اللغوي الحديث بما استجدّ فيه من نظريات، ونخصّ بالذكر نظريات التحليل التداولي للخطاب. ولا يتأتّى ذلك إلا بمعاودة البحث في النصوص البلاغية القديمة لفهمها في ضوء المعطيات الحديثة، انطلاقاً من الفكرة القائلة بأنّه «لا يوجد جديد إلا على أساس أصيل من قديم موروث يؤخذ خير ما فيه أساساً»². وهي الفكرة التي يدعمها الأستاذ "أحمد مطلوب" الذي يرى أنّ البحث في البلاغة يقتضي العودة إلى التراث واستقرائه وأخذ ما فيه النفع، فأول عمل يقوم به المجدد في نظره هو العودة إلى الكتب القديمة وتجريدها من كلّ غريب، من قبيل المسائل الفلسفية والمنطقية والكلامية، وإضافة ما ينفع مواكبة مع تصوير الواقع الأدبي والنقدي في هذه الأيام. ويتمثّل هذا النّظر في مسألتين هما المنهج والمعالجة. يقول "أحمد مطلوب": «والمنهج الجديد يقتضي العودة إلى التراث البلاغي والنقدي ليؤخذ منه ما فيه النفع، ويوضع منهج يقوم على أساسين:

-الأول: إعادة النّظر في المنهج القديم وتصنيف فنون القول تصنيفاً جديداً ليس فيه اضطراب أو مجافاة للنزعة الأدبية.

-الثاني: إعادة النّظر في معالجة الفنون ووضع منهج تحليلي... وهو منهج يتّخذ من العلاقات بين الكلم سبيلاً، ومن الذوق الرفيع دليلاً»³.

هناك الكثير من المصطلحات الحديثة تستطيع أن تستوعب بعض المفاهيم التراثية في حدودها المفهومية، إذ أنّ «جلّ مبادئ التداولية الحديثة حاضر في تراثنا العربي، ولو بمصطلحات مغايرة أحياناً، أو غير منضبطة، في أحيان أخرى، وذلك من بداية طلائع الدرس اللغوي مع

¹ - صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص. ص 88، 89.

² - مصطفى الصاوي الجويني، البلاغة العربية تأصيل وتجديد، منشأة المعارف، دط، الإسكندرية، 1985. ص 17.

³ - أحمد مطلوب، البحث البلاغي عند العرب. ص 109.

"سيبويه"، وصولاً إلى النقاد والبلاغيين المتأخرين¹، ولا نعني بذلك التعصب للتراث أو للحديث، وإنما إقامة حوارية ما بينهما من شأنها أن تنشئ موضوعاً متكامل الأطراف؛ بمعنى أننا «يمكن أن نتقدم لقراءة بلاغتنا القديمة قراءة جديدة تستوعبها أولاً لتعيد إنتاجها في صياغة حديثة، قد لا تتوافق مع المقولات التراثية شكلاً، لكنها تعبر عن مضمونها تعبيراً صحيحاً»². ولعل هذا ما دفع بعض الباحثين أمثال "محمد عبد المطلب" إلى الاعتقاد أن «الحكم الذي يطرح نفسه تلقائياً، هو أن معظم الجهد البلاغي القديم جهد معاصر بكل المقاييس»³.

لقد أفادت البلاغة بتقنياتها المختلفة الخطاب الأدبي مثل التداولية، حتى أن هناك من ينظر للبلاغة بأنها أداة ذرائعية، ومن هنا يمكن أن نعتبر كل شيء بلاغة بناء على أن لكل فعل أو قول أهدافه النفعية، لذلك يرى المهتمون بالتداولية ضرورة تضيق مجال دلالتها، وبناء على تحليلاتهم فإنهم يجعلون التداولية «قاسماً مشتركاً بين أبنية الاتصال النحوية والدلالية والبلاغية»⁴.

تعمل كل من البلاغة والتداولية - باعتبارهما أداتين نفعيتين ذرائعيتين - على تعديل أو تغيير موقف المستمع بتسخير كافة الوسائل اللغوية وغير اللغوية للتأثير عليه، ليركز الاهتمام حول المعطيات غير اللغوية (السياقية) باعتبارها مطلباً أساسياً في تحليل الخطاب وتحديد دلالاته. ومن جهة أخرى فإنهما «تتفقان في اعتمادهما على اللغة كأداة لممارسة الفعل على المتلقي، على أساس أن النص اللغوي في جملته إنما هو نص في موقف»⁵.

وفي سياق الحديث عن البعد التداولي للبلاغة يرى "هنريش بليث" أن «توجه البلاغة نحو الأثر التداولي يظهر في تمييزها منذ القدم بين ثلاثة أنماط أساسية من المقصدية، واحد منها فكري (مقصدية فكرية) واثنان عاطفيان (مقصدية عاطفية) أحدهما معتدل والثاني عنيف (انفعالي أو تهيجي) (مقصدية التهيج)»⁶. ويمكن تمثيل هذه الأنماط من المقصدية في المخطط التالي:

¹ - نواري سعودي، في تداولية الخطاب الأدبي، مجلة الخطاب، العدد 08. ص 31، 32.

² - محمد عبد المطلب، البلاغة العربية قراءة أخرى. ص 18.

³ - المرجع نفسه. ص 14.

⁴ - صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص. ص 89.

⁵ - المرجع نفسه. ص 89.

⁶ - هنريش بليث، البلاغة والأسلوبية. ص 25. وأنظر شرح هذه العناصر ص 25، 26، 27.

البعد التداولي للبلاغة

أنماط المقصدية

مقصدية التهيج

*مكوّن غير غائي:

المتعة الجمالية للجمهور
(إحالة النصّ على نفسه)

مقصدية عاطفية معتدلة

*مكوّن غائي: الظفر

بإقناع الجمهور (إقناع
خارج الخطاب)

مقصدية فكرية

*مكوّن احتجاجي: جعل موضوع

الخطاب ممكنا بالرجوع إلى العقل.
*مكوّن أخلاقي: تعليم المجتمع في

مجال الأخلاق.

*مكوّن تعليمي: إخبار المتلقّي مع الطرح الموضوعي

إنّ إعادة النظر إلى البلاغة بمنظور حديث له أهدافه النفعيّة، حيث يرى "هنريش بليث" أنّ

إعادة بناء البلاغة منوهاً لتحليل النصوص يقوم على مبررين¹:

- الأول ذو طبيعة تاريخية، وهو أنه على طول تاريخ وجود نظرية بلاغية فإنّ نصوصاً مختلفة تنتج حسب قواعدها.

- الثاني، قابلية النسق البلاغي للاستمرار مع إمكانية تطبيقه على نصوص جديدة.

وغير بعيد عن هذا الطرح في الثقافة العربية، ووفقاً "هاشم طبطبائي" -مثلاً- فإنّ الاستئناس بجهود هؤلاء العلماء في دراسات موضوعات جديدة تتدرج في إطار البحث اللساني التداولي الحديث، «يراد منه في المرحلة الأولى البحث عن المصطلحات الفنية الملائمة لترجمة هذه الدراسات الغربية إلى لغة عربية فنية متسقة وموحدة. وفي المرحلة الثانية يراد منه استكشاف ما توصل إليه هؤلاء العلماء من نتائج في هذه المجالات من وجهة نظر تاريخية، بما يتبع ذلك من نتائج تهم العاملين في مجال تاريخ الفلسفة والعلوم الإنسانية. وفي المرحلة الثالثة يراد منه إعادة عرض تلك الدراسات بلغة معاصرة يمكن في ضوئها إجراء تقييم فني موضوعي لها، ومن ثمّ تمثيلها مع النظريات الغربية المعاصرة في نظريات جديدة مبتكرة، فيما لو توفرت الشروط الخارجية الملائمة لذلك»².

¹ - ينظر: هنريش بليث، البلاغة والأسلوبية. ص 23، 24.

² - طالب سيد هاشم الطبطبائي، نظرية الأفعال الكلامية بين فلاسفة اللغة المعاصرين والبلاغيين العرب، جامعة الكويت، دط، الكويت، 1994. ص هـ من المقدمة.

يطرح هذا القول جملة من المعطيات نعرضها في شكل عناصر:

- محاولة إيجاد لغة عربية موحدة بإمكانها أن تستوعب الوافد المصطلحي الغربي.
- الوقوف عند مجهودات القدامى في مدى مقاربتها للتفكير الحديث.
- مقارنة التفكير القديم بالتفكير الحديث من خلال استيعاب واستثمار النظريات الحديثة في إعادة بعث الجهود القديمة وقراءتها من منظور حدائي (تقييم وتقويم).

ليست غايتنا من هذا البحث إعادة البلاغة بكل مصطلحاتها لتحل محل النظرية التداولية أو نظرية تحليل الخطاب، لأنها ليست في حاجة إلى ذلك، خاصة إذا علمنا أن هذه النظريات توظف كثيرا من تلك المصطلحات، كما أنها لا تنفصل في إطارها العام عن توظيف بعض الإجراءات البلاغية القديمة.

وإذا كان بالإمكان الحديث عن البعد التداولي للبلاغة، فهل بالإمكان الحديث عن تداولية بلاغية؟ يمكن في هذا الإطار الحديث عن المهمة الموكلة للدرس التداولي، «بوسع التداولية النصية أن تأخذ من جديد مفهوم المقام النصي، والوظائف التي تحدد المقامات، وتدمج ذلك كله في نموذج نصي وظيفي... وإلى ذلك يستطيع العلم الحديث إعادة استعمال مفهوم تراتبية الوظائف للحصول على كفاءة كبيرة في وصف النصوص... يمكن للتداولية النصية إعادة البناء للوظائف النصية»¹. وهذا ما يبرر وجود تداولية بلاغية.

بمعنى أن التداولية تسعى لإعادة بناء الوظائف النصية من خلال عنايتها بالمقام النصي، والوظائف المرتبطة به، للوصول إلى تحديد نموذج نصي وظيفي يظهر جيدا من خلال النظريات التداولية، أو مرتكزات التحليل التداولي للخطاب. هذا النموذج الذي يجلي بوضوح الكفاءات التداولية بما تتطوي عليه من كفاءات جزئية لا تنفصل عن التركيب والدلالة. والأمر سيان بالنسبة للدرس البلاغي الذي يسعى للعناية بالنموذج الوظيفي في تحليل النصوص، هو الانطلاق من فرضية مؤداها «أن النموذج النصي البلاغي هو انعكاس للكفاءة البلاغية. وهذه تتضمن مجموعة من الكفاءات الجزئية (أي السنن)... يتعلق الأمر بالسنن الحجية (الإيجاد)، واللسانية (العبارة)، والتعبيرية (الإلقاء)»².

فنموذج تحليل النص وفقا للكفاءة البلاغية يأخذ بعين الاعتبار كفاءة التعبير والأسلوب والبناء والحجاج. مما لا ينفصل عن جوهر التصوير التداولي لكل من المرسل والخطاب والمتلقي.

¹ - هنريش بليث، البلاغة والأسلوبية. ص 32، 33.

² - المرجع نفسه. ص 35.

وإذا كانت العلاقة بين البلاغة والتداولية علاقة وثيقة كما يشير إلى ذلك عديد المهتمين بكلا الحقلين، فهذا ما نسعى لإثباته في الصفحات الموالية من خلال بحث أهم مقولات التداولية في البلاغة السكاكية.

وفي ظلّ ذلك المناخ المعرفي بما شابه من ثورة على البلاغة القديمة وسعيًا إلى إيجاد بديل لها، برز إلى الوجود مصطلح "البلاغة الجديدة"، التي تعرّف بأنها «علم الخطاب الاحتمالي الهادف إلى التأثير أو الإقناع أو هما معا إيهاما أو تصديقا»¹. يختزل لنا هذا التعريف البعد التداولي للبلاغة الجديدة المتمثل في تحصيل الأثر التداولي، وعلى هذا الأساس ينظر للبلاغة الجديدة على أنها «الجانب الحجاجي التداولي من البلاغة القديمة من خلال تلحيم أطراف الخطاب الأساسية، المخاطب والمخاطب، وإبراز البعد التأثيري والإقناعي للغة، والذي لا يظهر في البنية الصورية لنسقها الداخلي فقط، وإنما في القيم الخطابية المشحونة بواسطة الاستعارة والإطناب والإيجاز... التي تمارس فعاليتها الاجتماعية ووظيفتها الإقناعية التي تدفع إلى القيام بالفعل»². وعليه ينظر للبلاغة الجديدة باعتبارها آلية من آليات الخطاب الإقناعي؛ حيث تعنى بالخطاب الذي تخرج فيه اللغة عن النمطية في طرح المواضيع إلى التنوع الأسلوبي، عبر توظيف مختلف التقنيات البلاغية لا سيما ما تعلق بأساليب المعاني والبيان، مما يسمح لها بتأدية وظيفتها الإقناعية كفعل خاص.

إنّ المتتبع لمسيرة البلاغة الغربية منذ العصر القديم إلى عصرنا الحاضر سيلاحظ أنّ مفهوم البلاغة تجاذبته عدّة مجالات معرفية، حيث تأرجحت البلاغة بين المفهوم الفلسفي الذي قصرها على الإقناع، وهو المفهوم الذي أعاد "شايم بيرلمان" Chaïm Pérelman بلورته في سبيل تأسيس نموذج منطقي للإقناع. والمفهوم الأدبي الذي جعلها تعنى بالتخييل وبمختلف صور الأسلوب، وهو المفهوم الذي رسم "بارت" خطوطه العامة. والمفهوم النسقي الذي يسعى لجعل البلاغة علما أعلى يشمل التخييل والحجاج معا، وهو بذلك يستوعب المفهومين السابقين في محاولة استرجاع البعد المفقود للبلاغة في تجاذب بين الحقل الأدبي (حيث يهيمن التخييل) والبعد الفلسفي واللساني (حيث يهيمن التداول)³.

¹ - محمد العمري، البلاغة الجديدة بين التخييل والتداول، إفريقيا الشرق، دط، المغرب، 2005. ص 06.

² - ناصر عمارة، الفلسفة والبلاغة، مقارنة حجاجية للخطاب الفلسفي، منشورات الاختلاف، ط01، الجزائر، 2009. ص 17.

³ - ينظر: محمد العمري، البلاغة الجديدة بين التخييل والتداول. ص 11، 12.

وبشكل موسّع نسبياً يقدم لنا "أوليفي ريبول" Olivier Reboul في مقاله الموسوم "هل يمكن أن يوجد حجاج غير بلاغي؟" عدة مفاهيم للبلاغة الجديدة، اختزلها في أربعة مفاهيم مختلفة:¹

- المفهوم الأول ينسب إلى مجموعة من منظري الأدب خاصة الذين ينتمون منهم إلى مجموعة Mu فالبلاغة في نظرهم تضم كل العناصر الأدبية في الخطاب، أي كل ما يشكل انزياحاً. وهذا التعريف نراه يراعي العلاقة بين البلاغة والأدب، أو بالأحرى البلاغة وصور الأسلوب، ويهمل علاقة البلاغة بالإقناع.

- المفهوم الثاني يعزى إلى "جان بليز جرايز" Jean Blaise Grize الذي يرى أن العنصر البلاغي هو ما يخص الخطيب، وهو كل ما يستعين به الخطاب لتسهيل تلقيه.
- والمفهوم الثالث ينسب إلى "بيرلمان وتتيكا" اللذين طابقا بين البلاغة والحجاج كما يشير إلى ذلك عنوان كتابهما. وبالنظر إلى ذلك فإن كل ما يعتبر بلاغة في خطاب ما وخاصة صور الأسلوب سيفسر باعتباره حالة خاصة من أحوال الحجاج.

- المفهوم الرابع يعود إلى "جاك فرانسيس" Jaque Francis الذي يميز بين ثلاثة مستويات من الخطاب: البرهاني، والحجاجي، والبلاغي. والبلاغة بالنسبة إليه غير عقلية، كما أنها تعمل على تمرير الحجة الأكثر ضعفاً وكأنها الحجة الأكثر قوة، مما يجعلها لا تخرج عن دائرة الاحتمال، وتبعا لذلك فهي تقيم علاقة أحادية الجانب ترتبط بالمتكلم الذي يسعى إلى السيطرة على المتلقي بواسطة الكلمات.

لقد تطورت البحوث التي سعت إلى تجديد البلاغة في الدراسات الغربية، والتي مثلت في الحقيقة طرائق مختلفة في خلفيتها المرجعية وزاوية نظرها، وهي بحوث يلخصها لنا "صلاح فضل" في ثلاثة اتجاهات هامة لا تخرج عن سابقتها، نعرضها كالتالي:²

- الاتجاه الأول: يمثل "بيرلمان" و"تتيكا" Olbrechts Tyteca من خلال كتابهما "Traité de l'argumentation: La nouvelle rhétorique"، حيث يعد هذا المصنف أهم محاولة لتجديد النظرية الحجاجية الأرسطية، وهي محاولة سعت إلى ربط البلاغة الحديثة بأصلها الأرسطي، إذ اهتمت بالخطابات الموجهة إلى كل أنواع المستمعين. والبلاغة عند "بيرلمان" و"تتيكا" تتجاوز حقل

¹ - ينظر: أوليفي ريبول، هل يمكن أن يوجد حجاج غير بلاغي، ترجمة محمد العمري، ملحق ضمن كتاب البلاغة الجديدة بين التخيل والتداول. ص 214، 215.

² - ينظر: صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص. ص 73، 74.

الأدب إلى الخطاب اليومي والفلسفة والقانون والعلوم الإنسانية. والبلاغة بهذا التوسيع لا تتفصل عن الجدل.

-الاتجاه الثاني: يمثله أنصار البلاغة الجديدة التي تمخضت عن البنوية، والتي قامت كرد فعل مناقض للبلاغة التعليمية الفيلولوجية.

-الاتجاه الثالث: يمثله أنصار المنهج الوظيفي المعتمد على التداولية والسيميائيات، إلى حدّ اعتبرت فيه السيميائيات بلاغة معاصرة.

لقد كان من نتائج التطور الذي عرفته البلاغة أن تحولت إلى علم مستقبلي، فهي لم تعد علما خاصا بالخطاب لأنها صارت علما لكل الخطابات، ثم إنها قد تجاوزت مهمة استنتاج الخطاب إلى دراسة خصوصياته، وباعتبارها تنزع إلى أن تصبح علما عاما للمجتمع-على حدّ تعبير هنريش بليث- فإنها اهتمت برصد الوقائع، فكان من نتائج ذلك أن تخلت عن نزعتها المعيارية¹.

واعتمادا بهذا التوجه البلاغي الجديد سيقت عدة مفاهيم للبلاغة لم تخرج في أصلها عن تلك الاتجاهات الأولية التي سبقت الإشارة إليها. فمن وجهة نظر غريبة حديثة يرى "هنريش بليث" أن «البلاغة فنّ، والفنّ يعني هنا الصنعة. إن إنتاج هذه الصنعة أمر مديّر... هو نتاج العقلانية المنهجية الإنسانية. وبعبارة أخرى: البلاغة منهج يمسّ خاصية ملازمة للإنسان هي الكلام»². وغير بعيد عن هذا المعنى يرى "بيير جيرو" أنها «فنّ لغويّ، وتقنيّة لغويّة تعتبر فنا. إنها كانت في الوقت نفسه بمنزلة قواعد التعبير الأدبيّ وأداة نقدية تستخدم في تقويم المؤلفات»³.

فالبلاغة فنّ القول، أو فنّ صناعة الكلام، تقوم على اعتماد تقنيات خاصة في التعبير، وهي تقنيات يعدّ الخروج عنها خروج عن دائرة الكلام البليغ، لأنها المعيار الذي يحتكم إليه في ضبط الأساليب التعبيرية الفنية منها أو الأحاديث العادية. وليست مهمة المتكلم أو الكاتب إنشاء تلك المعايير بل السير وفقها. وعادة ما ينظر إلى تلك المعايير على أنها «مجموعة القوانين، أي مجموعة الالتزامات التي يفرضها النظام والمعيار على مستعمل اللغة»⁴. والبلاغة بوصفها فنا للتعبير الأدبيّ من جهة ومنظومة قواعد في الجهة المقابلة فهي تقوم على المزوجة بين الجانب النظري والآخر التطبيقي، وهي بذلك نشاط يجمع بين العلمية والفنية. وإذا كان يسمح النظر إلى البلاغة على أنها

¹ - ينظر: رولان بارت، قراءة جديدة للبلاغة القديمة. ص 07، 08.

² - هنريش بليث، البلاغة والأسلوبية. ص 23.

³ - بيير جيرو، الأسلوبية. ص 17.

⁴ - المرجع نفسه. ص 13.

منهج في تأليف وتقويم وتحليل الخطاب «فإنها تتميز بمجموعة من القواعد؛ هذه القواعد ليست مرصوفة بطريقة تعسفية، بل لقد ربط بينها من زوايا نظر قائمة على أساس منطقي. وتكون هذه القواعد في مجموعها بناء معقدا»¹ يفرض سلطته على منتج ومحلل الخطاب.

البلاغة منهج تقويم وضبط للكلام، أو بالأحرى منهج خاص في صياغة الكلام بغرض التواصل و التبليغ ، مما يعني أنها آلية مقصودة لذاتها ؛«على معنى أن البلاغة كانت دراسة واعية لأدوات التعبير اللغوية وكيفية إنتاجها للمعنى»². وفي مستوى آخر ممارسة التأثير على المتلقي باعتبارها تملك من الآليات ما يخول لها ذلك. وعلاوة على ما سبق يمكن اعتبار البلاغة «منهجاً للفهم النصي مرجعه التأثير»³. وهو تعريف فيه دعم للفكرة القائلة بأن كل نص بلاغة باعتبار الوظيفة التأثيرية التي يمتلكها.

ومن المنظور الحديث دوماً يمكن تعريف البلاغة باعتبارها «واقعة خطابية ومنهجاً في التحليل ونظرية في الكتابة»⁴، وهذا إذا نظر إليها على أنها من الدروس المهمة بقضايا اللغة والخطاب، لأن ما يميزها هو نظرتها للخطاب وتعاملها معه ومع قواعد تحليله، ثم إنها صناعة للكلام باعتمادها تقنيات خاصة في التعبير وكيفية إنتاجها للمعنى بهدف التأثير على المتلقي، وبأنها منهج تقويم وضبط للكلام.

وعلى ضوء البحوث الجديدة في الشعرية والسيميولوجيا، حدد "لوتمان" Lotman ثلاث دلالات لمصطلح البلاغة: «1- دلالة لغوية باعتبارها مجموعة من قواعد تركيب الخطاب على المستوى الذي يتجاوز الجملة... 2- علم يدرس الدلالة الشعرية وأنماط المعاني البلاغية المنقولة... 3- علم يدرس شعرية النص وهو جانب من الشعرية يبحث في العلاقات الداخلية للنصوص ووظائفها الاجتماعية»⁵.

فالبلاغة وفقاً لذلك منظومة من القواعد التركيبية التي تساهم في تشكيل الخطاب، ثم إنها منظومة من القواعد الدلالية التي تعمل على ضبط دلالات الخطاب ومتغيراتها، وتهتم في المستوى الثالث بالبعد التداولي للخطاب من خلال المزوجة بين العلاقات السياقية الداخلية له وما تؤديه من وظائف خارج نصية ترتبط بالمتلقي.

¹ - هنريش بليث، البلاغة والأسلوبية. ص 23.

² - محمد عبد المطلب، البلاغة العربية قراءة أخرى. ص 04.

³ - هنريش بليث، البلاغة والأسلوبية. ص 25.

⁴ - مجلة الخطاب، العدد 08. ص 05 من المقدمة.

⁵ - صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص. ص 233، 234.

ألا يمكن أن نستخلص بعد ذلك أن «البلاغة طبيعة نسقيّة»¹. فهي تقنيات تعبيرية خاصة تتيح لصاحبها تمرير مقاصده التواصليّة باعتماد قناع الجماليّة اللغويّة، كما تتيح لمتلقي تلك المقاصد كشف المخبوء بكشف حيل التعابير البلاغيّة. ويحدّد لنا "شفيح السيّد" دالتين أساسيتين لمصطلح البلاغة، الأولى دلالة وصفية خاصة بالقدرة على التعبير الحسن الذي يشمل العناصر الفنيّة الضرويّة، ممّا يجعله يتجاوز مستوى التعبير العادي ليبلغ من التأثير على المتلقي الغاية المنشودة، والثانية دلالة معيارية، وهي التي تعنى ببحث ودراسة القواعد والمعايير الخاصة بفنّ الكلمة. فنحن إزاء دالتين لهذا المصطلح، يقول "شفيح السيّد": «إحداهما القدرة الخاصة على التعبير حيث يصوغ الشاعر أو الناثر كلامه مشتملا على قيم وعناصر فنيّة يسمو بها على مستوى الكلام الجاري بين عامة الناس؛ ويبلغ بها من التأثير والدلالة على المعنى المراد ما لا يتأتى بهذا النوع الأخير، وهذه الدلالة يمكن أن نسميها الدلالة الوصفية للكلمة... الدلالة الأخرى ويمكن أن نسميها دلالة معيارية... والمقصود بها مجموعة المباحث التي تدرس الأصول والقواعد المتعلقة بفنّ الكلمة على المستوى الجمالي»².

أمّا مصطلح البلاغة الجديدة مع المهتمين الأوائل بخاصية التجديد من الدارسين العرب فقد خصّ بجملة من المفاهيم لا تختلف في عمومها عمّا ورد عند المنظرين الغربيين، ومن بين المفاهيم التجديدية التي سبقت للبلاغة تعريف "أحمد حسن الزيات" بأنها «ملكة يؤثر بها صاحبها في عقول الناس وقلوبهم عن طريق الكتابة أو الكلام، فالتأثير في العقول عمل الموهبة المعلمة المفسرة، والتأثير في القلوب عمل الموهبة الجاذبة المؤثرة، ومن بين هاتين الموهبتين تنشأ موهبة الإقناع»³. الملاحظ في تعريفه هذا أنه يحمل بعدا تداولياّ يتمثل في التركيز على البعد التأثيري أو الفعل التأثيري للبلاغة، والمتمثل في حمل المخاطب على الاقتناع، لأنها تملك من المفاهيم الجمالية ما من شأنه أن يحدث خلخلة على مستوى البنية الذهنية للمتلقى، ومن ثمة تغيير أفق توقّعه. ومحاولة "أحمد الشايب" الذي سعى إلى تجديد الرؤية للبلاغة من خلال نقد تقسيمها إلى ثلاثة علوم، مقترحا في مقابل ذلك تقسيمها قسمين⁴:

¹ - هنريش بليث، البلاغة والأسلوبية. ص24.

² - شفيح السيّد، البحث البلاغيّ عند العرب تأصيل وتقييم، دار الفكر العربيّ، دط، القاهرة، دت. ص13.

³ - أحمد حسن الزيات، دفاع عن البلاغة، مطبعة الرّسالة، دط، مصر، 1945. ص20.

⁴ - ينظر: أحمد الشايب، الأسلوب، دراسة بلاغية تحليلية لأصول الأساليب الأدبية، مكتبة النهضة المصرية، ط05، دت. ص37.

-القسم الأول يهتم بدراسة موضوعات العلوم الثلاثة دون فصل بينها، وذلك بالاعتماد على علوم الصوت والنفس والموسيقى.

-أما القسم الثاني فيهتم بدراسة الفنون الأدبية وقوانينها.

وغير بعيد عن ذلك نعثر على محاولة "أمين الخولي" في مصنفه "فن القول"، الذي سعى من خلاله إلى ربط فن القول بعلوم مختلفة كعلم النفس والفلسفة والجمال.

ومن بين المصنّفات الأخرى التي اقتفت رؤى التجديد كتاب "البلاغة الجديدة بين التخيل والتداول لمحمد العمري"، الذي نظر من خلاله للبلاغة على أنها علم الخطاب الاحتمالي بنوعيه التخيلي والتداولي، حيث سعى إلى كشف أهمية الدرس البلاغي في الاهتمام بالخطاب في كليته، في بعده التخيلي الأدبي والحجاجي المنطقي.

وهذه المفاهيم التجديدية في عمومها نراها توسع دائرة البلاغة التي لم تعد تقتصر على الحقل اللغوي ونظيره الأدبي بل أصبحت تشملهما معاً، خاصة وأنها أصبحت تقيم علاقات جوارية مع مختلف المناهج النقدية واللغوية، بما في ذلك انفتاحها على حقل تحليل الخطاب وعلى التداولية، والأكثر من ذلك تواصلها مع علوم مختلفة مثل علم الفلسفة والجمال، وعلم النفس والاجتماع...

2-1-4-1- التفكير التداولي في المدونة البلاغية: إن المتابعة الاستيعابية للجهد البلاغي تكشف عن أبعاد لافتة، حيث يثير الدرس البلاغي جملة من القضايا التراثية التي تتصل بشكل أو بضمون الخطاب. فالملاحظ في هذا الشأن أن البلاغيين القدامى قد قدموا تحليلات مدهشة، استهدفوا من خلالها الكشف عن العلاقات الداخلية والخارجية في الخطاب، مما مكّنهم من عرض نظرية بلاغية متميزة في أصولها وفروعها بكل ما تضمنته من أسس فكرية وإجراءات تحليلية، نحن بحاجة إلى مزيد تنقيب فيها.

وإذا كان الخوض في هذا الموضوع متشعب بتشعب المتون البلاغية، فإن حديثنا سيقصر على استقصاء بعض من مقولات التداولية عند علمين يعدان من أبرز الأعلام التي استقطبت اهتمام البحوث اللغوية في الدرس البلاغي، هما: "الجاحظ" في مصنفه "البيان والتبيين"، و"الجرجاني" في مصنفه "دلائل الإعجاز". مع التنبيه إلى أن حديثنا في هذا الإطار سيكون مقتضبا، إذ يكفي حظاً لهذا الموضوع صلاحيته أن تعدّ فيه المصنّفات المنفردة.

أولاً-التفكير التداولي عند الجاحظ: في إطار النظر إلى علوم البلاغة يعدّ البيان أحدّ المحاور الرئيسيّة لهذا العلم، إذ يعنى بدراسة علاقة الخطاب بقائله في السياقات المختلفة. يعتبر "الجاحظ" من أهمّ البلاغيين العرب، أو فنقل من أهمّ مؤسسيّ البلاغة العربيّة، اعتنى بتوصيف مفهوم البيان في كتابه "البيان والتبيين" الذي اشتهر به أكثر ما اشتهر؛ حيث انصرف اهتمامه فيه إلى تحديد مفهومه وكشف آياته. يعرف "الجاحظ" البيان بقوله: «والبيان اسم جامع لكلّ شيء كشف لك قناع المعنى، وهتك الحجاب دون الضمير، حتى يفضي السامع إلى حقيقته، ويهجم على محصولة كائنا ما كان ذلك البيان، ومن أيّ جنس كان الدليل، لأنّ مدار الأمر والغاية التي إليها يجري القائل والسامع إنّما هو الفهم والإفهام، فبأيّ شيء بلغت الإفهام وأوضحت عن المعنى، فذلك هو البيان في ذلك الموضوع»¹.

يرتبط مفهوم البيان عند "الجاحظ" بتحقيق غاية الخطاب، أو الغاية من عمليّة التّواصل في عمومها وهي الفهم والإفهام، باعتباره قائم أساساً على كشف المعاني الكامنة في الذّهن عبر توظيف اللفظ المناسب.

ترتبط خاصية الفهم والإفهام بكلّ من المتكلّم والسامع؛ حيث تتجلى وظيفة المتكلّم في تحقيق القصد اللساني المتمثّل في الإفهام بتوظيفه كلّ آليات البيان. أمّا وظيفة السامع فتتجلى في تحقيق غاية الفهم. وعليه تتمحور الخاصية الأساسية للبيان عند "الجاحظ" في تحقيق غاية التّواصل الأمثل. وهذه سمة من أهمّ السمات التي تحرص التداوليّة على تحقيقها في الخطابات المختلفة. لقد حدّد لنا "الجاحظ" المستوى البلاغيّ للبيان بواسطة ربطه بالوظيفة التّواصلية، حتى غدا مفهومه الموجّه الفعليّ لمختلف المباحث اللغويّة عنده. وفي هذا الإطار نراه أشار في عديد الأقوال وفي مختلف المواضع إلى أسس العمليّة التّواصلية مثلما تداولها اللسانيون المحدثون، من بينها القول أنّ المعاني الكامنة في النفس تظلّ مستورة خفية لا يتمّ بيانها أو الإفصاح عنها إلاّ بذكرها والإخبار عنها بطريق التّعبير والاستعمال، ممّا يطابق مفهوم الإبلاغ في الفكر اللسانيّ، «فالمعاني القائمة في صدور النّاس المتصورة في أذهانهم، والمتخلّجة في نفوسهم، والمتّصلة بخواطرهم، والحادثة عن فكرهم، مستورة خفية، وبعيدة وحشية.. لا يعرف الإنسان ضمير صاحبه.. وعلى ما لا يبلغه من حاجات نفسيّة إلاّ بغيره. وإنّما يحيي تلك المعاني ذكرهم لها، وإخبارهم عنها، واستعمالهم إياها. وهذه الخصال هي التي تقرّبها من الفهم وتجليّها للعقل، وتجعل الخفيّ منها ظاهراً...»².

¹ - الجاحظ، البيان والتبيين، ج 01. ص76.

² - المصدر نفسه، ج01. ص75.

وعلى العموم فقد عدّ "الجاحظ" «الاختيار والاستعمال المسؤولين المتحكّمين في تفعيل المعاني وإعطائها وظائف لسانية وبلاغية وإقناعية معينة»¹. وإذا كان الأمر كذلك فإنّ مفهوم الإبلاغ وفق "الجاحظ" لا بدّ أن يخضع لمواصفات شكلية ومعنوية حتى يحقق غاية البيان، ومن ثمة تحقيق الفهم والإفهام، إذ «على قدر وضوح الدلالة وصواب الإشارة، وحسن الاختصار، ودقّة المدخل، يكون إظهار المعنى. وكلّما كانت الدلالة أوضح وأفصح، وكانت الإشارة أبين وأنور، كان أنفع وأنجع»². لذلك نراه استهّل مصنّفه بالاستعاذة من السّلاطة والهذر، ومن العي والحصر ومساوئهم. وإذا كان مفهوم "الجاحظ" للبيان يشرح الغاية الأساسية التي تقوم عليها عملية التّواصل، وهي الفهم والإفهام، في أحسن صورة، فإنّه لم يغفل الإشارة إلى مختلف عناصر العملية التّواصلية «التي ترجع إلى:

- القائل:ويقابل المتّصل،البليغ،المخاطب
- السّامع،المتلقّي،المخاطب
- كلّ شيء كشف القناع:ويقابل الرّسالة
- الدّليل:الوسيلة

-الغاية التي يجري إليها القائل:الفهم والإفهام والتأثير»³.

واعتماداً بما سبق يضع "الجاحظ" الفهم والإفهام كشرطين رئيسيين سابقين لعملية التأثير، لأنّه من غير المعقول أن يتأثر السّامع بخطاب مبهم يستغلّ عليه معناه. إنّ تحقيق غاية الفهم عنده يكون باعتماد الوسائل اللّغوية وغير اللّغوية (الإشارية)، لذلك نراه جعل أصناف الدّلالات على المعاني من لفظ وغير لفظ خمسة، هي:اللفظ، والإشارة، والعقد، والخطّ، والنّصبة. وإن دلّ هذا فإنّما يدلّ على أنّ مفهوم الخطاب عنده يتجاوز شكله اللّغويّ إلى نظيره غير اللّغويّ، وشكله المكتوب إلى شكله المنطوق، ثمّ إنّه كان يجمع بين هذه الأشكال المختلفة لتحقيق غاية البيان؛ بحيث جعل «حسن الإشارة باليد والرّأس من تمام حسن البيان باللسان»⁴. ولعلّ هذا ما يبرّر عنايته بمختلف المظاهر الإشارية والسلوكية التي تصاحب الفعل اللّغويّ، إضافة إلى العناية بمختلف صور التّعبير الاجتماعيّ والثّقافيّ، من لباس وأزياء...

¹ - نعمان بوقرة، نحو نظرية لسانية عربية للأفعال الكلامية، مجلّة اللّغة والأدب، العدد17. ص177.

² - الجاحظ، البيان والتبيين، ج 01. ص75.

³ - سامية بن يامنة، الاتّصال اللّساني بين البلاغة والتّداولية، دراسات أدبية، دورية فصلية محكمة، العدد01، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعلّمية، الجزائر، ماي2008. ص50.

⁴ - الجاحظ، البيان والتبيين، ج 01. ص79.

ومن الأبعاد التداولية التي نعثر عليها عند "الجاحظ" إشارته إلى صفات الألفاظ والمعاني، وما يوافقها من أحوال السامعين، مشيراً إلى تفاوت الكلام بتفاوت السامعين، يقول: «ينبغي للمتكلم أن يعرف أقدار المعاني، ويوازن بينها وبين أقدار الحالات، فيجعل لكل طبقة من ذلك كلاماً، ولكل حالة من ذلك مقاماً، حتى يقسم أقدار الكلام على أقدار المعاني، ويقسم أقدار المعاني على أقدار المقامات، وأقدار المستمعين على أقدار تلك الحالات»¹.

بناء على قوله هذا فإن مفهوم المقام عنده يشمل:²

- أقدار المستمعين: حيث نراه في هذا المستوى من الكلام يميز بين فئات مختلفة من المستمعين، مثل: المتكلمين والنحاة. كما فرق بين العامة والخاصة.

- أقدار الحالات: تحدت في هذا المستوى عن ظروف القول، بحيث جعل اختلاف المعاني تابعاً لاختلاف مناسبات القول.

وعلى العموم فقد اهتم "الجاحظ" بثنائية المقام والمقال التي «أسس عليها تصوّره لعلاقة الفهم بالإقناع، مع ربطها بالمقدار والإصابة المكافئة لفكرة الموازنة بين أقدار المعاني وأقدار المستمعين»³.

وفي سياق الحديث عن صفات الألفاظ وما يوافقها من أحوال السامعين نسوق قوله التالي: «..وكما لا ينبغي أن يكون اللفظ عامياً، وساقطاً سوقياً، فكذلك لا ينبغي أن يكون غريباً وحشياً، إلا أن يكون المتكلم بدوياً أعرابياً؛ فإنّ الوحشيّ من الكلام يفهمه الوحشيّ من الناس، كما يفهم السوقيّ رطانة السوقيّ. وكلام الناس في طبقات كما أنّ الناس أنفسهم في طبقات، فمن الكلام الجزل والسّخيف، والملح والحسن، والقبيح والسّمج، والخفيف والثّقل، وكلّه عربيّ»⁴. "فالجاحظ" هنا يضع صفات للألفاظ التي جعل منها: العامي، والسّاقط، والسوقي، والغريب، والوحشي، والجزل، والسّخيف، والملح، والحسن، والقبيح، والسّمج، والخفيف، والثّقل، ولكلّ صنف من هذه الأصناف مقام يقتضيه. فإذا كنّا نرى أنّ اللفظ ينبغي أن لا يكون غريباً وحشياً وإلا كان مستهجناً، فإنّه يكون الأنسب في مواضع، كأن يكون المتكلم بدوياً أعرابياً، كما قد يحتاج إلى سخيّف الألفاظ في بعض

¹ - الجاحظ، البيان والتبيين، ج 01. ص 138، 139.

² - ينظر: محمد العمري، البلاغة العربية أصولها وامتداداتها. ص 139، 140.

³ - نعمان بوقرة، نحو نظرية لسانية عربية للأفعال الكلامية، مجلة اللغة والأدب، العدد 17. ص 178.

⁴ - الجاحظ، البيان والتبيين، ج 01. ص 144.

المواضع، وربما كانت أمتع بكثير من الجزل الفخم. وإذا كان "الجاحظ" قد عدّ أصناف الألفاظ، فإنه يرى بالموازاة مع ذلك أن الناس أنفسهم في طبقات؛ فيهم الوحشي، والسوقي... ونظرا لعنايته بصفات الألفاظ والمعاني، وبوجوه المطابقة المقامية، نراه قد اعتنى بصحيفة "بشر بن المعتمر"، التي تصوغ جملة من التوصيات التي من شأنها إكساب المهارة الخطابية. ومن الأبعاد التداولية الأخرى التي نعثر عليها في "البيان والتبيين" ويحدثنا عنها "الجاحظ" عنايته بتلقي الخطاب وإحداث فعل التأثير في المتلقي، مما جعله يقترّب من مفاهيم جماليات التلقي وما يرتبط بها من معطيات كما صاغها المحدثون، وما يستوجهه المتلقي من توفّر جملة من المواصفات كالدرية والممارسة، والفصاحة والبلاغة، مع الاعتداد بملاسات القول. وخير مثال نضربه لذلك حديثه عن النوادر من كلام الأعراب؛ حيث يرى أنها لا يمكن أن تصيب فعلها في المتلقي إذا غيرنا ظروف القول، فإن «غيرتها بأن تلحن في إعرابها وأخرجتها مخارج المولدين والبلديين خرجت من تلك الحكاية... وكذلك إذا سمعت بنادرة من نوادر العوام... فأياك أن تستعمل فيها الإعراب، أو تتخير لها لفظا حسنا... فإن ذلك يفسد الإمتاع بها، ويخرجها من صورتها، ومن الذي أريدت له، ويذهب استطابنتهم إياها واستملاحهم لها»¹. لذلك ينبغي أن تحكى مع إعرابها ومخارج ألفاظها.

ثانيا- التفكير التداولي عند الجرجاني: يعدّ هو الآخر أحد مؤسسي البلاغة العربية، حيث ماتزال مؤلفاته منبعاً للفكر الأصيل والمتجدد، لا سيما وأنه قد وقف نفسه على فهم أسرار البلاغة العربية، وفهم أسرار النظم القرآني. اشتهر أكثر ما اشتهر بكتابه "دلائل الإعجاز" و"أسرار البلاغة". وهما كتابين وإن كانا متكاملين في موضوعهما، إلا أننا سنخصّ كتابه "الدلائل" بالحديث، في محاولة استقصاء بعض المقولات التداولية المبنوثة فيه.

تناول "الجرجاني" في كتابه جملة من القضايا البلاغية والنحوية والنقدية، التي أراد أن يدلّل من خلالها على أن بلاغة القرآن تكمن في نظمه، جاعلا من مفهوم النظم محور أبحاثه، حيث كان هدفه الأول والأهم من تأليف "دلائل الإعجاز" هو بيان إعجاز القرآن، وبيان عجز البشر عن مجاراة أسلوبه، جاعلا من نظريته في نظم الشعر وسيلته في ذلك.

أول ما نستهل به هو كيفية بناء خطابه، حيث بناه على افتراض وجود متلقٍ لخطابه، من خلال توظيف فعل التوجيه "اعلم"، الذي يرتبط بطلب فعل في المستقبل. إن ضمير المخاطب "أنت"

¹ - الجاحظ، البيان والتبيين، ج01. ص145، 146.

في هذا السياق يخرج من الإحالة النحويّة ليحمل بعدا تداوليًّا، ويظهر ذلك في توظيفه ضمير المخاطب المتصرف مع الفعل "اعلم" حتى يجسد من خلاله تواصلًا مع مخاطبه¹. وهو أسلوب يوحي بالخطاب المباشر، كما يدلّ على نوعيّة العلاقة التّخاطبيّة التي يقيّمها "الجرجاني" بينه وبين مخاطبه، وهي علاقة تقمّ المتلقّي في الخطاب، وتجعله طرفًا مهمًّا فيه. ويندرج فعل التّوجيه هذا ضمن قسم من الأفعال الكلاميّة التي أشار إليها "سورل"، وهي أفعال التّوجيه.

وحتى يعطي "الجرجاني" لفعل التّوجيه الذي وظّفه دلالة أكبر، وحتى يحقّق الفعل بعده التّداوليّ نراه يستعين بجملة من التعريفات يشفعها باستشهادات وأمثلة، يحلّلها ويناقشها حتى يتمكن من ترسيخ القاعدة في ذهن المتلقّي.

هذا ويتجلّى البعد التّداوليّ كذلك من خلال استناده إلى آلية الإقناع بالحجّة والبرهان، وهو ما أقرّه بصريح اللفظ من خلال قوله: «واعلم أنّه ليس للحجج والدلائل في صحّة ما نحن عليه حدّ ونهاية، وكلّما انتهى منه باب انفتح فيه باب آخر، وقد أردت أن آخذ في نوع آخر من الحجاج ومن البسط والشرح فتأمل ما أكتبه لك»²، لذلك نراه يكثر من توظيف جملة من العبارات في خطابه، على سبيل (فإن قلت... قيل لك، وليس يتصور مثل ذلك... لأنّه...، فإن قال منهم قائل إنك... قيل له، وإذا كان ذلك فما جوابنا لخصم يقول لنا...، وهذا سؤال لهم من جنس آخر في النّظم، قالوا... قيل). ولنضرب لذلك مثالًا بقوله: «وإن تعسفّ متعسفّ في تلاؤم الحروف فبلغ به أن يكون الأصل في الإعجاز، وأخرج سائر ما ذكروه في أقسام البلاغة من أن يكون له مدخل أو تأثير فيما له كان القرآن معجزًا، كان الوجه أن يقال له: إنه يلزمك على قياس قولك أن تجوز أن يكون ههنا نظم للألفاظ وترتيب لا على نسق المعاني، ولا على وجه يقصد به الفائدة، ثمّ يكون مع ذلك معجزًا وكفى به فسادًا»³. "الجرجاني" هنا في مقام الردّ على من تعسفّ بالقول أن إعجاز القرآن مرده إلى تلاؤم الحروف وانتظام الألفاظ وترتيبها، بغضّ النظر عن انتظام المعاني وتآلفها الانتلاف المناسب الذي يخول لها تحقيق الفائدة الدلاليّة.

ومن الأساليب الحجاجيّة الأخرى التي نعثر عليها عند "الجرجاني" الأسلوب الخاص بإجراء المحاورات الافتراضيّة مع المخاطب للتدليل على صحّة الدّعوى، وهو أسلوب غير منفصل عن

¹ - حامدة تقبايث، قضايا التّداوليّة في كتاب دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني، مذكّرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2012، ص 36.

² - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تح: محمد رضوان الدّاية، فايز الدّاية، دار الفكر، ط 01، سوريا، 2007، ص 402.

³ - المصدر نفسه، ص 105.

سابقه، من ذلك محاولة استجلاء مدى فصاحة قوله: وتأبى الطّباع على الناقل، وهي محاولة يستهلّها بالسؤال: «أخبرنا عنك أقول في قوله: وتأبى الطّباع على الناقل إنه غاية في الفصاحة؟ فإذا قال: نعم. قيل له: أو كان كذلك عندك من أجل حروفه، أم من أجل حسن ومزية حصلا في المعنى؟ فإن قال من أجل حروفه، دخل في الهديان، وإن قال: من أجل حسن ومزية حصلا في المعنى، قيل له: فذلك ما أردناك عليه حين قلنا إن اللفظ يكون فصيحاً من أجل مزية تقع في معناه»¹. ولا يجب أن نفهم من هذا الكلام أن "الجرجاني" كان من أنصار المعنى، بل إنه كان يعتبر «اللفظ تبع للمعنى في النظم»².

والحقيقة أنه وإن اختلف أنصار اللفظ في فصاحة هذا الأخير، فتارة يردونها للفظ في حد ذاته، وتارة يرجعونها لاتصال اللفظ بغيره في السياق، فإن مذهب "الجرجاني" في ذلك مرتبط بمفهومه للنظم، إذ في اعتقاده أن «لا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض، ويبنى بعضها على بعض، وتجعل هذه بسبب من تلك»³. ولعلّ هذا ما يبرر عنايته ببحث علاقات التأثير بين الأبنية الداخليّة، كما اعتنى ببحث جماليات التركيب، من منطلق أنّ الكلمة لا تكتسب دلالتها إلا من تفاعلها مع الكلمات الأخرى من الأسماء والأفعال والصفات، ثمّ إنّ تحديد الدلالة المتكاملة للتركيب لا يتمّ إلا بواسطة التحليل؛ بمعنى تحليل دلالة أو دلالات الكلمات المكوّنة له. هذه الأخيرة التي تتشكّل في صيغ صرفيّة لا تكتسي قيمة نحويّة إلا عندما تتموقع في تركيب ما. فالعبرة في ذلك ليست النطق باللفظة بعد اللفظة من غير اتصال يكون بين معنيها، ممّا يخرجها عن دائرة الفصاحة، «لأنه لو جاز أن يكون لمجرد ضمّ اللفظ إلى اللفظ تأثير في الفصاحة لكان ينبغي إذا قيل (ضحك، خرج) أن يحدث من ضمّ (خرج إلى ضحك) فصاحة. وإذا بطل ذلك لم يبق إلا أن يكون المعنى في ضمّ الكلمة إلى الكلمة توحي معنى من معاني النحو فيما بينها»⁴. ولا يمكن أن نفهم هذا الكلام إلا إذا فهمنا أن "الجرجاني" كان ينظر إلى الفصاحة والبلاغة والبراعة على أنها مصطلحات مترادفة.

لقد ناقش "الجرجاني" مسألة الفروق النظميّة للألفاظ عندما تجاور بعضها في السياق، أو ما يتعلّق بالمحور الأفقيّ للغة. وما يميّز آراءه بخصوص هذه الفكرة هو «تبيان العلاقة الذهنيّة والنفسية

¹ - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز. ص 398.

² - المصدر نفسه. ص 102.

³ - المصدر نفسه. ص 101.

⁴ - المصدر نفسه. ص 376، 377.

في حركة الدلالة اللغوية، وإقامة الروابط بين الألفاظ أصواتا وكتابة وانطباعاتها التصويرية ووقائعها المادية¹. مضافا إلى ذلك أن حديثه عن الفروق النظمية لم يهدف إلى إعطائنا أدوات تسمح لنا بالكتابة، بل إنه كان يهدف على رأي "عمر أوكان" «إلى تزويد المتلقي للأثر القرآني أو الشعري بأدوات تخول له القيام بالتأويل وإدراك جمالية الأثر الفني»².

وإذا كانت المعاني في نظر "الجرجاني" تنطلق من نفس المتكلم وتتولد عن طريق الفكر، فهو يقرّ على أسبقية المعاني الذهنية على التركيب الصوتية، وهو ذات المعنى الذي نادى به فلاسفة اللغة المحدثين.

وإذا كان مفهوم النظم عنده يخصّ تعليق الكلم بعضها ببعض، فقد أشار إلى ما في طريقة تركيب الألفاظ وتعليق بعضها ببعض من أهمية كبيرة في بلوغ المعنى المراد، رابطا هذا الأخير بقصدية المتكلم. وفي هذا الإطار نراه يؤكد على مبدأ تداولي مهمّ هو مبدأ الإفادة. ويمكن أن نلمس ذلك في سياق حديثه عن تعارض أنصار اللفظ في العديد من الأحكام المتعلقة بالمعنى الظاهر والآخر الخفي.

وعلى هذه الشاكلة في الردّ على أنصار اللفظ سرى "الجرجاني" في صوغ جملة من الحجج حتى يدعم القول بأن وجه الإعجاز القرآني يكمن في نظمه. وهذا يعني أن سياق إنجاز الخطاب هو الذي اقتضى توظيف جملة الآليات الخطابية، التي عملت على توجيه إستراتيجية الإقناع عنده. ومن خلال النماذج المستشهد بها تتبدى لنا تلك الإستراتيجية الخطابية التي تقوم أساسا على آليتي القياس والاستدلال الحجاجيين. وفي هذا الشأن يرى محققا الكتاب أن "عبد القاهر الجرجاني" يستعمل كلا المصطلحين «ويقصد بهما إلى الاحتجاج على الشيء والإتيان ببينة تعلل ما يورد وتجعله مقبولا ومستساغا لدى الآخرين، والأهمّ هو اشتغال المادة البلاغية على هذا القدر من التعليل»³. وحتى يحقق فعل الإقناع عند مخاطبه نراه يلجأ كذلك إلى ضرب الأمثلة والشواهد محاورا مخاطبه وكأنه ماثل أمامه.

وإذا كان "الجرجاني" قد اهتم بجانب المتكلم، فقد اهتم كذلك بجانب السامع؛ حيث اشترط فيه امتلاك سمة التدوّق التي لا تنفصل عن إدراك معاني النحو، لأن ذلك يعينه على تأويل المعنى بشكل سليم. وقد عقد في مصنّفه فصلا خاصا بالتدوّق والمعرفة، ممّا ورد فيه قوله: «واعلم أنّه لا

¹ - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز. ص 21.

² - عمر أوكان، اللغة والخطاب. ص 93.

³ - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز. ص 31.

يصادف القول في هذا الباب موقعا من السّامع، ولا يجد لديه قبولا حتى يكون من أهل الذّوق والمعرفة، وحتى يكون ممّن تحدّثه نفسه بأنّ لما يومئ إليه من الحسن واللّطف أصلا، وحتى يختلف الحال عليه عند تأمل الكلام، فيجد أريحية تارة، ويعرى منها أخرى»¹.

وما يمكن أن نفهمه من هذا الكلام أنّه وإن كانت الدّراية المسبقة بالسياق شرطا أساسيا في تحقيق غاية التّواصل والإفهام، فإنّ "الجرجاني" يضيف إليها كفاءة أخرى هي الذّوق.

ومن المفاهيم التّداولية التي نعثر عليها عند "الجرجاني" إشارته إلى صريح وضمني الخطاب، حيث نراه قد عقد فصلا في كتابه بعنوان (في اللفظ يطلق والمراد به غير ظاهره). ومدار الأمر هنا على الكناية والمجاز. وفي هذا الإطار يرى "الجرجاني" أنّنا وإن اعتبرنا الكناية أبلغ من الإفصاح، والتّعريض أوقع من التّصريح، وأنّ للاستعارة مزية، وأنّ المجاز أبلغ من الحقيقة، إلّا أنّ نفس العاقل ينبغي أن لا تطمئنّ إلى ذلك حتى يبلغ فيه غايته، وحتى يغلغل الفكر إلى زواياه²، عن طريق تحديد مقاصد المتكلم الكامنة وراء مضمّر الخطاب. أو عن طريق تحديد "المعنى" و"معنى المعنى" وفق مصطلحات "الجرجاني" الذي جعلهما سليلا النّظم، بحيث يحيل مفهوم المعنى إلى «المفهوم الظاهر من ظاهر اللفظ، والذي تصل إليه بغير واسطة، وبمعنى المعنى أن تعقل من اللفظ معنى ثمّ يفضي بك ذلك المعنى إلى معنى آخر»³.

وعلى العموم فقد تحدّث "الجرجاني" عن الجوانب الضمّنية في الخطاب المجازي، مبينا كيف أنّ غرض المتكلم وقصده متعلّقان بطريقة نظمه، أو انتقائه للألفاظ ورفضها في تراكيب معينة، وفق ما يقتضيه السياق.

وفي تأكيده على أثر السياق في تحديد الدّلالة نسوق تحليله للآية الكريمة ﴿وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ (مريم: ٤)⁴، فهي استعارة اكتست شرفا عظيما ومزية جليلة؛ حيث سلك بالكلام هنا طريق ما يسند الفعل فيه إلى الشيء، فيرفع به ما يسند إليه ويؤتى بالذي الفعل له في المعنى منصوبا بعده، مبينا أنّ ذلك الإسناد إلى الأوّل كان من أجل الثّاني.

¹ - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز. ص 291.

² - ينظر: المصدر نفسه. ص 113.

³ - المصدر نفسه. ص 269.

⁴ - ينظر: المصدر نفسه. ص 139، 140.

وإن كان اشتعل للشيب في المعنى، وإن كان هو للرأس في اللفظ، يبين أن الشرف كان لأن يسلك فيه هذا المسلك أن تدع هذا الطريق فيه، وتأخذ اللفظ فتسندة إلى الشيب صريحا فتقول: اشتعل شيب الرأس، هل تجد ذلك الحسن؟

فإن السبب أنه يفيد مع لمعان الشيب في الرأس الذي هو أصل المعنى معنى الشمول، وأنه قد شاع فيه واستغرقه، وهذا ما لا يكون إذا قيل: اشتعل شيب الرأس.

وإذا كانت لفظة "اشتعل" في أعلى المرتبة من البلاغة، فإن المزية لا ترجع لها وحدها لأن في الآية شيء آخر من جنس النظم وهو تعريف الرأس بالألف واللام مقرونا إليه الشيب منكرًا منصوبا، مع إضافة معنى الإضافة من غير إضافة، وهو ما أوجب المزية -كما يقول الجرجاني-

وانطلاق مما سبق يمكن أن ندرك أهمية مفهوم النظم عند "الجرجاني" الذي عمل على صياغة وبلورة الرؤية البلاغية والنحوية والأدبية عنده. ففي ظل ذلك المفهوم نراه قد أخرج النص من مستواه الشكلي إلى مستوى أرحب باعتباره بناء متكامل الأجزاء ومتلاحمها، مدركا بذلك أهمية الاتساق النصي، مما يندرج في إطار اللسانيات النصية. ويختزل لنا "محمد عابد الجابري" وجه الجدة في اجتهادات "الجرجاني" في أنه «أبرز من خلال تحليله معنى النظم الطابع الاستدلالي للأساليب البيانية العربية، من تشبيه ومجاز واستعارة وكناية وتمثيل، وهذا الطابع الاستدلالي الذي يجعل الذهن ينتقل من خلال الأساليب البلاغية تلك من المعنى إلى معنى المعنى هو ما عناه مؤلفنا حينما قرأ النظم على أنه تناسق دلالات الألفاظ، وتلاقي معانيها على الوجه الذي ارتضاه العقل»¹.

2-2- موضوع البلاغة: بناء على المفاهيم السابقة الذكر يمكن أن نحدد موضوع البلاغة.

تمتلك البلاغة أدوات تحليلية إن كان على مستوى الشكل أو على مستوى المضمون يمكن الإفادة منها في رصد الخواص الفنية للصياغة الشعرية والنثرية، من خلال بحث الظواهر التعبيرية في مستوياتها المختلفة، وتحديد مواصفاتها في الخطاب الأدبي مع استخلاص الحقائق الجمالية. «فالبلاغة تدرس كل صنف القول في الخطب والرسائل والقصائد الشعرية، والنظم القرآني، وأحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم والحكم، والأمثال، وما إلى ذلك من ضروب القول، حتى النصوص الحوارية المتبادلة، في قضية من القضايا، أو مناسبة من المناسبات»²؛ أي أنها تتخذ من الأداء اللغوي ميدانا لعملها مما يجعلها تحتوي الأدب جميعا.

¹ - محمد عابد الجابري، نقد العقل العربي، الجزء 01، دار الطليعة، ط01، بيروت، دت. ص 87، 88.

² - شفيق السيد، فن القول بين البلاغة العربية وأرسطو، دار غريب، ط01، القاهرة، 2006. ص 37.

يسعى المنهج البلاغيّ بآلياته الإجرائيّة التحليليّة وتصوّراته الكليّة لإنتاج وتفسير الصياغة الإبداعية، خاصة أنها آليات قابلة للتّعامل مع الخطاب الأدبيّ بكلّ مستوياته. وتعبير أكثر إيضاحاً بالبلاغة «تقوم على خبرات مستمدّة من معايشة النّصوص لرصد أشكالها المتنوّعة فيما يتّصل بالخروج على المواضع اللّغويّة في مباحث البيان... كما تتّصل البلاغة ببناء الجملة بكلّ احتمالاتها التركيبيّة... ثمّ تمتدّ إلى البديع بوصفه أدوات إضافيّة تحسينيّة»¹.

يشير هذا القول إلى علوم البلاغة، أو مقاييس الجمال البلاغيّ، التي تتمحور حولها البلاغة، وهي: علم البيان، وعلم المعاني، وعلم البديع.

إنّ تقسيم البلاغة إلى هذه العلوم هو الشائع والمعمول به منذ القرن السّابع للهجرة وحتى عصرنا هذا، وهو المعتمد لدى دارسي البلاغة العربيّة، وإن كانت المؤلّفات البلاغيّة في القرون الأولى وقبل القرن السّابع تبحث في تلك العلوم دون التّفريق بين مصطلحاتها. فقد كانت مباحث البلاغة وإلى وقت متأخّر مختلطة وغير متمايضة «تسمّى تارة علم البيان، وتارة علم البديع، وتتنظر كلّها نظرة واحدة بدون فرق بين ما يرجع منها إلى النّظم والتّأليف، وما يرجع منها إلى وضوح الدّالة وخفائها، وما يرجع منها إلى المحسّنات البلاغيّة التي تلي مرتبة ذلك في البلاغة والفصاحة، فكانت كلّها علماً واحداً متّحد الموضوع والغاية، ويرجع الأمر فيه إلى البحث في أسرار البلاغة والفصاحة»².

ويشرح لنا "عبد العزيز قلقيلة" ما حمل بعض الباحثين على تلك التسمية، يقول: «بعض المؤلّفين يسمّي الثلاثة علم البيان، لأنّ البيان هو الكلام الفصيح المعرب عمّا في الضمير... ومنهم من يسمّي البيان والمعاني علم البيان، لأنّهما يبحثان في صلب المعنى المراد وفي حسن عرضه... وبعضهم يسمّي الجميع علم البديع لما في مباحثه... بعد هذا الاتّساع... من الرّوعة والإبداع»³.

لقد اعتنى علماء البلاغة بالبحث في ماهية هذه العلوم، وأركانها، وأقسامها، وحدودها اللّغويّة. وممّا ورد في تعريف **علم المعاني** قول "السكاكي": «هو تتبّع خواص تراكيب الكلام في الإفادة وما يتّصل بها من الاستحسان وغيره ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما

¹ - محمّد عبد المطّلب، البلاغة العربيّة قراءة أخرى. ص 05.

² - عبد المتعال الصعيدي، البلاغة العالية، علم المعاني. ص 36.

³ - عبد العزيز قلقيلة، البلاغة الاصطلاحية. ص 33.

يقتضي الحال ذكره. وأعني بتراكيب الكلام: التراكيب الصادرة عن له فضل تمييز ومعرفة، وهي تراكيب البلغاء، لا الصادرة عن سواهم¹.

فعلم المعاني هو التعرض لدراسة خواص التراكيب، بالتعرض لدراسة التراكيب النحوية واللسانية ومكونات الجملة، من ناحية إفادتها للمعاني المقصودة، مع ما يتصل بها من جودة التراكيب. وبالتالي فهو علم يجمع بين إفادة تراكيب الكلام وبين استحسانها، والعلم بمقاماتها، ومعرفة أصول هذا العلم تكون معيناً على الاحتراز من الخطأ في تطبيق الكلام وتأدية المعنى المراد. فاللفظ لوحده لا يشكل أسلوباً إلا إذا ضم إلى غيره من الألفاظ وتم عرضه في حلية جميلة مع مراعاة السياق. والمقصود بتراكيب الكلام-كما يرى السكاكي-هي التراكيب الصادرة عن البلغاء لا عن عامة الناس.

قد يلتبس مفهوم علم المعاني بعلم النحو ما دام هذا الأخير ينظر في بعض ما ينظر فيه علم المعاني من التقديم والتأخير، والذكر والحذف...ولكنه «ينظر فيها من جهة بيان وجوه صحتها وامتناعها، أما علم المعاني فإنما ينظر فيها من جهة بيان الوجوه التي ترجع بعضها على بعض»². وبالنسبة لمفهوم البيان فقد فسرت لفظة "البيان" تفسيرين في البحث البلاغي هما:³

- 1- الإقناع بالحجة والإفهام بالدليل الواضح، مما يجعله مرادفاً للبلاغة. وهذا ما حمل بعض الدارسين على إطلاق لفظة البيان على مباحث البلاغة جمعاء.
- 2- هو القسم الثاني من علوم البلاغة.

لقد ازدادت عناية البلاغيين بالبيان الذي أطر أهم المباحث اللغوية، وبعد "الجاحظ" بحق واضع اللبنة الأولى للبيان العربي في مصنفه القيم "البيان والتبيين"، الذي أكد من خلاله على ضرورة مراعاة العلاقة القائمة بين القائل والسامع، وأن الغاية التي تجمعهما هي الإفهام عن طريق الإفصاح عن المعنى وإظهاره بالطرق المختلفة. وعلى هذا الأساس يعرفه "السكاكي" بأنه «معرفة إيراد المعنى الواحد في طرق مختلفة، بالزيادة في وضوح الدلالة عليه، وبالنقصان ليحترز بالوقوف على ذلك عن الخطأ في مطابقة الكلام لتمام المراد منه»⁴.

¹ - السكاكي، مفتاح العلوم. ص 341.

² - عبد المتعال الصعيدي، البلاغة العالية، علم المعاني. ص 40.

³ - ينظر: فتحي عبد القادر فريد، بحوث ومقالات في البلاغة، مكتبة النهضة المصرية، ط 01، دب، 1984. ص 132.

⁴ - السكاكي، مفتاح العلوم، ص 342.

فالبيان هو الكشف عن المعاني الخفية القائمة في النفس بذكرها والإخبار عنها؛ بمعنى أنه «الدلالة الظاهرة على المعنى الخفي»¹. فوضوح المعنى وإظهاره يكون بقدر وضوح الدلالة عليه، إذ الغرض هو الصورة التي يخرج إليها الكلام والغاية التي يتوخاها المتكلم. ووفقا لهذا الاعتبار، فالبيان موضوع بالغ الأهمية في البلاغة العربية.

وإذا كان مجال علم البيان هو دراسة معاني الألفاظ ودلالات التراكيب، فقد جعل "الجاحظ" أصناف الدلالات على المعاني من لفظ وغير لفظ خمسة أشياء: اللفظ، والإشارة، والعقد، والخط، والحال أو النصفة.

وبالنسبة لمفهوم البديع فقد كانت دراسته قبل تحديده كمبحث ثالث من مباحث البلاغة، عبارة عن دراسة لمفهومه المتضمن مباحث البلاغة على جهة التّغليب، حيث «نجد الرواة العرب يطلقون اسم البديع بادئ ذي بدء إطلاقا عاما على كلّ جديد من الألوان البلاغية من مثل التشبيه والمجاز وغيرهما من صنوف التّفنّ في التعبير والمحسنات البديعية ويقصدون من هذه التسمية إلى أنه شيء جديد مبتدع»².

ورد تعريفه عند "السكاكي" على أنه وجوه مخصوصة لقصد تحسين الكلام، يقول: «وإذ قد تقرّر، أنّ البلاغة بمرجعيتها وأنّ الفصاحة بنوعيتها، ممّا يكسو الكلام حلّة التّزيين، ويرقيه أعلى درجات التّحسين، فهنا وجوه مخصوصة كثيرا ما يصار إليها، لقصد تحسين الكلام... وهي قسمان: قسم يرجع إلى المعنى، وقسم يرجع إلى اللفظ»³. إنّ علم البديع بهذا التعريف هو العلم الذي يهتمّ بوجوه القول التي تزيده حسنا ورونقا، حيث يظهر قدرة الأديب سواء أكان شاعرا أو ناثرا في صوغ عباراته ورصف كلامه مع مراعاة المطابقة لمقتضى الحال ووضوح المعنى. ولعلّ هذا ما حمل بعض البلاغيين - أمثال السكاكي - إلى عدّ البديع تابعا للمعاني والبيان، خاصة وأنهما يشكّلان بناءين أساسيين في الهيكل العام للنظم القرآني.

إنّ لكلّ علم من هذه العلوم مفهومه ومصطلحاته ومسائله ومجاله ممّا يميّزه عن غيره من العلوم، ليس لغرض الفصل بينها لأنّها تتشكّل علما واحدا متحد الموضوع والغاية، أو إن شئنا هي مباحث متكاملة في اتّصالها بالخطاب الأدبي؛ إذ منها ما يرجع إلى النظم والتأليف، ومنها ما يرجع

¹-الجاحظ، البيان والتبيين، ج01. ص75.

²- مصطفى الصاوي الجويني، البلاغة العربية تأصيل وتجديد. ص177.

³- السكاكي، مفتاح العلوم. ص532.

إلى وضوح الدلالة وخفائها، ومنها ما يرجع إلى تحسين الكلام. وبالتالي فلكل علم أطره المعرفية المحددة بوسائل تعبيرية خاصة.

وإذا ما أمعنا النظر في مقاييس الجمال البلاغي وجدناها لم تخرج في إطارها العام عن تركيب الكلام، ووضوح الدلالة على المعنى المراد، مع ما يستتجبه ذلك من مراعاة السياق. كان هذا حديثاً مختصراً عن تلك الثلاثية البلاغية التي استقر عليها الدرس البلاغي إلى اليوم. وليس غرضنا في هذا الموضع التأريخ لهذه العلوم، فقد تكفّلت بذلك كتب كثيرة وملئت بها صفحات.

2-3- هدف البلاغة: إن تحديد هدف البلاغة وثيق الصلة بتحديد مفهومها وموضوعها وظروف نشأتها.

لقد ارتبطت البلاغة العربية في نشأتها بالوازع الديني في المقام الأول، وتحديدًا بمسألة الإعجاز كما هو الحال في كتب المفسرين والمتكلمين والبلاغيين ممن جعلوها هدفهم النهائي، «فالبلاغة العربية تكشف عن جماليات فنّ القول العربي، كما أنّها تجلي الإعجاز البياني في الحرف، والكلمة، والآية، والسورة، والقرآن الكريم بآياته وسوره وحروفه وألفاظه»¹، لذا كانت من أشرف العلوم لأنّها تكشف عن سرّ إعجاز القرآن. ففكرة تحديد وجوه وأسرار الإعجاز القرآني كانت همّ جمع من الدارسين، لعلّ أبرزهم "عبد القاهر الجرجاني" في كتابيه "دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة" اللذين أراد من خلالهما أن يبسط معنى الإعجاز وأصوله وظواهره عن بصيرة ثاقبة، لذلك كانت «الكتابة التي اهتمّ بها هذا الرجل وقلّده فيها جماعة ساروا على دربه كان جلّ همّها أن تربي الملكة الأدبية والذوق البياني ليستطيع من يتوفّر له أن يطرب إلى حدّ ما للرّوعة التي يخلقها في نفسه هذا البيان الإلهي الذي يجده في كتابه، دون أن يقف على حقيقة الأسباب والعلل»².

لقد عني "العسكري" في سياق حديثه عن علم البلاغة بالحديث عن ارتباطه بعلوم التفسير، كما أكد على ضرورته في فهم إعجاز القرآن، وأشار إلى ضرورة تعلّم البلاغة محدداً أهدافها وفوائدها قائلاً: «أنّ أحقّ العلوم بالتعلّم، وأولاها بالتحمّض - بعد المعرفة بالله جلّ ثناؤه - علم البلاغة، ومعرفة الفصاحة، الذي به يعرف إعجاز كتاب الله تعالى... وقد علمنا أنّ الإنسان إذا أغفل علم البلاغة، وأخلّ بمعرفة الفصاحة لم يقع علمه بإعجاز القرآن من جهة ما خصّه الله به من حسن التّأليف، وبراعة التّركيب. ولهذا العلم بعد ذلك فضائل مشهورة، ومناقب معروفة، منها أنّ صاحب

¹ - محمّد بركات حمدي، البلاغة العربية في ضوء منهج متكامل. ص96.

² - محمّد بركات حمدي، الصّورة البلاغية عند بهاء الدين السبكي، دار الفكر، ط02، عمان، 1983. ص04.

العربية إذا أخلّ بطلبه.. عفى على جميع محاسنه، وعمى سائر فضائله؛ لأنه إذا لم يفرق بين كلام جيد، وآخر رديء؛ ولفظ حسن، وآخر قبيح، وشعر نادر، وآخر بارد، بان جهله، وظهر نقصه. وهو أيضا إذا أراد أن يصنع قصيدة، أو ينشئ رسالة -وقد فاته هذا العلم- مزج الصفو بالكدر... وإذا أراد تصنيف كلام منثور، أو تأليف شعر منظوم، وتخطى هذا العلم ساء اختياره له، وقبحت آثاره فيه...»¹.

فهذا القول وعلى طوله يرصد لنا الوعي التام بالأبعاد المختلفة للدرس البلاغي، لذلك تضافرت أهداف كثيرة دفعت العرب إلى الخوض فيه. فكان لها الفضل في ظهور البحث البلاغي وتقدمه وظهور المصنّفات. وهذه الأهداف يمكن اختزالها في ثلاثة مثلما يشير إلى ذلك قول "العسكري":

2-3-1- الهدف الديني: الذي يتمثل في خدمة القرآن والبرهنة على وجوه إعجازه من خلال تذوق بلاغته، في محاولة فهم آياته وأسلوبه واستنباط الأحكام منه. والدليل على ذلك أننا لو عدنا إلى تفسير الكشاف -مثلا- نجده متميزا؛ من حيث أنه مؤسس على علمي المعاني والبيان. وعلى العموم فقد «أصبحت كتب البلاغة سبيلا تقضي إلى رحاب القرآن ومعالم يهتدي بها الدارسون، ويستعين بما فيها من ومضات مشرقة ولمحات بديعة المفسرون. ولذلك كانت البلاغة مقدّمة لدراسة كتاب الله وتفسيره وإدراك فصاحته وبلاغته»². والأكثر من ذلك ف«إن محاولة فهم النصّ القرآنيّ فهما صحيحا وإدراك مراميّه، ودفع الشبّهات المثارة من حوله كانت سبيلا إلى التوصل إلى كثير من الظواهر الأسلوبية التي عرفتّها البلاغة العربيّة، واستقرّت عليها في مرحلتها الأخيرة خلال القرنين الخامس والسادس الهجريّ ثمّ من بعد ذلك إلى الوقت الحاضر»³.

وكان ذلك قبل أن تعنى البلاغة في مرحلة ثانية بتحليل ودراسة الوجوه البلاغية للخطاب الأدبي عامة شعره ونثره، «على معنى أنّ الجهد البلاغيّ القديم استهدف تقديم أطر كلية تصلح لتفسير ما أنتجه الخطاب القرآنيّ من دلالات، ثمّ بالتبعية- تصلح لتفسير ما أنتجه الخطاب الأدبيّ أيضا، مع التركيز على طبيعتها الإبداعية»⁴.

2-3-2- الهدف التعليمي: المتمثل في تعليم الناشئة بيان اللغة العربية ومعرفة أساليبها، أي صناعة الكلام، خاصة بعدما شاع اللحن على الألسنة وامتدّ إلى العرب. فتعلّم العربية يسمح بفهم

¹ - العسكري، الصناعتين. ص 07، 08.

² - أحمد مطلوب، البحث البلاغيّ عند العرب. ص 34.

³ - شفيق السيد، البحث البلاغيّ عند العرب تأصيل وتقييم. ص 16.

⁴ - محمد عبد المطلب، البلاغة العربية قراءة أخرى. ص 92.

كتاب الله، ثم إن معرفتها يعني الإمام بمفرداتها وتراكيبها ومعانيها وأساليبها، ومعرفة البلاغة كفيل ببلوغ تلك الغاية. فهي العامل على تقويم وضبط الألسنة لأنها الأداة إلى التعبير الحسن والنظم البديع. ثم إنها وسيلة من وسائل تربية الإنسان على الذوق العربي، الذي يقود بالتالي إلى فهم البيان القرآني. يقول "عبد القاهر الجرجاني" مشيراً إلى ذلك «...ثم إنك لا ترى علماً هو أرسخ أصلاً، وأسبق فرعاً، وأحلى جنى، وأعذب ورداً، وأكرم نتاجاً، وأنور سراجاً، من علم البيان، الذي لولاه لم تر لساناً يحوك الوشي، ويصوغ الحلي...والذي لولا تحفيّه بالعلوم، وعنايته بها، وتصويره إياها، لبقيت كامنة ومستورة، ولما استبنت لها يد الدهر صورة...»¹.

إن ما يمكن أن نلمسه من خلال المسيرة التطويرية لعلم البلاغة بما يشتمله من حدود واصطلاحات خاصة ومباحث فرعية، أنه علم عني عند ظهوره بتفسير الخطاب قبل أن تتوجه عنايته إلى إنتاج الخطاب. وهذا ما يؤكده "عمر أوكان" في قوله: «إن البلاغة العربية قد ارتبطت بالشعر والقرآن، والقول البليغ عموماً. ومن ثمة كانت محاولة لتفسير الخطاب، ولم تهدف إلى إنتاجه، وإن صارت فيما بعد آلة لإنتاج الخطاب»². أو بتعبير آخر إن شئنا فإن غاية البلاغة هي «اكتساب المهارة العملية في الإنتاج»³، إذ لا يكفي الاهتمام بالجانب التثري إذا لم يصاحبه اهتمام بالمهارات الأدائية أو الإنجازية المعينة على إنتاج الخطاب وفق قواعد وإجراءات تنظيمية، ثم العمل على فهم معانيه.

2-3-3-الهدف النقدي: المتمثل في السعي إلى المفاضلة في الكلام، أي التمييز بين كلام جيد وآخر رديء بالاحتكام إلى المعايير البلاغية. ويظهر دور البلاغة هنا في أنها تقدم الآليات التي تعين على إقامة الموازنة. فالبلاغة هي الكفيلة بكشف روعة الصياغة وجودة المعنى واستجلاء مواطن الجمال، وذلك من خلال العمل على «تربية القدرة على الإحساس بعناصر الجمال الأدبي في الكلام الأدبي الرفيع، وتربية القدرة على فهم النصوص الجميلة الراقية، والقدرة على محاكاة بعضها في إنشاء الكلام، والقدرة على الإبداع والابتكار لدى الذين يملكون في نظرهم الاستعداد لشيء من ذلك»⁴.

¹ - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز. ص 63.

² - عمر أوكان، اللغة والخطاب. ص 111.

³ - مصطفى الصاوي الجويني، البلاغة العربية تأصيل وتجديد. ص 202.

⁴ - عبد الرحمن حسن حبتك الميداني، البلاغة العربية، أسسها وعلومها، ج 01. ص 11.

إنّ تحديد البعد النقديّ للدّرس البلاغيّ يجلي بوضوح التّداخل الموجود بين الحقلين النقديّ والبلاغيّ، واعتادوا بذلك «فالدّرس البلاغيّ يكاد يتوقّف عند المستوى اللفظيّ للنّصّ في مفرداته وتراكيبه، بهدف الكشف عن عناصر الجمال فيه، وإبراز قيمته الدّلالية... فالنّصوص التي لا تتوافر فيها عناصر الجمال وفقا للمقاييس التي استتبّطها القدماء من القرآن، والشّعر العربيّ القديم، ليست موضوعا للدّرس البلاغيّ من الأصل»¹.

ومعنى ذلك أنّ الدّرس البلاغيّ يعنى بالكشف عن عناصر الجمال الكامنة في المستوى اللفظيّ والتركيبيّ للخطاب، ممّا يسمح بتحديد القيمة الدّلالية لأيّ خطاب، لا وبل المفاضلة بينها، على أساس أنّ مكن الجودة والرّداءة يتوقّف على الاستيعاب والتّوظيف الحسن لعناصر الجمال تلك، هذا إذا راعينا الجانب التّعليميّ للبلاغة العربيّة وأنها تشريع وتوجيه سابق على النّصّ، يسعى دوما إلى رسم معالم السبيل المؤدّي إلى الأداء البيانيّ الجميل، فكلّ ما سار على نهج تلك المعايير الصّانعة للقول الجميل ووافقها من نماذج الخطاب المختلفة فهي معتدّ بها، تدرج ضمن رزمة الدّرس البلاغيّ، وكلّ ما حاد عنها يعدّ مبتور الصّلة بالدّرس البلاغيّ.

ويشير "محمد عبد المطلب" إلى مهمّة البلاغة في محاولة تحليل الخطاب والكشف عن ميكانيزمات اشتغاله على خلفية أنّ البلاغة العربيّة تملك من الأدوات اللّغويّة ما يخول لها ذلك، يقول في سياق حديثه عن اتّصال البلاغة بالوفاة الغربيّ والاهتمام المتزايد بالبحث اللّغويّ: «...وكلّ ذلك أتاح للبلاغة أن تتحوّل عن مهمّتها الأولى وهي إنتاج النّصّ، إلى مهمّة جديدة هي تحليله والكشف عن نظامه»².

ويلخصّ لنا "عبد العزيز قلقيلة" تلك المهام المختلفة لعلوم البلاغة -مما سبق ذكره- في النّقاط التّالية:

«1- أنّ النّاطر في هذه العلوم والمحصّل لملكها يعرف إعجاز القرآن الكريم معرفة يقينيّة، فيكون مؤمنا عن بيّنة.

2- أنّ المتمكّن من أصولها وأحكامها يلمس بنفسه دقائق العربيّة وأسرارها ويدرك مراتب الكمال ومزايا صورته شعرا ونثرا، وبعبارة أخرى يصير ناقدا واعيا.

3- أنّ الدّارس لها الخبير بضوابطها وقوانينها إذا أراد أن يقول شعرا أو نثرا في أيّ غرض يستطيع أن يجد من أمره رشدا فيصيب الهدف ويدرك القصد، ويأتي بما يطابق الحال من الألفاظ والتّراكيب

¹ - شفيح السيّد، فنّ القول بين البلاغة العربيّة وأرسطو. ص 37.

² - محمد عبد المطلب، البلاغة العربيّة قراءة أخرى. ص 07.

ويهتدي إلى المستجاد من الكلام، والمختار من القول، لأنّ معه مصباحه الذي يستضيئ به، ويسير على هديه، وبعبارة أخرى يصير أدبياً مبدعاً¹.

فهذا القول يعكس لنا تلك المهمة المزدوجة للبلاغة العربية دينياً ودينيّاً، ممّا لا يختلف عمّا حدّده القدامى. وبالنظر إلى ذلك الثراء، فإنّ البحث في البلاغة العربية معين لا ينضب، وإنّ دارس القرآن الكريم والأدب العربيّ ومصنّف المختارات والنّاقد الأدبيّ لن يستغنوا عنها، لأنّ أهدافها واسعة، ومداهها بعيد².

هناك من نظر للبلاغة على أنّها «فنّ القول وأناقة التعبير» أو هي «الكلام الهادف إلى الإقناع»³. وهذان التعريفان على اختصارهما فهما يصوغان مفهوماً مزدوجاً للبلاغة، إذ نجدها تجمع بين الإمتاع والإقناع، أو بين الجماليّ والحجّاجيّ؛ بمعنى أنّ مهمّة البلاغة لا تنحصر في الكشف عن البعد الجماليّ وحده، بل تتجاوزها إلى عملية التأكيد والإقناع التي ترتبط بالمتلقين في مقاماتهم وأحوالهم المتباينة. يقول "الجويني": «إنّ كانت للبلاغة من وظيفة، فهي في رأيي الإمتاع والإقناع وترقيق الوجدان، وتهذيب السلوك»⁴.

فالنظرية البلاغية الجديدة لم يعد ينظر إليها «بوصفها مدرسة تخيلية تجميلية بحثة بل نظرية مقصدية تداولية»⁵. إذ لم تعد مهمتها الاعتناء بالبعد الجماليّ فقط بقدر الاهتمام بالبعد التداوليّ، بالتركيز على الفعل التّأثيريّ المتمثّل في الإقناع بنوعيه، إقناع العقل وإقناع العاطفة، وهي غاية تعيد الاعتبار لدور المتلقّي، «حتى أنّ ما يميّز المقاربة البلاغية عن غيرها من المقاربات النصّية هو نظرتها للنصّ من ناحية تأثيره في المتلقّي، ممّا يجعلها تتراوح بين النصّ والمتلقّي تتساءل عن كفاءات التّأثير فيه جماليّاً وتداولياً»⁶.

وبالنظر إلى هاتين الوظيفتين يمكن تفريع البلاغة إلى بلاغة الإقناع التي تخاطب العقل بالاستناد إلى البرهان والحجاج (بلاغة الحجّاج)، وبلاغة الإمتاع التي تخاطب العاطفة عن طريق جمال العبارة (بلاغة الأسلوب)، لدرجة يرى فيها "الجويني" أنّ المصطلحات البيانية «ما جاءت إلّا لتعين على تذوق الجمال في النّصوص الأدبية، إنّ المصطلح البلاغيّ رائد لاستكشاف الجمال

¹ - عبده عبد العزيز قفيلة، البلاغة الاصطلاحية. ص 20.

² - أحمد مطلوب، بحوث بلاغية. ص 05.

³ - عمر أوكان، اللّغة والخطاب. ص 100.

⁴ - مصطفى الصاوي الجويني، البلاغة العربية تأصيل وتجديد. ص 06 من المقدّمة.

⁵ - مأس مختار، البلاغة والتداولية، قراءة في تداولية الخطاب البلاغيّ، مجلّة الخطاب، العدد 08. ص 140.

⁶ - محمّد مشبال، البلاغة والأدب، من صور اللّغة إلى صور الخطاب، دار العين، ط 01، القاهرة، 2010. ص 09.

الأدبي»¹. والقول بذلك لا يعني أن النوعين منفصلان بل هما متكاملان، بدليل أن بلاغة الإقناع لا تخاطب العقل (إقناع عقلي) فقط بل تخاطب العاطفة (إقناع عاطفي) أيضاً، ثم إن بلاغة الإقناع قد تكون الغاية منها الإقناع (سواء منه العقلي أو العاطفي)؛ بمعنى أن الإقناع قد ينتج عن الإقناع؛ «إن الإقناع نجده أساساً ناتجاً عن الوظيفة الإقناعية وهيمنتها من خلال التوازنات الصوتية والصور البلاغية، والتقديم والتأخير»²، مما يعكس فاعلية الناحية الجمالية في تحصيل الأثر التداولي.

وبناء على ما سبق إذا كانت مهمة البلاغة تمتد إلى الإقناع (تحقيق قيم وجدانية) والإقناع واكتساب القدرة على فهم الخطاب وتحليله من خلال مستوياته الدلالية والتركيبية والتداولية، مع القدرة على إنتاج الخطاب وتقويمه، فإنها مهمة تمتد كذلك إلى تحقيق كفايات تواصلية ومنهجية، وهي كفايات تلخص لنا العديد من المهام. ويلخص لنا "عمر أوكان" هذه المعطيات في قوله: «يهدف الدرس البلاغي إلى دراسة بعض ظواهر اللغة العربية من حيث أنساقها البلاغية وبنياتها الجمالية. وهو يهدف مثل باقي مكونات اللغة العربية عموماً، والدرس اللغوي خصوصاً، إلى تنمية الكفايات التواصلية والمنهجية والثقافية، وتعميق القيم والمواقف الوجدانية»³.

قيم وجدانية: اكتساب حسّ فني.

كفايات تواصلية: معرفة أساليب التواصل، مطابقة المقام...

كفايات منهجية: القدرة على تطبيق القواعد كتابة ومشاهدة، التعامل مع جلّ أنواع الخطاب...

كفايات ثقافية: معرفة علوم البلاغة، معرفة الخصائص البلاغية للغة الأدبية أو نظيرتها غير الأدبية...

وعلى العموم فإن كثرة المصنّفات البلاغية وما أعقبها من كثرة المصطلحات التي خصّصها البلاغيون لدراسة المدونة الشعرية والنثرية، دليل على انشغالهم بتعقب الظاهرة الإبداعية، ثم إنه دليل على هيمنة البلاغة على الإنتاج الأدبي الذي اقتفى أثرها. والأكثر من ذلك، فإن مهمة البلاغة اليوم لم تعد تقتصر على الإنتاج الأدبي فقط، بل تجاوزته إلى مجالات أخرى لها من الخصوصية المعرفية ما يجعلها تتمايز عنه، إذ نجدها «تفرض نفسها في مختلف مجالات المعرفة الاجتماعية

¹ - مصطفى الصاوي الجويني، البلاغة العربية تأصيل وتجديد. ص 05 من المقدمة.

² - عمر أوكان، اللغة والخطاب. ص 153.

³ - المرجع نفسه. ص 142.

والسياسية والقانونية والإعلامية، لأنها توفر للمتكلم الكثير من الإمكانيات والوسائل من أجل الوصول إلى المخاطب وزحزحته عن موقعه»¹.

2-4- البلاغة العربية النشأة والتطور

إنّ أيّ علم من العلوم لا يمكن أن يبرز إلى الوجود بصورة مكتملة، مكتمل الأصول والفروع، إلّا بعد أن يسبق بمراحل تكوينية مختلفة، من مرحلة النشأة إلى مرحلة التطور والنضج فالاكتمال. والشأن نفسه بالنسبة للعلم الذي نحن في سياق التعريف به وهو علم البلاغة العربية.

إنّ المباحث البلاغية لم تنشأ من وفي فراغ، وإنما استقرت على ما هي عليه بعد طول نظر واستقراء لأساليب التعبير في الأعمال الأدبية المختلفة. ومن المصادر المتميزة في نشأة البلاغة العربية القرآن الكريم الذي كان له أثر كبير في تشكيل مسار البحث البلاغي.

إنّ ما شاع على ألسنة العامة من لحن على مستوى الألفاظ والتراكيب كان مدعاة إلى الاهتمام بعلوم اللغة وإلى وضع قواعد من شأنها أن تضمن سلامة النطق والفهم.

وعلاوة على ذلك فقد اهتم اللغويون بوضع القواعد التي من شأنها أن تعمل على تبيان ما ورد من ضروب القرآن (تفسيره)، إذ «لم يكن هدف البلاغيين الوقوف عند حدود تأسيس مجموعة من المبادئ العامة فحسب، بل تعداه إلى عملية التفسير التي تحولت -أحياناً- إلى دائرة التأويل»². فكان أن شكّل النصّ القرآني مصدراً استلهموا منه القواعد النحوية والصرفية والبلاغية. ومعنى ذلك أنّ الدرس البلاغي نشأ في ظلّ البحث اللغوي واتّصاه بالدراسات القرآنية.

لقد ساهمت مسألة الإعجاز القرآني في نشأة البحث البلاغي وإثرائه، لأنّ بيان وجوه الإعجاز مرتبط بتفسير أساليبه البيانية وتراكيبه واستظهار معانيه، ف«بنزول القرآن الكريم التفتت أنظار العلماء والبلغاء إلى هذا النصّ المعجز، وحاول كثير منهم البحث عن مصدر بلاغة آياته، والاستدلال على ماهية إعجازه البياني، ثمّ تحولّ البحث إلى التعرف على الخواصّ الأسلوبية لأنواع الكلام، وتغيّر الدلالات تبعاً لأنواع المقال، والمزايا التي تنفرد بها الصّور الكلامية المختلفة، وكان من ذلك كلّها بدايات لما يشكلّ اليوم علوم البلاغة العربية»³. لذلك نجد أنّ عدداً من المصنّفات طبعت عناوينها لفظة الإعجاز. فمن منطلق الدفاع عن كتاب الله وتأويل ما أشكل فيه ألف ابن قتيبة (ت276هـ) كتابه "تأويل مشكل القرآن". كما استخدم كلمة المجاز بمفهوم أوسع ممّا عرف

¹ - هشام صويلح، بلاغة الإقناع في الخطاب الإعلامي، دراسة في ضوء البلاغة الجديدة، مجلّة الخطاب، العدد 08. ص261.

² - محمّد عبد المطّلب، البلاغة العربية قراءة أخرى. ص92.

³ - بثينة أيوب، أحمد محمود المصري، قضايا بلاغية، دار الوفاء، ط01، الإسكندرية، 2005. ص10.

لدى البلاغيين فيما بعد، أي بمعنى طرق القول وأساليب التعبير، "أبو عبيدة" في مصنفه "مجاز القرآن". فكانت بذلك عديد المصنّفات في مباحث الإعجاز «أمانة اقتدار هذه البلاغة على البحث في الكلام الإلهي، وعلى الارتقاء بهذا الفنّ إلى ذرى سامية»¹.

وبناء على ما تقدّم يمكن القول أنّ الهدف الدينيّ من الحوافز الفعّالة التي استدعت الخوض في الدرس البلاغيّ، هذا الهدف الذي يوضّحه لنا "أحمد مطلوب" في قوله: «الهدف الدينيّ هو خدمة القرآن الكريم الذي كان معجزة تحديّ الجنّ والإنس. ولكي يبرهنوا على إعجازه ويفهموا آياته وأسلوبه ليستنبطوا الأحكام منه، اتّجهوا إلى البلاغة باحثين فنونها موضحين أقسامها لتكون لهم عوناً في فهم القرآن. وكان هذا من أهمّ الأهداف التي دفعتهم إلى البحث والتأليف فيها»².

وعلى العموم فإن كانت هناك دراسات اهتمت بالقرآن تفسيراً لبعض آياته وكشفاً لوجوه إعجازه البلاغيّ، فإنّه في المقابل هناك عدد من الكتب «ألّفها أهل الأدب وعلماء البلاغة والنقد بدافع فنيّ في المقام الأوّل، وهو تقديم صورة للبيان العربيّ في مستوياته الرفيعة، ووصف تقاليده الفنيّة التي جرى عليها سواء في الشعر أم في النثر، منذ أقدم العصور»³، وإن لم تخل من التّويه ببلاغة الخطاب القرآنيّ باعتباره أعلى مستويات البلاغة.

إنّ البحث البلاغيّ لم يكن حكراً على اللّغويين فحسب بل اهتم به الأصوليون والمفسّرون، وخاضوا في مباحثه باعتبارها إحدى المباحث اللّغويّة التي يعتدّ بها في عملية التّفسير، فهي مدخل إلى علم أصول الفقه الذي يهتم بمعرفة النّصّ الذي تستنبط منه القاعدة الشرعيّة.

وليس لنا أن نغفل حقيقة أخرى مفادها أنّ «البلاغة نشأت في حجر المتكلّمين دفاعاً عن الدّين»⁴. فالمتكلّمون شغلوا بالبحث في بلاغة القرآن، ويرون أنّ من وجوه الإعجاز القرآنيّ ما فيه من بيان ومعان وبديع، وهو إعجاز لا يفهم إلّا بفهم علوم البلاغة.

لقد لجأ المتكلّمون في مناظراتهم غيرهم من الفرق الدينيّة إلى تطعيم آثارهم بما اطلّعوا عليه من منطق وفلسفة وثقافات أجنبيّة، ممّا خولّ لهم اكتساب ملكة لغويّة بيانيّة فذّة، جعلت مصنّفاتهم المتمحورة حول بيان الإعجاز البلاغيّ للقرآن غاية في الإقناع والحجاج.

¹ - أحمد الجوّ، التداويّة وتحليل الخطاب، مجلّة الخطاب، العدد 08. ص 167.

² - أحمد مطلوب، البحث البلاغيّ عند العرب. ص 21.

³ - شفيق السيّد، البحث البلاغيّ عند العرب تأصيل وتقييم. ص 64.

⁴ - مصطفى الصاوي الجويني، البلاغة العربية تأصيل وتجديد. ص 203.

لقد تأثرت الأبحاث البلاغية وامتزجت بأبحاث أخرى قد تبدو دخيلة عنها، والقول بذلك لا يعني تحول الدرس البلاغي إلى تجريد فلسفي بحت. فالبلاغيون استلهموا المنهج في بحوثهم، كما استلهموا تقسيمات المناطق، ونظرة متأنية تجعلنا نلاحظ «كيف انتفع البلاغيون بالفكر الفلسفي والفهم المنطقي من غير تمثله مجردا كما عند الفلاسفة والمناطق، بل بناء النتائج على الأسباب والمقدمات، في استلهم أدبي»¹. ولكن هذا الحكم يتغير مدلوله بتتبع مسيرة الدرس البلاغي عبر محطاته التاريخية، ونقصد بذلك الفترة التي أصبحت فيها الفلسفة «من مطالب المقدمة في البلاغة العربية... وزاد الأمر حتى أصبحت هذه الدراسات الفلسفية والتقسيمات المنطقية من القضايا التي تحكم الفن البلاغي كله. فكثرت الحواشي والتقارير والشروح، حتى شكلت تركة بلاغية واضحة، واتجاها بيانيا لاحبا»².

وبناء على ما سبق فالباحث البلاغي استقى من روافد مختلفة، إذ ساهمت في نشأته عوامل متعددة هي المشار إليها سابقا، وهي عوامل يلخصها لنا "محمد العمري" في عوامل أولية وأخرى مساعدة. فبالنسبة للعوامل الأولى «هي تلك التي أدت إلى ملاحظة الخصوصية الأدبية، سواء كان ذلك من الداخل، أي عن طريق معاناة موضوع البلاغة (النص الأدبي)، أو من الخارج عن طريق معاناة أسئلة أخرى لغوية أو دينية أو معرفية عامة»³. وبالنسبة للعوامل الثانية «هي العوامل التي ساهمت في تعميق البحث في الموضوع أو تطويره، وهي تتعلق أساسا بالثقافة، وتطور البحث والتأليف في المجالات الفكرية المختلفة»⁴.

وعلى العموم فقد أخذت البلاغة لنفسها عدة اتجاهات:

- فالبلاغة العربية نشأت في أحضان القرآن تفسيرا وبيانا لوجوه إعجازه.
- اتجهت إلى دراسات الأدباء والشعراء، حتى ظهر في تاريخ البلاغة ما سمي ببلاغة الأدباء كتابا وشعراء ونقادا.
- اتجهت وجهة أجنبية متأثرة بالبلاغة اليونانية حتى ظهرت بلاغة المنطسفة.
- وبالتالي فإن العوامل التي أثرت في البلاغة العربية اختلفت منها الأدبية ومنها الكلامية، وهذا ما جعلها تتهج نهجين، نهج أدبي وآخر كلامي أسسا فيما بعد لمدرستين بلاغيتين هما المدرسة

¹ - محمد بركات حمدي، الصورة البلاغية عند بهاء الدين السبكي. ص14.

² - محمد بركات حمدي، البلاغة العربية في ضوء منهج متكامل. ص10،09.

³ - محمد العمري، البلاغة العربية أصولها وامتداداتها. ص18.

⁴ - المرجع نفسه. ص19.

الكلامية والمدرسة الأدبية. مما حدّد اتجاهات الباحثين فيها، كاتجاه الأدباء، والكتّاب، واللّغويين، والنّحويين، والإعجازيين، والفلاسفة. وكلّ واحد من هذه الاتجاهات يمثّل لونا بلاغياً ينضاف إلى غيره، فمنها ما يربّي الذّوق ويشرح العبارة ويحافظ على بيان التّركيب ووضوحه، ومنها ما يخدم المعنى القرآنيّ من وجهة نظر نحويّة لغويّة، ومنها ما يمثّل طرائق فهم القرآن الكريم من خلال الوجهة البلاغيّة، ومنها ما كان عبارة عن شروحات لأعمال سابقة¹.

إذا ما جئنا إلى تتبّع مسيرة المباحث البلاغيّة منذ العصر الجاهليّ ممّا تناقلته الألسن وتداولته الكتب وجدنا شعراء هذا العصر «يقفون عند اختيار الألفاظ والمعاني والصّور... ومن يتصفّح أشعارهم يجدها تزخر بالتشبيهات والاستعارات...»². وفي ذلك إشارة إلى عنايتهم بتأليف الكلام نظراً لإدراكهم المسبق بما تولّده تلك الفنون البلاغيّة من قيم تعبيرية ونفسية وتواصلية مختلفة، حتى وإن لم يشهد هذا العصر تأصيل المصطلحات البلاغيّة، لكن الفنون البلاغيّة التي وردت في الشّعْر تشهد أنّ العرب كانوا يعرفون من الأساليب والصّور والقضايا البلاغيّة ما يكسب كلامهم حسنا وطلاوة، فقد كانت بمثابة الأصول العامّة التي نهجها الشعراء والأدباء فيما نظموا أو ألفوا، لذلك نجدهم يقفون طويلاً عند القصائد ينقحونها، وأمام الشعراء يبدون فيهم الآراء والملاحظات التوجيهية، فإمّا أن يسموا بشعرهم إلى أعلى المراتب أو ينزلون به إلى أدناها بناء على الإجابة في فنّ القول. وقد نمت تلك العناية بعد ظهور الإسلام خاصة وأنّ القرآن كان حدثاً بلاغياً أضفى على العرب بلاغة جديدة، والأمر سيان بالنسبة للحديث. فقد غلبت في هذا العصر الناحية التطبيقية وكثرت الملاحظات البيانية، وهي كثرة كانت وليدة عوامل مختلفة «فقد تحضّر العرب واستقروا في المدن والأمصار، ورقبت حياتهم العقلية... فكان طبيعياً أن ينمو النّظر في بلاغة الكلام وأن تكثّر الملاحظات المتصلة بحسن البيان»³، وهي ملاحظات تأتي لها أن تتسع أكثر في العصر العباسي لا سيما مع تطوّر وانتعاش الحركة الفكرية والأدبية بما رافقها من تعليقات وأحكام بلاغيّة. فقد أخذت العلوم منحي آخر مغايراً لما كانت عليه، حيث بدأت تتمايز وتتضح، مع الكثرة في الكمّ والأعلام الذين تشعبت مناحيهم، ممّا سمح بظهور المصنّفات البلاغيّة المستقلّة.

وعلى العموم فقد نشط البحث البلاغيّ وتوّعت مصادره منذ القرن الثالث وحتى القرن السابع حيث «سار البحث البلاغيّ خاضعاً لمجموعة من التّعديلات التي أضافها كلّ باحث إلى ما سبقه،

¹ - ينظر: محمّد بركات حمدي، البلاغة العربيّة في ضوء منهج متكامل. ص 20، 22.

² - شوقي ضيف، البلاغة تطوّر وتاريخ. ص 13.

³ - المرجع نفسه. ص 15.

كما خضع لمجموعة من التطورات التي نقلته -نهائياً- من دائرة التطبيق العفويّ إلى دائرة التنظير المنهجيّ، الذي وصل إلى قمته على يد السكاكي ومدرسته¹. بعدها اتجه به أصحابه نحو الجمود والركود، مما أكسب الظواهر البلاغية مسحة من الجمود الفكري لا سيما على أيدي رواد التقعيد. فكان مما ميز هذه الفترة أن توالى الشروحات والتلخيصات وشروح الشروح فحدّ ذلك من التجديد في الدرس البلاغيّ. والملاحظ أنّه وإن تفاوتت أساليب العرض والتحليل إلا أنّ التقسيمات والتعريفات ظلت محافظة على سمتها عند علماء البلاغة منذ القرن السابع للهجرة «وهو القرن الذي قسّمت فيه البلاغة إلى علومها الثلاثة ودخلتها المقاييس الكلامية والتحديدات المنطقية والنزعات العقلية»² التي تتاقلها الدارسون جيلاً بعد جيل حتى غدت بمثابة القانون الذي يعمل به، لا سيما أنّ القرن السابع للهجرة قد شهد كذلك استقرار الدرس البلاغيّ وتأصيل المصطلح وتحديده تحديداً نهائياً ظلّ يلزم البلاغة العربية التي بقيت خاضعة لمنهج "السكاكي" حتى الآن، وإن كانت دعوات المحدثين ملحة على ضرورة التأسيس لبلاغة عربية جديدة.

وإذا كانت البلاغة العربية قد مرّت بأطوار عبر مسيرتها التطورية، فهي أطوار يلخصها لنا الصّعدي في أربعة هي:³

-الطور الأول: من عهد "الجاحظ" إلى "عبد القاهر" «يمتاز الطور الأول بأنّ الكلام فيه على الفصاحة والبلاغة كان أقرب إلى الأدب منه إلى البحث الفلسفيّ».

-الطور الثاني: من عهد "عبد القاهر" إلى "السكاكي" «يمتاز الطور الثاني بأخذه في ذلك بشيء من البحث الفلسفيّ ممزوجاً بالصبغة الأدبية».

-الطور الثالث: من عهد "السكاكي" إلى عهد نهضتنا الحاضرة «يمتاز الطور الثالث بطغيان البحث الفلسفيّ فيه على الصبغة الأدبية التي يمتاز بها الطور الأول، وإن كمل الكلام فيه على الفصاحة والبلاغة من الناحية العلمية، وصار فيه إلى هذه العلوم الثلاثة المعروفة».

-الطور الرابع: يبتدئ بعد عهد النهضة إلى وقتنا هذا «يمتاز الطور الرابع بمحاولة القضاء على البحث الفلسفيّ في هذه العلوم».

¹ - محمد عبد المطلب، البلاغة العربية قراءة أخرى. ص 96.

² - أحمد مطلوب، البحث البلاغيّ عند العرب. ص 69.

³ - ينظر: عبد المتعال الصّعدي، البلاغة العالية، علم المعاني. ص 01 من المقدمة.

وعلى العموم فقد تضافرت جهود طائفة من المهتمين بالدرس البلاغيّ على وضع أسسه وقواعده غير بعيد عن المزوجة بين جانبي التّظهير والتّطبيق، ويظهر ذلك جلياً في آثار المفسّرين والأصوليين، واللّغويين، والمعلّمين، والأدباء، والفلاسفة، والمتكلّمين...
نكتفي بهذه الإشارات البسيطة ولمن شاء الاستزادة فقد تكفّلت مصنّفات عديدة بالتّاريخ للبلاغة العربيّة.

2-5- مفتاح العلوم للسكاكي (555هـ-626هـ)

هو مصنّف ذاع صيته، ضمّ بين دفتيه علوماً مختلفة تخصّ اللّغة العربيّة من صرف ونحو وبلاغة وعروض، إضافة إلى علمي المنطق والاستدلال، فحقّ له أن يكون «أول كتاب عربيّ جمع ما بين علوم اللّغة العربيّة على هذا النحو الذي لم يسبق إليه»¹ على رأي محقّق الكتاب. والقول بذلك لا ينفي أنّه قد سبقه الكثير من المؤلّفين إلى طرق موضوعات تخصّ الأدب وعلوم اللّغة على اختلافها، على غرار "أدب الكاتب" و"عيون الأخبار" لابن قتيبة (276هـ)، و"المقتضب في النحو والصّرف" للمبرد (285هـ)، و"دلائل الإعجاز" و"أسرار البلاغة" للجرجاني (471هـ)، و"سرّ الفصاحة" للخفاجي (466هـ)، و"المفصل" للزمخشري (538هـ)، و"نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز" للرازي (606هـ)، وغيرها، «ولكن يبقى مفتاح العلوم منفرداً في تعدّد مواده وترباطها وبنائها المحكم، ويعود ذلك إلى عقلية "السكاكي" المنطقيّة وهدفه التّعليميّ الذي قصده وتوخّاه من تأليف كتابه، فقد رأى التّبعرّث وعدم التّكامل في حصر المادة عند غيره فأراد أن يكون الكتاب جامعاً للعلوم»²، وتسميته كذلك دالة على ذلك.

يعدّ مفتاح العلوم من المصنّفات القليلة التي وقع عليها الاهتمام بالشرح والتّحليل والتّعليق، حتى كثر شراحه وشرّاحه، ويرى محقّق الكتاب أنّ لذلك أسباباً يمكن اختزالها في «قيمة الكتاب وأسلوبه ومنهجه، وعصره الذي اعتنى بالشرح والتّعليق»³. مضافاً إلى ذلك أنّه مصنّف انتهت إليه جهود اللّغويين الذين تقدّموه، حيث قدّم صياغة واضحة المعالم لمختلف علوم العربيّة.

وبالرغم ممّا رمي به القرن السّادس والسّابع للهجرة من أنّهما عصرا الرّكود والجمود والانحطاط الفكريّ والحضاريّ على جميع المستويات، فإنّنا قد نعدّل عن هذه الفكرة، أو على الأقلّ نخضعها للتّعديل إذا نحن طالعنا كتب التّاريخ، التي تظهر أنّهما كانا عصراً ازدهار علميّ وتقدّم حضاريّ في

¹ - السكاكي، مفتاح العلوم. ص 23.

² - المصدر نفسه. ص 23.

³ - المصدر نفسه. ص 23.

مستوى من مستويات الفكر، على الرغم من الأحوال السياسيّة غير المستقرّة، لا أدلّ على ذلك من جهود "جار الله الزمخشري" (ت538هـ) صاحب "المفصل في النحو" و"أساس البلاغة"، و"فخر الدّين الرازي" (ت606هـ) صاحب "نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز".

ولعلّ أهمّ ما ميّز هذين القرنين هو دخول المقاييس الكلاميّة والتّحديدات المنطقيّة إلى علوم اللّغة العربيّة، بما فيها البلاغة العربيّة، التي دخلت دائرة التّظهير المنهجيّ مع "السكاكي"، وعرفت استقرار بحوثها.

من المعلوم لدينا أنّ نشأة الدرس البلاغيّ كانت في ظلّ البحث اللّغويّ واتّصاله بالدراسات القرآنيّة، حيث شكّل النصّ القرآنيّ مصدر استلهام القواعد البلاغيّة ومجمل القواعد اللّغويّة، وساهمت مسألة الإعجاز تحديداً في إثراء البحوث والدراسات، فلم يبقى البحث البلاغيّ حكراً على اللّغويين بل اهتمّ به الأصوليون والمفسّرون وحتى المتكلّمون، وامتزجت البحوث فيما بينها، فكان من نتائج ذلك أن اصطبغت البحوث اللّغويّة ومنها البلاغة بعلم المنطق والفلسفة، ولا غرابة في ذلك إذا سلّمنا بالرأي القائل أنّ «البلاغة نشأت في حجر المتكلّمين دفاعاً عن الدّين»¹. وهو ما يقرّه "السكاكي" صراحة في إشارة منه إلى الغرض من الخوض في علمي المعاني والبيان من خلال قوله: «...وإذ قد أفضى بنا القلم إلى هذا الحدّ من علمي المعاني والبيان، وما أظنّك يشتهه عليك وأنك منذ وقفنا لتحريك القلم فيهما، لتشاهد ما تشاهد أنا ما سطرنا ما سطرنا إلّا وجلّ الغرض توحيّ إيقاظك ممّا أنت فيه من رقدة غباك عن ضروب افتنانك في النسيج لحبير الكلام على منوال الفصاحة، وإبداع وشيه بتصاوير عن كمال التأنق في ذلك إشدادا وإجاما، عسى إن استيقظت أن يضرب لك بسهم، حيث ينصّ الإعجاز للبصيرة لتليله، ويقصّ على المذاق دقيقه وجليله، فتتخرط في سلك المنقول عنهم في حقّ كلام ربّ العزّة (أنّ له لحلاوة، وأنّ عليه لطلاوة، وأنّ أسفله لمغدق، وأنّ أعلاه لمثمر، وأنّه يعلو وما يعلى عليه، وما هو بكلام البشر)»².

لقد حظي كلّ من علمي المعاني والبيان بعناية فائقة عند "السكاكي" الذي أسهب في عرض ما يتعلّق بهما من مفاهيم بأجزائها ولوازمها، وفي ظنّه «أنّ لا علم في باب التفسير بعد علم الأصول أقرأ منهما على المرء لمراد الله تعالى من كلامه، ولا عون على تعاطي متشبهاته ولا أنفع في درك

¹ - مصطفى الصاوي الجويني، البلاغة العربيّة تأصيل وتجديد. ص203.

² - السكاكي، مفتاح العلوم. ص765.

لطائف نكته وأسراره، ولا أكشف للقناع عن وجه إعجازه هو الذي يوفي كلام رب العزة من البلاغة حقه، ويصون له في مظان التأويل ماءه ورونقه»¹.

أما عن الغرض من الخوض في موضوع الكتاب ككل وإنشاء المصنّف فكان سعيًا منه إلى التأسيس لعلم الأدب، نظرا إلى تعدد الرؤى واختلاف المشارب بخصوص التأصيل له، بين من يرجع فيه إلى علم واحد أو علمين لا يكاد يتجاوزهما، مع حاجة علم الأدب إلى الاستقاء من علوم مختلفة وفق "السكاكي". وتلخيصا لهذه الفكرة نسوق قوله التالي: «إنّ نوع الأدب نوع يتفاوت كثرة شعب وقلة، وصعوبة فنون وسهولة، وتباعد طرفين وتدانيا بحسب حظ متوليّه من سائر العلوم كمالا ونقصانا، وكفاء منزلته هنالك ارتفاعا وانحطاطا، وقد مجاله فيها سعة وضيقا، ولذلك ترى المعتنين بشأنه على مراتب مختلفة، فمن صاحب أدب تراه يرجع منه إلى نوع أو نوعين لا يستطيع أن يتخطى ذلك، ومن آخر تراه يرجع إلى ما شئت من أنواع مربوطة في مضمار اختلاف»². ثم وإن كان التأسيس لعلم الأدب مراده، إلا أنه مراد يرتبط كذلك بمعرفة أسرار اللغة العربية، وتدبر معاني القرآن، يقول: «واعلم أنّ علم الأدب متى كان الحامل على الخوض فيه مجرد الوقوف على بعض الأوضاع، وشيء من الاصطلاحات، فهو لديك على طرف التمام، أما إذا خضت فيه لهمة تبعثك على الاحتراز عن الخطأ في العربية، وسلوك جادة الصواب فيها اعترض دونك منه أنواع تلقى لأدناها عرق القرية، لا سيما إذا انضم إلى همّتك الشغف بالتلقّي لمراد الله تعالى من كلامه»³.

استهلّ "السكاكي" مصنّفه بتمهيد أعقبه بالحديث عن بعض القضايا المتعلقة باللغة، قبل أن ينتقل للخوض في علوم العربية والمنطق، مبتدئا الكلام بعلم الصرف، فالنحو، فالبلاغة، فالحدّ والاستدلال، فالعروض، منتهيا إلى الحديث عن وجوه الإعجاز والردّ على الطاعنين في كتاب الله. ويختزل لنا "السكاكي" منهجه هذا في قوله: «وقد ضمّنت كتابي هذا من أنواع الأدب دون نوع اللغة ما رأيته لا بدّ منه وهي عدّة أنواع متأخدة، فأودعته علم الصرف بتمامه وأنه لا يتمّ إلا بعلم الاشتقاق المتنوع إلى أنواعه الثلاثة وقد كشفت عنها القناع، وأوردت علم النحو بتمامه وتمامه بعلمي المعاني والبيان...ولمّا كان تمام علم المعاني بعلمي الحدّ والاستدلال لم أر بدا من التمسح بهما، وحين كان التدرب في علمي المعاني والبيان موقوفا على ممارسة باب النظم وباب النثر، ورأيت صاحب النثر يفتقر إلى علمي العروض والقوافي تثبيت عنان القلم إلى إيرادهما. وما ضمّنت

¹ - السكاكي، مفتاح العلوم. ص 659.

² - المصدر نفسه. ص 105.

³ - المصدر نفسه. ص 105.

جميع ذلك كتابي هذا إلا بعد ما ميّزت البعض عن البعض التمييز المناسب، ولخصت الكلام على حسب مقتضى المقام هنالك، وعهدت لكلّ من ذلك أصولاً لائقة وأوردت حججاً مناسبة وقررت ما صادفت من آراء السلف... مع الإرشاد إلى ضروب مباحث قلّت عناية السلف بها وإيراد لطائف مفتحة ما فتق أحد بها رتق أذن، وها أنا ممل حواشي جارية مجرى الشرح للمواضع المشكّلة مستكشفة عن لطائف المباحث المهملة مطلعة على مزيد تفاصيل في أماكن تمس الحاجة إليها¹ ارتكز في تقديمها على منهج منطقي؛ حيث كان يحكم على المسائل المطروحة عقلياً، ويخضعها لمفاهيم الحد والاستدلال، ثم إنه كان ينظر إلى العلوم نظرة متكاملة لا يقوم بينها فصل خاصة وأنّ عنايته كانت موجّهة صوب فهم النصّ القرآنيّ. فهو من خلال طريقه لعلوم اللّغة العربيّة يكون قد حدّد للدّارس والقارئ السبيل التي يصار إليها لفهم إعجاز القرآن والرّد على الطّاعنين في كلام الله، وليس أدلّ على ذلك من أنّه خصّ فصلاً من مصنّفه لمناقشة المسألة، ذاهباً على غرار المتكلّمين للقول أنّ من وجوه إعجاز القرآن ما فيه من فصاحة وبلاغة، وبالتالي فهو إعجاز يفهم بفهم علوم البلاغة. ولكن مع ما لهذا العلم من الشرف الظاهر والفضل الباهر كما يقول "السكاكي" «لا ترى علماً لقي من الضيم ما لقي، ولا مني من سوم الخسف بما مني، أين الذي مهد له قواعدا ورتب له شواهدا، وبين له حدودا يرجع إليها، وعين له رسوما يعرج عليها، ووضع له أصولاً وقوانين وجمع له حججاً وبراهين...»². وكأنّ به يشير إشارة وإن كانت ضمنية إلى حيازته فضل السبق في استيفاء طريقه لموضوعات البلاغة وفق المواصفات المذكورة.

وبالنظر إلى ما تقدّم فقد كان "السكاكي" في دراسة علوم اللّغة العربيّة -ومنها علم البلاغة- منهجاً خاصاً في ترتيب موضوعات كلّ علم، وهو منهج انفرد به عن المتقدّمين، وإن استفاد منه من لحقه.

وإن كان "مفتاح العلوم" يحوي علوماً مختلفة فقد وزّعها "السكاكي" على ثلاثة أقسام:

- القسم الأول: في علم الصّرف
- القسم الثاني: في علم النّحو
- القسم الثالث: في علمي المعاني والبيان

¹ - السكاكي، مفتاح العلوم. ص 105.

² - المصدر نفسه. ص 659.

وتكمن أهمية عمله في اكتشاف منطقة تقاطع النحو والمنطق والشعر، لذلك «فإن البلاغة السكاكية (المعاني والبيان) تقع عند تقاطع ثلاثة مباحث متداخلة ومتافرة في الوقت نفسه، هي النحو والمنطق (الاستدلال) والشعر (البدیع)»¹.

وإذا كان الأمر كذلك إلا أن حديثنا سيقصر على القسم الثالث من "المفتاح" الخاص بالبلاغة، وبخصوص هذا القسم يرى "شوقي ضيف" أن شهرة المصنّف «إنما دوت بالقسم الثالث من الكتاب الخاص بعلمي المعاني والبيان ولواحقهما من الفصاحة والبلاغة والمحسنات البديعية اللفظية والمعنوية، فقد أعطى لهذا كله الصيغة النهائية التي عكف عليها العلماء من بعده، يتدارسونها ويشرحونها مرارا، إذ استطاع أن ينفذ من خلال الكتابات البلاغية قبله إلى عمل ملخص دقيق لما نثره أصحابها من آراء وما استطاع أن يضيفه إليها من أفكار. وصاغ ذلك كله صيغة مضبوطة محكمة استعان فيها بقدرته المنطقية في التعليل والتسبيب، وفي التجريد والتحديد، والتعريف والتقسيم، والتفريع والتشعب»². وهو قسم موزع على ثلاثة مباحث، قدم الحديث عن علم المعاني لصلته بالنحو، ثم أتى للحديث عن علم البيان الذي عدّه شعبة من علم المعاني، منتقلا بعدها للحديث عن الفصاحة والبلاغة والمحسنات.

وإن كان "السكاكي" فضل مزية في هذا القسم فهي راجعة إلى كيفية ترتيب المسائل وتبويبها وعرضها في قالب منهجي، حيث أدرج كل ما يتعلّق منها بنظم الألفاظ تحت علم المعاني، وما يتعلّق بوضوح الدلالة وخفائها تحت علم البيان، وما يقصد لتحسين الكلام تابعا لهذين العلمين وهو ما عرف بعلم البديع، وذلك بعد أن كان الرصيد الموجود من الكتب البلاغية حتى ذلك العهد عبارة عن مزيج من تلك العلوم غير المتميزة، «ولم يأت بعد "السكاكي" من أضاف إلى مباحث البلاغة إضافة تذكر. كل من جاء بعده فبطله استظلّ، ومن بستانه قطف، كان قصارى جهدهم أن تناولوا كتابه بالاختصار تارة وبالشرح أخرى»³. ولعلّ فيما ذكرناه أنفا تبرير لذلك الإقبال المشهود على المفتاح بالدراسة والشرح والإيضاح والتحليل والمناقشة. ومن أهم مختصراته تلخيص "الخطيب القزويني" (739هـ)، وهو الشرح الذي تناوله من أعقبوه بالشرح كذلك، حتى أصبح عمل يحتذى به في مجال تعلّم وتعليم البلاغة العربية.

¹ - محمد العمري، البلاغة الجديدة بين التخيل والتداول. ص 46، 47.

² - شوقي ضيف، البلاغة تطوّر وتاريخ. ص 288.

³ - عبده عبد العزيز قفيلة، البلاغة الاصطلاحية. ص 19.

الباب الثاني: مقولات التداولية في بلاغة السكّاني

الفصل الأول: الأفعال الكلامية

الفصل الثاني: الضمّنيات

الفصل الثالث: التواصل

الفصل الرابع: الحجاج

الفصل الأوّل

الأفعال الكلامية

تمهيد:

يشكّل مفهوم الأفعال الكلامية مفهوماً أساسياً ضمن الهيكل النظريّ العام للمنهج التداولي، وما يقابل نظرية الأفعال الكلامية في الدرس البلاغيّ القديم دلالات الأساليب العربية المختلفة خبرية وإنشائية، ودلالات الحروف والأدوات الدالة على الصيغ الإنشائية، التي تعدّ من منظور تداولي أفعالاً كلامية كونها تهدف إلى إنشاء أفعال وإحداث سلوكات ومواقف اجتماعية. ولهذا سنحاول في هذا الإطار الوقوف على الأفعال الكلامية التي تمت صياغتها من خلال تطبيق نظرية الخبر والإنشاء.

1- مبادئ تمييزية لمفهومي الخبر والطلب

1-1- مفهوم الخبر: أورد "السكاكي" عدة تعريفات للخبر بقوله: «هو الكلام المحتمل للصدق والكذب أو التصديق والتكذيب»¹. وقوله أيضاً: «هو الكلام المفيد بنفسه إضافة أمر من الأمور إلى أمر من الأمور نفياً أو إثباتاً»²؛ بمعنى أنّ الخبر يرجع إلى الحكم على شيء بشيء أو ما يسمّى بالإسناد الخبري.

فمفهوم الخبر كفعل مباشر يراعي قاعدة الصدق Sincérité، والسبب في كون الخبر محتملاً للصدق أو الكذب هو إمكان تحقّق ذلك الحكم في الواقع من عدمه، يقول "السكاكي": «ومرجع كونه صدقاً أو كذباً عند الجمهور إلى مطابقة ذلك الحكم للواقع أو غير مطابقته له»³. وبالنظر إلى هذا التعريف تكون فنون الاعتبارات الراجعة إلى الخبر ثلاثة: فنّ يرجع إلى الحكم (قد يكون لغوياً أو عقلياً)، وفنّ يرجع إلى المحكوم له (بغض النظر عن كونه حقيقة أو مجازاً)، وفنّ يرجع إلى المحكوم به.

وهنا لا ينبغي أن نغفل أن "أوستن" قد أشار إلى خاصية الصدق والكذب في نعته للجمل الوصفية الإثباتية أو التقريرية، وكان ذلك في إطار تصنيفه للجمل ذات الصيغة الخبرية. فالإثبات -في نظره- هو إنجاز لفعل إنشائي، إذ يستجيب للمعايير التي يتوقّر عليها الفعل الإنشائي بما في

¹ - السكاكي، مفتاح العلوم. ص344.

² - المصدر نفسه. ص344.

³ - المصدر نفسه. ص347.

ذلك النجاح أو الفشل. يقول "أوستن": «الإثباتات معرضة لجميع أنواع الإخفاقات التي قد تصيب الأقوال الإنشائية»¹.

فأفعال الإثبات أو ما يقابل الأفعال الخبرية عند "السكاكي" يمكن القول أنها تتعرض للإخفاق أو الفشل إذا كانت تحتمل الكذب. وعليه ينظر للكذب هنا على أنه نوع من الإخفاق، «فعندما يقول المتكلم قولاً كاذباً فإنه ينطق بجملة لها في الأغلب قوة متضمنة في القول خبرية ومضمون قضوي يعتقد أنه خاطئ، وإن كان المتكلم يعتقد أنه كاذب فلأنه قادر على تأويل القول دلاليًا؛ أي إنه قادر على تحديد شروط صدق هذه الجملة»²، أو ما يعادل مطابقتها لمعتقداته الخارجية. وباعتبار ذلك فإننا وفي أحيان كثيرة ومن عدة زوايا لا يمكن الحكم على القول بأنه صادق أو كاذب، لأن ذلك يتوقف على المعرفة التي نملك حين إصدار القول. «إن صدق الإثبات أو كذبه لا يتوقف على دلالة الكلمات وحدها بل على الفعل الدقيق والظروف الدقيقة التي يجري فيها»³، أو بتعبير آخر إن صدق الجملة الخبرية هو جزء من مسار تأويلها لا ينفصل عنه.

أما عن أغراض الخبر، فقد تحدث "السكاكي" عن الخبر الحقيقي الذي يلقي لأحد الغرضين وهما فائدة الخبر ولازم الفائدة، يقول: «ومرجع كون الخبر مفيداً للمخاطب إلى استفادة المخاطب منه ذلك الحكم، ويسمى هذا فائدة الخبر كقولك: "زيد علم" لمن ليس واقفاً على ذلك، أو استفادته منه أنك تعلم ذلك كقولك لمن حفظ التوراة "قد حفظت التوراة" ويسمى هذا لازم فائدة الخبر»⁴.

فالغرض من إلقاء الخبر في أصل الوضع هو إفادة المخاطب بمضمون إخباري لم يكن له علم به من قبل، هذا ما يعرف بفائدة الخبر. وهنا ينظر إلى مطابقة الخبر للواقع بغض النظر عن قائله. وإما أن يكون له علم به من قبل وهذا ما يعرف بلازم الفائدة، وهنا ينظر إلى مطابقة حكم الخبر لاعتقاد المتكلم. هذا ما يجعلنا نقرر أن الأسلوب الخبري مرتبط بالجانب النفعي للغة بحكم أنه يسعى إلى تقديم معلومات إلى المتلقي.

وهذين الغرضين قائمين وفق مقتضى الظاهر لأن هناك أغراضاً أخرى بخلاف مقتضى الظاهر ترتبط بالمتكلم والمخاطب على السواء، خاضعة لمقاصد المتكلم وتصوره لأحوال المخاطب.

¹ - جون ل. أوستن، القول من حيث هو فعل "نظرية أفعال الكلام". ص 112.

² - جاك موشر، أن ريبول، القاموس الموسوعي للتداولية. ص 122.

³ - جون ل. أوستن، القول من حيث هو فعل "نظرية أفعال الكلام". ص 119.

⁴ - السكاكي، مفتاح العلوم. ص 347.

قد يلقي الخبر إلى مخاطب ذي أوضاع مختلفة¹؛ فقد يلقي إلى من هو خالي الذهن، وفي هذه الحالة تستغني الجملة عن مؤكّدات الحكم، ويسمى الخبر ابتدائياً، غرضه مطلق الإخبار. مثال ذلك قول الشاعر:

أتاني هواها قبل أن أعرف الهوى فصادف قلبي خاليا فتمكنا

وقد لا يكون المخاطب خالي الذهن من الحكم ولكنه ينزل منزلة الخالي منه، ويكون ذلك لاعتبارات خطابية مرجعها تجهيله بوجوه مختلفة.

وقد يلقي الخبر إلى من هو شاكّ أو متردد بين قبول الخبر أو رفضه باعتباره لا يعرف مدى صحته، لذا وجب تأكيده بمؤكّد، مثال ذلك قولك: إني صادق. تكون قد أكدت الخبر بنون التوكيد. وفي هذه الحالة يسمى الخبر طلبياً. وفي مقابل ذلك قد ينزل غير المتردد منزلة المتردد في ثبوت الحكم من عدمه. والتأكيد كما هو معلوم فعل من الأفعال الكلامية باعتباره يهدف إلى التأثير في المخاطب وحمله على التسليم بأمر ما، يمكن أن يرد في أشكال لغوية مختلفة مثل التأكيد بأدوات بعينها - كما هو حاصل هنا-.

وغير بعيد عن هذا الضرب الأخير قد يلقي الخبر إلى منكر مبالغ في الإنكار، لذا وجب تأكيده بأكثر من مؤكّد، مثل قولك: إني لصادق؛ فقد أكدت الخبر بنون ولام التوكيد معاً. كما أنه قد ينزل غير المنكر منزلة المنكر. وهذا الضرب من الخبر يسمى إنكارياً.

ولعل أكثر مثال في النصّ القرآني يبيّن لنا هذه الحالات قوله تعالى: ﴿وَأَضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا أَصْحَابَ

الْقَرْيَةِ إِذْ جَاءَهَا الْمُرْسَلُونَ ﴿١٣﴾ إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ فَقَالُوا إِنَّا إِلَيْكُمْ مُّرْسَلُونَ ﴿١٤﴾

قَالُوا مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا وَمَا أَنْزَلَ الرَّحْمَنُ مِنْ شَيْءٍ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ ﴿١٥﴾ قَالُوا رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ

﴿١٦﴾ (يس). فالقاء الخبر هنا كان على طبقات بناء على السياق التداولي؛ فقد ورد الخطاب في الأول مؤكّداً بمؤكّد واحد هو النون تبعاً لوضعية المخاطبين المحتملة للشكّ والتردد في حقيقة الرسل المبعوثين إليهم وفي إمكانية تصديقهم، ونظراً لتكذيبهم المرسلين وتماديهم في الإنكار والشكّ فقد أورد الخطاب التالي للأول مؤكّداً بمؤكّدين هما النون واللام. ممّا يعني أنّ زيادة المؤكّدات تكون تبعاً لزيادة حالة الإنكار والشكّ، ثمّ إنّ «غرض المتكلم هو الذي يحدّد الطريقة التي يتكلم بها»².

¹ - السكاكي، مفتاح العلوم. ص 353، 354.

² - محمد العبد، تعديل القوة الإنشائية، دراسة في التحليل التداولي للخطاب، الندائيات علم استعمال اللغة، تقديم حافظ إسماعيلي علوي، عالم الكتب الحديث، ط01، عمان، الأردن، 2011. ص 323.

فهذه الصيغ التركيبية ليست من باب الاعتباطية في التعبير والتركيب، وإنما هي صيغ خاضعة لوضعية المخاطب ومقام الخطاب، مما يعني أن دوافع السلوك الاتصالي تتنوع من حالة إلى أخرى، وهي موجهة لهدف محدد. وما جواب "أبي العباس" "اللكندي" إلا دليل على ذلك حين سأله قائلاً: «إني أجد في كلام العرب حشواً يقولون "عبد الله قائم" ثم يقولون "إن عبد الله قائم ثم يقولون "إن عبد الله لقائم" والمعنى واحد، وذلك أن قال بل المعاني مختلفة فقولهم: "عبد الله قائم إخبار عن قيامه وقولهم: "إن عبد الله قائم" جواب عن سؤال سائل، وقولهم "إن عبد الله لقائم" جواب عن إنكار منكر قيامه»¹.

فهنا اعتنى السائل (الكندي) بالمحتوى القضيوي للجمل؛ بمعنى أنه نظر إليها في مستوى دلالتها القضيوية لم يتجاوزها إلى دلالتها الإنجازية، بينما اعتنى المجيب (أبو العباس) بالقوة الإنشائية المصاحبة لكل تركيب، مما يكشف الفرق بين التصور القضيوي والآخر التخاطبي للخطاب. إن هذه الصيغ التعبيرية وإن بدت متشابهة إلا أنها متفاوتة من الناحية التركيبية والدلالية؛ فهي ملفوظات تعبر عن أغراض ومقاصد إنجازية متباينة، وإن كانت قد انبثقت عن ملفوظ واحد قدم في درجات مختلفة من القوة، صاحبها توظيف علامات لغوية دللت على درجات إضعاف القوة الإنشائية للملفوظ أو تقويتها. إن التصور التخاطبي هنا وإن بني على اختلاف درجات الشدة المضمنة في كل قول، فإن ذلك كان بحسب اختلاف المقام والغرض من القول، وهذا التعديل المستمر في القوة الإنشائية الممنوحة لملفوظ: عبد الله قائم، حينما يلجأ إليه المتكلم «فإنه يدلل بذلك على وعيه بالمقصد وتقديره مقتضيات السياق»².

إن هذا التحليل لأنواع الخبر كما يبدو للعيان هو تحليل تداولي وظيفي، وبالنظر إلى المؤكّدات باعتبارها عناصر لغوية وظيفية، فإن تواليها يكون تبعاً لحالة التصور الإنكاري؛ حيث يظهر لنا «أن أنماط المؤكّدات تستعمل في أغراض الخبر التي تكون بخلاف الظاهر؛ إذا أنزل المتكلم مخاطبه منزلة السائل المتردد، أو الشاك، أو المنكر على الرغم من أنه خالي الذهن تماماً من حكم الخبر»³. كانت تلك -إذن- أضرب الخبر باعتبار طريقة إلقائه إلى المخاطب تبعاً لأحواله في قبول الخبر أو إنكاره. ومنه يتبين أن «لكلّ بنية تركيبية إذن معناها ومقصدها وغايتها التداولية، ولكلّ

¹ - السكاكي، مفتاح العلوم. ص 354، 355.

² - محمد العبد، تعديل القوة الإنشائية "دراسة في التحليل التداولي للخطاب". ص 323.

³ - حسين جمعة، جمالية الخبر والإنشاء "دراسة بلاغية جمالية نقدية"، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دط، دمشق، 2005. ص 41.

صيغة لفظية وظيفية إبلاغية توجبها ملابسات الخطاب وأغراضه، ومن أهم تلك الملابسات والأغراض مراعاة حال السامع والفائدة التي يجنيها من الخطاب»¹، حتى يخرج الكلام وفق القاعدة البلاغية لكل مقام مقال.

1-2- مفهوم الطلب: أول شيء تنبغي الإشارة إليه في هذا المقام قبل تحديد دلالة المصطلح هو الازدواجية في الاصطلاح بين الطلب والإنشاء. فالملاحظ أن بلاغينا القدامى لم يتفقوا على مصطلح واحد، إذ كثيرا ما كان يعبر عن مفهوم الطلب عندهم بمصطلح الإنشاء، أو التعبير عن مفهوم الإنشاء بمصطلح الطلب، وهو ما نلمسه عند "السكاكي" الذي استخدم مصطلح الطلب معرّفا إياه بأنه ما «يستدعي مطلوبا لا محالة ويستدعي فيما هو مطلوبه أن لا يكون حاصلًا وقت الطلب»². وهو عنده نوعان:

- نوع لا يستدعي في مطلوبه إمكان الحصول.
- نوع يستدعي إمكان الحصول.

وقوله ما يستدعي مطلوبا شبيه بمفهوم الفعل الكلامي؛ أي أنه يقتضي إنجاز شيء ما أي تحقيق الفعل. ف«كل إنشاء إحداث للمعنى المستفاد من تركيبه. وقد جرت تسمية مختلف وجوه الإنشاء بمعانيها تبعا لذلك»³. فالإنشاء قائم على أساس الطلب الذي يطلبه المتكلم من المخاطب. والنوع الأول من الطلب هو التمني في مقابل الاستفهام والأمر والنهي والنداء. يقول "السكاكي": «وأما في الطلب فلأن كل أحد يتمنى ويستفهم ويأمر وينهى وينادي يوجد كلاً من ذلك في موضع نفسه عن علم، وكل واحد من ذلك طلب مخصوص والعلم بالطلب المخصوص مسبق بالعلم بنفس الطلب»⁴.

والأساليب الطلبية هي أساليب يكتفي فيها اللفظ بذاته، وتكون قيمته في إنجاز شيء ما، إما أن يكون ممكن الحصول أو غير ممكن الحصول. وتحديد مفهوم النوعين عند العلماء البلاغيين يعود أساسا إلى تحديد معنى الطلب ذاته باعتباره من الأساليب اللغوية ذو مفهوم عام.

¹ - مسعود صحراوي، التداولية عند علماء العرب. ص 238.

² - السكاكي، مفتاح العلوم. ص 523.

³ - الأزهر الزناد، دروس البلاغة العربية "نحو رؤية جديدة"، المركز الثقافي العربي، ط01، بيروت، تونس، 1992. ص 106.

⁴ - السكاكي، مفتاح العلوم. ص 345، 346.

1-2-1- صور الطلب ودلالاته: حصر "السكّائي" معاني الطلب الأصلية في خمسة معانٍ، واضعاً لكلّ قسم شروطاً تحدده وتضبطه حين إنجازها في المقامات المناسبة أو في غيرها. وقد اعتدّ في تقسيمه لتلك الدلالات المتضمنة في الأقوال أو المعاني المتضمنة في صيغ التواصل العربيّ أو بالاصطلاح التداولي الحديث الأفعال الكلامية بالعرض الذي يرمي إليه المتكلّم. وتلك الأنواع ما هي إلا ظواهر أسلوبية تختلف باختلاف الصيغ اللغوية الدالة عليها أو باختلاف دلالاتها وأغراضها التواصلية. هدف التحليل التداولي هو الربط بين تلك الأغراض وبين بنية الخطاب.

وفيما يلي بعض المعطيات الخاصة بأساليب الطلب:

أ- التمني: هو طلب حصول أمر بعيد المنال، «أو ما ترى كيف تقول "ليت زيدا جاءني" فتطلب كون غير الواقع فيما مضى واقعا فيه مع حكم العقل بامتناعه، أو كيف تقول "ليت الشباب يعود" فتطلب عود الشباب مع جزمك بأنه لا يعود»¹. الكلمة الموضوعية للتمني هي ليت، ولكن لا يقتصر التمنيّ عنده على الخطاب المتضمن أداة التمنيّ "ليت"، بل يدخل في إطاره جميع أدوات التخصيص من قبيل "هلاً ولاءً ولولاً ولوما"، منطلقاً في ذلك من البنية العميقة لهذه الأدوات، «فإذا قيل "هلاً تكرم زيدا" أو لولا فكأنّ المعنى "لينك تكرمه" متولّداً منه معنى السؤال والتخصيص»².

وبخصوص التمنيّ ترى "أوركويوني" أنه حتى «توصف الأمنية بالموفقة ينبغي أن يكون ظرف الأمور الذي تعبر عنه هذه الأمنية ذا طبيعة قابلة للتحقق بشئى الأحوال سواء أدلي بعبارة التمنيّ هذه أم لا»³.

ب- الاستفهام: هو «طلب حصول في الذهن والمطلوب حصوله في الذهن إما أن يكون حكماً بشيء على شيء أولاً يكون، والأول هو التصديق... والثاني هو التصور»⁴. له أدوات معينة مثل الهمزة، هل، ما، من، أي، كم، كيف، أين، أنى، متى، أيان، وهي أنواع: منها ما يختصّ بطلب حصول التصور، ومنها ما يختصّ بطلب حصول التصديق، ومنها ما لا يختصّ. ومعاني هذه الأدوات قد تخرج عن دلالاتها الأصلية إلى أغراض أخرى تفهم من السياق بحكم القوى الإنجازية المضمنة فيها.

¹ - السكّائي، مفتاح العلوم. ص524.

² - المصدر نفسه. ص529.

³ - كاترين كيربيرات أوركويوني، المضمّر، ترجمة ريتا خاطر، المنظّمة العربية للترجمة، ط01، بيروت، لبنان، 2008. ص430.

⁴ - السكّائي، مفتاح العلوم. ص524.

وبما أن الأمر فيه قد لا يتعلّق أحيانا بالإجابة عن السؤال، بل يتعلّق بتصور ما للمتكلّم، ممّا يجعله يخرج إلى أسلوب مجازيّ فيصبح بمعنى الخبر، وهذا يعني أنّ هناك استفهام حقيقيّ وآخر مجازيّ.

ج-الأمر: هو طلب حصول في الخارج: إمّا حصول انتفاء متصور، أو ثبوته. «لأمر حرف واحد وهو اللّام الجازم في قولك: ليفعل وصيغ مخصوصة... وعدة أسماء... والأمر في لغة العرب عبارة عن استعمالها أعني-كما يقول السكاكي- استعمال نحو لينزل وأنزل ونزال وصه على سبيل الاستعلاء»¹. والأصل فيه أن يكون ممن هو أعلى مرتبة لمن هو أدنى مرتبة. فإذا وظّفت صيغته في أصل الاستعمال أفادت الوجوب وإلا لم تفد غير الطلب، ممّا يجعلنا حيال أمر حقيقيّ وآخر مجازيّ. يقول "السكاكي": «إذا كان الاستعلاء ممّن هو أعلى رتبة من المأمور استتبع إيجابه وجوب الفعل بحسب جهات مختلفة وإلا لم يستتبعه، فإذا صادفت هذه أصل الاستعمال بالشرط المذكور أفادت الوجوب وإلا لم تفد غير الطلب، ثمّ إنّها تولّد بحسب قرائن الأحوال ما ناسب المقام إن استعملت على سبيل التضرّع كقولنا: اللهم اغفر وارحم ولدت الدعاء، وإن استعملت على سبيل التلطف كقول كلّ أحد لمن يساويه في المرتبة فعل أفادت معنى السؤال والالتماس، وإن استعملت في مقام الإذن كقولك: جالس الحسن أو ابن سيرين لمن يستأذن في ذلك بلسانه أو بلسان حاله ولدت الإباحة»².

فصيغ الأمر قد لا تقتضي الإلزام بتنفيذ الطلب الذي تتضمنه الجملة، وإنّما يستخرج المعنى من القرائن الدالة في السياق. ثمّ إنّ الأمر المجازيّ لا يشترط منزلة الاستعلاء لأنّه ليس على الوجه الحقيقيّ للأمر، إذ يسمّى الطلب أمرا إذا صاحبه استعلاء المتكلّم على المخاطب، والتماسا إذا تساوى المتكلّم مع المخاطب، ودعاء أو سؤالا إذا خضع المتكلّم للمخاطب. وعليه فإنّ منزلة المتكلّم مقارنة بالمخاطب هي التي تصبغ الطلب بصبغة خاصّة، ويؤدّي بها اللفظ غرضا خطابيا ووظيفة تواصلية معيّنة اعتدادا بقاعدة خروج الأسلوب عن مقتضى الظاهر.

¹ - السكاكي، مفتاح العلوم. ص543.

² - المصدر نفسه. ص543،544.

د- النهي: «لنهي حرف واحد وهو لا الجازم في قولك: لا تفعل. والنهي محذو به حذو الأمر في أن أصل استعمال لا تفعل أن يكون على سبيل الاستعلاء ... فإن صادف ذلك أفاد الوجوب وإلا أفاد طلب الترك فحسب»¹. إضافة إلى ارتباطه بالمخاطب.

وأسلوب النهي هو الآخر يضمّ نهياً حقيقياً وآخر مجازياً؛ إذ الأصل فيه أن يكون لطلب الكف عن القيام بالفعل، ولكن «إن استعمل على سبيل التضرع كقول المبتهل إلى الله "لا تكلني إلى نفسي" سمي دعاء. وإن استعمل في حق المساوي الرتبة لا على سبيل الاستعلاء سمي التماساً»².

وبالنسبة لهذين الفعلين والمقصود بهما فعلي الأمر والنهي فإن هناك شروط تساهم في تحقيقهما، باعتبارهما يرجعان إلى ممارسة السلطة، مما يجعلهما يندرجان ضمن الأفعال الإلزامية في مقابل الأفعال الأقل إلزاماً. ومفهوم الإلزام الذي عبر عنه "السكّاي" بمصطلح الوجوب هو مفهوم نجده يتناسب ومفهوم القوة الإنشائية عند "سورل"، التي «تترجم مفهوم تأثير الكلام الذي يصدر في مقام تتوفر فيه جميع الشروط القانونية التي تؤثر على المخاطب والمستمع وتحمله على الخضوع لمضمون الفعل الكلامي»³.

ولكن أحياناً وفي ظروف تواصلية مغايرة قد لا تقتضي صيغ الأمر أو النهي الإلزام بتنفيذ الطلب الذي تتضمنه الجملة، وإنما يستخرج المعنى من القرائن Indices الدالة في السياق. ثم أنّهما وكغيرهما من الأساليب الطلبية عامة قد يعبر فيها عن معنى حاصل قبل الطلب، مما يجعلها تقارب الإنشاء غير الطلبي دلاليًا.

ه- النداء: هو طلب حصول في الخارج ويكون بأدوات: "يا، أيا، هيا" لنداء البعيد أو لما هو بمنزلة البعيد من نائم أو ساه، و"أي والهمزة" لنداء القريب. وقد ينظم في جملتها "يا وواو الندبة"⁴. وهناك نداء حقيقي وآخر مجازي.

الملاحظ في تعريفه لتلك الأساليب الطلبية الحقيقية أنّها توافق مفهوم الفعل الكلامي عند المنظرين له، من باب أن تحقيق تلك الأفعال الإنشائية أو إنجازها بالمفهوم التداولي لا يمكن أن يتم دون التلفظ بشيء ما، خاصة أنّها تقوم على الرغبة في التحقيق مما يقابل شرط الصراحة عند

¹ - السكّاي، مفتاح العلوم. ص 545.

² - المصدر نفسه. ص 545.

³ - عمر بلخير، تحليل الخطاب المسرحي في ضوء النظرية التداولية. ص 203.

⁴ - ينظر: السكّاي، مفتاح العلوم. ص 246.

"سورل"¹. ثم إن إنجازها في المقامات المختلفة يصاحبه تأثير ما، فمن تلك الأفعال ما يقتضي جواباً قولياً كالاستفهام، ومنها ما يقتضي جواباً فعلياً كالأمر والنهي. وإنجازها وفقاً لحقيقة وضعها يجعل منها أفعالاً كلامية مباشرة، أو إنشائيات صريحة، يطابق القول فيها الإنشاء. وفي حالة خروجها عن العرف اللغوي ومتى امتنع إجراؤها على الأصل تولد منها ما ناسب المقام؛ ففي أحيان كثيرة قد يكون التلفظ بالكلمات أو بالفعل سليماً ومعتزفاً به، لكن الظروف التي استند إليها والأشخاص الذين أسند إليهم ليسوا مناسبين، مما يخرج الفعل عن معناه الأصلي إلى أغراض أخرى تستفاد من السياق، وهذا تحديداً ما أشار إليه "السكاكي" الذي حاول صياغة شروط معينة يسميها بأصل الاستعمال بُني عليها أصل الفعل الكلامي عنده.

هذا ويندرج الإنشاء بالنظر إلى أقسامه تلك وفق تصانيف المنظرين له ضمن الأصناف الكلامية الخاصة بالممارسة، الموقف، التوجيه، العرض، والتعبير. إن ذلك الاختلاف في الأساليب اللغوية التواصلية وذاك التنوع الدلالي محكوم لا محالة بعناصر السياق وقصد المتكلم ورضه من المخاطب. ووفقاً لمعايير "سورل" فإن هذه القاعدة هي ما يقابل معيار الشروط التحضيرية.

إذا كان الأسلوب الخبري مرتبطاً بالجانب النفعي للغة، فإن الأسلوب الإنشائي مرتبطاً بالجانب التأثيري لها «إذ يضيف على الأنساق التعبيرية حيوية ونشاطاً، ينعكس تأثيرها إيجاباً على مدركات المتلقي وأحاسيسه، فيندفع إلى المشاركة البناءة في إنتاج الدلالة النصية»². والمعلوم أن "السكاكي" قد اقتصر في تحليلاته البلاغية على تلك الأنواع من الطلب باعتبارها تحمل دلالات حقيقية ومجازية معينة وقيماً جمالية تتناسب المقام. فنجدته اعتنى بتفسير الآليات التي تنتقل فيها دلالات نفس القول من مستوى دلالي لآخر.

وفي تعريفه لتلك الأنواع نلمس عناية خاصة بالنوع الثالث من الأفعال الكلامية عند "أوستن" أين يجري الاهتمام بقصدية المتكلم ورضه من المخاطب؛ حيث يهدف إلى التأثير فيه وحثه على أداء فعل ما، ورد فعل هذا الأخير، إذ تستلزم كل قوة إنشائية جواباً معيناً، فجواب السؤال عن الشيء إيجاب أو سلب، وجواب النداء إقبال أو إعراض، وجواب الأمر والنهي طاعة أو معصية.

¹ - John Searle, Sens et expression(1982). P143.

² - محمد صلاح زكي أبو حميدة، البلاغة والأسلوبية عند السكاكي، رسالة مقدّمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة الأزهر، غزة، 1428هـ، 2007م. ص188.

فالإنشاء على العموم في حاجة إلى جواب بالقول أو استجابة بالفعل، يقول "عمر بلخير": «إن استعمال الفعل الكلامي من المخاطب يستلزم إجابة كلامية أو غير كلامية من المخاطب تحمل في طياتها فعلا كلامياً، تتوقف صفة المباشرة فيه على رتبة المتخاطبين، وبالتالي فالخطاب كله مجموعة من الأفعال الكلامية»¹. ويبقى لفعل الإنجاز دوره في إحداث الأثر المطلوب.

فالفعل الكلامي عند "السكاكي" وعلى رأي المنظرين الغربيين له فاعلية إنجازية، ثم إن له وظائف تداولية مرتبطة أساساً بقصد المتكلم؛ منها وظيفته الحجاجية المتمثلة في التأثير والإقناع؛ بحيث يرتبط نجاح أو فشل الفعل الكلامي بالفعل التأثيري.

1-3- مبادئ التمييز بين الخبر والطلب

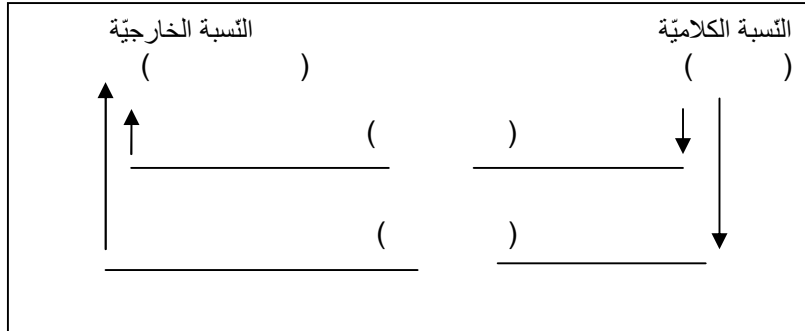
إذا كان "السكاكي" يرى استغناء مصطلح الخبر عن التعريف الحدي فقد عرفه بلازمه، واللازم الذي به يعرف هو قبول أو عدم قبول الصدق والكذب، هذا إضافة إلى مطابقة النسبة الخارجية. وبالنظر إلى هاتين الخاصيتين يمكن القول أن الخبر هو ما يتحقق مدلوله في الخارج بدون النطق به، بحكم أن المدلول ثابت قبل التلفظ. فالخبر إما أن يكون له خارج يطابقه أو لا، وهذا المعيار الأخير مبني أساساً على المعيار الأول من حيث المطابقة، فهو يصف نسبته الخارجية أي يصدقها أو يكذبها. وعليه فإن مطابقة الكلام للواقع الخارجي يعني صدقه ومخالفته له يعني كذبه، مما يجعلنا حياّل نسبة كلامية وأخرى خارجية. فالنسبة الكلامية هي ثبوت المدلول المفهوم من الجملة، والنسبة الخارجية هي موافقة المدلول للواقع الخارجي. «إن النسبة الكلامية (الخطاب) لا تقبل الصدق والكذب إلا في هذه الحال، حال وجود حقيقة مرجعية في الواقع يتم وصفها صدقاً أو كذباً وتسمى حينئذ خبراً»².

ويخالف الطلب الخبر في اعتداده بمبدأ الصدق والكذب، إذ لا يمكن الحكم بصدق أو كذب الأقوال الإنشائية، بل بإنجازها أو بطلانها كما يرى "أوستن". فقولك مثلاً: زيد قائم -المحتوى القضوي للملفوظ: إسناد لغوي- نسبة القيام لزيد، يمكن الحكم على زيد بالقيام أو عدمه؛ أي الحكم بصدق الملفوظ أو كذبه. وقولك: هل زيد قائم؟ القوة المتضمنة في الملفوظ هي الاستفهام: نسبة (القيام) مستفهم عنها. وبما أن الأمر يتعلق بطلب الفهم لوضعية غير معلومة للسائل ففي هذه الحالة لا يمكن الحديث عن صدق الملفوظ أو كذبه. وبالنسبة لمبدأ مطابقة النسبة الخارجية فإن الإنشاء قد تكون

¹ - عمر بلخير، تحليل الخطاب المسرحي في ضوء النظرية التداولية. ص 195.

² - مسعود صحراوي، التداولية عند علماء العرب. ص 90.

له نسبة خارجية غير موجودة زمن التلفظ بالملفوظ الإنشائي مما يجعله موجدا لها. كما يمكن التفرقة بينهما على أساس تداولي بإدخال مفهوم القصد، هذا الأخير الذي استثمره "أوستن" في دراسته للأفعال الكلامية، و"سورل" الذي اتخذ كمعيار لتصنيف القوى المتضمنة في القول، «فالخبر والإنشاء كلاهما له خارج، وكلاهما يطابق ذلك الخارج، لكن القصد من الخبر أن يطابق ذلك الخارج، وليس القصد من الإنشاء ذلك»¹.



أما من ناحية المضمون فإن مضمون الجملة الخبرية لا يتوقف على النطق بها، أي لا يتحقق بنطقها حدوث فعل ما، لأن الفعل متحقق ولا يتوقف على نطق المتكلم به. في مقابل الإنشاء الذي يتوقف مضمونه على النطق به لأنه يستلزم استدعاء ما هو غير حاصل ليعمل المخاطب على فعله «فالإنشاء لا دلالة له قبل نطقه، ولم يقع سابقا ... ولهذا لا يطابق الواقع الذي تقدمه»². وإن كانا يلتقيان في علاقة الإسناد.

2- البعد التداولي لنظرية الخبر والطلب

يعرف "السكاكي" علم المعاني بقوله: «هو تتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره»³. بإمعاننا في هذا التعريف نجده قد ركز على القرينة التداولية المتمثلة في الإفادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره في تحديده لموضوع علم المعاني، لاسيما إذا علمنا أنه مفهوم أساسي في دراساتهم الخطابية بشكل عام. والإفادة هنا زائدة على تأدية المعنى الأصلي، والمراد بها هو «حصول الفائدة لدى المخاطب من الخطاب، ووصول الرسالة الإبلاغية إليه على الوجه الذي

¹ - مسعود صحراوي، التداولية عند علماء العرب. ص 95.

² - حسين جمعة، جمالية الخبر والإنشاء "دراسة بلاغية جمالية نقدية". ص 75.

³ - السكاكي، مفتاح العلوم. ص 341.

يغلب على الظن أن يكون هو مراد المتكلم¹. فمفهوم الإفادة مفهوم تداولي محكوم بمعياري الكم والكيف في الإخبار اللذين أشارا لهما "غرايس" في حكم المحادثة. كما أنه ذا ارتباط وثيق بمفهوم القصد.

وما يحقق غاية الإفادة عندهم عنايتهم ببعض المباحث ذات البعد التداولي مما تنطوي عليه ثنائية الخبر والطلب. وبناء على ذلك فقد اقتصرت دراستهم لظاهرة الأفعال الكلامية على التراكيب الدالة المفيدة؛ أي التي لها دلالات مباشرة حرفية أو غير مباشرة كافية دلاليًا من الناحية التواصلية. قسم "السكاكي" الكلام إلى ضربين خبر وطلب، فوضع لكل ضرب شروطًا مقامية تتحكم في إنجازه على ما يقتضي الحال ذكره، مع ما يتفرع إليه النوعان من أغراض فرعية تكون ناتجة في حال عدم إجراء الكلام على ما يقتضيه المقام. وهنا بالتحديد يمكننا الحديث عن ظاهرة الأفعال الكلامية المباشرة وغير المباشرة.

لقد تفتن "السكاكي" إلى ظاهرة الأفعال الكلامية غير المباشرة وحاول تعييدها بفهم الآليات المتحكممة في تحقيقها، مما جعل اقتراحاته وحتى تحليلاته للظاهرة تقارب بعض معطيات الدرس التداولي الحديث. وهناك ميزة أخرى طبعت تحليلاته وهي أنها كانت نابعة من وصف لغوي شامل أخذ في الحسبان جميع المستويات اللغوية.

3- الاستلزام التخاطبي عند "السكاكي"

ينطلق "السكاكي" من الثنائية التي لطالما نوقشت في الفكر اللغوي العربي القديم، وهي ثنائية الخبر والطلب، معتمدا في دراستهما على تقسيمهما أقساما مع ما يتفرع له كل قسم من أنواع فرعية، واضعا لكل نوع شروطا تضبطه حين إنجازه في المقامات المختلفة، حتى يوافق مقتضى الحال. وقد أشار "السكاكي" في غضون ذلك إلى ما يمكن أن تتفرع عنه تلك الأنواع من أغراض فرعية، هي حاصل ناتج إجراء الكلام على خلاف مقتضى الحال:

- بالنسبة إلى الخبر إذا أجري على ما يقتضي الحال ذكره يتفرع عنه غرضان، أما إذا أجري على خلاف ذلك فيتفرع عنه أغراض مختلفة يلعب السياق دورا أساسيا في تحديدها.

¹ - مسعود صحراوي، التداولية عند علماء العرب. ص 231.

- والأمر سيان بالنسبة إلى الطلب الذي يضم هو الآخر أنواعاً أصليّة قد يطابق فيها الإنجاز مقتضى الحال، أو بتعبير آخر قد تتجزأ في مقامات مطابقة لشروط إجرائها على الأصل، وفي حالة إجرائها في مقامات مخالفة لذلك تتولّد أغراض فرعيّة عديدة.

لقد سعى "غرايس" إلى صياغة إطار نظريّ عام حاول من خلاله تفسير عدم مطابقة المعنى المقصود للدلالة الحرفيّة للخطاب، وهو ما سمّاه بالاستلزام التّخاطبيّ Implicature. وفيما يلي سنتحدّث عن تحوّل كلّ من الصيغ الخبريّة والطلبية عن دلالاتها الأصليّة إلى دلالات فرعيّة حسب ما يناسب المقام.

3-1- تحوّل دلالات الخبر والطلب

من خلال تحديدها لمفهوم كلّ من الخبر والطلب والأنواع المتفرّعة عن هذا الأخير يمكن أن نستنتج من مفاهيمها تلك شروط إجرائها على الأصل. فقد تخرج كلّ من الأساليب الخبريّة والطلبية عن مقتضى الأصل لتنفيذ دلالات إضافيّة حسب ما يناسب المقام، هذا الأخير الذي يفرض تحوّلًا دلاليًا على الصيغة المستعملة. يقول "السكاكي": «واعلم أنّ الطلب كثيرًا ما يخرج لا على مقتضى الظاهر وكذلك الخبر فيذكر أحدهما في موضع الآخر ولا يصر إلى ذلك إلا لتوخي نكت قلما يتفطن لها من لا يرجع إلى درية في نوعنا هذا»¹. ويمكن اختزال هذه الفكرة في نقطتين:

- الصيغ أو الأساليب الأصليّة تعني إجراء الكلام على ما يقتضي الحال ذكره.
- الصيغ الفرعيّة تعني إجراء الكلام لا على ما يقتضي الحال ذكره. وهنا يلجأ المتكلّم إلى استغلال إمكانات اللّغة بقصد توجيه خطابه وجهة ما، يقول "سورل": «هناك حالات يمكن فيها للمتكلّم قول جملة يريد بها معناها الظاهر، أو قد يدلّ ذلك على قول ذا محتوى إسناديّ مغاير. يمكن للمتكلّم أن يتلفظ بجملة هل بإمكانك أن تتاولني الملح؟ ولا يريد بها استفهامًا، ولكن طلب تقديم الملح»². فإذا كان الاستفهام يستعمل كفعل لغويّ مباشر للسؤال، فإنّه يستعمل أيضًا كفعل لغويّ غير مباشر للطلب. وهذا يعني أنّه يمكن للمحتوى الافتراضيّ الواحد أن يعرض بقوى إنجازيّة عدّة. والسؤال الذي يطرح في هذا الإطار يتعلّق بكيفية ضبط المعنى الذي تخرج إليه صيغة من الصيغ الجمليّة كالنداء والاستفهام والأمر... وغير ذلك.

¹ - السكاكي، مفتاح العلوم. ص 549.

² - John Searle, Sens et expression(1982). P71

هذا الصنف من الأفعال يمكن أن ندرجه ضمن لائحة الأفعال غير المباشرة أو الأولية، وهي أقوال مجازية بتعبير القدامى، تحتاج إلى تأويل لإظهار قصدها، والتي يتوقف تحقيقها على عوامل السياق. ومن منظور "سورل" فإن الإشكال الذي تطرحه اللغة غير المباشرة هو «كيف يمكن لمتكلم أن يقول شيئاً، ويريد أن يقول هذا الشيء، ويريد كذلك قول شيء آخر؟ وكيف يمكن لمستمع فهم فعل اللغة غير المباشرة، بينما ما يقصده يدل على شيء آخر»¹. هذا الإشكال يسوق في الحقيقة للحديث عن الوظائف الاجتماعية التي يوظف لأجلها الفعل غير المباشر، وهي الوظائف التي يحصرها "دوروتي فرنك" D.Frank في «تحاشي المحظورات، التحايل على حواجز غير مرغوب فيها، وتفادي مطلب غير مبرر، أو تخف ما لمنزلة ما، أو حق ما، وخلق إمكانات واسعة للذات وللطرف الثاني تمكّن من الاهتداء إلى مخرج. وهذه العمليات هي في الغالب أشكال لبروز مبدأ الكياسة بمعناه الواسع أي لبروز تكتيكات Tactiques تحمي التفاعل الاجتماعي»².

3-1-1- تحول دلالات الصيغ الخبرية: أشرنا سابقاً أن الأصل في الخبر أن يلقى لأحد غرضين: إفادة المخاطب حكمه، أو لإفادة المخاطب أن المتكلم عالم بالحكم. وفي هذه الحالة يندرج الأسلوب الخبري ضمن صنف التقريرات Assertifs وفق تصنيف "أوستن"، وهي أقوال تصف حالاً معيناً لشيء أو شخص، وغرضها المتضمن في القول هو التقرير. فهي بذلك خاضعة لمعياري التصويب والتخطيء. ولكن قد يخرج الخبر عن هذين الغرضين إلى أغراض أخرى وذلك في حالة ما إذا كان للمخاطب علم بهما فلا يكون الغرض عن الخبر إفادتهما. وهذا يذكرنا بقاعدة أساسية في نظرية أفعال الكلام، حيث تلعب هذه الأخيرة «دور تحويل معتقدات المتخاطبين من جهة، واستمرارية الخطاب بين أطرافه من جهة أخرى. إن أقوال المتكلم تتبني على ما قاله المخاطب. فلا توجد هناك أقوال قوالب، كل قول يخضع لمضمون القول السابق وللافتراضات والتأويلات التي يحتويها»³.

رأى "السكاكي" أنه كثيراً ما يوضع الخبر في موضع الطلب لاعتبارات تتصل بحال المتلقي في كثير من الأحيان، مما يجعله موافقاً للفعل الإنجازي عند "أوستن"؛ إذ يمكن أن يتعلق الأمر بقول إنشائي، ولكن صيغة الملفوظ لم تستند إليه بشكل صريح. «المتكلم يحرص على الانزياح في

¹ - فرانسواز أرمينكو، المقاربة التداولية. ص 71.

² - الجيلالي دلاش، مدخل إلى اللسانيات التداولية. ص 32.

³ - عمر بلخير، تحليل الخطاب المسرحي في ضوء النظرية التداولية. ص 193.

النسق التعبيري ليرز لطائف بلاغية لا تكمن في الأسلوب اللغوي الذي يقتضيه المقام الخبري¹. فقد يرجع هذا الاستخدام «إلى أن الأسلوب الطلبي كالأمر والنهي يشعر بنوع من الاستعلاء المثير لحافظة المتلقي، والذي قد يؤدي إلى قطع الصلة بين طرفي الكلام، فيعدل المتكلم إلى الخبر حرصاً على مشاعر المتلقي، أو تأدباً في مخاطبته إن كان ذا مرتبة أعلى»². فالأمر يتعلق بتحقيق حاجة نفسية أو خارجية تتصل بالمتلقي. وقد يكون لقصد الكناية ذكر الخبر موضع الطلب، «كقول العبد للمولى إذا صرف عنه الوجه: ينظر المرء إلى ساعة... الاحتراز عن صورة الأمر. وتارة حمل المخاطب على المذكور أبلغ حمل بألطف وجه كما إذا سمعت من لا ينسب إلى الكذب يقول لك: تأتيني غداً أو لا تأتيني»³. وقد يكون ذلك لـ «قصد التفاؤل بالوقوع كما إذا قيل لك في مقام الدعاء أعاذك الله من الشبهة وعصمك من الحيرة و وفقك للتقوى»⁴؛ فالمعنى هنا مصاغ بلفظ الإخبار وإن كان المقصود به الدعاء.

ويدخل في ذات السياق أي إيراد الخبر في موضع الطلب قوله تعالى: ﴿وَإِذَا خَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ (البقرة ٨٣) في موضع لا تعبدوا. وقوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا هَلْ أَذْكَكُمْ عَلَىٰ تَجَرُّقِ تُجْحِكُمْ مِّنْ عَذَابِ أَلِيمٍ ﴿١٠﴾ تَوَمَّنُونَ بِاللَّهِ رَسُولَهُ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ذَلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿١١﴾﴾ (الصف) فظاهر الآية الإخبار وإن كان الأصل فيها قوله آمنوا وجاهدوا في موضع تؤمنون وتجاهدون⁵.

هذا الصنف من الأقوال هي أفعال لغوية ضمنية لا تدل صيغتها على ما تدل عليه. «ولعلّ جمالية التساوق البلاغي لأغراض الخبر المجازية ترتبط بالهدف الذي يرمي إليه المتكلم من وراء الجملة الخبرية وإخراجها بصورة فنية مغايرة تماماً لما عرفناه من قبل»⁶.

إنّ هذا الصنف من الأفعال التأثيرية التي لا تتوفر على صيغة إنشائية هي أفعال تدرج ضمن قائمة الأفعال غير المباشرة، يرى "أوستن" أنّها قد تكون لها عواقب بدلا من غايات⁷. ولكن

¹ - حسين جمعة، جمالية الخبر والإنشاء "دراسة بلاغية جمالية نقدية". ص 32.

² - محمد صلاح زكي أبو حميدة، البلاغة والأسلوبية عند السكاكي. ص 210.

³ - السكاكي، مفتاح العلوم. ص 551.

⁴ - المصدر نفسه. ص 550.

⁵ - ينظر: المصدر نفسه. ص 552.

⁶ - حسين جمعة، جمالية الخبر والإنشاء "دراسة بلاغية جمالية نقدية". ص 47.

⁷ - ينظر: جون ل. أوستن، القول من حيث هو فعل "نظرية أفعال الكلام". ص 98.

لا ينبغي الحكم عليها بذلك مطلقاً، لأنه وفي كثير من الأحيان تؤدي مجازية الفعل الغرض التأثيري المقصود، وذلك مرهون طبعاً بالعلاقة القائمة بين المتخاطبين وأحوالهما التخاطبية وظروف التخاطب بشكل عام. وهنا يمكن أن نستنتج الأفعال التي تؤدي تحت الضغط أو الإكراه.

3-1-2- تحول دلالات الصيغ الطلبية

يحصّر "السكّاكي" الطلب في خمسة أبواب «وما سوى ذلك نتائج امتناع إجراء الكلام على الأصل»¹. فالمعلوم لدينا أن تحقيق الأفعال الكلامية يتوقف على بعض القواعد التأسيسية بمفهوم "سورل" (قواعد لسانية وأخرى تداولية) وخرقها يؤدي لا محالة إلى عدم تحقيق الفعل أو تحوله إلى فعل آخر، نأخذ على سبيل المثال خرق شرط الاستعلاء بالنسبة لفعل الأمر يخرج الفعل عن معنى الأمر إلى الالتماس أو الدعاء، ومكمن التجاوز هنا أو الخرق مرتبط بدرجة الإلزامية المحتواة في الفعل بالمفهوم "السكّاكي". وبالمفهوم التداولي يتم ذلك وفقاً لاختلاف درجة الشدة للغرض المتضمن في القول، أو بتعبير آخر تفاوت القوة المضمنة في الفعل الممنوحة لكل قول. ولهذا ارتباط بالآثار القصدية وغير القصدية للفعل اللغوي، التي أشار "أوستن" إلى ضرورة التمييز بينها من خلال تحديده لمفهوم الأثر، فالأثر عنده «يتمثل في أغلب الأحيان في إحداث فهم الدلالة وقيمة القول. ومن ثم فإن إنجاز فعل إنشائي ينطوي على الضمانة بأن الفهم الجيد قد حصل»². إن الأغراض غير الأصلية للأسلوب الإنشائي أو المعاني الثانوية هي نوع من المجاز اللغوي لأن اللغة فيها لا تستعمل فيما وضعت له. وإن كنا «أمام نمط متميز من المجاز، يكون الانحراف فيه بالنسبة إلى المقام، وليس بالنسبة إلى الصورة المثالية للتركيب اللغوي»³. انطلاقاً مما أشار إليه "السكّاكي" من آلية الانتقال من المعاني الأصلية إلى الفرعية يمكن أن نستنتج آليات تولد هذه الأخيرة :

❖ معاني الطلب الأصلية قد تخرج إلى معان فرعية حين يمتنع مقامياً إجراؤها على الأصل، ومعنى ذلك أن الأمر لا يتعلّق بمخالفة معانيه - أي معاني الطلب - لقواعد اللغة «الأمر الذي يدلّ على حاجة الأسلوب الإنشائي إلى ضرورة مشاركة المتلقّي بصورة فعلية في إنتاج الدلالة»⁴.

¹ - السكّاكي، مفتاح العلوم. ص 344.

² - جون ل. أوستن، القول من حيث هو فعل "نظرية أفعال الكلام". ص 97.

³ - محمد صلاح زكي أبو حميدة، البلاغة والأسلوبية عند السكّاكي. ص 190.

⁴ - المرجع نفسه. ص 190.

❖ في حال عدم المطابقة المقامية لشروط الإنجاز يمكن الانتقال من معنى إلى معنى آخر داخل معاني الطلب الأصلية ذاتها، إذ يمكن باعتبار عوامل السياق أن يتولد مقامياً عن التمني الاستفهام أو العكس وما شابه هذا، ويرى "ديكرو" أن ذلك مرده إلى المحيط الذي استعملت فيه تلك الأقوال والمتمثل في الأشخاص المشاركين في المحادثة وزمان ومكان الخطاب¹. وعلى العموم يتم الانتقال في مرحلتين متلازمتين:²

1- يؤدي عدم المطابقة المقامية إلى خرق أحد شروط إجراء المعنى الأصلي فيمتنع إجراؤه.
2- يتولد عن خرق شرط إجراء المعنى الأصلي تحقيق معنى آخر يناسب المقام.
وفي هذه الحالة تعدّ معرفة قوانين الخطاب شرطاً أساسياً باعتبارها «تمكّن الدارس من فهم الكيفيات والآليات التي تصاغ فيها بعض أفعال الكلام، بالرغم من تأديتها أفعالاً لغوية غير تلك التي صيغت عليها في الأول»³.

إن شروط الانتقال تلك من المعنى الصريح إلى المعنى المستلزم مقامياً يمكن أن ندرجها ضمن ما أشار إليه "سورل" بمصطلح الشروط التحضيرية، وهي من المبادئ المؤثرة في تحديد هوية الفعل الكلامي أي في تحديد قوته وضعفه، وتعني أن تتوفر عناصر تداولية معينة خاصة بطرفي الخطاب تعمل على توجيههما وتجعل الفعل الكلامي ناجحاً أو فاشلاً.

بالإضافة إلى تلك الأغراض الفرعية التي تخرج إليها الصيغ الطلبية يشير "السكاكي" إلى مستوى آخر من مستويات العدول اللغوي، وهو الذي يرافقه إحلال الأساليب الإنشائية محل الخبرية لتحقيق فائدة دلالية قد تقصر الجملة الخبرية عن آدائها. كقوله تعالى: ﴿أَسْتَغْفِرُ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرُ لَهُمْ إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾ (التوبة)، فقد أورد لفظ الأمر بالاستغفار للدلالة على أن ليس المراد بالأمر الإيجاب المانع عن الترك، لكن المراد هو الإباحة التي تنافي تخيير المخاطب بين الفعل أو عدمه. والأمر سيان في قوله أيضاً: ﴿قُلْ أَنْفِقُوا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا لَنْ يُنْقَبَلَ مِنْكُمْ إِنِّكُمْ كُنْتُمْ قَوْمًا فَاسِقِينَ﴾ (التوبة) ومن منطلق «إظهار معنى الرضا بوقوع الداخل تحت لفظ الطلب إظهاراً إلى درجة كأن المرضي مطلوب قول

¹ -O.Ducrot ,Le dire et le dit, Edition de Minuit,Paris,1984. P96.

² ينظر: أحمد المتوكل، الاستلزام التخاطبي بين البلاغة العربية والتداوليات الحديثة، التداوليات علم استعمال اللغة، ص 298، 299.

³ - عمر بلخير، تحليل الخطاب المسرحي في ضوء النظرية التداولية. ص 100.

"كثير": أسئني بنا أو أحسني لا ملومة¹؛ فقد أورد لفظ الأمر بالإساءة وإن لم يُرد بالأمر الإيجاب المانع عن التّرك، لأنّ المقصود هو الإباحة التي تنافي تخير المخاطب بين الإساءة من عدمها. فكان المعنى إظهار الرضا بأيّ ما اختارت في حقّه. ولعلّ هذه الفكرة هي ما نجد لها مقابلا عند "أوستن" في قوله: «يوجد في الظاهر حالات واضحة حيث تبدو نفس الصيغة قولاً إنشائياً تارة وتارة أخرى قولاً وصفيّاً»².

ثمّ إنّ "السكاكي" لم يقصر الانزياح الذي يقع خارج الصياغة على تغيير مواقع الخبر والطلب، وإنما أضاف العدول عمّا يقتضيه حال المتلقّي الذي أطلق عليه مصطلح "الأسلوب الحكيم" والمتبلور في صورتين:

- تلقّي المخاطب بغير ما يترقّب بحيث يكون ترقبه ضمنياً يقدره المتكلّم مع مراعاة حال السياق، ثمّ يعدل عنه إلى ما يثير انتباهه.

- تلقّي السائل بغير ما يتطلّب من الجواب، وهنا يتّضح قصد الإشارة إلى العدول. ممّا يدفع بالمتلقّي إلى بحث أوجه العدول للوصول إلى مقصد المتكلّم، كقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِئُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾ (البقرة 189) فقد نزل الجواب عن سؤال السائل عن السرّ في تشكل الهلال منزلة جواب عن سؤال غير سؤاله «لتوخيّ التّنبيه له بالطف وجهه على تعديّه عن موضع سؤال هو أليق بحاله أن يسأل عنه أو أهمّ له إذا تأمل»³.

انطلاقاً من هذه المعطيات يمكن أن نستنتج شروط إجراء معاني الطلب على أصلها، ثمّ كيف تتمّ عملية الاستلزام، أو الانتقال من المعاني الأصلية إلى المعاني الثانوية.

يحلّل "السكاكي" ظاهرة الاستلزام التّخاطبيّ على أساس أنها تتولّد عن خرق أحد شروط إجراء المعاني الأصلية لأنواع الطلب. وقد اهتم في تحليله بضبط علاقة المعنى الصريح بالمعنى المستلزم مقامياً، كما اهتم بتحديد آلية الانتقال من المعنى الصريح إلى المعنى المستلزم بوضع قواعد، وهو في تحليله هذا يقارب تحليلات بعض اللّغويين والفلاسفة المحدثين منهم "غرايس" الذي توصف ظاهرة الاستلزام التّخاطبيّ عنده انطلاقاً من مبدأ التعاون والقواعد المتقرّعة عنه، باعتبار أن مصدر الاستلزام هو الخرق المقصود لإحدى قواعد التّخاطب مع احترام المبدأ العام.

¹ - السكاكي، مفتاح العلوم. ص 552.

² - جون ل. أوستن، القول من حيث هو فعل "نظرية أفعال الكلام". ص 70.

³ - السكاكي، مفتاح العلوم. ص 554.

وعليه يعبر عن ظاهرة الاستلزام التخاطبي عند "السكاكي" بالأغراض التي تخرج إليها الأساليب، أو بما يقابل المعنى المقامي.

ومن منطلق تقسيم الأفعال الكلامية إلى أفعال مباشرة وأخرى غير مباشرة، سعى "سورل" إلى تقديم نسق من القواعد الاستدلالية لوصف قدرة المخاطب على استنتاج الفعل غير المباشر المنجز في سياق بعينه، من بينها:

- أن المخاطب يريد قول أكثر مما صرح به، جاعلا من الدلالة الحقيقية للمفوض مخالفة لظاهر الصياغة اللغوية.

- من الشروط الأساسية لإنجاز أي فعل هو القدرة على الإنجاز في ظل شرط المحتوى القضوي.

- على طرفي الخطاب مراعاة القواعد الاستدلالية للتوصل إلى استنتاج الغاية الكلامية الأولية.

3-1-3- نماذج في الأغراض الفرعية للأساليب الطلبية

أ- التمني: قد تخرج صيغ التمني عن أصل الوضع لتفيد معان أخر، كما إذا قلت لمن همك همّه: "ليتك تحدثني" فالأسلوب يبدو أسلوب تمنّ وظفت لأجله الأداة ليت، ولكن «امتتع إجراء التمني والحال ما ذكر على أصله فتطلب الحديث من صاحبك غير مطموع في حصوله وولد بمعونة قرينة الحال معنى السؤال¹» وقولك: "هلا أو لولا تكرم زيدا" كأن المعنى ليتك أكرمته متولداً منه معنى السؤال.

ب- الاستفهام: معاني حروفه قد تخرج عن دلالتها الأصلية التي ينتهي إليها أسلوب الاستفهام الحقيقي، وهو ما يشير إليه قول "السكاكي": «واعلم أن هذه الكلمات كثيرا ما يتولد منها أمثال ما سبق من المعاني بمعونة قرائن الأحوال. فيقال: ما هذا؟ ومن هذا؟ لمجرد الاستخفاف والتحقير»².

وقد تفيد صيغة "مالي" التعجب، وهو ما نجده في قوله تعالى حكاية عن سليمان: ﴿وَتَقَدَّ الطَّيْرَ

فَقَالَ مَالِيَ لَأَرَى الْهُدْهُدَ أَمْ كَانَ مِنَ الْغَائِبِينَ ﴿٢٠﴾ (النمل). كما قد تفيد "كيف" معنى التعجب

والإنكار، مثال ذلك قوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَنًا فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمَيِّتُكُمْ ثُمَّ

يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٢٨﴾ (البقرة)، أو كما إذا قلت: "هل لي من شفيح" «في مقام لا يسع إمكان

التصديق بوجود الشفيح، امتنع إجراء الاستفهام على أصله وولد بمعونة قرائن الأحوال معنى

¹- السكاكي، مفتاح العلوم. ص 525، 526.

²- المصدر نفسه. ص 537.

التَّمَنِّي»¹. وقولك لمن تراه يؤدي أباه: أتفعل هذا؟ «امتنع توجه الاستفهام إلى فعل الأذى لعلمك بحاله، وتوجه إلى ما لا تعلم مما يلابسه من نحو أمتحسن وولد الإنكار والزجر»².
وبما أن الأمر فيه قد لا يتعلّق بالإجابة عن السؤال بل يتعلّق بتصور ما للمتكلّم، ما يجعله يخرج إلى أسلوب مجازي فيصبح بمعنى الخبر ويكون غرضه التقرير كقوله تعالى: ﴿أولم يروا أنّا جعلنا حرماءً آمنًا﴾ (العنكبوت ٦٧).

ما يمكن أن نستنتجه من خلال هذه النماذج المتفرّعة عن النموذج الأصلي لأسلوب الاستفهام أنّها تحوي قوتين إنجازيتين، تقع الأولى خلف قالب التركيبي الاستفهامي، وتقع الثانية خلف قوة المنطوق الإنجازية؛ يعني هذا «أنّ قالب التركيبي الاستفهامي قد جعل وسيلة لإضافة قوة إلى قوة المنطوق الإنجازية، في سياقات لا يكون السؤال عن محتوى القضية أثناءها هو وظيفة المنطوق الأولية»³. كما هو الحال في هذه النماذج. ممّا يجعلنا حيال نوعين من الأسئلة التوجيهية:

- الأسئلة التوجيهية التي قد توجه المرسل إليه إلى التلفّظ بخطاب جوابي فقط.

- الأسئلة التوجيهية التي قد توجه المرسل إليه إلى فعل عملي في المستقبل.

ج- الأمر: قد يؤتى بالأمر لا على جهة الاستعلاء وإنّما على جهة التصرّح والدّعاء. وإن وظّفت صيغته في مقام الإذن كقولك: "جالس العلماء" ولدت الإباحة. وقولك لمن يدّعي أمراً ليس في وسعه: "إفعله" «امتنع أن يكون المطلوب بالأمر حصول ذلك الأمر في الخارج بحكمك عليه بامتناعه، وتوجه إلى مطلوب ممكن الحصول مثل بيان عجزه، وتولّد التعجيز والتّحدي»⁴.
وبخصوص خروج أسلوب الأمر عن أصل استعماله يقول "عمر بلخير": «إنّ استعمال صيغة الأمر لا تعني دائماً الدلالة على الأمر؛ أي إجبار الطرف الآخر على تغيير سلوكه بمجرد سماعه لتلك الصيغة، إذ أنّ صيغة الأمر في لغات عديدة قد تعني الدّعاء في أحوال والمناجاة في أحوال أخرى»⁵.

د- النهي: قد يخرج النهي عن طلب الكفّ عن القيام بفعل إلى إفادة الدّعاء إن صاحبه تصرّح كقولك: "ربّ لا تكلني إلى نفسي طرفة عين". وكقولك لعبد لا يمتثل أمرك: "لا تمتثل أمري" «امتنع

¹ - السكاكي، مفتاح العلوم. ص 526.

² - المصدر نفسه. ص 526.

³ - محمد العبد، تعديل القوة الإنشائية، "دراسة في التحليل التداولي للخطاب"، التّداوليات علم استعمال اللّغة. ص 335.

⁴ - السكاكي، مفتاح العلوم. ص 527.

⁵ - عمر بلخير، تحليل الخطاب المسرحي في ضوء النظرية التداولية. ص 100.

طلب ترك الامتثال لكونه حاصلًا، وتوجه إلى غير حاصل مثل لا تكثرث لأمرى»¹ وتولد منه التهديد. وإن استعمل في حق المساوي الرتبة لا على سبيل الاستعلاء كان التماسًا.

هـ- النداء: كمناجاتك الله تعالى بقولك: "يا الله" متدلاً إليه، إذ ليس الغرض هنا طلب الإقبال لأنه من غير المعقول، مما يفتح المجال لتعدد الأغراض، فقد تكون الغاية من النداء التلطّف، أو إظهار الضعف، أو الدعاء. وقولك لمن أقبل عليك بتظلم: "يا مظلوم" «امتنع توجيه النداء إلى طلب الإقبال لحصوله، وتوجه إلى غير حاصل مثل زيادة الشكوى بمعونة قرينة الحال وتولد منه الإغراء»².

وغيرها من الأغراض الفرعية التي تتدّ عن الحصر، والتي تعكس تعدد الوظيفة التداولية للأفعال الطلبية. ويبقى للبعد التداولي دوره الهام في تحديد دلالة الصياغة. وإدراك "السكاكي" لذلك يجعلنا نلاحظ أنه وفي سياق ذكره للمعاني المنفرعة عن المعاني الأصلية يردّد عبارات دالة على ذلك، من قبيل: ما يناسب المقام، أو ما يتولد بمعونة قرائن الأحوال.

يطرح كل من مفهوم تحوّل دلالات الصيغ الخبرية والطلبية إشكالية العلاقة القائمة بين الشكل اللغوي والمعنى، أو بين قصد المرسل الذي يتوسّل للتعبير عنه بأدوات لغوية مختلفة، وبين الصيغة اللغوية الموظفة، وذلك من منطلق افتراضي مفاده أن «لكل معنى شكلاً لغوياً يدلّ عليه وفق مواضع اللغة»³. ولكن قد يحدث كسر شرط المواضع إذا ما أخذنا في الحسبان أنه وفي إطار فعل لغوي واحد قد يقصر شكل الخطاب عن التّدليل على قصد المرسل.

انطلاقاً مما سبق يمكن أن نستنتج أن لإخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر أساليب مختلفة؛ «إذ ما من مقتضى كلام ظاهري إلا ولهذا النوع مدخل فيه بجهة من جهات البلاغة»⁴، أو ما يسمّى في التراث البلاغي بالوجه أو الأغراض البلاغية. فالاستفهام - على سبيل المثال - كفعل لغوي أساسه طلب الفهم عن أمر لم يكن حاصلًا قبل السؤال، والفهم صورة ذهنية قد تتعلّق بشخص، أو بشيء، أو بنسبة حكم وغير ذلك. ولكن قد لا يتعلّق الأمر فيه بالإجابة عن السؤال، «وحين يخرج الاستفهام إلى أسلوب مجازي إنما يؤدي ظاهرة جمالية وبلاغية لا تعرف في الأسلوب

¹ - السكاكي، مفتاح العلوم. ص 527.

² - المصدر نفسه. ص 527.

³ - عبد الهادي بن ظافر الشهري، إستراتيجيات الخطاب. ص 114.

⁴ - السكاكي، مفتاح العلوم. ص 553.

الحقيقي الذي يسأل به المتكلم عن شيء معروف ومشهور، أو عن معنى يفهم من السياق؛ ويتوجه فيه المتكلم إلى نفسه قبل أن يتوجه به إلى الآخرين»¹.

الملاحظ من خلال تحليله لبعض النماذج الفرعية ارتكازه على شرط المعنى المستلزم كمنطلق لعملية الاستلزام، أين يمكن الاستغناء عن قرائن الأحوال في تحديد المعنى المنتقل إليه. ففي شرحه لمثال: "هل لي من شفيح؟" المعنى الأصلي للجملة هو الاستفهام، والمعنى المتولد هو التمني؛ فالمعنى الذي يقتضي المقام إجراؤه هو شرط غير ممكن الحصول، في مقابل خرق شرط ممكن الحصول، الذي يعدّ من شروط إجراء الاستفهام على أصله. وتلخيصاً لهذه الفكرة نسوق قول المتوكّل: «تنتقل الجملة الاستفهامية من الدلالة على السؤال إلى الدلالة على التمني بالانتقال خرقاً من شرط طلب ممكن الحصول إلى شرط طلب غير ممكن الحصول»².

هذه النماذج من الأغراض الفرعية المجازية أو الأساليب التواصلية الإبداعية كما اعتبرها القدامى وعلى رأسهم "السكاكي"، يمكن أن نعدّها من منظور نظرية الأفعال الكلامية كأفعال متضمنة في القول (خبر وطلب مجازيين) مقابل الفعل الكلامي الأصلي (الذي تمثله دلالات كل من الأساليب الخبرية والطلبية الحقيقية) تختلف باختلاف قوتها الإنشائية ومحتواها الافتراضي؛ حيث يتضمن كل فعل إنشائي قوة إنشائية تحددها طبيعة الوظائف اللسانية الكامنة خلف تلك الأفعال. وهي جزء من البنية الدلالية للقول. وقد لاحظنا من خلال النماذج الفرعية أنه يمكن للأفعال الكلامية الإنشائية أن تختلف في القوى (المتضمنة في المنطوق الواحد) التي يعرض بها غرض إنشائي واحد؛ كالطلب الذي يمكن أن يعرض بقوة التمني، أو الاستفهام، أو الأمر، وغير ذلك. هذا من جهة، ومن جهة أخرى يمكن لهذه الأفعال الإنشائية المتفرعة عن الطلب أن تختلف هي الأخرى في القوى التي يعرض بها غرض إنشائي واحد؛ كالأمر مثلاً الذي يمكن أن يعرض بقوة الالتماس أو الدعاء. وبناء على هذه الفكرة يكون «لكل غرض رئيسي أغراض فرعية... ولكل غرض درجات مختلفة من القوة وفقاً لسياقات الاتصال»³. ويقول "مسعود صحراوي" بخصوص اعتبار الأغراض المجازية أفعالاً لغوية: «ولذلك يصحّ أن تعدّ تلك المعاني والمقاصد التواصلية باعتبارها أفعالاً كلامية في منظورنا، باعتبارنا لا ننظر إليها على أنها مجرد دلالات ومضامين لغوية، وإنما هي

¹ - حسين جمعة، جمالية الخبر والإنشاء "دراسة بلاغية جمالية نقدية". ص 108.

² - أحمد المتوكّل، الاستلزام التخاطبي بين البلاغة العربية والتداوليات الحديثة، التداوليات علم استعمال اللغة. ص 303.

³ - محمد العبد، تعديل القوة الإنشائية، "دراسة في التحليل التداولي للخطاب"، التداوليات علم استعمال اللغة. ص 319.

فوق ذلك إنجازات وأغراض تواصلية ترمي إلى صناعة أفعال ومواقف اجتماعية أو مؤسسية أو فردية بالكلمات، والتأثير في المخاطب»¹. ويضيف في ذات السياق: «وما اعتبره بعض اللغويين والنحاة معاني مجازية إنما هي أفعال كلامية تؤدي أغراضا خطابية ووظائف تواصلية معينة يحكمها مبدأ الغرض أو القصد الذي يبتغيه المتكلم من الخطاب»².

ووفقا لهذا الكلام فقد تمكن "السكاكي" من استنباط أنواع لغوية جراء البحث في المقاصد والأغراض التي تؤول إليها الأفعال الأصلية؛ مبدأ القصدية الذي يعدّ مبدأ هاما للأفعال اللغوية في الاصطلاح التداولي المعاصر؛ إذ نتوقّف عليه الهوية الإنجازية لأيّ فعل لغويّ عند "أوستن". أما عند "سورل" فهو مرتبط بمعياريين: معيار الغرض المتضمّن في القول، ودرجة الشدّة الخاصة به. وانطلاقا ممّا سبق تعكس النماذج المستشهد بها إمكانية خروج الأساليب الطّلبية عمّا يقتضي الحال ذكره؛ أي إخراجها عن صفتها المباشرة التي يحدث على مستواها تطابق القول مع الإنشاء، وتطابق المعنى الحقيقيّ مع القصد، إلى معان أخرى إضافية يمكن للمستمع أن يستنبطها من مجموع أوضاع التّواصل، مشكلة بذلك أفعالا لغوية غير مباشرة أو ضمنية.

إنّ ذاك التّغيير الذي يلحق الفعل الكلامي يري "سورل" أنّه فرق إنجازي لا يغيّر من هوية الفعل الكلامي، ولكن يؤثّر في قوته الإنشائية (نمط الإنجاز)³. فالفرق بين العديد من تلك الأساليب يكمن في الغرض المتضمّن في القول أو في معيار درجة الشدّة للغرض المتضمّن في القول وليس في شرط المحتوى القضوي، وقد لاحظنا ذلك مثلا مع صنف الأفعال الدّالة على الاستفهام من حيث الصّيغة لا المعنى أو القصد، فالقوة الإنشائية المتضمّنة في الفعل (التمني) لا تدلّ عليها صيغة القول (الاستفهام)، وإنّما يتدخّل قصد المتكلم وعوامل السياق في تحديدها. وهنا نجد تفاوتاً بين التّفكير السكاكي والتّفكير الأوستيني، فالسكاكي "لا يحتكم إلى الصّيغة وحدها في تحديد الأغراض التّواصلية وفي تمييز الأساليب الطّلبية على عكس ما نلمسه عند "أوستن".

ولا شكّ أنّ مراعاة تلك الأغراض والغايات والدلالات التي يريدها المتكلم من التلفظ بتلك الصّيغ في المقامات المناسبة هي رؤية تداولية وظيفية.

¹ - مسعود صحراوي، التداولية عند علماء العرب. ص 09.

² - المرجع نفسه. ص 144.

³ - John Searle, Sens et expression(1982). P 82 .

يمكن توزيع تلك الأفعال الكلامية وفق التصنيف الوظيفي للمنظرين لها إلى أفعال الإثبات أو التقرير والأحكام (الخبر)، أفعال الموقف أو التعبير (التمني)، أفعال العرض (الاستفهام)، أفعال الممارسة والتوجيه (الأمر، النهي، والنداء).

وعليه نخلص للقول أن الدرس التداولي الحديث يتفق مع تقسيمات "السكاكي" فيما يخص ثنائية الخبر والطلب مراعاة لقصد المتكلم، فالأسلوب الخبري هو ما يقابل الفعل التقريري، والأسلوب الطلبي هو ما يقابل الفعل الإنشائي. كما أننا نجد في مسألة التمييز بين الخبر والإنشاء وتحليلاته للأساليب شبيها ببعض المسائل أو المفاهيم المتعلقة بالتحليل التداولي، مثل الأخذ بعين الاعتبار لقصد المتكلم ومراده من المخاطب، والقوة المضمنة في الفعل التي تحملها العبارة اللغوية. ولكن دون القول أن البحث في الظاهرة - أي ظاهرة الأفعال الكلامية - كان مقصودا لذاته في التراث. وقد أمكننا أن نستنتج أيضا أن الأسلوب الطلبي عند "السكاكي" لا يتعلق فيه الأمر بمخالفة معانيه لقواعد اللغة، وإنما هي حاصل ناتج مخالفتها لما يقتضيه المقام، أين يغدو هذا الأخير مطلباً أساسياً في فهم معطيات الخطاب.

4- الفعل التوجيهي في أسلوب السكاكي

علاوة على ما سبق فإننا نصادف في المفتاح نمطا خاصا من الأفعال الكلامية يكشف عنها أسلوب "السكاكي" في بسط أفكاره وعرض آرائه، ونقصد بذلك أفعال التوجيه *verbes d'orientation* التي تحيل إليها جملة من النماذج الأسلوبية لا يخلو منها فصل من فصول الكتاب، نمثل لها بالأقوال التالية:¹

- يستهل كلامه في علم البلاغة بقوله: "اعلم أن علم المعاني هو تتبع خواص تراكيب الكلام..."

- "اعلم أن مساق الحديث يستدعي تمهيد أصل".

- "...أن مقتضى الحال عند المتكلم يتفاوت كما ستقف عليه".

- "...وإنما مثار الخطأ هو الثاني وإن اختلج في وهمك أن الاحتراز عن الخطأ في الثاني إن لم يتوقف على علم المعاني استغنى عنه وإن توقف عليه، ولا شبهة في أن الكلام فيه كلام من القبيل الثاني فيتوقف تعريفه على تعريف له سابق ويتسلسل أو يدور فاستوضح ما أجبنا به عن تعلم علم الاستدلال وعلم العروض".

- "...وإذ قد عرفت هذا..."

¹ - ينظر: السكاكي، مفتاح العلوم. ص 341، 344، 351، 358، 359، 636.

-..وقبل أن نمح هذه الفنون حقها في الذكر ننبهك على أصل لتكون على ذكر منه".
 -«وإذا صادف ما أريناك بصيرة منك ووقفت على ما سيأتيك في الفن الرابع أعثرك في باب النقد
 لتركيبات الجمل الخبرية في نحو (اعبد ربك إن العباداة حق له) و(اعبد ربك فالعبادة حق له) و(اعبد
 ربك العباداة حق له) على تفاوتها هناك واجدا من نفسك فضل الأولى على الثانية بحسب المقام".
 -«واعلم أنك إذا حذقت في هذا الفن لصدق همّتك واستفراغ جهدك فيه أمكنك التسلّق به إلى العثور
 على السبب في إنزال ربّ العزة قرآنه المجيد على هذه المناهج إن شاء الله تعالى".
 -«..وإذ قد عرفت ما ذكرت وما ذكروا فاختر أيهما شئت".

إن نمط الإستراتيجية الموظّف هنا هي الإستراتيجية التوجيهية كونه يوجّه متلقّي خطابه نحو
 الإقرار بكلامه والتسليم بآرائه قصد التأثير فيه، ومن ثمّة الاقتناع بأفكاره، فالمرسل يولي عنايته في
 هذا النوع من الإستراتيجية بـ «تبليغ قصده وتحقيق هدفه الخطابي، بإغفال جانب التأدب التعمليّ
 الجزئيّ في الخطاب. كما يودّ باستعمال هذه الإستراتيجية أن يفرض قيّدا على المرسل إليه بشكل أو
 بآخر، وإن كان القيد بسيطا، أو أن يمارس فضولا خطابيا عليه»¹. وهذا ما توحى إليه عبارات:
 اعلم أنّ، ننبهك على أصل، وإذا صادف ما أريناك بصيرة...

وبالتالي حتى يتحقّق فعل التوجيه فقد اعتمد "السكاكي" في صوغ خطابه على توظيف جملة
 من الآليات التوجيهية من قبيل الأساليب الدالة على الطلب كالأمر، التي تفعل دور السياق في
 استخلاص دلالتها القصدية. ومن خلال دلالة فعل الكلام (الأمر/اعلم) فإنّه يشترط في متلقّيه
 عنصر المعرفة، ممّا خولّ لخطابه أن يكتسب الصفة التداولية التي تفترض أصلا وجود متلق
 للخطاب. والسؤال الواجب طرحه هنا، ما طبيعة هذا المتلقّي؟ الأکید أنه متلق متخيّل غير معيّن
 كونه غير حاضر لحظة التلفظ بالخطاب بحكم طبيعة هذا الأخير، فالمتلقّي هنا متلق متخيّل «بما
 له من صورة نمطية معينة في السياق ممّا يؤكّد عدم حضوره العينيّ عند إنتاج الخطاب»². وهو ما
 أقرّه "السكاكي" صراحة في أحد مواضع "المفتاح" قوله: «وحقّ الخطاب أن يكون مع مخاطب معيّن
 ثمّ يترك إلى غير معيّن»³، يظهر وجوده من خلال عامل الإسناد -أي إسناد الفعل إلى المتلقّي-

¹ - عبد الهادي بن ظافر الشهري، إستراتيجيات الخطاب. ص322.

² - المرجع نفسه. ص323.

³ - السكاكي، مفتاح العلوم. ص368.

الذي يحمل طابعا تداولياً باعتباره يتجاوز الدلالة النحوية إلى نظيرتها التداولية. والواقع أن هذه الآلية تذكرنا بمبدأ التعاون حسب "غرايس" الذي يمثل نقطة انطلاق لفهم ما يقال. وإن كان التوجيه كفعل لغوي فإنه من وظائف اللغة كما ألح على ذلك "جاكسون" ويتعلق الأمر بالوظيفة الانتباهية *phatigue* لاسيما وأن عناية المتكلم متوجهة نحو تبليغ قصده التواصلي بإثارة انتباه المتلقي عن طريق توظيف بعض الآليات التوجيهية المتمثلة خاصة في أسلوب الأمر (اعلم)، وفي ضمير المخاطب (الكاف والتاء)، وأدوات التوكيد والنفي، مما جعل من خطابه خطاباً حياً فيه نوع من المحاوراة المباشرة، مع ما تنطوي عليه هذه الأخيرة من أبعاد تداولية. وعلى العموم فقد أرسى "السكاكي" من خلال أسلوبه معالم علاقة تخاطبية جعلت من المتلقي الافتراضي طرفاً مهماً في إنتاج الخطاب.

5- القصد في الأفعال الكلامية

لدى المرسل أكثر من آلية للتعبير عن قصده، بحيث يمكنه التلّف بصيغة الإنشاء الطلبي صراحة لإنشاء الفعل الكلامي المقصود صراحة، كما يمكنه توظيف صيغة الإنشاء الطلبي غير المباشر لإنشاء ذات الفعل المقصود ولكن بطريقة ضمنية. ثم إن الحديث عن القوة الإنشائية الحرفية للفعل اللغوي وعن القوة المستلزمة يوحي بأن لدى المرسل خيارات إستراتيجية متاحة للتعبير عن قصده. ويحدد لنا "المتوكل" الفارق بين القوة الإنشائية الحرفية والأخرى المستلزمة بقوله: «ويميز عادة بين هاتين القوتين على أساس أن القوة الأولى مدلول عليها بطريقة مباشرة بصيغة العبارة، في حين أن القوة الثانية تتولد عن الأولى طبقاً لمقتضيات مقامات معينة»¹.

وعليه فالقوة الإنشائية الحرفية تؤخذ من صيغة العبارة اللغوية بطريقة مباشرة وتظل ملازمة لها في مختلف المقامات التي يمكن أن ترد فيها، في حين أن القوة الإنشائية المستلزمة مرهونة بسياق استعمالها، بحيث «لا يتوصل إليها إلا عبر عمليات ذهنية استدلالية تتفاوت من حيث الطول والتعقيد»².

من خلال النماذج الفرعية لأسلوبي الخبر والطلب لاحظنا أنه يمكن للأفعال اللغوية الإنشائية أن تختلف في القوى المتضمنة في الملفوظ الواحد التي يعرض بها غرض إنشائي واحد، كالطلب

¹ - أحمد المتوكل، آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي، سلسلة بحوث ودراسات رقم 05، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 1993. ص 21، 22.

² - المرجع نفسه. ص 23.

الذي يمكن أن يعرض بقوة التمني أو الأمر، كما يمكن لتلك الأغراض الإنشائية المتفرعة عن الطلب أن تختلف هي الأخرى في القوى التي يعرض بها غرض إنشائي واحد؛ مثل أن يجمع فعل الاستفهام بين حقيقته الوضعية المتمثلة في طلب الفهم أو أن يخرج إلى أغراض فرعية كالتوبيخ أو التحقير... أو أن يجمع فعل الأمر بين مطلق الأمر الذي يفيد الوجوب، أو أنه يفيد الدعاء، أو حتى الالتماس، وغير ذلك من الأغراض التي تظهر عدم التناسب بين دلالة لغة الخطاب أي الدلالة الوضعية وبين معطيات الخطاب. وتبعاً لذلك يرتبط إنجاز الأفعال بمقاصد خطابية تواصلية معينة، واختلاف دلالة الأفعال أو الخروج على مقتضى الظاهر حسب "السكاكي" محكوم بقصد المرسل وبمقامات الإنجاز، لا سيما إذا أخذنا في الحسبان أن المعنى الحرفي لمفوض ما لا يتوقف عند حدود التلفظ بالمفوض ذاته، بل يتجاوزه إلى الدراية المسبقة بمعطيات السياق، هذا كما أن المعنى قد لا يتضح من خلال إنجاز الفعل بشكله اللغوي المباشر، وبالنظر إلى ذلك «يتحدد القصد من خلال السياق بعناصره الكثيرة، فهو ركيزة في الخطاب لتجسيد معنى المرسل، بدلا من التقيد بالمعنى اللغوي البحت، رغم أنه قد لا يتطابق معه في بعض السياقات»¹.

وعليه فالمقاصد الممكنة هي :

- 1- يرتبط إنجاز هذه الأفعال الكلامية بالمقاصد.
- 2- يمكن تحقيق فعل الإنجاز عبر أكثر من إستراتيجية.
- 3- التفاوت الدلالي للأنماط اللغوية أو للنمط الواحد اقتضته بعض عناصر السياق.
- 4- من خلال هذا الاختيار من مجموع الإمكانيات اللغوية المتاحة يتضح نوع الإستراتيجية الخطابية الموظفة.

6- إستراتيجية الخطاب في الأفعال الكلامية

انطلاقاً من المعطيات الأنفة الذكر تتلخص الإستراتيجية الخطابية *Stratégie discursive*

الموظفة في الأفعال الكلامية عند "السكاكي" تحديداً في نوعين أساسيين:

- الإستراتيجية التوجيهية.

- الإستراتيجية التلميحية.

وهذا بناء على تفرع الأفعال الكلامية عنده إلى مباشرة وأخرى غير مباشرة.

¹ - عبد الهادي بن ظافر الشهري، إستراتيجيات الخطاب. ص78.

6-1- الإستراتيجية التوجيهية: هي إستراتيجية تقوم على أولوية التوجيه لأداء فعل مستقبليّ. فالمرسل يتحدّد دوره في تبليغ مضمون الخطاب ودفع المرسل إليه إلى إنجاز الفعل المطلوب «كما يودّ باستعمال هذه الإستراتيجية أن يفرض قيّدا على المرسل إليه بشكل أو بآخر، وإن كان القيد بسيطا، أو أن يمارس فضولا خطابيا عليه، أو أن يوجّهه لمصلحته بنفعه من جهة وبإبعاده عن الضرر من جهة أخرى»¹. ومن هنا ينظر إلى التوجيه كفعل لغويّ.

يتمّ توظيف الإستراتيجية التوجيهية في ظلّ توفّر علاقة سلطوية بين طرفي الخطاب «ولذلك فتوفّر السلّطة لدى المرسل شرط أساسيّ عند استعمال معظم آليات إستراتيجية التوجيه»²، إضافة إلى تضمين الخطاب معنى التوجيه وهذا ما يحيل عليه معنى الخبر وأغراضه، ومعاني الطلب الأصلية والفرعية عند "السكاكي". فالخبر " هو الكلام المفيد بنفسه إضافة أمر من الأمور إلى أمر من الأمور نفيًا أو إثباتًا " فهو مرتبط إذا بالحكم على شيء ما بشيء آخر. ثمّ إنّ أغراضه وفق مقتضى الظاهر لا تخرج عن أحد الأصلين: فائدة الخبر ولازم الفائدة. كما أنّ هناك أغراضا أخرى بخلاف مقتضى الظاهر تخضع لمقاصد المتكلم.

وناتج هذا الكلام أنّ الخبر يحمل قصدا توجيهيا إلى المرسل إليه، يتلخّص في إفادته معنى معينا قد لا تكون له دراية مسبقة به، بهدف توجيه الخطاب وجهة ما. ثمّ إنّ أضرب الخبر وفق "السكاكي" المحصورة في ثلاثة أضرب: خبر ابتدائيّ، وطلبّيّ، وإنكاريّ تعكس هي الأخرى إستراتيجية التوجيه الموظفة في تبليغ مضمون الخطاب، خاصة وأنها صيغ موجّهة لقصد خطابيّ معيّن خاضع لوضعية المخاطب وأحواله في قبول الخبر أو إنكاره، ثمّ إنّها خاضعة لسياق الخطاب.

وبالتالي فقد يحصل التوجيه بالأسلوب الخبريّ سواء أكانت دلالاته وضعية أو ضمنية. أما بالنسبة لمعاني الطلب الأصلية فقد حصرها "السكاكي" في خمسة معان، إنجازها وفقا لحقيقة الوضع يجعل منها أفعالا لغوية مباشرة. أما في حالة خروجها عن العرف اللغويّ يتولّد منها ما ناسب المقام.

إذا أمعنا النظر في مفهوم "السكاكي" لتلك المعاني أمكننا أن نستنتج ارتباطها بقصد التوجيه، فهي تعمل على دفع المرسل إليه إلى أداء فعل ما بما أنّها تعتبر أفعالا إنشائية وفق "أوستن".

¹ - عبد الهادي بن ظافر الشهري، إستراتيجيات الخطاب. ص322.

² - المرجع نفسه. ص325.

من منظور "السكاكي" يبدو الإنشاء بحاجة إلى جواب بالقول أو استجابة بالفعل حيث تستلزم كل قوة كلامية جواباً معيناً، مما يجعله لا ينفصل عن إستراتيجية التوجيه. وعليه تتحدد إستراتيجية التوجيه في مفهومه للأساليب الطلبية؛ فالتمني والاستفهام كما مر بنا هو طلب حصول أمر في الذهن، في حين أن الأمر والنهي والنداء هو طلب حصول أمر في الخارج.

وباعتبار أن توظيف الإستراتيجية التوجيهية يتم في ظل توفر علاقة سلطوية بين طرفي الخطاب فإن هذا ما يحيل عليه مفهوم كل من الأمر والنهي في بلاغة "السكاكي"، فتعريف كل من الأمر والنهي يعكس الطابع السلطوي الذي يتضمنه الأسلوبين كفاعلين كلاميين مباشرين، وهي سلطة متدرجة إذ يمكن أن تقوى أو تضعف عندما تخرج دلالة الفعلين إلى دلالات إضافية أخرى خارجة عن غرض الأمر والنهي المباشرين، مما يؤثر لا محالة في طبيعة القوة الإنشائية للأفعال الناشئة. ففوة أفعال التوجيه تتدرج «طبقاً لدرجة السلطة ووجودها من عدمها»¹، والأمر سيان بالنسبة للاستفهام الذي يعد استعماله من الآليات اللغوية التوجيهية. فالمرسل قد يستعمله «للسيطرة على مجريات الأحداث، بل وللسيطرة على ذهن المرسل إليه، وتسيير الخطاب تجاه ما يريد المرسل»². لا يخرج عن ذلك فعل التمني؛ فإن تتمنى شيئاً ما لغيرك يعني أن تتوجه له بتحقيق فعل ما حتى وإن كان بعيد المنال. وهذا حال النداء الذي يعتبر توجيهياً لأنه يدفع المرسل إليه إلى ردة فعل اتجاه المرسل.

فبالنسبة لنموذجي الأمر والنهي، يعمل المرسل وفقهما على توجيه المرسل إليه مع الإلزام، غير أن أسلوب النداء أقل إلزامية، وعلى المرسل إليه أن يفعل مضمون التوجيه المقصود مما يسمح بتحقيق إستراتيجية المخاطب في خطابه.

وبالنظر إلى وضعية المخاطب في تلك الحالات بالنظر إلى المخاطب فإن إستراتيجية الخطاب الموظفة لإنجاز تلك الأفعال تتباين بين إجراء الكلام على الأصل أو العدول عن هذا الأصل. وهذا ما يعني أن طبيعة العلاقة بين طرفي الخطاب لها دورها في اختيار إستراتيجية الخطاب.

¹ - عبد الهادي بن ظافر الشهري، إستراتيجيات الخطاب. ص 325.

² - المرجع نفسه. ص 352.

تحدد طبيعة الإستراتيجية التوجيهية عند "السكاكي" من خلال مفهومه للصيغ الطلبيّة، التي لا يقترن فيها المعنى بالتلفظ، لأنّه لاحق به لا سابق عليه، فأفعال التوجيه أصلاً قائمة على طلب القيام بفعل من المرسل إليه بعد لحظة التلفظ، ثمّ إنّ كلّ أداة دالّة عليها توجّه المرسل لفعل يختلف عمّا توجّهه لفعله أداة أخرى.

6-2- الإستراتيجية التلميحية: إذا كان الشكل اللغوي لملفوظ ما يحتمل معنيين أحدهما حرفيٍّ وآخر مضمّر، فإنّه يمكن بالنظر إلى ذلك تعريف الإستراتيجية التلميحية بأنها «التي يعبر بها المرسل عن القصد بما يغيّر معنى الخطاب الحرفي لينجز بها أكثر ممّا يقوله، إذ يتجاوز قصده مجرد المعنى الحرفي لخطابه»¹.

قد تخرج الأساليب الطلبيّة عن دلالاتها الوضعية أو الحرفية إلى دلالات أخرى إضافية ذات مقاصد ضمنية. وتكمن أهمية الكشف عن هذا النمط من الإستراتيجية في تفسير استعمالات المرسل المتنوّعة، وعدوله عن بعض المعايير الثابتة في مستويات اللّغة حتى يوائم خطابه السياق الذي يرد فيه.

تتجاوز الإستراتيجية التلميحية الكفاءة اللغوية المباشرة إلى ضرورة امتلاك كفاءة موسوعية ذات أبعاد مختلفة، من شأنها إكساب طرفي الخطاب معلومات موحدة عن مرجع الخطاب. وهنا تغدو ضرورة توظيف الآليات الذهنية ومعرفة بعض الأبعاد المتعلقة بالسياق ضرورة لا مفرّ منها في كشف المعطيات الضمنية للخطاب، ف«الانتقال من دلالة الوضع (المعنى الحقيقي) إلى دلالة الملزوم بالعقل (المعنى المستلزم) يتمّ بواسطة استدالات ذات طبيعة غير لغوية»².

وقد أشرنا فيما سبق إلى خروج بعض صيغ التلفظ بالفعل المعجمي صراحة عن إنجاز الفعل الكلامي صراحة، وهذا ما عبر عنه "السكاكي" بعبارات من قبيل: امتناع إجراء الكلام على الأصل، والخروج على مقتضى الظاهر، وعمّا يستدعيه المقام؛ ذلك «أنّ بعض الأفعال الكلامية تتحوّل باستعمال اللفظ الصريح من فئة الإنشاء إلى فئة الخبر»³، فضلاً عن خروجها داخل فئة الإنشاء نفسه إلى دلالات أخرى غير ما تدلّ عليه صيغها اللغوية الطلبيّة. وتندرج في هذا الإطار طائفة

¹ - عبد الهادي بن ظافر الشهري، إستراتيجيات الخطاب. ص 370.

² - المرجع نفسه. ص 378.

³ - المرجع نفسه. ص 138.

الأفعال الكلامية غير المباشرة وفق تصنيفات "سورل"، أو الأغراض الفرعية للصيغ الطلبيّة وفق "السكاكي".

وقد أمكننا أن نستنتج انطلاقاً من تحليلنا للمقاصد الضمنية التي تحتلها، أهمية السياق في تحديد دلالة الخطاب المعبرة عن القصد، ذلك أنّ الأفعال الكلامية غير المباشرة بما أنّ الدالّ عليها ليس دلالة الخطاب الحرفية فهي تحتاج إلى عمليات ذهنية استدلالية.

ثمّ إنّ المرسل عند إنتاج خطابه في ظلّ الإستراتيجية التلميحية فهو يعتمد على تفعيل مبدأ التعاون، حرصاً منه على توجيه خطابه الوجهة التي يقتضيها السياق.

الفصل الثاني

الضمّنيات

تمهيد:

يعدّ مبحث الحقيقة والمجاز المدخل إلى ما هو ضمنيّ في البلاغة بشكل عام، حيث تنزع هذه الأخيرة في مختلف اللغات وعبر العصور «نحو تبيان الجانب الكيفيّ أو النوعيّ في تنظيراتها المختلفة منظورا إليه عبر بنيات القول وأشكاله وضروبه، مواضعة أو انزياحا»¹. وقد اهتمت التداولية المعاصرة بالآليات التي تسمح بترجمة الصورة المجازية، وبكيفية الانتقال من المعنى الحقيقيّ إلى المجازي.

يرى "السكاكي" أنّ مبنى كون الكلمة حقيقة ومجازا هو «أن تستعمل الكلمة مطلوبا بها نفسها تارة معناها الذي هي موضوعه له ومطلوبا بها أخرى معنى معناها بمعونة قرينة»². ففي هذا القول إحالة إلى فكرة جوهرية تقوم عليها نظرية الضمانيات التداولية وهي قيام الخطاب على معنيين أساسيين: أحدهما المعنى الموضوع له في الأصل (الدلالة الحرفية)، والآخر المعنى المتفرّع عنه أو الثانوي (الدلالة المجازية) الذي ننقل من خلاله من اللازم إلى الملزوم، أو من الملزوم إلى اللازم. وعلى هذا الأساس وغير بعيد عن مفهوم "السكاكي" للمجاز يرى "تودوروف" Todorov «أنّ المجاز دال بمدلولين أحدهما أولي والآخر مجازي»³. هذين المعنيين قد يحصل أن يكونا محلّ مضاربة، ممّا يفتح المجال للحديث عن التلميح والتضمين والتأويل والاستدلال.

وفي هذا الصدد تميّز "أوريكيوني" بين قيمتين أساسيتين للملفوظ: القيمة الكلامية المنطوقة الأولية، ونظيرتها المنطوقة المشتقة، تقول: «كثيرا ما نصادف داخل القول نفسه وبشكل متزامن وجود قيمتين (أو أكثر) كلاميتين منطوقتين تراتبيتين، ونصف إحداها بالحرفية والأولية والمباشرة والبيّنة، في حين نعت القيمة الأخرى (أو القيم الأخرى) بالثانوية والمشتقة وغير المباشرة والمضمرة»⁴.

إذا حاولنا أن نبحت عن صدى هذه المقولة في المفاهيم البلاغية عند "السكاكي"، فإننا نجد لها صدى في مباحث علم البيان؛ أي من خلال حديثه عن الصور البيانية.

إنّ المكونات الأساسية للصورة البيانية في الفكر البلاغيّ و"السكاكي" القديم تجسدها الأنواع البلاغية المحصورة في التشبيه بأقسامه المختلفة، والاستعارة بأنواعها، والمجاز بعلاقاته الكثيرة،

¹ - بنعيسى أزابيط، نظرية الكمّ الخطابي في البلاغة العربية، من ثوابت اللغة إلى متغيرات الخطاب، التداوليات علم استعمال اللغة. ص191.

² - السكاكي، مفتاح العلوم. ص588.

³ - Tzvetan Todorov, Théorie du symbole, Edition de Seuil, Paris, 1977. P 127.

⁴ - أوريكيوني، المضمّر. ص128، 129.

والكناية بأقسامها. هذه هي الأدوات الفنية التي من شأنها إثراء النواحي الجمالية المختلفة للخطابات الإبداعية.

ولعل ارتباط الصورة بالتمثيل أو التصوير الحسي هو ما يجعل منها أداة فعالة في تقريب المدلولات وتوضيح المفاهيم، وفي منحها شحنة دلالية أكبر من خلال ما يميزها من خرق دلالي وتركيبي. فالصورة البيانية في مجملها تنشئ علاقات جديدة من خلال الاستخدام المجازي للغة. ويغض النظر عن ارتباط مباحث علم البيان بنظرية الضمنيات، فإننا لا ينبغي أن نغفل ما تحتمله بعض مباحث علم المعاني من تراكيب ضمنية ومقاصد تلميحية مثل مبحث الحذف، ومبحث الصيغ الخبرية والطلبية غير المباشرة باعتبارها أفعالاً لغوية غير مباشرة تسمح بالنظر إليها كنوع من أنواع الكلام الضمني عند المنظرين الغربيين. ولا داعي لإعادة ذكر هذه الأخيرة في هذا المبحث لأنه سبقت الإشارة إليها.

يستهل "السكاكي" حديثه في علم البيان بقاعدة أولية، مفادها أن محاولة إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة بالزيادة في وضوح الدلالة عليه أو بالنقصان، لا يمكن أن يتم في الدلالات الوضعية بل في العقلية «وهي الانتقال من معنى إلى معنى بسبب علاقة بينهما كلزوم أحدهما الآخر بوجه من الوجوه»¹ لزوماً بحكم العقل أو بحكم الاعتقاد، ومرجع علم البيان في هذا:

- الانتقال من لازم إلى ملزوم - أو من ملزوم إلى لازم

ولكي يكون هذا الطرح قريب المأخذ يضرب لذلك مثالا بتشبيه الخد بالورد «امتنع أن يكون كلام مؤد لهذا المعنى بالدلالات الوضعية أكمل منه في الوضوح أو أنقص... وإنما يكون ذلك في الدلالات العقلية»².

وفيما يلي محاولة استجلاء القيمة الحرفية والضمنية للصور البيانية وقيمتها التصويرية انطلاقاً من نواحيها التركيبية وخواصها التعبيرية. يليها استجلاء الخواص الضمنية لأسلوب الحذف.

¹ - السكاكي، مفتاح العلوم. ص556.

² - المصدر نفسه. ص555، 556.

2-1- التحليل التركيبي والدلالي والتداولي للمقومات الضمنية

2-1-1- التشبيه

هو ضرب من ضروب الصورة البلاغية عند "السكاكي"، اعتراه بعض الغموض على شراح المفتاح سواء قديماً أو حديثاً فيما يخص محله من ثلوث علوم البلاغة، فقد أخرجه بعض النقاد من دائرة علم البيان لأن دلالاته وضعيّة، ثم إنه لا تفاوت بين طرق التشبيه في وضوح الدلالة. وما أشار إليه "السكاكي" كمقدمة لعلم البيان هو في حقيقته مدخل لدراسة الاستعارة كونها لا تنفصل عن مبحث التشبيه. هذا ما ذهب إليه "أحمد مطلوب" على سبيل الذكر لا الحصر¹.

ولكن إذا أمعنا النظر في طروحات "السكاكي" سوف يتبين للمتأمل أنه لم يخرج التشبيه من موضوعات علم البيان بحكم أن دلالاته وضعيّة، وإنما تحدّث في ذات السياق عن الكلام المؤدّي بدلالات وضعيّة، ضاربا لذلك مثال "خد يشبه الورد".

ثم كيف يحكم عليه بإخراج التشبيه من علم البيان وهو الذي يقرّ صراحة بأن الاستعارة فرع من فروع التشبيه، لا تتحقّق بحصول الانتقال من الملزوم إلى اللازم فحسب، بل لا بدّ أن يتبع ذلك بعلاقة المشابهة بينهما، أو على حدّ تعبيره «لا تتحقّق بمجرد حصول الانتقال من الملزوم إلى اللازم بل لا بدّ فيها من تقدمة تشبيه شيء بذلك الملزوم في لازم له»².

2-1-1-1- مفهوم التشبيه: هو الأصل الأوّل من أصول علم البيان عند "السكاكي" يحدّده

كالتالي «التشبيه مستدع طرفين مشبه ومشبه به واشتركا بينهما من وجه وافتراقاً من آخر، مثل أن يشتركا في الحقيقة ويختلفا في الصفة أو بالعكس»³. فالأوّل كالإنسانين إذا اشتركا في الحقيقة واختلفا صفة طولاً وقصراً. والثاني كالطويلين إذا اختلفا حقيقة انساناً وفرساً.

هذا عن الأصل الأوّل في التشبيه عنده، أما الأصل الثاني فهو كون «تشبيه الشيء لا يكون إلّا وصفاً له بمشاركته المشبه به في أمر، والشيء لا يتّصف بنفسه، كما أن عدم الاشتراك بين الشئيين في وجه من الوجوه يمنع محاولة التشبيه بينهما»⁴. أما الأصل الثالث فهو كون التشبيه على مراتب متباينة بين القبول والردّ والقرب والبعد.

¹ - ينظر: أحمد مطلوب، البلاغة عند السكاكي، مكتبة النهضة، دط، بغداد، 1964. ص 173.

² - السكاكي، مفتاح العلوم. ص 558.

³ - المصدر نفسه. ص 558.

⁴ - المصدر نفسه. ص 558.

انطلاقاً من هذه الأصول التي يبني عليها "السكاكي" مفهومه للتشبيه، نرى أنه مفهوم يستند أساساً على نقطتين هما: طرفي التشبيه، وطبيعة العلاقة القائمة بينهما.

فالصورة التشبيهية تقتضي وجود مشبه ومشبه به، وهذا التقابل المقام بينهما يقتضي أن يخضع لعلاقة معينة، يرى "السكاكي" أنها:

- إما أن تكون علاقة اشتراك وتماثل تام يحدده وجه الشبه
- وإما أن تكون علاقة اختلاف

ولكل اتجاه من هذين الاتجاهين وظيفته الدلالية ودوره في تفعيل الصورة التشبيهية الفنية. فإذا كانت أوجه التشابه تعمل على تبرير علاقة المشابهة، فإن أوجه الاختلاف هي الأخرى تعمل على تحديد طبيعة تلك العلاقة الجامعة بين الطرفين وتفعيل الدلالة، ذلك لأن «ارتفاع الاختلاف من جميع الوجوه حتى التعيين يأبى التعدد فيبطل التشبيه، لأن تشبيه الشيء لا يكون إلا وصفاً له بمشاركته المشبه به في أمر والشيء لا يتصف بنفسه، كما أن عدم الاشتراك بين الشئيين في وجه من الوجوه يمنع محاولة التشبيه بينهما لرجوعه إلى طلب الوصف حيث لا وصف»¹.

وبما أن التشبيه يقتضي مقارنة المشبه بالمشبه به، أو المقاربة بين عنصرين إما متقاربين أو متباعدين نسبياً، فإن طبيعة هذه العلاقة تفرض أو تقتضي أن يحتفظ كل عنصر بمقومات تمييزية وإلا لكان العنصران شيئاً واحداً، وقد أشار "السكاكي" إلى أن الشيء لا يتصف بنفسه.

وإذا كانت عناصر الاختلاف ضرورية لخلق دلالة جديدة تتجاوز الدلالة الحرفية، فإن الفقرة المستشهد بها تؤكد شيئاً آخر مفاده ضرورة توفر عناصر التشابه الكفيلة بإحداث صلة بين طرفي التشبيه، ذلك لأن «عدم الاشتراك بين الشئيين في وجه من الوجوه يمنع محاولة التشبيه بينهما». فكان "السكاكي" يقر بحقيقة لغوية هي محل اهتمام الدراسات اللغوية الدلالية والتداولية الحديثة، التي أصبحت تبحث في طبيعة العلاقات اللغوية الناشئة عن تجاوز الوحدات اللغوية، إذ لا تكفي الاستعانة بمبدأ التجاور لفهم طبيعة الصور المجازية مثلاً، ما لم نستعن بالدور المنوط للسياق في خلق العلاقات الدلالية.

¹ - السكاكي، مفتاح العلوم. ص 558.

2-1-1-2- التشبيه باعتبار طرفيه: يمكن لطرفي التشبيه أن يتمظها في صورة أربع حالات:

أ- إما أن يستندا إلى الحسن: والأمثلة على ذلك كثيرة في المبصرات والمسموعات والمشمومات والملموسات، كالخدّ عند تشبيهه بالورد¹، فكلّ من المشبه والمشبه به شيان محسوسان يمكن إدراكهما. وهذا التشبيه يحتمل قولاً مضمرًا هو الجانب غير المنطوق أو المصرح به هنا، وهو حمرة الخدّ ولونه الفاتح اللذان يوحيان بجمال الشخص الممدوح، وهي عادة ما تكون المحبوبة.

فالقول على أصله يخالف الدلالة الوضعية إذا اعتمدنا الدلالة الحرفية للقول، ولكن يمكننا عن طريق إجراء تأويلات ذهنية إيجاد علاقة استلزامية بين المعنى الحرفي: تشبيه الخدّ بالورد، وبين المعنى الضمني المستلزم: تشبيه حمرة الخدّ بحمرة الورد وما يستتبعه ذلك من جمال. وقد تمكنا من إدراك ذلك بواسطة تحديد ما ينطوي عليه التشبيه من قول مضمر، تأتي بتحديد وجه الشبه.

أو كتشبيه الريق بالخمير، وهي صورة تشبيهية تحمل في طياتها معنى ضمناً، إذ ما طبيعة العلاقة الجامعة بين الريق والخمير؟ القول المضمر في هذه الصورة فيما يخص المشبه به مرتبط بأهم ميزاته وهي البعث على اللذة وإحداث المتعة الحسية، وهذه هي الدلالة المتواضع عليها، أما الريق فقد شبه بالخمير والراجح أن يكون ريق المحبوبة المعطر واللذيذ، حتى أنه قد أثار حافظة المتكلم لدرجة تشبيه مذاقه الحلو بحلاوة الخمر، فكلاهما مما يثير الشهوة.

ب- إما أن يستندا إلى الخيال: كالشقيق عند التشبيه بأعلام ياقوت منتشرة على رماح من الزبرجد، إشارة إلى قول الصنوبري²:

وكأنّ محمّر الشقيق إذا تصوّب أو تصعدّ أعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد

فالصورة التشبيهية كما يبدو بعيدة عن الإدراك بالحس، لأنها ضرب من ضروب الخيال.

ج- إما أن يستندا إلى العقل: كالعلم إذا شبه بالحياة³، ووجه الإضمار ما يرتبط بالعلم والحياة من البعث والميلاد الجديد، فالشخص الجاهل إذا سقي علماً يكون قد خرج من الظلمات إلى النور، مثلما يخرج الوليد من ظلمات ثلاث إلى نور الدنيا.

¹ - ينظر: السكاكي، مفتاح العلوم، ص 558.

² - ينظر: المصدر نفسه، ص 559.

³ - ينظر: المصدر نفسه، ص 559.

د- إما أن يكون المشبه معقولا والمشبه به محسوسا: مثل تشبيه المنية بالسبع أو الوحش المفترس في قول أبي ذؤيب الهذلي:¹

وإذا المنية أنشبت أظفارها ألفت كل تميمة لا تنفع

أول شيء تثيره الصورة التشبيهية هنا ما العلاقة الجامعة بين المشبه والمشبه به، أو بين المنية والسبع؟ تحديد طبيعة تلك العلاقة سيقودنا إلى استظهار ما خفي من الكلام، أي تحديد غير المنطوق به انطلاقا من المنطوق. لا بأس أن نستعين هنا بتحديد المقومات أولا، أو ما يسمى بالتحليل بالمقومات المعتمد في تحليل الخطابات المجازية:

المنية: تنخر الجسم، تتلفه، تقضي على الإنسان...

السبع: مفترس، متوحش، يفتك بفريسته، ينخر الجسم، يتلفه، يقضي على الإنسان...

وفي نهاية التحليل نستخلص أن المنية حالها كحال السبع؛ فهي تفترس جسم الإنسان. ومن هنا يمكننا أن ندرك طبيعة العلاقة القائمة بين المشبهين. ثم إننا نلمس علاقة وطيدة بين المعنى الحرفي والمعنى المستلزم مقاميا.

انطلاقا من تلك الحالات المختلفة التي يتخذها طرفي التشبيه، يمكن أن نستنتج أن تحديد طبيعة العلاقة القائمة بين الطرفين تتجاوز مجرد المقارنة بتحديد أوجه الشبه والاختلاف. ثم إن "السكاكي" لم ينظر إليهما كطرفين مستقلين لا تجمع بينهما علاقة تفاعلية، بل إن الصورة التشبيهية لها القدرة على الجمع بين المتناقضات والأضداد في صيغة فنية تتجاوز الحدود والفواصل. من هنا يكتسي التشبيه خاصية تجاوز الدلالة الوضعية.

2-1-1-3-التشبيه باعتبار وجه الشبه: لما كان التشبيه من الصور التي يمكن أن يكون

فيها الاشتراك بالحقيقة والافتراق بالصفة أو العكس، كان لوجه التشبيه أن يتفاوت بين المشبهات. وعلى العموم يتخذ وجه التشبيه الصور التالية:²

- إما أن يكون أمرا واحدا.

- وإما أن يتعدد، وفي هذه الحال يمكن أن يكون في حكم الواحد أو لا يكون.

¹- ينظر: السكاكي، مفتاح العلوم. ص560.

²- ينظر: المصدر نفسه. ص561.

أما عن أقسامه فقد قسمه "السكاكي" ثلاثة أقسام:

❖ -الأول إما أن يكون حسياً أو عقلياً «ولا بد للحسي أن يكون طرفاه حسيين لامتناع إدراك الحس من غير المحسوس جهة دون العقلي»¹. لذلك نراه يوافق الرأي القائل بأن التشبيه بالوجه العقلي أعم من التشبيه بالوجه الحسي. «فالحسي كالخد إذا شبه بالورد في الحمرة، وكالصوت الضعيف إذا شبه بالهمس في الخفاء...»².

يرى "السكاكي" «أن التحقيق في وجه الشبه يأبى أن يكون غير عقلي، وذلك أنه متى كان حسياً وقد عرفت أنه يجب أن يكون موجوداً في الطرفين، وكل موجود فله تعين، فوجه الشبه مع المشبه متعين فيمتنع أن يكون هو بعينه موجوداً مع المشبه به، لامتناع حصول المحسوس المعين هنا مع كونه بعينه هناك بحكم ضرورة العقل»³.

أول فكرة يلح عليها "السكاكي" في قوله هذا هو أن وجه الشبه لا يمكن له أن يتحقق خارج العملية العقلية أو التخيلية. فوجه الشبه في حقيقته وكما تجسده الصورة التشبيهية هو ضرب من ضروب العملية التخيلية التي يبتدعها المتكلم ويدركها المتلقي، حتى وإن استندا طرفي التشبيه إلى الحس، إذ هو صورة مركبة من متعدد، يتم تركيبها على مستوى الذهن عن طريق التخيل، وتحليلها على مستواه أيضاً بالاستعانة بالعمليات التأويلية. وقد أشار "السكاكي" في موضع سابق إلى أن وجه الشبه يمكن أن يكون أمراً واحداً كما يمكن أن يتعدد. وبالنظر إلى أوجه التشابه والاختلاف، يمكن لطرفي التشبيه أن يشتركا في الصفة الحسية الجامعة بينهما، التي يمكن أن تكون واحدة أو متعددة، ولكن دون أن تجعل منهما شيئاً واحداً، لأن «المثلين لا يكونان شيئاً واحداً ووجه الشبه بين الطرفين كما عرفت واحد فيلزم أن يكون أمراً كلياً مأخوذاً من المثلين بتجريدهما عن التعين»⁴.

ويقدم "السكاكي" نماذجاً تعكس وجه الشبه العقلي، «كالرجل إذا شبه بالأسد في الجرأة وكأصحاب النبي عليه السلام ورضي الله عنهم إذا شبهوا بالنجوم في مطلق الاهتداء»⁵.

الملاحظ في طبيعة هذه النماذج أنها تحوي معنى حرفياً هو المعنى الظاهر، الذي يتبدى لنا بمجرد مطالعتها، ومعنى ضمناً لا يقع في المستوى السطحي للمثال بل في مستواه العميق، إذ ما

¹ - السكاكي، مفتاح العلوم. ص 561.

² - المصدر نفسه. ص 561.

³ - المصدر نفسه. ص 562.

⁴ - المصدر نفسه. ص 562.

⁵ - المصدر نفسه. ص 562.

الرابط بين طرفين غير متماثلين في الحقيقة، أي أنهما غير متماثلين تماما حتى وإن اشتركا في الصفة، وهنا يظهر الجانب الضمني في النماذج.

الأمر هنا يتعلق بوجه الشبه العقلي بغض النظر عن طرفي التشبيه اللذين يمكن أن يختلفا بين أن يكونا حسيين أو عقليين. والملاحظ أن "السكاكي" في سياق تفريقه بين وجه الشبه العقلي والحسي فهو لا ينفى هذا الأخير، وإنما ينفى وجود وجه شبه حسي يمكن أن يطابق الصفة الحسية في المشبه أو المشبه به، ويقوم محلّه وجه الشبه الذي يتم انتزاعه من الجزئيات الحسية للطرفين وإعادة تركيبه بواسطة العقل أو العملية التخيلية، بل إنه أقوى عنده من وجه الشبه العقلي المجرد.

والفكرة الأخرى التي يؤكد عليها "السكاكي" هي ضرورة وجود علاقة جامعة بين طرفي التشبيه، إذ لا يعقل تشبيه شيء بشيء آخر غريب عنه حتى ليصعب أن يجمعهما وجه شبه واحد. فوجه الشبه يجب أن يكون في الطرفين، وهذا ما يؤكد في موضع آخر قوله: «واعلم أن حق وجه التشبيه شموله الطرفين، فإذا صادفه صح، وإلا فسد كما إذا جعلت وجه الشبه في قولهم: النحو في الكلام كالمح في الطعام»¹. فهو هنا يقرن صحة التشبيه وفساده بوجه الشبه الذي يشترط فيه أن يشمل كل من المشبه والمشبه به، مثل تشبيه ضرورة التقيد بقواعد النحو في الكلام بضرورة الملح في الطعام. يكتسب هذا التشبيه صحته من شمول المعنى كل من طرفي التشبيه، فالمح إذا استعمل في الطعام صلح هذا الأخير وإلا فسد، قرين ذلك الكلام إذ يصلح إذا احتذى قواعد النحو وإلا فسد لعدم الانتفاع به.

ثم نراه يؤكد على خاصية أخرى وهي خاصية التعيين، كتعيين وجه الشبه مع المشبه وامتناع وجوده بذاته مع المشبه به، وذلك لامتناع حصول المحسوس المعين معه. وإلا لكان الطرفان شيئا واحدا.

❖ - الثاني «وهو أن يكون وجه التشبيه غير واحد لكنه في حكم الواحد»². وهو على نوعين:

- إما أن يكون مستندا إلى الحس، ومثال ذلك تشبيه الشمس بالبوتقة في قول الشاعر:

والشمس من مشرقها قد بدت	مشرقة ليس لها حاجب
كأنها بوتقة أحميت	يجول فيها ذهب ذائب

¹ - السكاكي، مفتاح العلوم. ص 567.

² - المصدر نفسه. ص 563.

وجه الشبه المضمّر هنا «في الهيئة الحاصلة من الاستدارة مع صفاء اللون، اتّصال الحركة وشبه مراوحة المتحرّك بين انبساط وانقباض، وذلك لأنّ البوتقة إذا أحميت وذاب فيها الذهب وأخذ يتحرّك فيها بجملته من غير غليان متشكلا بشكل البوتقة في الاستدارة»¹. وهكذا تؤدّي البوتقة مع الذهب الذائب فيها الهيئة المذكورة تماما مثل الشمس المؤدّية للهيئتين. ووجه الشبه هنا يحتاج إلى ثقافة موسوعيّة تتجاوز الثقافة اللغويّة.

ومثله قول شاعر آخر:

«وكأنّ أجرام النجوم لوامعا درر نثرن على بساط أزرق

فليس المراد تشبيه النجوم بالدرر ثم تشبيه السماء بالبساط الأزرق، إنّما المراد تشبيه الهيئة الحاصلة من النجوم البيض المتألّثة في جوانب من أديم السماء الملقية فناعها عن الزرقة الصافيّة، بالهيئة الحاصلة المستطرفة من درر منثورة على بساط أزرق»². وهذا المعنى المستخلص طبعاً هو من ضرورات سياق التّواصل؛ فهو معنى لم يفصح عنه، يندرج في إطار المسكوت عنه في الخطاب، أمكننا استنتاجه انطلاقاً من المعطى اللغوي ولكن بالاستعانة بالقدرة التأويليّة، التي تعمل على جمع شتات الصّورة التّشبيهيّة واستدراك العلاقة الجامعة بين طرفين متباعدين نسبياً، وفقاً لذلك يتمّ تحليل الصّورة بالبحث عن وجه الشبه القائم ثمّ إعادة تركيب صورة تشبيهيّة جديدة، قد تختلف في أصلها ودلالاتها عن المعطى اللغويّ.

هذه النّماذج من الأمثلة تدرج في إطار التّشبيه المركّب، من حيث تشبيه صورة مركّبة ليست مفردة بصورة مركّبة أخرى.

❖ - الثالث وهو «أن لا يكون وجه التّشبيه أمراً واحداً ولا منزلاً منزلة الواحد، فهو على أقسام ثلاثة: أن تكون تلك الأمور حسيّة أو عقليّة، أو البعض حسياً والبعض عقلياً.

- فالأول كما إذا شبيّهت فاكهة بأخرى في لون وطعم ورائحة
- والثاني كما إذا شبيّهت بعض الطيور بالخراب في حدة النظر وكمال الحذر وإخفاء السّفاد
- والثالث مثل تشبيه إنسان بالشمس في حسن الطلعة ونباهة الشّان وعلو المرتبة»³.

ويقدّم لنا "السكاكي" نماذجاً لصور تشبيهيّة قد تستغلّق أوجه التّشبيه فيها فيضمّر فيها ما قد يبدو ظاهراً بيّناً، من ذلك وصفهم للألفاظ إذا كانت لا تثقل على اللسان ولا تتأفر بين حروفها، ولا

¹ - السكاكي، مفتاح العلوم. ص 564.

² - المصدر نفسه. ص 565.

³ - المصدر نفسه. ص 566، 567.

غرابية فيها، ولا تكون وحشية غير مألوفة، ولا مما تشبته معانيها «كالعسل في الحلاوة، وكالماء في السلاسة، وكالنسيم في الرقة»¹. فنجدهم يذكرون الحلاوة والسلاسة والرقة لوجه الشبه، على أن وجه الشبه في المأل شيء غير ذلك، وذلك أن لازم الحلاوة هو ميل الطبع إليها وأنس النفس بها، ولازم السلاسة والرقة هو إفادة النفس نشاطا منها، فشأن النفس مع مثل تلك الألفاظ الموصوفة بتلك الصفات كشأن العسل الذي يلذ طعمه، فتلذذ النفس له ويميل الطبع إليه، أو كشأن الماء الذي يتلج الصدر ويجلب له الراحة، وكالنسيم الذي يتخلل الجسم فيبعث في النفس نشاطا وفي الصدر انشراحا. وهذه هي لوازم تلك الأوصاف المتعلقة بالألفاظ الحسنة.

2-1-1-4-التشبيه باعتبار الغرض: يقرر "السكاكي" بادئ ذي بدء أن «التشبيه لا يصار إليه إلا لغرض»²، لذلك جعله عائدا إما إلى المشبه أو المشبه به. فإذا كان عائدا إلى المشبه فإما أن يكون:³

- لبيان مقدار حاله كقولك "هو في سواده كحلك الغراب" إشارة إلى أنه في حالة من الحزن والأسى.
- أو لبيان إمكان وجوده، مثل قصدك إلى تفضيل شخص على باقي جنسه إلى ما هو أشرف وهو في الظاهر أمر كالممتنع، فتلجأ إلى التشبيه لبيان إمكانية ذلك بقولك "حاله كحال المسك الذي هو بعض دم الغزال" وليس كسائرهما، مما أكسبه الفضيلة الموجبة إخراجها من نوع أشرف من الدم.
والتشبيه هنا يتجاوز مجرد إظهار الممدوح في صورة غريبة غير مألوفة، إلى الإعلاء من شرفه بجعله خالص أقرانه بتشبيهه بالمسك الذي هو خالص دم الغزال لا كله. والصورة التشبيهية بهذا الشكل تتجاوز المستوى الفردي إلى المستوى التركيبي، كونها لا تفهم إلا بتركيب جزئياتها.
- وإما أن يكون الغرض من التشبيه تقوية شأنه في نفس السامع وزيادة تقرير له عنده "كما إذا كنت مع صاحبك في تقرير أنه لا يحصل من سعيه على طائل، ثم أخذت ترقم على الماء وقلت هل أفاد رقمي على الماء نقشا ما، أنك في سعيك هذا كرقمي على الماء".

فالتشبيه هنا يعكس مقدار الخيبة التي مثلت بصورة القبض على الماء. قد يجعلنا التشبيه نفترض مسبقا أن خيبة المتكلم تبعث على الألم والحسرة، ولكن قد يعدل افتراضنا ذلك إذا ما علمنا أنه ألم يبعث على التلذذ باعتبار أن المتكلم لا يكف عن صنيعه ذلك. وبالتالي فالتشبيه تجاوز

¹ - السكاكي، مفتاح العلوم. ص 567.

² - المصدر نفسه. ص 558.

³ - ينظر: المصدر نفسه. ص 568، 570.

التعبير عن حالة شعورية وجدانية إلى صياغة رؤية إنسانية، «وهذا يؤكد أن الصورة لا تكتسب قيمتها الفنية فقط من تجسيدها للأشياء وتصويرها الظاهري، وإنما بما توحى به من دلالات نفسية وشعورية، تتبع من بنائها اللغوي الخاص وسياقها الشعري»¹.

- أو أن يكون لإبرازه إلى السامع في معرض التزيين أو التشويه أو الاستطراف، كحالك "إذا شبّهت وجهها أسود بمقلة الطّبي" حتى تضي عليه نوعاً من الحسن والجمال المسلوب أصلاً.

وفي هذين الغرضين الأخيرين اعتداد بالسامع الذي يظهر دوره في فكّ شفرات الصورة التشبيهية بتحليل المعطى اللغوي وإعادة تركيبه في ضوء المعطيات التأويلية.

وقد اعتنى "السكاكي" في هذا الإطار بما عرف في العصر الحديث بخرق أفق الانتظار أو التوقع، من خلال حديثه عن نسج صور فنية خارجة عن المألوف، كما يعكسه حديثه عن الاستطراف، ففيه «يكون المشبه به نادر الحضور في الذهن... فإذا أحضر استطرف استطراف النّوادر عند مشاهدتها واستلذّ استلذاذاها لجدتها فكلّ جديد لذّة»². ويضرب لذلك مثالا عن حضور النار والكبريت مع البنفسج والرياض مما يلخصه قول الشاعر:³

ولازوردية تزهو بزرققتها بين الرياض على حمر اليواقيت
كأنّها برق قامات ضعفن أوائل النار في أطراف كبريت

فالمألوف في هذه الصورة الفنية التشبيهية اتصال النار بأطراف الكبريت، وإنما النادر حضوره في الذهن اقتران ذلك بحديث الرياض، إذ حدث الجمع بين ما لا يتصور الجمع بينهما من دلائل متافرة في قالب فني استحسنته "السكاكي"، «فعلى كلّ دال أن يكتسب في إطار الخطاب إحدى القيم التي يمتلكها في اللغة، ويمكننا على الأكثر أن نسدّ استثنائياً بعض نواقص المعجم عبر فبركة تعبير مبتكر يؤدي دور الدال أو المدلول، شرط أن يكون مفهوماً على الفور، أي أن يكون مبرراً بوضوح»⁴. ولعلّ ما يجعل منه مبرراً واضحاً في نماذج الصور التشبيهية هو وجه الشبه، الذي يدني المشبه به من المشبه حتى وإن اختلفا حقيقة ووصفاً. وإن دلّ هذا فإنما يدلّ على أن الصورة كلما كانت موعلة في الغرابة بالجمع بين طرفين قد نعتقد أنه لا يحسن الجمع بينهما، كانت ألدّ إلى

¹ - محمد صلاح زكي أبو حميدة، البلاغة والأسلوبية عند السكاكي. ص 247.

² - السكاكي، مفتاح العلوم. ص 569، 570.

³ - ينظر: المصدر نفسه. ص 570.

⁴ - أوريكيوني، المضمّر. ص 406.

النفس التي يستهويها كل جديد يكسر قواعد العرف اللغوي والمعرفي. ومن هنا تكتسب هذه الصورة التشبيهية طرافتها وجدتها من خلال خروجها عن التشبيهات المألوفة.

هذا بخصوص الغرض العائد إلى المشبه، أما بخصوص الغرض العائد إلى المشبه به «فمرجعه إلى إيهام كونه أتم من المشبه في وجه التشبيه، كقول الشاعر:

وبدا الصّباح كأنّ غرّته وجه الخليفة حين يمتدح»¹

فها هنا تشبيه يوهمنا أن وجه الخليفة أتم من الصّباح في وضوحه.

ويرى "السكاكي" «أن التشبيه متى كان وجهه وصفا غير حقيقي وكان منتزعا من عدة أمور خصّ باسم التمثيل، كالذي في قوله:

اصبر على مضض الحسو د فإنك صبرك قاتله

فالنار تأكل نفسها إن لم تجد ما تأكله

فإن تشبيه الحسود المتروك مقاولته بالنار التي لا تمدّ بالحطب فيسرع فيها الفناء ليس إلا في أمر متوهم»².

وعلى العموم فإن أغراض التشبيه عنده كانت خلاصة الدلالة التي توحى إليها كل صورة تشبيهية. والحقيقة أن أغراضه قد تتعدّد وتكثر «فهي توجد في معظم الأحيان إلى جانب دلالات أخرى تختصّ بها كل صورة على حده، انطلاقا من شكلها اللغوي والسياق والموقف الشعوري الذي يصاحبها»³. ومعنى ذلك أن تلك الأغراض لم يحصرها "السكاكي" في قوائم نهائية وإنما هي متجددة بتجدد السياق الذي يحتويها، والذي صدرت عنه.

2-1-1-5-أحوال التشبيه: وهو «النظر في أحوال التشبيه من حيث كونه قريبا أو غريبا مقبولا أو مردودا»⁴؛ أي النظر في الاتجاهات المختلفة التي يتمظهر من خلالها التشبيه.

أشرنا في موضع سابق وتحديدا عند الحديث عن وجه الشبه أنه كلما كان خارجا عن المألوف، بعيد المأخذ، كان أذ إلى النفس «من أسباب قرب التشبيه وكونه نازل الدرجة أن يكون

¹ - السكاكي، مفتاح العلوم. ص 571.

² - المصدر نفسه. ص 575.

³ - محمد صلاح زكي أبو حميدة، البلاغة والأسلوبية عند السكاكي. ص 244.

⁴ - السكاكي، مفتاح العلوم. ص 579.

وجهه أمرا واحدا... أو أن يكون المشبه به مناسباً للمشبه... أو أن يكون المشبه به غالب الحضور في خزنة الصور بجهة من الجهات»¹.

وفي مقابل ذلك من أسباب بعد التشبيه وغرابته «أن يكون وجه التشبيه أمورا كثيرة... أو أن يكون المشبه به بعيد النسبة... أو أن يكون المشبه به نادر الحضور في الذهن... أو مركبا خياليا»². وهذا مفاده أن التشبيه كلما كان خيالياً أو عقليا بعيد المأخذ كان في البعد والغرابة أقوى.

وحتى يكون التشبيه مقبولا أو مردودا فلا بد أن يخضع لجملة من القواعد المنطقية إذ «الأصل فيه هو أن يكون الشبه صحيحا... وأن يكون كاملا في تحصيل ما علق به من الغرض، وأن يكون سليما عن الابتذال مثل أن يكون المشبه به محسوسا أعرف شيء بأمر لون مخصوص أو شكل أو مقدار»³.

ومن باب الاعتداد بالتأثير في المتلقي يعد التشبيه من الصور البيانية التي تحبك بطريقة فنية بالاستناد إلى العناصر الأربعة المكونة للتشبيه، وهي المشبه والمشبه به ووجه الشبه والأداة، ويقدر استعانة الصورة التشبيهية بهذه العناصر مجتمعة أو ببعضها تكون مرتبة التشبيه من القوة والضعف، ومقدار تأثيره في المتلقي. وعليه فقد جعل "السكاكي" من مراتب التشبيه ثمان:⁴

- 1- ذكر أركانه الأربعة مجتمعة كقولك: زيد كالأسد في الشجاعة، وهو تشبيه أدنى صورة.
- 2- عدم ذكر المشبه كقولك: كالأسد في الشجاعة، وهي كالأولى في عدم القوة.
- 3- عدم ذكر الأداة كقولك: زيد أسد في الشجاعة، وفيه نوع من القوة.
- 4- عدم ذكر المشبه والأداة كقولك: أسد في الشجاعة مخبرا عن زيد، وهي كالتي سبقتها في القوة.
- 5- عدم ذكر وجه الشبه كقولك: زيد كالأسد، وفيها قوة تشبيه مستمدة من عموم وجه الشبه.
- 6- عدم ذكر المشبه ووجه الشبه كقولك: كالأسد، في موضع الحديث عن زيد، وفيها قوة تشبيه.
- 7- عدم ذكر الأداة ووجه الشبه كقولك: زيد أسد، ويمثل أعلى المستويات وأبلغها، ويمكن تبرير ذلك من ناحيتين:

- «الأولى أن حذف بعض العناصر يؤدي إلى تكثيف الدلالة في مساحة لغوية ضيقة، وبذلك تصبح الصورة أكثر ثراء وغنى.

¹ - السكاكي، مفتاح العلوم. ص 581.

² - المصدر نفسه. ص 581.

³ - المصدر نفسه. ص 582.

⁴ - ينظر: المصدر نفسه. ص 584.

-والأخرى أن وجود الأداة يحد من فاعلية التشبيه وتفاعل طرفيه... في حين يوحي حذفها بتطابق الطرفين»¹.

8- الاكتفاء بذكر المشبه به فقط، وحكمها كالسابقة.

بالنظر في هذه النماذج نجد "السكاكي" يطبق بعض القوانين التحويلية على بنية التشبيه؛ فقد أدرك أن هناك بعض الجمل التشبيهية وبالرغم من تباين بنائها التركيبي إلا أنه يمكن العودة بها إلى أصل واحد، لذلك نراه عمل وفقا للقاعدة الأساسية في التحويل وهي إمكانية إنتاج عدد من الجمل انطلاقا من أصل واحد.

بناء على المعطيات الآتية الذكر يمكن أن نخلص للقول أن المرسل قد يستعمل آلية التشبيه للتعبير عن مقصوده الضمني أو بتعبير آخر عن قصده المستلزم من الخطاب؛ فالمرسل ومن خلال التشبيه ينتج خطابه في ظل الإستراتيجية التلميحية بالاعتماد على تفعيل مبدأ التعاون. والتشبيه يحتمل التلميح فيه عبر مستويين من مستويات اللغة: مستوى اللفظ المفرد، ومستوى اللفظ المركب، أو ما يجسد نوعين من أنواع التشبيه عند "السكاكي": تشبيه المفرد بالمفرد، والتشبيه المركب.

يقوم التشبيه على علاقة المشابهة التي «تفترض أن يكون هناك شيئا أصل وفرع، ولضبط العلاقة بينهما يحلّل الأصل إلى مكوناته أو مقوماته أو صفاته الذاتية والعرضية فيختار بعضا منها لإسقاطه على الفرع، على أن ما يسقط يجب أن يكون جامعا متفقا عليه بأنه وصف منضبط»²؛ ومعنى ذلك أن المشابهة عملية تقوم على تمثلات استدلالية تحدد وفقها السمات الدلالية للفظ الأصل، من تحديد مكوناته وصفاته الذاتية والعرضية حتى تقابل بالسمات الدلالية للفرع، في محاولة إسقاطية من أجل خلق نوع من المماثلة بينهما.

ولتحديد علاقة المشابهة تلك غالبا ما يلجأ إلى التحليل بالمقومات، التي تقوم على استحضار السمات الدلالية الأصلية للمشبه، حتى تظهر السمة البارزة المرتبطة بسياق التلفظ، حينها نحاول أن نحدث عملية إسقاطية بالاستعانة بالكفاءة اللغوية والتداولية.

ولكن بقدر ما يقوم التشبيه على الأخذ بمبدأ المشابهة فإنه يقوم كذلك على العمل وفقا لمبدأ آخر هو مبدأ التفاعل؛ أي التفاعل بين عناصره الأربعة التي أشار إليها "السكاكي"، ولا يشترط هنا

¹ - محمد صلاح زكي أبو حميدة، البلاغة والأسلوبية عند السكاكي. ص 260.

² - محمد مفتاح، مجهول البيان. ص 40.

حضورها مجتمعة في كل صورة تشبيهية، وإنما يحضر بعضها ويسقط الآخر بالاعتماد على عنصرَي الذِّكر والحذف اللذان يعملان على تحديد القيمة الفنية للتشبيه، فوفقاً "للسكاكي" فإن أقوى التشبيهات عنده ما حذف فيها وجه الشبه والأداة، لأنها تجعل من المشبه به عينه المشبه، وهذا ما يسمح بتجاوز الحدود الفاصلة بينهما حتى ينمحي كل ما من شأنه أن يجعل منهما شيئين متباعدين حقيقة ووصفاً. ويضعف التشبيه كلما صرح فيه بوجه الشبه لأن ذلك يسقط التلميح.

هذا عن التفاعل بين عناصر التشبيه من جهة، ثم التفاعل بين عناصره وبين معطيات السياق من جهة أخرى، الذي من شأنه أن يوفر دلالة إضافية. وبالتالي فإن الحالات المختلفة التي يتخذها طرفي التشبيه تتجاوز مجرد تحديد أوجه التشابه والاختلاف إلى تحديد العلاقة التفاعلية بينهما.

والحقيقة أننا «إذا حاولنا فهم التشبيه كصورة بلاغية تقوم على التفاعل الدلالي بين أطرافها من ناحية، وبينها وبين السياق من ناحية أخرى، فإننا نستطيع أن نلمس درجة معينة من الانزياح لأطراف الصورة، بحيث يصبح كل طرف عاجزاً عن الاحتفاظ بدلالته الوضعية في مقابل الطرف الآخر»¹. يمكن أن تتضح الفكرة أكثر باستحضارنا مثال "زيد أسد"، حيث لاحظنا أن المشبه والمشبه به يختلفان في الحقيقة من حيث انتساب أحدهما إلى عالم الإنسان والآخر إلى عالم الحيوان، ولكنهما يشتركان في الصفة المضمرّة وهي القوة والشجاعة. حصل هذا التفاعل بين دمج العنصرين من خلال تنازل المشبه المؤقت وهو الإنسان عن بعض مقوماته كالإنسانية مضاف إليه صفات الأسدية. وفي هذا السياق تتخلى كلمة أسد عن السمات المميزة لها لصالح الاسم الذي اقترنت به، مما جعلها ذات قيمة ضمنية. «وهكذا فإن التشبيه يدخل في إطار التجاوز الدلالي اعتماداً على نظرية التفاعل»².

إن الدلالات الوضعية المرتبطة بمفهوم الإنسان في الاستعمال الحرفي تخرق الدلالات الإضافية المرتبطة بذات المفهوم في هذا السياق، باعتبارها ناتجة عن جملة من الاستدلالات التضمنية. وما هذا النموذج ونظيره من النماذج التي ساقها "السكاكي" إلا أقوال ضمنية من صنف الأقوال المضمرّة، أضمرت فيها الصفة الجامعة بين قطبي التشبيه، أو وجه الشبه.

والتشبيه كما هو معلوم يدخل في إطار الانزياح الدلالي وفقاً للمفاهيم الحديثة. وقد أدرك "السكاكي" بتحليلاته للصور التشبيهية أن دلالة هذه الأخيرة تتجاوز حدود التواضع أو الدلالة

¹ - محمد صلاح زكي أبو حميدة، البلاغة والأسلوبية عند السكاكي. ص 239.

² - المرجع نفسه. ص 239.

الوضعية، إلى دلالات إضافية أخرى تكسبها شحنات دلالية أكبر بالاستناد إلى خاصيتي الحضور والغياب، والذكر والحذف، والبساطة والتركيب، والقرب والبعد، والحس والعقل، مما يسمح بخلق صور تشبيهية مختلفة ومتعددة المراتب. وهذا ما ذكره "السكاكي" عند حديثه عن أحوال التشبيه وعن وجه الشبه.

وعلى ذكر مراتب التشبيه فقد رأينا أنها تختلف باختلاف قوة وضعف التشبيه المرتبطين بعنصري الذكر والحذف لعناصر التشبيه. فأضعف التشبيهات عند "السكاكي" ما اجتمعت فيه العناصر الأربعة، ثم تأخذ بالتدرج من أدنى مرتبة إلى أعلى مرتبة يجسدها حذف وجه الشبه كون الصورة تحتل عدة أوجه شبه، الأمر سيان بالنسبة لحذف المشبه ووجه الشبه، وحذف المشبه به، وحذف الأداة ووجه الشبه الذي يجعل من المشبه به يبدو كعين المشبه مثل قولك: زيد أسد، وهو أقوى التشبيهات.

وعليه يمكن أن نستنتج أن الصورة كلما تعمّدت تقرب المشبه به من المشبه لدرجة الاتحاد كلما كانت الصورة أقوى، والقيمة الفنية الممنوحة للتشبيه أقوى.

وإذا ما ربطنا الفكرة السابقة بمفهوم الضمني في تحليل الخطاب فإننا نقول أن أقوى التشبيهات عند "السكاكي" ما أضمر فيها وجه الشبه أولاً، أو ما أضمرت فيها الأداة ووجه الشبه، أو باختصار ما أضمرت فيه معظم العناصر التشبيهية حتى يبدو المشبه به هو نفسه المشبه.

ولهذه الفكرة ارتباط بإثارة مخيلة المتلقي وإطلاق العنان أمام العمليات العقلية بغية التوصل إلى تحديد وجه أو أوجه الشبه. إن وجه الشبه يتفاوت بين المشبهات، وبما أنه يتمحور في ظلّ أقسام مختلفة منها الحسي ومنها العقلي، فهو يستند إلى المفاهيم الضمنية من قبيل الاستنباط والاستدلال العقلي والتأويل.

بالنسبة لأغراض التشبيه فهي تندّد عن الحصر وفق "السكاكي"، وهي تمثّل عنده خلاصة ما توحى إليه كل صورة من دلالة تتحكّم في بلورتها المعطيات العامة لسياق التخاطب، وكذا الحالة الشعورية المنشئة للصورة. وهنا يلعب تحديد المقاصد الخطابية الظاهرة والمضمرة خاصة دوراً في الكشف عن معطيات الخطاب ونجاح العملية التواصلية.

انطلاقاً من المعطيات التي سقناها عن مفهوم التشبيه عند "السكاكي" فإنه يندرج تحت صنف القول المضمّر من الضمانيات وفقاً لتقسيمات "أوريكيوني" والمنظرين الغربيين. وكما مرّ بنا مع

النماذج المستشهد بها فإن ما احتملته من أقوال مضمرة قائمة تأويلاتها مفتوحة مع تعدد السياقات والأحوال التي تصدر ضمنها، ثم إن وجودها يتوقف على تدخل قوانين الخطاب.

واعتماداً بما يذهب إليه "ديكرو" فإن إنتاج القول المضمّر يكون كالتالي «إذا كان "س" اعتقد أنه من المستحسن أن يقول "ق" فإنه يفكر في "ل". فيكون "ل" بالتالي نتيجة حتمية»¹؛ حيث يمثل "ق" هنا القول المصرح به، و"ل" القول المضمّر.

يقوم كل تشبيه على علاقة تضمينية تظهر «بمظهر الفرضية التي ننشؤها بهدف ضبط قول انتهاكي ظاهرياً لجهة طريقة عمله البلاغية التداولية التواصلية»². وللوصول إلى تحديد تلك العلاقة وفكّ ترميزها نلجأ إلى:

- تجاوز الوقوف عند حدّ القراءة الحرفية

- البحث عن المعنى الضمني من السياق

أما عن آلية هذا الانتقال في الإضمار فهي التأويل والاستنتاج، «إن تحقيق متضمنات القول يتم عن طريق عمليات استنتاجية يقوم بها المخاطب. وهذه العملية هي الشرط الرئيس للقول إن الكلام يدخل ضمن مجال الأقوال المصرح بها والمتحققة في واقع الخطاب»³. ففي حالة توظيف جملة ما مخروجا بمعناها الظاهر الذي تدلّ عليه صيغتها إلى معنى آخر مستلزم مقامياً نفع في إشكال مرتبط بالتأويل الواجب منحه إلى الجملة، من منظور أن دلالة هذه الأخيرة تتجاوز الدلالة الحرفية المتواضع عليها.

2-1-2- المجاز

2-1-2-1- مفهوم المجاز: هو الأصل الثاني من أصول علم البيان. يسوق لنا "السكاكي" عدة تعريفات تخصّ ثنائية الحقيقة والمجاز، نسوق منها مفهومه للحقيقة بأنها «الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له من غير تأويل في الوضع»⁴. في مقابل المجاز «هو الكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له بالتحقيق استعمالاً في الغير بالنسبة إلى نوع حقيقتها، مع قرينة مانعة عن إرادة معناها في ذلك النوع»⁵.

¹ - Ducrot , Dire et ne pas dire. P 132.

² - أوريكيوني، المضمّر. ص485.

³ - عمر بلخير، تحليل الخطاب المسرحي في ضوء النظرية التداولية. ص113.

⁴ - السكاكي، مفتاح العلوم. ص588.

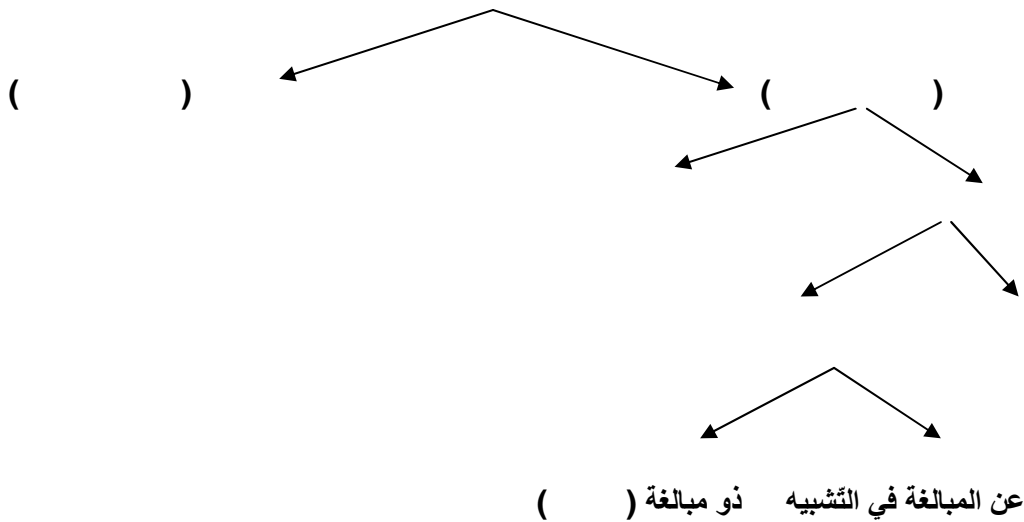
⁵ - المصدر نفسه. ص589.

فالمعنى المجازي للكلمة هو المعنى المجاوز للدلالة الظاهرة إلى معان أخرى ضمنية تضاف إلى الدلالة الأصلية، ويلعب السياق دورا مهما في تحديدها بمعونة القرائن، ولذلك يضيف "السكاكي" قوله: «واعلم أنا لا نقول في عرفنا استعملت الكلمة فيما تدلّ عليه، أو في غير ما تدلّ عليه، حتى يكون الغرض الأصليّ طلب دلالتها على المستعمل فيه»¹.

فقوله بالتحقيق احتراز ألا تخرج الاستعارة عن ذلك باعتبارها من المجاز، وقوله استعمالا في الغير احتراز عن استعمال الكلمة في أصل الوضع لا بالنسبة إلى نوع حقيقتها.

وتعريف "السكاكي" للمجاز بهذه الصيغة يجعل منه قسما من أقسام الكلام الضمني وفق تحديدات المنظرين في العصر الحديث، على اعتبار أنّ الكلمات الواقعة مجازا ماهي إلا كلمات تحوي أقوالا مضمرة أي غير مصرّح بها في الخطاب، وسنتبين ذلك باستعراضنا لأنواع المجاز.

2-1-2-2- أقسام المجاز: يمكن اختزالها في الخطاطة التالية :



وفقا لهذه الخطاطة نكون حيال أنواع مختلفة من المجاز:

أولاً: مجاز لغويّ راجع إلى معنى الكلمة خال عن الفائدة: «هو أن تكون الكلمة موضوعاً لحقيقة من الحقائق مع قيد فتستعملها لتلك الحقيقة لا مع ذلك القيد بمعونة القرينة، مثل المشفر وهو موضوع للشفة مع قيد أن تكون شفة بغير استعمال الشفة فنقول فلان غليظ المشفر»² في ضمن

¹ - السكاكي، مفتاح العلوم. ص 590.

² - المصدر نفسه. ص 594.

قرينة دالة على أن المراد هو الشفة لا غير. في هذا القول إشارة واضحة إلى ما يحتمله كل ملفوظ من معنيين أحدهما ظاهر جلي وآخر مضمّر خفي. الكلمة الواقعة مجازاً هنا هي كلمة المشفر كونها استعملت في غير ما وضعت له في الأصل. والمانع من إرادة المعنى الأصلي هي القرينة الدالة. والحقيقة أن الحديث عن القرائن هنا يوحي بالمعنى الضمني الذي يحتمله الخطاب.

إذا كانت فائدة المجاز عند "السكاكي" مرتبطة بدرجة التجوّز الدلالي بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي، فإننا نرى أن الانتقال في هذا النوع من المجاز محصور داخل حقيقة واحدة، بحكم أن المعنيين ينتميان إلى حقيقة واحدة، لذلك فقد جعل منه مجازاً لغوياً خالياً عن الفائدة.

ثانياً: مجاز لغوي ومعنوي مفيد خال عن المبالغة في التشبيه: «هو أن تعدى الكلمة عن مفهومها الأصلي بمعونة القرينة إلى غيره لملاحظة بينهما، نحو أن تراد النعمة باليد وهي موضوعة للجارحة المخصوصة لتعلق النعمة بها من حيث أنها تصدر عن اليد»¹. ونحو أن يراد النبت بالغيث في قولهم رعينا غيثاً كون الغيث سبباً في الإنبات، أو أن يراد الغيث بالسماء في قولهم أصابتنا السماء لكون السماء مصدر الغيث². ومما يدخل تحت هذا الصنف قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ آلَيْتَمَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا ١٠﴾ (لاستلزام أموال اليتامى ذلك، فالمعنى الثاني (يأكلون في بطونهم ناراً) مما يستلزمه المعنى الأول (أكل أموال اليتامى).

في هذه النماذج يحدّد المعنى تبعاً للعلاقة القائمة بين العنصرين المذكورين وهي علاقة استلزام، حدث من خلالها تجاوز المعنى الأصلي إلى غيره لتعلق بينهما، بمعونة القرينة المانعة، وإن كانت العلاقة بين المعنيين لا تحكمها علاقة مشابهة وإنما تحكمها علاقات كثيرة، اكتفى "السكاكي" بالإشارة إلى بعضها دون أن يعمد إلى حصرها، مثل العلاقة السببية كما يبيّنه المثال الأول والثاني، والعلاقة المسببية كما نجده في المثال الثالث، واعتبار ما سيكون كما تدلّ عليه الآية الكريمة.

نلاحظ أن العلاقة التي تربط بين المعنى الأول والمعنى الثاني في هذا النوع من المجاز هي علاقة مجاورة، فالكلمات "يدّ وغيث وسماء ونار" إذا أخذت بمعناها الحقيقي نجدتها غير ملائمة للسياق، لذلك لا بدّ من الانتقال من المعنى الأول غير الملائم للسياق إلى معنى آخر، وهو انتقال

¹ - السكاكي، مفتاح العلوم. ص 595.

² - ينظر: المصدر نفسه. ص 595.

محكوم بعلاقة. وجملة المعاني الفرعية المشار إليها هي معانٍ ضمنية دلالية، ترتبط بالمادة اللغوية للملفوظ، تستند إلى الدلالات العرفية المرتبطة بالكلمات.

ثالثاً: مجاز لغوي راجع إلى حكم الكلمة: «مدار هذا النوع على حرف واحد وهو أن تكتسي الكلمة حركة لأجل حذف كلمة لا بدّ من معناها أو لأجل إثبات كلمة مستغنى عنها استغناء واضحاً»¹، لذلك فهو أكثر تعلقاً بالدراسات النحوية.

رابعاً: الاستعارة: «هي أن تذكر أحد طرفي التشبيه وتريد به الطرف الآخر مدّعياً دخول المشبه في جنس المشبه به، دالاً على ذلك بإثباتك للمشبه ما يخصّ المشبه به كما تقول "في الحمام أسد" وأنت تريد به الشجاع مدّعياً أنه من جنس الأسود، فتثبت للشجاع ما يخصّ به وهو اسم جنسه مع سدّ طريق التشبيه بإفراده في الذكر، أو كما تقول إنّ المنية أنشبت أظفارها»².

الاستعارة هي نمط من أنماط الصورة البلاغية عند "السكاكي" ترتبط بالتشبيه، وإن كان وجه الاختلاف بينهما قيام هذا الأخير على طرفين يجتمعان معاً، في حين تقوم الاستعارة على طرف واحد يحلّ محلّ طرف آخر لعلاقة مشابهة، لا تختلف عن تلك التي يقوم عليها التشبيه. وعلى هذا الأساس فإن كانت الاستعارة تحوي التشبيه إلا أن الأمر «لا يستلزم القول بأنّ الاستعارة يمكن أن تختزل في تشبيه: فالتشبيه يظهر فعلاً تماثلاً، في حين أنّ الاستعارة تلمح إليه فقط. وهذا الفرق في الطابع الصريح لما يتمّ تبليغه يفسّر ما لنا من ميل إلى إسناد معنى ثانٍ للاستعارة، في حين أنّه لا وجود لهذا الميل في ما يخصّ التشبيه»³. ويعلّل "السكاكي" سبب تقديمه للتشبيه على الاستعارة بأنّها فرع من فروعها، تمثّل تطابقاً بين طرفي التشبيه فيحذف أحدهما مع الأداة ووجه الشبه لنحصل بذلك على استعارة. وبما أنّها من أبواب المجاز نجده يركّز على السمة التي تميّزها عن باقي الصور المجازية الأخرى بالتركيز على البنية التشبيهية لها.

مفهوم "السكاكي" للاستعارة هو مفهوم قائم على جملة من المقومات، مثل:

- دلالة أحد طرفي التشبيه على الآخر وبلوغهما مستوى التطابق، وهو تطابق مجازي يسمح بحذف أحدهما وإحلال الآخر محلّه. وفي حالات الحذف تبقى السلطة التقديرية للمتلقّي في بناء الجزء المحذوف أو المضمّر بالاستعانة بالقرائن الدالة وبمعطيات السياق.

¹ - السكاكي، مفتاح العلوم. ص 625، 526.

² - المصدر نفسه. ص 599.

³ - جاك موشر، آن ريبول، القاموس الموسوعي للتداولية. ص 442.

- مفهوم الدعوى أي ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به. والادعاء «هو الاستعارية التي تقوم على ترتيب شيء على شيء آخر»¹.

- مفهوم القرينة المانعة من إرادة المعنى الحقيقي.

أما من ناحية الدلالة فإن مبنى الاستعارة يكون على:

- خرق الدلالة الأصلية

- والانتقال إلى دلالة أخرى عن طريق المشابهة التي تكون وصفا مشتركا بين ملزومين مختلفين في الحقيقة؛ ويعني ذلك اشتراك الطرفين في الصفة واختلافهما في الحقيقة على عكس التشبيه الذي يمكن لطرفيه أن يشتركا في الصفة ويختلفا في الحقيقة أو العكس.

أشرنا آنفا إلى أن المجاز يقوم على تجاوز الدلالة الحقيقية إلى أخرى مجازية، وحصول الانتقال من الملزوم إلى اللازم ليس السبيل الوحيد لتحديد الاستعارة كونه متحقق بذاته في المجاز المرسل والكناية - كما سنرى - لذلك يشترط في ذلك الانتقال أن يقدمه «تشبيه شيء بذلك الملزوم في لازم له»².

وعلى العموم فإن الآلية الاستعارية تقوم على النقل والادعاء.

أشار "السكاكي" إلى الاختلاف الحاصل حول اعتبار الاستعارة مجازا لغويا أو عقليا، ففي تشبيهك لشخص ما بالأسد في الشجاعة، فإن الشجاعة كانت «من أخصّ أوصاف الأسد وأمكنها لكن اللغة لم تضع الاسم لها وحدها بل لها في مثل تلك الجثة وتلك الصورة والهيئة وهاتيك الأنياب والمخالب إلى غير ذلك من الصور الخاصة في جوارحه»³. فاللفظ المستعار لا يدل على كامل معناه الموضوع له بل على جزء فقط هو معنى الشجاعة، وخروج اللفظ عن دلالاته الأصلية الموضوع لها إلى دلالة أخرى بقصد المشابهة يسمّى مجازا لغويا.

وينظر إليه على أنه عقلي «نظرا إلى الدعوى، فإن كونه لغويا يستدعي كون الكلمة مستعملة في غير ما هي موضوعة له ويمتنع من ادعاء الأسدية للرجل، وأنه داخل في جنس الأسود فرد من أفراد حقيقة الأسد»⁴.

¹ - محمد الولي، الاستعارة في محطات يونانية وعربية وغربية، رسالة مقدّمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية الآداب، الرباط، 2000، ص 238.

² - السكاكي، مفتاح العلوم، ص 558.

³ - المصدر نفسه، ص 600، 601.

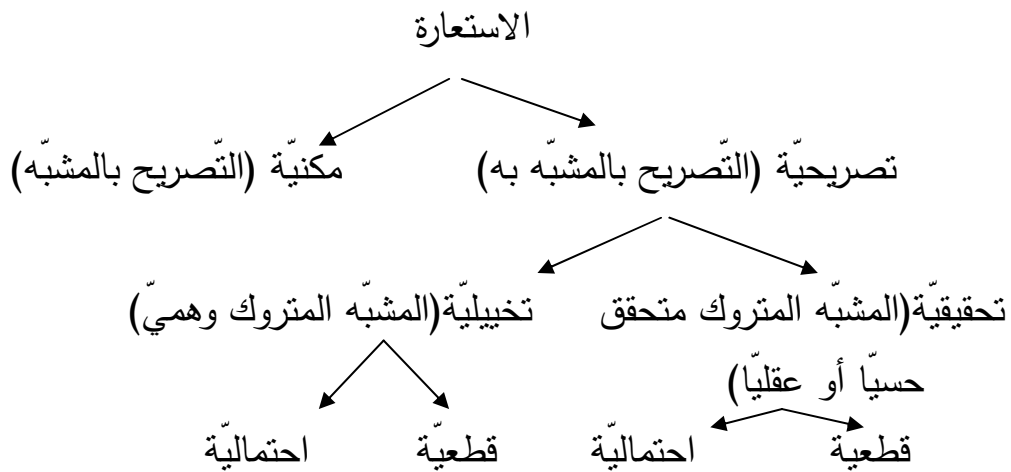
⁴ - المصدر نفسه، ص 601.

إنّ ادّعاء الأسيديّة للرجل فيه نقل للاسم الذي لا بدّ أن يتبع بنقل للمعنى، مع ضرورة التّوفيق بين إصرار المستعير على ادّعاءه الأسيديّة للرجل، وإيجاده قرينة دالّة على أنه ليس المقصود الهيكل المخصوص.

يحتنّا "السكاكي" في هذا السّياق على ضرورة الاستعانة بعمليات التّأويل في كشف مضمّر الخطاب بقوله: «اعلم أنّ وجه التّوفيق هو أن تبني دعوى الأسيديّة للرجل على ادّعاء أن أفراد جنس الأسد قسمان بطريق التّأويل متعارف، وهو الذي له غاية جرأة المقدّم ونهاية قوّة البطش مع الصّورة المخصوصة، وغير متعارف وهو الذي له تلك الجرأة وتلك القوّة لا مع تلك الصّورة»¹، ممّا يضعنا حيال نوعين من الضمّنات هنا، ضمّنات دلاليّة تستند إلى التّركيب اللّغويّ لتحديد دلالتها، وأخرى تداوليّة تستند إلى معطيات السّياق.

وانطلاقاً ممّا سبق عن مفهوم "السكاكي" للاستعارة نجد أنه مفهوم لا يختلف في جوهره ولا في مقوماته عن تعريف بعض الباحثين الغربيين أمثال "أوريكيوني"، فالاستعارة لديها «ترتكز على علاقة تماثل قائمة بين الغرضين اللّذين يتطابقان مع المفهيمين المعيّنين... وبالموازاة يتقاطع هذان المفهيمان كونهما يتشاطران بعض الميئاسيمات التي تتطابق مع الخصائص المشتركة بين هذين الغرضين والتي تتيح التّبديل الاستعاريّ»².

1- أقسام الاستعارة: يقسم "السكاكي" الاستعارة أقساماً مختلفة وفقاً لعدّة اعتبارات، كما توضّحه الخطاطة التّالية:



¹ - السكاكي، مفتاح العلوم. ص 602.

² - أوريكيوني، المضمّر. ص 182.

فنكون بذلك حيال أربعة أنواع من الاستعارة باعتبار:

أ- ذكر أو حذف أحد طرفي التشبيه

❖ الاستعارة التصريحية التحقيقية: يعرفها "السكاكي" بقوله: «إذا وجدت وصفا مشتركا بين ملزومين مختلفين في الحقيقة، هو في أحدهما أقوى منه في الآخر، وأنت تريد إلحاق الأضعف بالأقوى على وجه التسوية بينهما، أن تدعي ملزوم الأضعف من جنس ملزوم الأقوى باطلاق اسمه عليه وسدّ طريق التشبيه بإفراده في الذكر توصلًا بذلك إلى المطلوب لوجوب تساوي اللوازم عند تساوي ملزوماتها، فاعلا ذلك في ضمن قرينة مانعة عن حمل المفرد بالذكر على ما يسبق منه إلى الفهم... بانبا دعواك على التأويل المذكور... مثال ذلك أن يكون عندك شجاع، وأنت تريد أن تلحق جرأته وقوته بجرأة الأسد وقوته فتدعي الأسيديّة له باطلاق اسمه عليه، مفردا له في الذكر، فتقول: رأيت أسدا، كيلا يعد جرأته وقوته دون جرأة الأسد وقوته، مع نصب قرينة مانعة عن إرادة الهيكل المخصوص به كيرمي أو يتكلم...»¹.

الملاحظ أن "السكاكي" قد أسهب في تعريفه لهذا النوع من الاستعارة من خلال تركيزه على بنيتها التركيبية ووظيفتها الدلالية.

فمن الناحية التركيبية يرى "السكاكي" أنها استعارة تقوم على الجمع بين طرفين مختلفين في الحقيقة، مشتركين في الوصف، هو في أحدهما أقوى منه في الآخر. وتعدّ قاعدة الاختلاف في الحقيقة والاتفاق في الوصف أهمّ قاعدة يبني عليها التشبيه الاستعاري؛ ذلك أن درجة التفاعل بينهما تكون أقوى مما يسمح باستعارة وتبادل السمات الدلالية بين الطرفين، فكلّ طرف يفقد بعض سماته الأساسية لصالح الطرف الآخر، مقابل اكتسابه سمات أخرى من هذا الأخير، مما يحدث تطابقا بينهما. وحقيقة هذا التطابق لا تعزى إلى اشتراكهما في الصفة، لأنّ الاستعارة تتجاوز مجرد إحلال دال محلّ آخر إلى مبدأ التفاعل والتداخل الحاصل بينهما نتيجة عنصر استبدال الصفات.

ولسدّ طريق التشبيه المانع للتماثل التام أو الاتحاد وجب إفراد المشبه به في الذكر حفاظا على تمايز كلّ طرف جوهرياً، لا سيما إذا علمنا أنّ مفهوم الاستعارة في أصلها قائم على حذف أحد طرفي التشبيه «فاعلا ذلك في ضمن قرينة مانعة عن حمل المفرد بالذكر على ما يسبق منه إلى الفهم» بغية التوفيق بين دلالة مصرح بها وأخرى مضمرة في الخطاب. ويضرب "السكاكي" لذلك مثال "رأيت أسدا"، هو تركيب استعاريّ حذف منه عنصر المشبه وهو شخص ما من جنس البشر،

¹ - السكاكي، مفتاح العلوم. ص 605.

وصرح فيه بالمشبه به وهو الأسد من جنس الحيوان، وهو وصف أضمرت فيه بعض السمات الدلالية التي لحقت بعنصر المشبه المحذوف تم اقتباسها مما هو مصرح به، مثل الشجاعة والقوة، دون أن تكون غاية التشبيه إحداث مماثلة تامة تكسب المشبه الهيكل المخصوص للمشبه به، والحائل دون قصد ذلك هي القرينة العقلية في هذا التركيب، وقد تكون لغوية إذا ما أضفنا عبارة رأيت أسدا يتكلم...

وبالتالي فإن المحتوى المجازي هو المقبول في هذا السياق الذي يفتح المجال أمام تهميش المحتوى الحرفي.

ويركز "السكاكي" في تعريفه على خاصية دلالية للاستعارة هي المماثلة، أو ما عبر عنه بمصطلح التسوية بين المشبه والمشبه به، من خلال محاولة إلحاق الأضعف صفة بالأقوى صفة على وجه التسوية وإحداث نوع من المماثلة، تسمح على سبيل المبالغة بإدخال المشبه في جنس المشبه به تحقيقاً للمغزى الدلالي من المشابهة. وإذا كان الأمر كذلك إلا أن الكثير من الاستعارات لا تقوم بين طرفيها علاقة تشابه حرفي مطابق، وإذا أخذنا هذا بعين الاعتبار، فإن المشابهة «تقوم بدور أساسي حقاً في فهم الاستعارة وفي إنتاجها، ولكن إثباتها ليس بالضرورة إثبات مشابهة، لأن الإثبات الاستعاري يستمر صادقاً وإن كان معناه خاطئاً، كما أن هناك استعارات لا تعتمد على أية مشابهة مثل: الاستعارات الحرارية، المكانية... الزمانية»¹.

وفي سياق الحديث عن هذا النموذج الاستعاري يشير "السكاكي" إلى ما يمكن أن يتفرع عنه من أنواع فرعية، من قبيل:

؛- الاستعارة التهكمية أو التلميحية: وهي «استعارة اسم أحد الضدين أو النقيضين للآخر بواسطة انتزاع شبه التضاد وإلحاقه بشبه التناسب بطريق التهكم أو التلميح على ما سبق في باب التشبيه، ثم ادعاء أحدهما من جنس الآخر والإفراد بالذكر ونصب القرينة كقولك: "إن فلانا تواترت عليه البشارات بقتله ونهب أمواله وسبي أولاده"»².

فكما ينص عليه هذا التعريف فإن الاستعارة التهكمية من الآليات المجازية قائمة على الجمع بين طرفين متضادين بالبناء على وجه شبه يشترك فيه الضدان، ولكن مع انتزاع التضاد وإحلال التناسب محله بطريق التهكم. أو على حد تعبير "أوريكيوني" فإن التهكم «يفترض وجود علاقة

¹ - يوسف أبو العدوس، الاستعارة في النقد الأدبي الحديث، الأبعاد المعرفية والجمالية، الأهلية للنشر والتوزيع، ط01، الأردن، 1997. ص83.

² - السكاكي، مفتاح العلوم. ص606.

تعارض أو على الأقل تضاد بين مستويي المحتوى»¹، لذا فهو يقارب مفهوم الإلماح عندها²، حيث ترى أننا لكي نكون بصدد الإلماح نسلّم بأن محتوى معيناً قد قيل بصيغة المضمّر بشكل يعمد إلى الانتقاص من المعنى الحرفي، وهذا ما يعكسه الاستدلال المفترض في المثال السابق الذكر من توالي المصائب على الشخص لا البشارات.

يختلف التّهكّم عن المعاني المجازية الأخرى في أنّه لا يحتمل إلا قصدا مضادا واحداً، في مقابل تعدّد المعاني المجازية، «فالتعبير بها عن القصد لا يحتمل معان متفاوتة بتفاوت السياقات أو تعددها، فمعناها ثابت في تمثيل قصد المرسل»³، والذي يجعل من التّهكّم مبنياً على التضاد هو أنّ المرسل يتوخى من خلاله التعبير عن قصده الإيجابي بتعبير سلبي، أو أنّه يقول شيئاً إيجابياً ليبلغ به عن قصده السلبي.

آلية التّهكّم لها وظائف متعدّدة كإحداث عامل المفاجأة والطّرفة للمرسل إليه. ووجه الإثارة في النموذج الاستعاري الممثل به هو مخالفة البناء اللغوي لأفق التّوقّع، ففي قولك "فلان تواترت عليه البشارات" نتوقّع أنّ هناك فعلاً أحداثاً سارة بدليل الاصطلاح عليها بالبشارات، ولكن مواصلة التّركيب يخرق أفق التّوقّع لا بل يحملنا على نقيض التّوقّع إذا لم نتمكّن من التّأويل الصحيح للمسكوت عنه في الخطاب.

؛ - الاستعارة التّمثيلية: يقرّر "السكاكي" بدءاً أنّ الأمثال من قبيل الاستعارة ويمثل لها «باستعارة وصف إحدى صورتين منتزعتين من أمور لوصف الأخرى، مثل أن تجد إنساناً استفتى في مسألة فيهم تارة باطلاق اللسان ليصيب ولا يهّم أخرى، فتأخذ صورة تردده هذا فتشبهها بصورة تردد إنسان قام ليذهب في أمر، فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلاً، وتارة لا يريد فيؤخر أخرى، ثمّ تدخل صورة المشبه في جنس صورة المشبه به روماً للمبالغة في التشبيه، فتكسوها وصف المشبه به من غير تغيير فيه بوجه من الوجوه على سبيل الاستعارة قائلاً "أراك أيها الفتى تقدّم رجلاً وتؤخر أخرى"»⁴.

فالاستعارة في مثل هذا النموذج هي من المجاز المركّب لا المفرد تألفت أجزاؤها وإن بدت لنا كبنية مفردة. والملاحظ أنّ «التجاوز الدلالي الذي يقع في المستعار لا ينتج عن خروج اللفظ بمفرده

¹ - أوريكيوني، المضمّر. ص 184.

² - ينظر: المرجع نفسه. ص 81.

³ - عبد الهادي بن ظافر الشهري، إستراتيجيات الخطاب. ص 416.

⁴ - السكاكي، مفتاح العلوم. ص 606، 607.

عن المعنى الحقيقي، وإنما بنيته (المستعار) اللغوية في مجملها تخرج دلالتها عن معناها القريب إلى دلالة أخرى لازمة عنها يربطها بها شيء من التناسب والتشابه»¹.

الملفوظ هنا قيل في مقام خطابي يتمثل في التردد في الرأي والموقف، لأن المراد بالاستعارة هو إحداث مشابهة بين من يتردد في رأيه بحال من يقدم رجلا ويؤخر أخرى، والوجه الجامع بينهما هو التردد بين أداء الفعل وتركه مع حذف المشبه والاكتفاء بذكر المشبه به. وقد حدث تداخل بين الصورة الأولى والثانية على سبيل الادعاء والمشابهة.

❖ **الاستعارة التصريحية التخيلية:** «هي أن تسمي باسم صورة متحققة صورة عندك وهمية محضة تقدّرها مشابهة لها، مفردا في الذكر، في ضمن قرينة مانعة عن حمل الاسم على ما يسبق منه إلى الفهم، من كون مسماه شيئا متحققا، وذلك مثل أن تشبه المنية بالسبع في اغتيال النفوس وانتزاع أرواحها بالقهر والغلبة...حتى كأنها سبع من السباع، فيأخذ الوهم في تصويرها في صورة السبع واختراع ما يلزم صورته ويتم بها شكله...ثم تطلق على مخترعات الوهم عندك أسامي المتحققة على سبيل الأفراد بالذكر، وأن تضيفها إلى المنية قائلا: مخالِب المنية أو أنياب المنية الشبيهة بالسبع، ليكون إضافتها إليها قرينة مانعة من إجرائها على ما يسبق إلى الفهم منها من تحقق مسمياتها»².

يقوم هذا النوع من الاستعارة على وهمية المشبه، فهنا حدث تشبيه صورة وهمية محضة وهي افتراس المنية جسم الإنسان، بصورة متحققة في الواقع وهي صورة السبع المفترس، بالاستناد إلى قرينة تمنع حمل الصورة على ما يسبق منه إلى الفهم، كأن تضيف إلى المشبه المذكور وهو "المنية" المخالب أو الأنياب، لتدل على أن ليس المراد التشبيه على وجه الحقيقة بل على سبيل التوهم، مع تقدير الجانب الضمني في الكلام. وهي صورة تعمل على تجسيد غير المحسوس في صورة محسوسة بطريق الخيال، مما يبعث المتلقي على تشغيل مقوماته التأويلية لتفكيك أبعاد الصورة المجازية.

❖ **الاستعارة التصريحية المحتملة للتحقيق والتخييل:** وفيها «يكون المشبه المتروك صالح الحمل

على ما له تحقق من وجه، وعلى ما لا تحقق له من وجه آخر. ونظيره قول زهير:

صحا القلب عن سلمى وأقصر باطله
وعرى أفراس الصبا و رواحله

¹ - محمد صلاح زكي أبو حميدة، البلاغة والأسلوبية عند السكاكي. ص 291.

² - السكاكي، مفتاح العلوم. ص 607.

أراد أن يبين أنه أمسك عما كان يرتكب أوان الصبا وقمع النفس عن التلبس بذاك، معرضا الاعراض الكلي عن المعادة لسلوك سبيل الغي وركوب مراكب الجهل¹ وهذا ما يحيل إليه الشطر الثاني من البيت.

المراد من هذه الاستعارة ليس تشبيه الصبا بالفارس وما شاكله يرحل على فرسه، وإنما تشبيه دواعي النفس ونزواتها بالأفراس والرواحل.

والقول أنها استعارة تصريحية تحقيقية جعلنا نقرر أنه أراد التعبير عن تولي مرحلة الصبا، وأن النفس قد فقدت النزوع إليها. والقول أنها تخيلية جعلنا نعتقد أن المقصود "بالأفراس" دواعي النفس وشهواتها، يقول "السكاكي": «فحقّ قوله أفراس الصبا ورواحله أن يعدّ استعارة تخيلية لما يسبق إلى الفهم ويتبادر إلى خاطر من تنزيل أفراس الصبا ورواحله منزلة أنياب المنية ومخالبها، وإن كان يحتمل بالتكليف أن تجعل الأفراس والرواحل عبارة عن دواعي النفوس وشهواتها»².

الاستعارة هنا نشأت من إضافة لازم المشبه به إلى المشبه، مما جعل البنية التركيبية للبيت تختل؛ أي في إضافة "الأفراس والرواحل" إلى غير ما هو لها وهو "الصبا".

ويضرب لذلك مثلا آخر هو قوله تعالى: ﴿فَأَذْفَهَا اللَّهُ لِيَأْسَ الْجُوعَ وَالْخَوْفَ بِمَا كَانُوا

يَصْنَعُونَ ﴿١١٢﴾﴾ (الظاهر من اللباس عند أصحابنا- كما يقول السكاكي- الحمل على التخييل وإن كان يحتمل عندي أن يحمل على التحقيق، وهو أن يستعار لما يلبسه الإنسان عند جوعه من انتقاء اللون وورثاة الهيئة)³.

إن إضافة مفردة "الجوع" إلى "اللباس" خلقت خرقا تركيبيا ومن ثمة خرقا دلاليا على مستوى القراءة السطحية للآية، ولكنه خرقة سرعان ما يعدل لصالح مفهوم الاستعارة الحقيقية التخيلية. فالقول أنها تخيلية جعلنا نحمل "اللباس" على التخييل إذ ليس المقصود به اللباس الحقيقي، وإنما هو وصف لواقع بنيس، والقول أنها حقيقية جعلنا نقرر أن المقصود باللباس هو المعروف في الواقع مستعار لما يلبسه الإنسان من زي رتّ بال دال على جوعه.

هذا ما يحملنا على القول بضرورة التأويل الصائب لمضمرة الأقوال الاستعارية حتى نتمكن من تحديد المسكوت عنه في الخطاب، ومن ثمة فهمه الفهم السليم في ظل المعطيات السياقية.

¹ - السكاكي، مفتاح العلوم. ص 608.

² - المصدر نفسه. ص 608، 609.

³ - المصدر نفسه. ص 609.

بالنسبة لهذا الصنف من الاستعارة فهي تحتل التحقيق والتخييل مما يجعلها تدرج ضمن طائفة الأقوال المضمره إن حملت على التخييل، أو ضمن الاقتضاء إن حملت على التحقيق، وفي هذا السياق ترى "أوريكيوني" أن المحسن البياني ينشأ «ما إن يعمد الشخص الذي يفك الترميز ليس إلى تركيز نشاطه التأويلي على المحتوى المفترض فحسب، بل أيضا حين يفترض أن هذا المحتوى هو تحديدا المحتوى الذي يود المرسل أن ينقله من باب الأولوية»¹.

❖ **الاستعارة المكنية:** هي «أن تذكر المشبه وتريد به المشبه به دالا على ذلك بنصب قرينة تنصبها، وهي أن تنسب إليه وتضيف شيئا من لوازم المشبه به المساوية، مثل أن تشبه المنية بالسبع ثم تفردا بالذكر مضيفا إليها على سبيل الاستعارة التخيلية من لوازم المشبه به ما لا يكون إلا له، ليكون قرينة دالة على المراد، فتقول "مخالب المنية نشبت بفلان" طويا لذكر المشبه به وهو قولك الشبيهة بالسبع»².

تقوم الاستعارة المكنية في أساسها على التصريح بالمشبه وحذف المشبه به مع الإبقاء على لازمة من لوازمه، وهذا هو الحال في قولك: "مخالب المنية نشبت بفلان" على سبيل تشبيه المنية بالسبع الهتاك «في اغتيال النفوس وانتزاع أرواحها بالقهر والغلبة من غير تفرقة بين نفاع وضرار»³. حدث حذف للمشبه به وهو "السبع" وأبقينا على ما يدل عليه وهو مفردة "مخالب" المضافة إلى ما لا يتصور، إذ لا يعقل أن ندلل دلالة حقيقية على إضافة المخالب للمنية على وجه التحقيق وإنما على وجه التخييل، لذا يصح أن تكون استعارة تخيلية بحكم وهمية التشبيه.

وإذا كانت الاستعارة تحدث خرقا على مستوى الدلالة المعجمية، إلا أنه خرقت سرعان ما يعدل بفضل القرينة التي تحول دون إجراء الكلام على ما يسبق إلى الفهم.

ففي هذا المثال هناك محاولة خلق نوع من المماثلة الدلالية بين المشبه (المنية) والمشبه به (السبع) بادعاء ما يخص المشبه به (المخالب) للمشبه؛ حيث أمكننا أن ندعي «اسم المنية اسما للسبع مرادفا له بارتكاب تأويل، وهو أن المنية تدخل في جنس السباع لأجل المبالغة في التشبيه بالطريق المعهود، ثم نذهب على سبيل التخييل إلى أن الواضع كيف يصح منه أن يضع اسمين

¹ - أوريكيوني، المضمرة. ص 207، 208.

² - السكاكي، مفتاح العلوم. ص 609.

³ - المصدر نفسه. ص 607.

لحقيقة واحدة وأن لا يكونا مترادفين، فيتمياً لنا بهذا الطريق دعوى السبعية للمنية مع التصريح بلفظ المنية¹. فالاستعارة هنا تخص صورة متخيلة للمنية.

إن حذف المشبه به ووجه الشبه في هذا النموذج الاستعاري يفتح باب التأويل من أجل استكمال العناصر المحذوفة بالاستعانة طبعاً بالقرينة الدالة على المشبه به المحذوف، ثم محاولة خلق نوع من المماثلة الدلالية بين حقيقتين مختلفتين يمثلهما كل من المشبه والمشبه به وإن بدتا متماثلتين في التعبير الاستعاري، بدعوى إدخال المشبه في جنس المشبه به على سبيل الاستعارة المكنية. وبهذه الصيغة يدخل هذا الخطاب في إطار القول المضمر من الضمانيات.

ب- أقسام الاستعارة باعتبار اللفظ المستعار

❖ **الأصلية:** «هي أن يكون المستعار اسم جنس كرجل وأسد وكقيام وقعود»². والمثال على ذلك قول الشاعر مادحا: فإنك شمس والملوك كواكب.

المفردات الواقعة مجازاً هنا هي "شمس" في إشارة من الشاعر إلى بهاء طلعة الممدوح ورفع شأنه وعلو مقامه على سائر أقرانه، بالإضافة إلى لفظة "كواكب" وإن كانت دون الأولى منزلة في بيان طلعة الممدوح. وهنا إضمار للتشبيه في النفس بدليل عدم التصريح بوجه الشبه. والمانع من إيراد المعنى الحقيقي هي القرينة الحالية، وبالتالي فهو نموذج يحتوي أقوالاً مضمرة دلت عليها الكلمات الواقعة مجازاً.

❖ **التبعية:** «هي ما تقع في غير أسماء الأجناس كالأفعال والصفات المشتقة منها وكالحروف، بناء على دعوى أن الاستعارة تعتمد التشبيه، والتشبيه يعتمد كون المشبه موصوفاً، والأفعال والصفات المشتقة منها والحروف عن أن توصف بمعزل، فهذه كلها عن احتمال الاستعارة في أنفسها بمعزل، وإنما المحتمل لها في الأفعال والصفات المشتقة منها مصادرها وفي الحروف متعلقات معانيها. فتقع الاستعارة هناك ثم تسري فيها»³.

تقع استعارة هذا النوع على مستوى الأفعال ووقوعها كذلك تابع لإجرائها في مصادرها، أما وقوعها في الحروف فتابع لإجرائها في متعلقات معانيها، وذلك لأن التشبيه كما هو معلوم يقوم على مشبه موصوف، والأفعال والحروف لا تكون موصوفة. مما يحمل على إجراء الاستعارة في تقدير مصادرها أو متعلقاتها.

¹ - السكاكي، مفتاح العلوم. ص 610.

² - المصدر نفسه. ص 610.

³ - المصدر نفسه. ص 610، 611.

ففي صنف الأفعال «لا تستعير الفعل إلا بعد تقرير استعارة مصدره فلا تقول: نطقت الحال بدل "دلت" إلا بعد تقرير استعارة نطق الناطق لدلالة الحال»¹. بمعنى إدخال دلالة الحال في جنس نطق الناطق مبالغة في التشبيه.

أما في صنف الحروف ف«لا تستعير الحرف إلا بعد تقدير الاستعارة في متعلق معناه»². مثال ذلك أن تستعير الأداة "لعل" لغير معناها «قدّرت الاستعارة في معنى التّرجي، ثمّ استعملت هناك لعلّ مثل أن تبني على أصول العدل ذاهبا إلى أن الصّانع حكيم تعالى وتقدّس أن يكون في أفعاله عبث، بل كلّ ذلك حكمة وصواب... فتشبه حال المكلف الممكن من فعل الطّاعة والمعصية مع الإرادة منه أن يطيع باختياره بحال المرتجي المخير بين أن يفعل وأن لا يفعل، ثمّ تستعير لجانب المشبه لعلّ جاعلا قرينة الاستعارة علم العالم بالذات... قائلا خلق الله الخلق لعلهم يعبدون... وعليه قوله ربّ العزة: ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ أَعْبُدُوا رَبَّكُمْ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ (١١) «³.

ج- أقسام الاستعارة باعتبار تعقّب الصّفات أو تفرّيع الكلام

❖ **المجرّدة: الأصل في الاستعارة البناء على طرفين مستعار له ومستعار منه** «فمتى عقت بصفات ملائمة للمستعار له أو تفرّيع كلام ملائم له سميت مجردة»⁴. في هذا الصّنف من الاستعارة يتبع المستعار له جملة من الصّفات أو تفرّيع كلام دال عليه، وهي صفات تكون أدخل في المستعار له من باب ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به، ويمثّل "السكاكي" لذلك بقولنا «ساورت أسدا شاكي السّلاح طويل القناة صقيل الغضب»⁵. ففي هذا المثال حدث تشبيه للرجل الشّجاع بالأسد الشّجاع لدرجة الجمع بينهما في مسمّى واحد، ونظرا لتوالي القرائن اللفظية المتمثلة في الصّفات الخاصّة بالمشبه فقد منع من أن يعدّ من جنس المشبه به، لأنّها صفات حقيقية ألحقت بجنس المشبه خارجة عن جنس المشبه به. فقد حالت دون المقصود لأنّها عملت على الوصول إلى المقصود. وبتحليلنا المتأنّي للصّورة الاستعارية نرى مدى ضعف فاعليتها، بحكم حركة الانفصال الناتجة عن تعقّب صفات المشبه.

¹ - السكاكي، مفتاح العلوم. ص 611.

² - المصدر نفسه. ص 611، 612.

³ - المصدر نفسه. ص 612، 613.

⁴ - المصدر نفسه. ص 616.

⁵ - المصدر نفسه. ص 616.

❖ **المرشحة:** تكون الاستعارة مرشحة «متى عقت بصفات أو تفرع كلام ملائم للمستعار منه»¹. فأعقاب الصفات هنا وتفرع الكلام يشمل المشبه به لا المشبه مثل أن تقول «ساورت أسدا هصورا عظيم اللبتين، وافي البرائن، منكر الزئير»². الصفات "هصور، عظيم اللبتين، وافي البرائن، منكر الزئير" هي جملة قرائن تحيل على المعنى المجازي، لا تعود في الأصل إلى المشبه المحذوف وإنما إلى المشبه به المذكور، وإذا ما حاولنا عقد المشابهة بين المستعار له والمستعار منه نرى أنها مماثلة تقوي من الدلالة المعجمية للمشبه به.

وعليه تبدو العلاقة بين طرفي التشبيه علاقة اتحاد لا انفصال لأن المشبه المحذوف يمكن أن يدخل في جنس المشبه به المذكور.

تقوم الاستعارة الترشيفية على عمق دلالي أكبر مقارنة بالاستعارة المجردة، وهو عمق تستمدته من محاولة مواراة التشبيه وإخفائه حتى ليبدو أننا أمام معنى واحد لا معنيين. إن «مبنى الترشيح على تناسي التشبيه، وصرف النفس عن توهمه حتى لا تبالي أن تبني على علو القدر وسمو المنزلة بناءك على العلو المكافئ والسمو، كما فعل "أبو تمام" إذ قال:

ويصعد حتى يظن الجهو ل بأن له حاجة في السماء»³

المقصود من هذه الصورة هو تشبيه ارتقاء الممدوح بخلاله المعنوية الحسنة بالارتقاء الحسي لبلوغ أعلى درجات السلم، وهذا المعنى لا ينكشف مباشرة من التعبير، لأن الشاعر تناسى أمر التشبيه -كما يرى "السكاكي"- ولم يوله أهمية تجعلنا على مقربة من المقصود، بل جعلنا نتوهم وكأن الصعود هنا صعود حسي ناهيك عن الارتقاء.

د- أقسام الاستعارة باعتبار طبيعة الطرفين ووجه الشبه⁴

❖ **استعارة محسوس لمحسوس بوجه حسي:** مثل قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾ (مريم). المشبه هنا الشيب والمشبه به النار، ووجه الشبه مضمحل هو الانبساط يمكن استنتاجه من السياق عن طريق المقاربة بين الطرفين.

¹ - السكاكي، مفتاح العلوم. ص 616.

² - المصدر نفسه. ص 616.

³ - المصدر نفسه. ص 616.

⁴ - ينظر: المصدر نفسه. ص 619، 624.

❖ استعارة محسوس لمحسوس بوجه عقلي: مثل قوله تعالى: ﴿فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا كَأَن لَّمْ تَغْنَبِ بِالْأَمْسِ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ (يونس). المشبه هنا الأرض المزخرفة والمشبه به النبات، ووجه الشبه المضر هو الهلاك.

❖ استعارة معقول لمعقول: مثل قوله تعالى: ﴿قَالُوا يَتَوَلَّوْنَا مَنْ بَعَثْنَا مِنْ مَّرْقَدِنَا هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ وَصَدَقَ الْمُرْسَلُونَ﴾ (يس). المشبه هنا الموت والمشبه به الرقاد، ووجه الشبه بينهما هو عدم ظهور الأفعال.

❖ استعارة محسوس لمعقول: مثل قوله تعالى: ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ وَلَكُمْ الْوَيْلُ مِمَّا نَصِفُونَ﴾ (الأنبياء). الأصل في القذف أنه خاص بالأجسام الحسية غير أنه استعير هنا لإيراد الحق على الباطل، والدمغ لإذهاب الباطل.

❖ استعارة معقول لمحسوس: مثل قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ، فَنَبَذُوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ وَأَشْرَوْا بِهِ مُمَنَّا قَلِيلًا فَيَتْسَمَتُونَ﴾ (آل عمران). النبذ وراء الظهر هو أن تلقي الشيء خلفك وهو أمر حسي، استعير للغفلة وهي أمر عقلي، والجامع بينهما هو الزوال عن المشاهدة.

بعد استقراءنا لهذه الأنماط المختلفة من الاستعارة باعتبار طبيعة الطرفين ووجه الشبه نلاحظ أن الجامع بينها على اختلاف بنياتها التركيبية والدلالية هو إضمار وجه الشبه، وإضماره تفسح أمام القارئ كثرة التأويلات حتى أننا يمكن أن نحمل الاستعارة الواحدة على عدة أوجه شبه.

انطلاقاً من مبحث الاستعارة يمكن أن نخلص للقول أن هناك نظرية عربية أصيلة تقعد لمفهوم الاستعارة عند "السكاكي". فالكلمات وفقه لها معنيان أحدهما حقيقي وآخر مجازي، حصل هذا الأخير بإبدال كلمات حقيقية بأخرى مجازية، مسوغ هذا الإبدال هو علاقة المشابهة التي تلعب دوراً في فهم الاستعارة وفي إنتاجها. والقول بوجود معنى حقيقي وآخر مجازي يعني أن «هناك معنيان مختلفان للجملة لأن لكل منهما شروط صدق مختلفة»¹.

وانطلاقاً من تحليل النماذج الاستعارية عند "السكاكي"، نجد أنفسنا أمام محتويين خطابين لم

يغفل الإشارة إليهما، وهما:

¹ - محمد مفتاح، مجهول البيان، ص 100.

- المحتوى الأول هو المحتوى الحرفي، ينظر إليه من ناحية:
- ركيذته الدالة: ذات طبيعة لغوية
- وضعه: محتوى بين وصريح
- تحليله: لفك ترميزه نستند إلى الكفاءة اللغوية للمتلقى
- المحتوى الثاني هو المحتوى المجازي، ينظر إليه من ناحية:
- ركيذته الدالة: ذات طبيعة لغوية، سياقية، حالية...
- وضعه: مضمّن
- تحليله: لفك ترميزه ينبغي أن يتوفر المتكلم على الكفاءة اللغوية، والموسوعية، والتداولية التواصلية والمنطقية، حتى لا يخرق قانون الإخبارية.
- وإذا كانت الاستعارة في الفكر العربي عموماً تقوم على جملة مرتكزات من قبيل:
- أنها تتعلق بكلمة معجمية واحدة
- أن كل كلمة يمكن أن يكون لها معنيان، معنى حقيقي وآخر مجازي
- يقوم التعبير الاستعاري على استبدال كلمة حقيقية بأخرى مجازية
- يبنى هذا الاستبدال على علاقة المشابهة الحقيقية أو الوهمية
- وإن كانت هذه المعطيات لا تتفصل في عمومها عن الطرح "السكاكي"، إلا أن بعض طروحاته الأخرى جاءت مجاوزة لتلك المرتكزات التي قد تبدو بديهية، لتجعل من مفهوم الاستعارة عنده يأخذ بعداً آخر هو أكثر انتماء إلى النظرية التفاعلية، التي تقوم على كون:¹
- الاستعارة تتجاوز الاقتصار على كلمة واحدة
- الكلمة ليس لها معنى محدد بكيفية نهائية وإنما السياق هو الذي يحدد معناها
- تحصل الاستعارة من التفاعل بين المجاز وبين الإطار المحيط بها
- قد تبنى الاستعارة على علاقات أخرى غير المشابهة (المجاورة، التسوية، التفاعل...)
- وبالتالي فإن ما يقرب بين طروحات "السكاكي" وبعض عناصر النظرية التفاعلية الحديثة هو استناده في تحديده لمفهوم الاستعارة إلى مفهوم الإدعاء، واشترطه عنصر القرينة المانعة من إرادة المعنى الحقيقي، وكذا تحليل الاستعارة انطلاقاً من خاصية التفاعل بين المعنيين الحقيقي والمجازي،

¹ - ينظر: محمد مفتاح، تحليل الخطاب الشعري (إستراتيجية التناص)، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط04، المغرب، 2005. ص84.

وتتجلى ملامح هذه النظرية في حديثه عن أصناف الاستعارة من مكنية وتخييلية ومرشحة ومجردة ومطلقة.

وانطلاقاً من ذلك الطرح السكاكي لمفهوم الاستعارة نلاحظ أنه طرح لا يختلف في جوهره عن تلك المبادئ التي يراها "سورل" أساسية في تأويل الاستعارة، والتي تتلخص في:¹

- أن نحدد إن كان الأمر يتعلق بقول استعاري
 - أن نحسب مجموع القيم الممكنة لمعنى القول بناء على مجموعة من الاستراتيجيات
 - أن نحدد بناء على مجموعة من الاستراتيجيات معنى القول
- تعكس النماذج الاستعارية المستشهد بها أنماطاً مختلفة من العلاقات التضمينية باعتبارها أقوالاً مضمرة، اقترن وجودها بخاصيتين أساسيتين تعدّان في حقيقتهما من خصائص القول المضمّر كما يرى "مانغونو"²، وهي:

- وجودها مرتبط بسياق التداول
 - يتم استنباطها عن طريق عملية ذهنية استدلالية Raisonement déductif يقوم بها المرسل إليه. والمعلوم لدينا أن كلاً من الاستدلال والاستنتاج مفهومان ضمنيين.
- إن التركيب الاستعاري ليس له معنى حقيقياً محدداً بطريقة نهائية وإنما السياق هو الذي يحدده، لذلك عمد "السكاكي" في تحليلاته لنماذج الاستعارة مراعاته تفاعل الكلمات فيما بينها وبين سياق استعمالها، بالإضافة إلى مراعاة القرائن اللغوية والحالية التي تحول دون تصور المعنى الحقيقي.

وباعتبار الكلمة المجازية بؤرة استعارية تحدث توتراً ومفارقة عند المتلقي، فإن هذا الأخير ترشده كفايته اللغوية والثقافية والتداولية إلى المعنى المقصود. ولتأويل الخطاب الاستعاري لا بد من توفر إستراتيجية للتأويل الاستعاري حتى يقبل هذا الخطاب أو يرفض، من قبيل تحديد المعنى الحقيقي والمعنى المجازي، وتحديد علاقة المشابهة، وتحليل التركيب إلى مقوماته الجوهرية والعرضية؛ بحيث «كلما كثر التوافق صارت الاستعارة أقرب إلى الحقيقة، وكلما كثر الاختلاف صارت هناك مسافة توتر وتباين»³.

¹ - ينظر: جاك موشر، آن ريبول، القاموس الموسوعي للتداولية. ص 435.

² - ينظر: دومينيك مانغونو، المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب. ص 109.

³ - محمد مفتاح، مجهول البيان. ص 91.

وعلى العموم نقول إن خاصية الاستعارة عند "السكاكي" غير مرتبطة بالتمييز الدلالي وحسب، بل هناك تمييز تركيبى كذلك، بحكم ارتباطها بالغرابة أو الاختلال المعجمي، هذه الخاصية التي «تترجم بكذب الأقوال الاستعارية. وهذا ما يفسر الميل إلى ترشيح معنيين للأقوال الاستعارية»¹ قائمين أساسا على التقابل بين المعنى الحقيقي والآخر المجازي، ووفق "السكاكي" فهو مفهوم (الاستعارة) يحدث على مستواه تحول للمحتوى المتفرع (المجازي) إلى محتوى مركزي كما ترى "أوريكيوني"، وتأثيره يبقى رهين استعمال الكلمات، الأمر الذي يجعل منها قضية تداولية. هذا ما جعل من مفهوم الاستعارة عنده يقارب إلى حد كبير الطروحات الحديثة.

خامسا: المجاز العقلي: يعرفه "السكاكي" بأنه «هو الكلام المفاد به خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه لضرب من التأويل إفادة للخلاف لا بوساطة وضع. كقولك: أنبت الربيع البقل، وشفى الطبيب المريض...»².

بناء على هذا التعريف فإن الأمر في المجاز العقلي يتعلق بإثبات الحكم في الجملة خلافا لما عند المتكلم بطريق التأويل، وبهذا تكون مخالفة حكم المتكلم أساسا لتفريق المجاز العقلي عن القول الحقيقي.

إن المتكلم في هذا المقام لا يعتقد بصحة ما يقول لذلك فكلامه يحمل على المجاز العقلي لا الإسناد الحقيقي، مما جعلهم لا يحملون قول الشاعر:³

أشاب الصغير وأفنى الكبير
كرّ الغداة ومرّ العشي

على المجاز ما لم يعلموا أن قائله ما قاله عن اعتقاد.

يقوم المجاز العقلي كغيره من أقسام المجاز على مفهوم التجوز، غير أن الذي يميزه عنها هو كون التجوز ليس حاصلًا في المفردات اللغوية، ونظرا لعدم رجوعه إلى الوضع يسمى عقليا، بل هو حاصل في عملية الإسناد، وهي عملية عقلية؛ أي أن الأمر فيه يتعلق بإيقاع نسبة في غير موقعها من جهة العقل لا اللغة. ويبرر "السكاكي" سبب تسميته مجازا بقوله: «ويسمى هذا النوع مجازا لتعدي الحكم به عن مكانه الأصلي»⁴، فالحكم في قولنا "أنبت الربيع البقل" يخص إسناد فعل الإنبات للربيع، وهو إسناد مجازي، لأن إسناده الحقيقي وفقا للعقل يكون لله عز وجل. والأمر سيان في قولنا

¹ - جاك موشر، أن ريبول، القاموس الموسوعي للتداولية. ص 438.

² - السكاكي، مفتاح العلوم. ص 627.

³ - ينظر: المصدر نفسه. ص 627، 628.

⁴ - المصدر نفسه. ص 630.

"شفى الطبيب المريض" يكون الشفاء فعل تمّ إسناده إلى الطبيب موضعه الأصلي عند العقل هو إسناده لله. وعليه يكون لهذه الأفعال فواعل في التقدير للوصول بها إلى الحقيقة العقلية أو الحكمة. نلاحظ هنا وجود لاملاءمة لغوية في التركيب، وتحديدًا في الإسناد اللغوي، هذه اللاملاءمة الإسنادية ناشئة عن إسناد الفعل (أنبت وشفى) إلى غير فاعله (الربيع والطبيب). وقد أسند الفعل هنا إلى الفاعل لوجود ملابسة ضمنية بينهما، فإذا نحن أمعنا النظر سوف نلاحظ أنّ للمسند إليه المذكور تعلّق وشبه بالمسند إليه المتروك من ناحية الفعل؛ بحكم أنّ إنبات البقل مرتبط بفصل الربيع، وإشفاء المريض يكون عبر تدخّل الطبيب.

ومعنى ذلك أنّ فاعل المجاز العقليّ لم يحلّ محلّ الفاعل الحقيقيّ لوجود علاقة بينهما، وإنّما وقع فاعلا لوجود علاقة له مع الفعل الذي أسند إليه لا مع الفاعل المتروك، وهو الملاحظ في النماذج المستشهد بها.

وعلى العموم نقول بأنّ عملية الإسناد هنا تتركز حول العلاقة الجامعة بين الفعل وفاعله المجازي، وهي علاقات متعدّدة لا تختلف عن علاقات المجاز المرسل.

ففي قولنا: "أنبت الربيع البقل" يرى "السكاكي" أنّه لا يكون مجازاً عقلياً «إلا بعد بيان أنّ صيغ الأفعال في معنى نسبتها إلى الفاعل ليست تدلّ على معنى سوى صدورها عن شيء ما، فإنّما أنّ ذلك الشيء قادر أم غير قادر فليس بداخل في مفهوماتها وضعا»¹ وإنّما مجازاً يتوصّل إليه بفعل التّأويل. وهنا يعدّ التّأويل فعلاً ضرورياً في كشف مضمّن الخطاب.

بما أنّ الحكم في هذا النوع من المجاز يستند إلى العقل فلا مناص من استناده إلى فعل التّأويل، والقول بذلك يخرج الخطاب عن إطار الأقوال المصرّح بها إلى ما يقابلها من الأقوال غير المصرّح بها، ذلك لأنّ الأمر يتعلّق بتأويل معانٍ ضمنية لا تظهرها صيغة الخطاب.

بناءً على المعطيات الآتية الذكر يمكن النظر إلى المجاز العقليّ بأنّه «شكل من أشكال الانحراف اللغويّ، غير أنّه انحراف ليس على المستوى الاستبداليّ أي أنّ الكلمات لم تستخدم في غير معناها الحقيقيّ، وإنّما يقع على المستوى التّوزيعيّ أو التّركيبيّ، أي في عملية إسناد الفعل إلى الفاعل بطريقة تخالف المعهود، وتبقى الكلمات مستعملة في معانيها الحقيقيّة»².

¹ - السكاكي، مفتاح العلوم. ص 629.

² - محمد صلاح زكي أبو حميدة، البلاغة والأسلوبية عند السكاكي. ص 321.

وعليه يستند هذا النوع من المجاز إلى الحكم، وما يستدعيه هذا الأخير من محكوم به ومحكوم له، مع ما يحتمله كل عنصر من حقيقة وضعيّة ومجاز وضعي. وبالنظر إلى طرفي الإسناد يقع المجاز العقلي في أربع صور:¹

1- المحكوم به والمحكوم له حقيقتين وضعيتين، مثل قولنا: أنبت الربيع البقل. فالمحكوم له الربيع حقيقة وضعيّة مستعملة في مكانها الوضعي، والمحكوم به هو إنبات البقل حقيقة وضعيّة أيضا مستعملة في مكانها الوضعي لا مجازا.

2- المحكوم به والمحكوم له مجازين وضعيين، مثل قولنا: أحيا الأرض شباب الزمان. فالمحكوم له وهو شباب الزمان مجاز وضعي، والمحكوم به هو إحياء الأرض مجاز وضعي أيضا.

3- المحكوم به حقيقة وضعيّة والمحكوم له مجاز وضعي، مثل قولنا: كسا الكعبة البحر الفيّاض. المحكوم به كسوة الكعبة وهو حقيقة وضعيّة، والمحكوم له هو البحر الفيّاض وهو مجاز وضعي فيه كناية عن كرم الممدوح.

4- المحكوم به مجاز وضعي والمحكوم له حقيقة وضعيّة، مثل قولنا: أحيا الربيع الأرض. المحكوم به إحياء الأرض هو مجاز وضعي، والمحكوم له الربيع هو حقيقة وضعيّة.

والأمثلة من ذلك كثيرة في النصّ القرآني نسوق منها قوله تعالى: ﴿وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا

﴿٢﴾ (الزلزلة). المجاز الحكمي هنا واقع في إسناد الفعل إلى غير ما هو له عند العقلاء، فالحكم العقلي ليس في مكانه الأصلي، إذ الأصل فيه إسناد إخراج أثقال الأرض إلى خالق الأرض لا إلى الأرض ذاتها. وللوصول إلى كنه الحقيقة العقلية يلعب التأويل دورا مهما في كشف مكنونات الخطاب وهو ما أشار إليه "السكاكي".

2-1-3- الكناية

2-1-3-1- مفهوم الكناية: هي الأصل الثالث من أصول علم البيان عند "السكاكي" الذي يعكس ضمنية الخطاب، يصوغ لها التعريف التالي: «الكناية هي ترك التصريح بذكر الشيء إلى ذكر ما يلزمه لينتقل من المذكور إلى المتروك، كما نقول: "فلان طويل النجاد" لينتقل منه إلى ما هو ملزومه وهو طول القامة، وكما نقول: "فلانة نؤوم الضحى" لينتقل منه إلى ما هو ملزومه وهو كونها مخدومة غير محتاجة إلى السعي بنفسها في إصلاح المهمات»².

¹ - ينظر: السكاكي، مفتاح العلوم. ص 630، 631.

² - المصدر نفسه. ص 637.

إن مفهوم "السكاكي" للكناية يشير صراحة إلى ما يحتمله كل خطاب من معنيين كما هو معلوم في الدراسات التداولية الحديثة، وهو المعنى المصرح به والظاهر من الخطاب، والمعنى غير المصرح به أو المكنى عنه في هذا المقام كما تدل عليه صيغة التعبير. ويتم الانتقال من مستوى التعبير الأول إلى الثاني عبر علاقة تلازم عرفية أو عقلية. ويبرر "السكاكي" سبب تسمية هذا النوع كناية «لما فيه من إخفاء وجه التصريح»¹؛ بمعنى الاستغناء عن التصريح بذكر الشيء إلى ذكر ما يلزمه ليتم الانتقال من المذكور إلى المتروك.

ففي قولنا: «فلان طويل النجاد» الدلالة الظاهرة للخطاب تتمثل في أنه طويل غمد السيف، وهي دلالة لا يستدعيها سياق التواصل لأنها لا تتوافق ومعطياته المتمثلة في إنتاج الخطاب في مقام المدح، لذلك وجب الانتقال إلى المستوى الثاني من الدلالة غير المصرح بها والتي تستلزمها الدلالة الأولى، وهي أنه طويل القامة.

والأمر نفسه نجده في المثال الثاني، ففي قولنا: «فلانة نؤوم الضحى» يحتمل حمل الخطاب على معناه الظاهر، ولكنه في حقيقته ينطوي على دلالة أخرى إضافية أعمق من الأولى إذا ما حللناه وفقا لمعطيات السياق الصادر ضمنها. مما يجعلنا نستنتج أن مقصود الخطاب يتعلق بوصف امرأة مترفة مخدومة مما تستدعيه اللازمة العرفية، «ذلك أن وقت الضحى وقت سعي نساء العرب في أمر المعاش وكفاية أسبابه وتحصيل ما يحتاج إليه في تهيئة المتناولات وتدبير إصلاحها»².

وعلى خلاف نمط التجوز في المجاز اللغوي المرتبط بالمفردات، وفي المجاز العقلي المرتبط بالإسناد، فإننا نلاحظ أن المفردات الموظفة هنا قد وظفت فيما وضعت له، وأن الإسناد حقيقي لا مجازي، مما يعني أن التجوز يتعلق بدلالة التركيب ككل ولا يتعلق بتحميل اللفظة الواقعة مجازا معنيين.

إن الذي يميز الكناية عن الأنواع المجازية الأخرى أن المفردات في الكناية لا تنافي إرادة الحقيقة «فلا يمتنع في قولك فلان طويل النجاد أن تريد طول نجاده من غير ارتكاب تأول مع إرادة

¹ - السكاكي، مفتاح العلوم. ص 637.

² - المصدر نفسه. ص 637.

طول قامته»¹، في مقابل المجاز الذي ينافي إرادة الحقيقة. وعلى العموم فقد فرّق "السكاكي" بين المجاز والكناية من ناحيتين²:

- إرادة المعنى الحقيقي من عدم إرادته.

- طبيعة العلاقة التي تربط بين المعنى الحقيقي ونظيره المجازي.

يرتبط إيراد المجاز اللغوي والعقلي بذكر القرينة المانعة من إرادة المعنى الحقيقي الذي نراه يتعارض والمعنى المجازي، غير أنّ هذا التعارض بين المعنيين ينتفي في الكناية، بحيث ينظر إلى المعنى الأوّل على أنّه تأكيد للمعنى الثاني. وبهذا «يتّضح معنى الكناية باعتبارها مقوماً يستند على تجوّز مرجعي»³ لا دلالي.

وإذا كان المتكلم لا يقصد المعنى الظاهر في الكناية، فإنّ التلازم العرفي بين المعنى الظاهر والمعنى الخفي يظهر وكأنّ المعنى الظاهر هو المقصود، خاصة وأنّه لا تنافي بين المعنيين كما ذكرنا آنفاً. لذلك يمكن الحمل على المعنى الظاهر على عكس ما يحدث في المجاز والاستعارة. ولكن هذا الكلام لا ينفي كون الكناية من المجاز لأنّها واقعة فيه، فهي مفهومة من جهة اللفظ بطريق المجاز، يمكن أن تقع في اللفظ المفرد وفي المركّب.

إنّ وجود اللّازم في الكناية الذي يستتبع وجود الملزوم يجعل من الكناية أقلّ الصور المجازية خروجاً عن المألوف وخرقاً للدلالة لاقتراب المعنيين.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى يشير مفهوم "السكاكي" للكناية إلى ضرورة اشتراك قطبي التّواصل في الخلفية المعرفية المرجعية التي تسيّر الخطاب المتداول. فالكناية قد تحكمها خلفيات اجتماعية وثقافية أوسع ممّا هو متداول في إطار المجتمع أو الثقافة الواحدة.

2-1-3-2- أقسام الكناية: تنقسم بالنسبة إلى المكنّى عنه إلى ثلاثة أقسام:

أولاً- الكناية المطلوب بها نفس الموصوف: فيها يعدل عن ذكر موصوف معين إلى ذكر صفة مختصة به، نتوصّل من خلالها إلى المقصود. وقد تبعد الكناية في هذا النوع وقد تقرب ممّا يجعلنا حيال نوعين من الكناية:

¹ - السكاكي، مفتاح العلوم. ص 638.

² - ينظر: المصدر نفسه. ص 638.

³ - محمد الولي، الاستعارة في محطّات يونانية وعربية وغربية. ص 261.

❖ **القريبة:** «هي أن يتفق في صفة من الصفات اختصاص بموصوف معين عارض فتذكرها متوصلاً بها إلى ذلك الموصوف مثل أن تقول "جاء المضياف" وتريد زيد العارض اختصاص للمضياف بزيد»¹. هنا كنيّا عن الموصوف زيد بصفة المضياف التي دلّت عليه، والتي جعلناها مختصة به.

❖ **البعيدة:** «هي أن تتكلف اختصاصها بأن تضمّ إلى لازم آخر وآخر فتلفق مجموعاً وصفيّاً مانعاً عن دخول كلّ ما عدا مقصودك فيه مثل أن تقول في الكناية عن الإنسان "حيّ مستوي القامة عريض الأظفار"². ففي هذا النوع قد لا تكفي الصّفة الواحدة للدلالة على الموصوف ممّا يلزم تركيب عدّة صفات للدلالة عليه، كأن تدل على الإنسان بجملة صفات: حيّ، مستوي القامة، عريض الأظفار...

نلاحظ أنّ هذا النمط من الكناية قريب المأخذ، يتمّ الانتقال فيه من المعنى الأوّل إلى الثاني مباشرة نظراً لانعدام اللّوازم بين المعنيين.

ثانياً- الكناية المطلوب بها نفس الصّفة: من خلالها نريد إلحاق صفة ما بموصوف بعيداً عن التصريح إلى ذكر أمر يكون بينه وبين الوصف علاقة تلازم. والكناية في هذا الصّنف كنيّتها الخاصة بالموصوف هي الأخرى قد تبعد تارة وتقرّب أخرى بالنظر إلى اللّوازم التي قد تقلّ وقد تكثّر تبعاً لبعد الاستدلال أو قربه في الرّبط بين الخطاب وقصد المتكلم.

❖ **فالقريبة:** «هي أن تنتقل إلى مطلوبك من أقرب لوازمه إليه مثل أن تقول "فلان طويل نجاه" أو "طويل النّجاد" متوصلاً به إلى طول قامته»³. فقد قامت الصّفة "طويل النّجاد" مقام طول القامة للدلالة على نفس الوصف دون الحاجة إلى كثرة اللّوازم.

❖ **والبعيدة:** «هي أن تنتقل إلى مطلوبك من لازم بعيد بوساطة لوازم متسلسلة»⁴. من ذلك قول "تصيب" يمدح "عبد العزيز بن مروان"⁵:

لعبد العزيز على قومه	وغيرهم ممن ظاهره
فبابك أسهل أبوابهم	ودارك مأهولة عامرة

¹ - السكاكي، مفتاح العلوم. ص 639.

² - المصدر نفسه. ص 639.

³ - المصدر نفسه. ص 639.

⁴ - المصدر نفسه. ص 640.

⁵ - ينظر: المصدر نفسه. 641.

وكلبك أنس بالزائرين من الأم بالابنة الزائرة

المعنى المقصود هنا هو كثرة إحسان "بن مروان" وهو المعنى المضمر أمام المعنى الظاهر أنس الكلب بالزائرين، وهذا يدفع القارئ إلى السؤال عن طبيعة العلاقة التي تجمع بين المعنيين، وقد يتبدى لنا للوهلة الأولى أنها علاقة بعيدة، ولكن بالاستعانة بتحليل الوسائط نصل إلى المعنى المقصود من تخصيص وفور الإحسان بالمدوح. والوسائط المتسلسلة المرتبطة بالقول الكنائي تكون كالتالي: أنس الكلب بالزائرين ← هم عنده معارف ← تعود على مشاهدتهم ← كثرة ترددهم على المكان ← تحقق غايتهم عند مقصودهم ← وفور إحسان "بن مروان".

ما يميز هذا النوع من الكناية هو أنه يحتاج إلى كثرة الإمعان لبعدهم بين المعنى الظاهر والآخر المقصود، مما يضيف على التعبير الكنائي طابعا فنياً وإيحائياً أكثر يستمد من كثرة التأويلات الممكنة منحها للتعبير.

ثالثاً- الكناية المطلوب بها تخصيص الصفة بالموصوف: في هذا النوع من الكناية يتم إخفاء الصفة الخاصة بالموصوف، بحيث نقوم بنسبتها لا إلى الموصوف وإنما إلى ما يتعلق به، أو إلى شيء يشملها، «إننا نتوفر هنا على ثلاثة عناصر وهي موضع النسبة الأصلي وموضع نسبتها التجزئية والصفة المنقولة»¹. من ذلك قول زياد الأعجم:

«إن السّاحة والمرّوءة والنّدى في قبة ضربت على ابن الحشر

فإنه حين أراد أن لا يصرح بتخصيص السّاحة والمرّوءة والنّدى بابن الحشر فيقول: السّاحة لابن الحشر...المطلوب تخصيص المضيافية به ماذا صنع جمع السّاحة والمرّوءة والنّدى في قبة...محاولاً بذلك اختصاصها بابن الحشر. ثم لما رأى غرضه ما كان يتم بذلك لوجود قباب في الدنيا كثيرين جعل القبة مضروبة على ابن الحشر حتى تمّ غرضه»².

وبالتالي فقد توصل الشاعر إلى إثبات الأوصاف والمعاني للممدوح لا من جهة التصريح بل من جهة التلميح؛ من خلال نسبه إياها لا إلى الموصوف مباشرة وإنما إلى شيء متعلق به وهو القبة المضروبة له، مما يضعنا حيال انحراف دلالي في علاقة الإسناد.

والكناية لا تقتصر على صورة واحدة بل تتخذ صوراً مختلفة حصرها "السكاكي" في التعريض والتلويح والرمز والإيماء والإشارة.

¹ - محمد الولي، الاستعارة في محطّات يونانية وعربية وغربية. ص 262.

² - السكاكي، مفتاح العلوم. ص 643، 644.

وبهذا تتدرج الكناية باعتبارها آلية من آليات التصوير الفني للمعاني في إطار الكلام الضمني، وتحديدًا ضمن الأقوال المضمرة حتى وإن كانت لا تقيم تعارضًا بين المعنى الظاهر والآخر المضمّر الذي يظلّ المعنى المقصود من التعبير الكنائي، وباعتبارها كذلك فهي تثير ذهن المتلقّي وتدفعه إلى استجلاء المعنى الضمني، «فإخفاء المعنى الكنائي له وظيفته التي تدفعنا إلى التعلّق بالتعبير اللغويّ بصورة أكبر، وتجعلنا نتعمّق معانيه وصوره بطريقة أقوى سواء عن طريق التّداعي أم عن طريق التخيل»¹.

2-1-4- الحذف

الحذف نمط من أنماط الخروج عن النسق التعبيريّ المألوف، وهو ضرب من ضروب الإيجاز عند "السكاكي" لأنك تعبر باللفظ القليل عن المعنى الكثير.

الأصل في الخطاب أن يرد تامّ الأركان أو العناصر، ولكن قد يحدث سقوط بعضها من باب استحضارها في ذهن المرسل إليه بالاعتماد على القرائن الحالية والمقامية، والعبرة عندهم في ذلك هو مراعاة مقتضى الحال، ذلك أنّ الحال التي تصاحب المتلقّي والمقام الذي يلقي فيه الخطاب هي التي تقتضي الذكر أو الحذف، وليست الغاية من وراء ذلك ضبط النظام النحويّ للتركيب أو البحث عن أصله بقدر الكشف عن الوجوه البلاغية الكامنة وراء مضمّر الخطاب.

2-1-4-1- مفهوم الحذف: تحيلنا ظاهرة الحذف على وجود صيغة أصلية طرأ عليها تغيير ما، ف«الحذف يؤديّ إلى عدول النسق التعبيريّ عن الاستعمال المألوف، بحيث إذا تعاملنا مع العبارة التي تشتمل على جزء محذوف نرى هناك خلافا واضحا خلافا لما هو معهود، يحكم به العقل أو مقتضيات اللغة، ولا يمكن تجاوزه إلا باستكمال العنصر المحذوف»². وبالتالي فالحذف إمّا أن يخالف النسق التعبيريّ من خلال الخروج عن الصياغة المألوفة، وإمّا أن يخالف حكم العقل، هذا ما يدفع المتلقّي إلى إمعان النظر في العنصر المحذوف حتى يستطيع إدراكه، ممّا يفتح المجال واسعا أمام التّأويل ويساهم في إثراء الجانب الدلاليّ للخطاب. فالعبارة المضمرة تعتمد على فطنة القارئ خاصة وأنها «تعولّ على إثارة حسّه وبعث خياله، وتنشيط نفسه، حتى يفهم بالقرينة ويدرك باللمحة

¹ - محمد صلاح زكي أبو حميدة، البلاغة والأسلوبية عند السكاكي. ص 335.

² - المرجع نفسه. ص 119.

ويطفن إلى معاني الألفاظ التي طواها التغيير»¹، وهذا بدوره يعمل على تثبيت المعنى في ذهنه أكثر مما لو ذكر العنصر المحذوف.

القول هنا يشير إلى ضرورة الاستعانة بالعمليات الذهنية الاستنتاجية لإدراك العنصر المحذوف، ومن ثمة إلى الدور المنوط للمتلقى في تحليل القول المضمّر. وتبقى الغاية في قبول العبارة من عدمه - وفق السكاكي - هو تحقيق الفائدة الدلالية بفهم مقصود المتكلم من خطابه. لقد تنبّه "السكاكي" إلى أهمية مثل هذه الأساليب البلاغية من ناحية خصوصيتها التركيبية والدلالية، فأسلوب الحذف يمثل أعلى مستويات البلاغة كونه «يؤدّي وظيفة أساسية في النسق التعبيري تعمل على اتساع الدلالة وتكثيفها، بحيث تصبح الكلمات القليلة الظاهرة حاملة لمعان كثيرة، وهذه المعاني بالضرورة ليست ما تحمله الألفاظ في الظاهر فقط، وإنما ما تحيل إليه في باطن العبارة»².

بالنسبة للحذف له مقامات عامة في الطرفين (ركني الإسناد) والمتعلقات، ومقامات خاصة بالمتعلقات، ولعلّ من أساليب الحذف الأكثر بلاغة وغنى دلاليًا أن يحذف المسند إليه أو المسند، وهنا يبني التركيب على المذكور في القول.

2-1-4-2- مقامات حذف المسند: يحذف المسند متى كان ذكره بحال يعرف منه المسند وتعلّق بتركه غرض من الأغراض التالية:³

- اتباع الاستعمال كقولهم: "ضربي زيدا قائما"، "أخطب ما يكون الأمير قائما"، وقولهم "كلّ رجل وضيعته".

- قصد الاختصار والاحتراز عن العبث كقولك: "زيد منطلق وعمرو"، وقوله تعالى: ﴿قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُمْ بِشَرِّ مِّنْ ذَلِكَمُ النَّارُ وَعَذَابُ اللَّهِ الَّذِينَ كَفَرُوا وَبَشِّرِ الصَّادِقِينَ﴾ (الحج). يقوم التركيب هنا على بناء الفعل للمفعول مع وجود فاعله الحقيقي في الصياغة، الذي يمكن أن يسند إليه الفعل إذا حملته على تقدير "النار شرّ من ذلك".

- ضيق المقام مع قصد الاختصار والاحتراز عن العبث، مثل كقول الشاعر:

نحن بما عندنا وأنت بما عندك راض والرأي مختلف

¹ - محمد أبو موسى، خصائص التراكيب دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني، مكتبة وهبة، ط02، القاهرة، 1980. ص111.

² - محمد صلاح زكي أبو حميدة، البلاغة والأسلوبية عند السكاكي. ص117.

³ - ينظر: السكاكي، مفتاح العلوم. ص404، 406.

- الجزء المحذوف من البيت نحن بما عندنا "راضون" الذي دلّ عليه باقي الكلام.
- تخيل أن العقل عند ترك ذكره يعرفه وأن اللفظ عند ذكره يعرفه من حيث الظاهر، كمثل قوله تعالى: ﴿يَجْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ لِرِضْوَانِكُمْ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرِضُوهُ إِنْ كَانُوا مُؤْمِنِينَ﴾ (٦٢) (التوبة) أي والله أحق أن يرضوه ورسوله كذلك.
- إما أن يخرج ذكره إلى ما ليس بمراد، كقولك: "أزيد عندك أم عمرو"، والأصل في الكلام "أم عندك عمرو"، فإنه يخرج "أم" من كونها متصلة إلى كونها منقطعة.
- اختبار السامع هل يتنبه عند قرائن الأحوال وما مقدار تنبّهه.
- طلب تكثير الفائدة بالمذكور من حمله عليه تارة وحمله على غيره أخرى، كقوله تعالى: ﴿قَالَ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ أَمْرًا فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ﴾ (١٨) (يوسف) وقوله: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِنْ أَمَرْتَهُمْ لَيَخْرُجُنَّ قُلْ لَا تُقْسِمُوا طَاعَةٌ مَعْرُوفَةٌ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ (٥٣) () فإنها تحمل تارة على "فصبر جميل أجمل" و"طاعة معروفة أمثل" وحملها على أخرى "فأمرني صبر جميل" و"طاعتكم طاعة معروفة".

2-1-4-3- مقامات حذف المسند إليه: الحالات التي تقتضي طي ذكر المسند إليه هي:

- إذا كان السامع مستحضرا له عارفا منك القصد إليه عند ذكر المسند نحو قولك: "أقبل" تقصد محمدا مثلا.
- ضيق المقام عن إطالة الكلام بسبب توجع أو ما شابهه مع الاحتراز عن العبث، كقول الشاعر:
- قال لي كيف أنت قلت عليل سهر دائم وحزن طويل
- لم يقل "أنا عليل" لضيق المقام بسبب حالة الضجر التي يعيشها.
- للتخيل أن في تركه تعويلا على شهادة العقل وفي ذكره تعويلا على شهادة اللفظ من حيث الظاهر، مثل قوله تعالى: ﴿سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا وَأَنْزَلْنَا فِيهَا آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ (النور) على تقدير "هذه سورة".
- الإيهام أن في تركه تطهيرا للسان عنه تحقيرا له، كقول الشاعر حين شكّا ابن عمه فاطمه فأنشأ يقول:
- سريع إلى ابن العم يلطم وجهه وليس إلى داعي الندى بسريع
حريص على الدنيا مضيع لدينه وليس لما في بيته بمضيع

1- ينظر: السكاكي، مفتاح العلوم، ص 361، 364.

- بحيث لم يقل "هو سريع، وهو حريص" تجنباً للتصريح عن المتحدث عنه استصغارا لشأنه وتحقيرا.
- القصد إلى عدم التصريح ليكون لك سبيل إلى الإنكار إن دعت الحاجة، وهنا بإمكان المتكلم أن يمنح المعنى صفة العموم بإدخاله عالم المطلق، وهذا ما يدفع بالمتلقي إلى البحث عن المعنى المقصود من مجموع الإمكانيات الذهنية المتاحة.
- وإما لأنّ الخبر لا يصلح إلا له حقيقة أو ادعاء، كقولك: "خالق لما يشاء فاعل لما يريد". فالمحذوف في هذه العبارة هو لفظ الجلالة كونه لا يحتمل غيره حقيقة أو ادعاء.
- لأنّ الاستعمال وارد على تركه أو ترك نظائره كقولهم: "نعم الرجل زيد" على قول من يرى أنّ أصل الكلام "نعم الرجل هو زيد".
- والأغراض في ذلك سواء ما تعلّق بحذف المسند أو بحذف المسند إليه تتعدّد بحسب مقامات الحذف.

نلاحظ في هذه النماذج انحرافا واضحا عن الصياغة العادية للتركيب بحذف أحد عناصره الأساسية، وتحقيق الفائدة الدلالية للتركيب تتحقّق بتضامّ عنصرَي الإسناد إلى بعضهما عن طريق تقدير العنصر المحذوف من الكلام، لذلك يعمل المتلقي على تقديره ذهنياً انطلاقاً من البنية اللغوية للتركيب، وهذا ما يتولّد عنه تكثير الفائدة بالمذكور كما يقول "السكاكي".

إنّ الدلالة التي يمكن أن يحملها تركيب مطوّل تركّزت في بنية لغوية موجزة تحمل دلالة مكثّفة، ذلك أنّ الحذف قائم على تكثيف الدلالة وتقليل اللفظ. وفعل الحذف هنا نتج عن ذكر القرائن (لغوية أو حالية) الدالة على العناصر المحذوفة التي يفترض أن تكون معلومة لدى المتلقي، وما دامت كذلك فلا حاجة إلى ذكرها احترازا عن العبث وتحقيقا لقصد الاختصار.

إنّ العملية التخاطبية التواصليّة في مثل هذا الأسلوب مبنية أساساً على مقاصد المتكلم les intentions du locuteur، وهي مقاصد تتجاوز التركيب الدلالي للكلمات، أو أنّها تتجاوز معاني الألفاظ المنجزة في الخطاب، إلى دلالة تتحدّد وفق الغرض والسياق.

وعلى العموم فإنّ ورود التعبير بهذه الصيغة ليس من باب الاعتبار في الأداء بل لتأدية فائدة دلالية ومعنى مقصودا لذاته، لا سيما إذا علمنا أنّ التلميح أحيانا وإذا ناسب المقام يكون أبلغ من التصريح في الكشف عن مضمون الخطاب ومقصود المتكلم. وهذا ما تنبّه إليه مختلف البلاغيين على غرار "السكاكي" ومن قبله "الجرجاني"، الذي يعدّه «باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة،

وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تتطرق، وأتمّ ما تكون بيانا إذا لم تبين، وهذه جملة قد تنكرها حتى تخبر، وتدفعها حتى تنتظر»¹.

وإذا كان الأمر كذلك في أسلوب الحذف فإنه أسلوب يعكس فنية المتكلم في صياغة كلامه، كما يظهر براعة المتلقي في إدراك مضمير الخطاب.

إنّ المتمعن في الصيغ الأسلوبية العدولية كما تجلّت عند "السكاكي" يرى أنّ هناك نوعين من العدول باعتبار الجهة التي يتمّ العدول عنها وهما:²

- عدول على مستوى التركيب أو داخل الصياغة: حيث ينحرف الكلام عن أصل المعنى.
- عدول عن ظاهر مقتضى الحال.

والملاحظ أنّ كلا النوعين لا يتعارضان فيما بينهما، بل هما يعملان معا على إثراء الوظيفة الدلالية والفنية للتعبير اللغوي.

2-2- إستراتيجية الخطاب في المقومات الضمنية

إنّ مختلف المقومات البيانية التي تناولها "السكاكي" هي من قبيل الكلام الضمني، تحوي افتراضات استدلالية لا تكفي الكفاءة اللغوية وحدها في الكشف عن ضمني الخطاب، بل لا بدّ من الارتكاز على المعطيات العامة للسياق. وبالتالي فإنّ «الصّور البيانية تعلّل تداولياً»³.

يقوم التركيب المجازي في المقومات البيانية التي تناولناها على خرق نظام اللغة المتواضع عليه، وهنا ينصبّ الاهتمام حول بيان كيفية عدول المرسل عن مستويات اللغة المتواضع عليها لبناء إستراتيجية خطابية جديدة، وبيان الآليات اللغوية والتركيبية المتحكّمة في ذلك.

يعتمد ضمني الخطاب على الخروج عن الدلالة الظاهرة للخطاب أين يختلف مقصود الملفوظ عن مضمونه، ممّا يحمل المخاطب على توظيف إستراتيجية التلميح المرتبطة بالدلالات غير الحرفية للتعبير عن مقصوده من مجموع إمكانات اللغة المتاحة، بغية التأثير في مخاطبه وحمله على استنتاجات معينة، مثل تحديد مراتب التشبيه من القوة والضعف، وترك جانب التصريح إلى التلميح في المجاز بأنواعه وفي الاستعارة والكناية، وهذا يبرر ما ذهب إليه "ديكرو" من أنّ

¹ - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز . ص170.

² - ينظر: أحمد صلاح زكي أبو حميدة، البلاغة والأسلوبية عند السكاكي. ص138.

³ - Orecchioni, L'énonciation de la subjectivité dans le langage. P203.

المتكلمين تراهم يلجأون إلى استعمال بعض الألاعيب الأسلوبية أو الحيل حتى يؤثروا في مخاطبيهم ويدفعونهم إلى استنتاجات معينة¹.

بعد تحليلنا للمقومات البيانية عند "السكاكي" لاحظنا أن منها ما يقوم على خرق دلالي كالحال في التشبيه والمجاز المرسل والاستعارة، ومنها ما يقوم على خرق مرجعي كما هو الحال في الكناية إذ لا تنافر دلالي بين الكلمات.

أما بالنسبة لطبيعة العلاقة التي تربط بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي فهي علاقات تجاورية في كل من المجاز المرسل والمجاز العقلي والكناية، حيث يتم الانتقال من معنى ظاهر إلى آخر مجاور له، أما في الاستعارة فإننا ننتقل من معنى ظاهر إلى معنى خفي شبيه بالأول. ويتدخل في الحكم على مجازية القول اعتبارات اعتقادية تلفية، كما قد تكون الاعتبارات مرجعية.

يرى "السكاكي" أنه كثيرا ما يعول على الجانب الضمني، أو على إستراتيجية التلميح في بناء الخطاب، ويعيد السبب في كون الاستعارة أقوى من التصريح بالتشبيه إلى أمرين «أحدهما أن في التصريح بالتشبيه اعترافا بكون المشبه به أكمل من المشبه في وجه الشبه... والثاني أن في ترك التصريح بالتشبيه إلى الاستعارة التي هي مجاز مخصوص مبناه على الانتقال من الملزوم إلى اللازم مدعيا للشيء لا بيينة أن تذكر الملزوم مزيدا به لازمه بمنزلة مدعي الشيء بيينة»².

وعلى العموم فإننا نهتم في هذا المستوى من التحليل بالبحث عن كيفية التعبير عن المعنى الضمني والمستلزم مقاميا، إذ يتخذ التعبير عنه صورا عديدة ويستدعي آليات مختلفة تجسد كل واحدة منها علاقة المعنى الحرفي بالمعنى الضمني.

2-3- القصد في المقومات الضمنية

يستعمل المرسل مقومات البيان للتعبير عن مقصوده الضمني أو المستلزم من الخطاب، فالمرسل-إذن- ينتج خطابه في ظل الإستراتيجية التلميحية، وتحديدها يعدّ مهما في التعبير عن المقاصد وتأويلها. وهي صور تحتمل التلميح عبر مستويين من مستويات اللغة، مستوى اللفظ المفرد ومستوى اللفظ المركب.

أشار "السكاكي" في سياق الحديث عن مقومات البيان وصيغ الخبر والإنشاء إلى الكلام المؤدى بدلالات وضعية، ونظيره المؤدى بدلالات مجازية، مما جعله يميز بين الدلالة المتواضع

¹ - Ducrot, Dire et ne pas dire. P14.

² - السكاكي، مفتاح العلوم. ص 649، 650.

عليها، والأخرى المجازية الموظفة على سبيل النقل. وقد مرّ بنا كيف يمكن لتلك الصيغ أن تجمع بين معنى حرفي هو الظاهر، ومعنى ضماني لا يقع في المستوى السطحي بل العميق للخطاب، غير أنها تكتسي خاصية تجاوز الدلالة الوضعية لأن لها القدرة على الجمع بين المتناقضات والأضداد.

ويحدونا الحديث عن الدلالة الحرفية للخطاب المطابقة للوضع اللغوي ونظيرتها المقصودة غير المطابقة له إلى الحديث عن قصد المرسل، فقصد المرسل قد ينتمي إلى دلالة غير تلك التي يفهمها المرسل إليه. هذا من جهة، ومن جهة أخرى قد لا يطابق دلالة الخطاب المنطقية أو الحرفية (الاستلزام الحواري)، ولهذا «فإن معرفة اللغة بأنظمتها المعروفة وحدها لن تغني المرسل إليه في معرفة قصد المرسل بمعزل عن السياق، لأن مدار الأمر ينصب على ماذا يعني المرسل بخطابه، لا ماذا تعنيه اللغة حتى لو كان الخطاب واضحاً في لغته، لأن معرفة قصد المرسل هو الفيصل في بيان معناه»¹. فقد لا تكفي الاستعانة بمبدأ التجاور لفهم طبيعة الصور المجازية ما لم نستعن بالدور المنوط للسياق في خلق العلاقات الدلالية، وبعمليات التأويل، كما يلحّ على ذلك "السكاكي". إن قصد المرسل المعبر عنه قد يختلف عن دلالة الوضع اللغوي مما يجعلنا حيال نوعين من المعنى: معنى حرفي وآخر تداولي، فإدراك المعاني الحرفية للخطاب قد لا يعزي لإدراك معناه الحقيقي (المعنى المقصود)، وهذا ما أشار إليه "طه عبد الرحمن" في تعريفه لدلالة العبارة: «دلالة العبارة هي استلزام القول للمعنى المقصود من سياقه، وقد يطابق هذا المقصود المعنى المستفاد من ظاهر القول وقد يتفاوت معه؛ فإن طابقه كلاً قيل إنه المعنى المطابق للقول، وإن تفاوت معه فأحد الأمرين: إما أنه يطابق جزءاً من هذا المعنى الظاهر، وإما أنه يلزم هذا المعنى من غير أن يطابقه كلاً ولا جزءاً؛ فإن كان الأول فمقصود القول هو بالذات معناه التضميني، وإن كان الثاني فهذا المقصود هو معناه الالتزامي»².

فبقدر ما قد تكون هناك مقارنة دلالية بين المعنى الحرفي والمعنى الضمني المقصود كما تقتضيه الكناية مثلاً، بقدر ما قد يكون هناك تباعد نسبي بينهما يحملنا على خلق دلالات إضافية تقتضيها علاقة المشابهة أو الادعاء واللزوم، مثل ما نصادفه في التشبيه والمجاز بأنواعه، وما تقتضيه صيغ الخبر والإنشاء غير المباشرة كذلك. ففي هذه الأنواع المجازية لا يمكننا أخذ القول

¹ - عبد الهادي بن ظافر الشهري، إستراتيجيات الخطاب. ص 196.

² - طه عبد الرحمن، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي. ص 103.

على حقيقته كونه يتنافى والقواعد المنطقية أو العرفية أو الاجتماعية، بل لا بدّ من إجراء عمليات استنتاجية لا تنفصل عن معطيات السياق حتى نقف على جوانبه الضمنية، فمقاصد المشاركين «ليست في الواقع صريحة بين أطراف التبادل، والحال أنّها عبارة عن عناصر خفية تعتمد في شكل اتّفاق ضمنيّ من قبل المتخاطبين الذين يسهرون على مجرى التّواصل الحسن بموجب لعبة ذكية من الاستنتاجات»¹، وهنا يتحدّد دور المتلقّي في فكّ شفرات الصّورة المجازية وإعادة تركيبها في ضوء المعطيات التّأويلية انطلاقاً من تحليل المعطى اللّغويّ، مثل تحديد السّمات الدّلالية للمشبه والسّمات الدّلالية للمشبه به ثمّ تحديد طبيعة العلاقة الجامعة بينهما، وعلى العموم تحديد الدّلالة الوضعية وأبعادها التّداولية.

يقوم وصف "السكاكي" للمقومات الضمنية على التمييز بين المعنى الحرفي والمعنى الضمنيّ، أو بين المعنى الذي يقصده المتكلم ومعنى الخطاب، وقد تحدّث "سورل" في مصنفه "Sens et expression" عن العلاقة القائمة بين المعنى الحرفي والمعنى الضمنيّ والآليات الموظّفة للتعبير عن القصد، مفرّقا بين ثلاثة مفاهيم أساسية هي: المعنى الحرفي *sens littéral* والمعنى الضمنيّ *sens implicite* والمرجع *réfèrent*. ويمكننا التّفريق بين هذه المفاهيم كما تتجلى في الصّور المجازية وصيغ الخبر والإنشاء غير المباشرة المدروسة كالتّالي:

1- إذا تطابق المرجع مع معنى الخطاب نكون حيال المعنى الحرفي، وفي هذه الحالة فإنّ المعنى الحرفي للخطاب هو المعنى المقصود.

2- في الخطاب الاستعاريّ والمجازيّ عموماً لا ينظر للمرجع على أنّه المعنى الحرفي للخطاب ولكن ينظر إليه باعتباره يطابق المعنى الضمنيّ الذي يتمّ استنباطه انطلاقاً من المعنى الحرفي، والمعنى الضمنيّ للخطاب هو المعنى المقصود. ويقوم عمل الاستعارة عند "سورل" على شرح كيفية تباعد المعنى الذي يقصده المتكلم عن المعنى الظاهر للخطاب².

3- في حالة الأفعال الكلامية غير المباشرة فإنّ المعنى الضمنيّ أشمل من المعنى الحرفي بل يتضمّنه.

4- تحيل بعض الصيغ المجازية على القصد المضاد أي على نقيض المتوقّع مثل ما نلمسه في أسلوب التّهكّم، فالمتكلم يقول شيئاً إيجابياً ليبلّغ به عن قصده السّلبيّ أو العكس. وهذا كلّ ما عبر عنه "السكاكي" بإيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة.

¹ - الجيلالي دلّاش، مدخل إلى اللّسانيات التّداولية. ص 34.

² - Searl, Sens et expression, 1982. P122.

وبالنظر إلى مطابقة القصد لدلالة الوضع أو مخالفته لها، يغدو عامل التأويل عاملاً مهماً في

تحديد المقاصد بالاستئناس إلى معطيات السياق. فلتحديد المقاصد نكون حياص معنيين للخطاب:

1- تحديد وضبط دلالة الوضع اللغوي: المعنى الحرفي للخطاب

2- تحديد وضبط الدلالة الضمنية أو المعنى المؤول. هذا الأخير الذي يمكن أن يكون:

أ- مطابقاً للمعنى الحرفي للخطاب

ب- مخالفاً لدلالة الوضع

وبالموازاة مع ضرورة التعرف على المواضع الأصلية والمجازية للخطاب يغدو السياق مطلباً

أساسياً في فهم المقاصد وتحديدتها وضبطها باعتباره مفهوماً مركزياً يملك طابعه التداولي، «فالحكم

على الخطاب من حيث دلالاته على القصد بحرفيته من عدمها يعود إلى عناصر السياق الحاضرة

في الخطاب»¹، إذ لا بدّ من مراعاة عوامل السياق المؤثرة في اختيار أدوات بعينها للتعبير عن

المقاصد المؤطرة للخطاب، كالعلاقة بين الخطاب وسيقاق الحال، ومعرفة أطراف العملية التخاطبية،

مع تحديد نمط العلاقة القائمة بينها، وأثر المعرفة المشتركة بينهم حول مرجعية الخطاب وأثرها على

المقاصد، علاوة على الاهتمام بشكل الخطاب في ضوء التداول وتحقيق المقاصد؛ أي لا بدّ من

استئثار معطيات السياق للتعرف على قصد المرسل عند إنتاج الخطاب، خاصة إذا علمنا أنّ

القصد قد يتحول إلى مقاصد عدة بتعدد السياق. ولهذا تقرأ المقاصد قراءة سياقية، مما يجعلها جزءاً

من هذا المعطى الأخير الذي يفسره التصور التداولي. ثمّ إنّنا لا ينبغي أن نغفل الجانب اللغوي في

تحديد المقاصد، لأنّ بإمكانه أن يكون منفذاً للتعرف على المقاصد الضمنية، لا سيما وأنّ التأويل

يخصّ تأويل المحتوى الوضعي.

وبناء على ما تقدّم يغدو الاهتمام بالمادة اللغوية بمعزل عن السياق غير ناجع في الكثير من

الأحيان في تحديد المقاصد الضمنية للتعبير المجازية والتراكيب غير المباشرة عموماً، ولكن هذا لا

يعني إهمال الجانب اللغويّ البحث، لأنّ من شأنه أن يسعفنا في التعرف على المقاصد، فلا غرو

أن نصادف «أصحاب نظرية المقاصد... يعتمدون على المادة اللغوية في الفهم والتأويل ومع ذلك

يرون أنّها غير كافية، إذ لا بدّ من معرفة ما لمعتقدات المتلفّظ ومواقفه ومعتقداته وآرائه... بل إنّ

¹ - عبدالهادي بن ظافر الشهري، إستراتيجيات الخطاب. ص 123.

هذه الحالات هي التي تكون وراء استعماله للغة بتداعياتها وإيحاءاتها، التسليم بمقاصد المؤلف وراء كل متلفظ كلامي وارد لا مدفع له، واستغلال المكونات اللغوية أمر لا مناص منه»¹.

2-4- الاستلزام التخاطبي في المقومات الضمنية

تقوم الصور البيانية على خرق دلالي وتركيبى كونها تنشئ علاقات لغوية جديدة بفعل الاستخدام المجازي للغة، أين يحدث خرق شرط المواضعة، لأنه قد يقصر شكل الخطاب عن التّداول على قصد المرسل، وعلى العموم يتم الخرق «عندما يعرج المتكلم بكلامه إلى مسائل غير واردة، أو ليست ضمن الحديث، أو لا تمت إلى فحوى الخطاب بأي صلة»². وعليه فالمقومات الضمنية وبحكم طبيعة المحتوى القضوي المضمّر فيها فإنها تخرج عن أصل الوضع، مما يجعلها تقوم أساساً على المزوجة بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي.

إن كل محسن بياني وفق "أوركيني" يخرق مبدأ الصدق أو قاعدة الوضوح والصرحة باعتباره نوع من الكذب تقول: «تشكل المحسنات البيانية أرضاً خصبة لحالات اللبس وسوء التفاهم»³. وتقول في موضع آخر: «إنه نوع من أنواع الكذب ولكنه كذب يحرص على أن يعترف به باعتباره كذباً... أي أن الشخص الذي ينتج المحسن البياني يتدبر أمره لكي يوحى بالصواب من خلال الإلقاء بالخطأ، وذلك عبر إدخال بعض الدلائل إلى خطابه التي من شأنها إتاحة المجال أمام المتلقي لإعادة رسم الخط الذي يوصله من المعنى الوهمي إلى حقيقة الخطاب»⁴، وما يجعل منه كذلك هو أنه يحيد بفكر المتكلم عن المعنى الحقيقي. ويمكننا عن طريق إجراء تأويلات ذهنية إيجاد علاقة استلزامية بين المعنى الحرفي والمعنى الضمني المستلزم، ثم إنه ولفك الترميز لا يكفي الاستناد إلى الكفاءة اللغوية، أو لا تكفي قوانين الخطاب لتحديد طبيعة الاستدلال ما لم نستند إلى الكفاءة الموسوعية والتداولية التواصلية حتى لا نخرق قانون الإخبارية، وقد يحدث أن نقع ضحية إخفاق تواصلية في حال تضاربت التأويلات.

وبالنظر إلى قوانين الخطاب فإن التشبيه الذي تحذف أطرافه يخرق قاعدة الكم التي تنص على ضرورة أن تشمل مساهمتك على قدر من المعلومات يساوي ما هو مطلوب، إضافة إلى خرق

¹ - محمد مفتاح، مجهول البيان. ص 111.

² - بن عيسى أزابيط، نظرية الكم الخطابية في البلاغة العربية، من ثوابت اللغة إلى متغيرات الخطاب، التداوليات علم استعمال اللغة. ص 197.

³ - أوركيني، المضمّر. ص 587.

⁴ - المرجع نفسه. ص 262.

قاعدة الجهة التي تنصّ على الوضوح خاصة عندما يتعلّق الأمر بحذف وجه الشبه، ممّا يفتح المجال لكثرة التّأويلات. وحذف وجه الشبه وفق "أوركيني" هو خرق لقانون الاستفاء الذي يوجب على المخاطب تقديم المعلومات الأكثر دقّة حول الموضوع. وما يقال عن أسلوب التشبيه يعمّم على الأنماط الأخرى من الصّور على اختلاف بنياتها التركيبية والدلالية.

وإذا كانت الصّور البيانية تحدث خرقة على مستوى التركيب والدلالة، إلاّ أنّه خرق سرعان ما يعدّل بإمكان ترجيح معنى على آخر، أو ضبط دلالة الصّورة بالاستناد إلى علاقة المشابهة، أو إلى تحديد نوع القرينة التي تحول دون إجراء الكلام على ما يسبق منه إلى الفهم في المجاز العقليّ، ويحدث الخرق الدلاليّ على مستوى هذه الصّور لأنّ هناك تنافر دلاليّ بين الكلمات على عكس الكناية، ففي هذه الأخيرة نعتد بالتّلازم العرفيّ بين المعنى الظاهر والمعنى الخفيّ. والملاحظ من خلال مفهوم الاستلزام التّخاطبيّ في هذا السّياق أنّ "السكاكي" لم يكن يعتدّ بالمعنى المستلزم وحده، ولا بالمعنى الصّريح وحده باعتباره السّابق إلى الأذهان، بل كان يعتدّ بهما معاً، من منطلق أنّ المعنى المستلزم ناتج عن المعنى الصّريح وتابع له.

الفصل الثالث

التواصل

تمهيد:

اعتنى البلاغيون بدراسة الوظيفة الأساسية للغة سواء في الحياة الأدبية أو العادية، من خلال عنايتهم بتقصي العلوم الثلاثة للبلاغة العربية نظرا لإدراكهم المسبق بأن الإلمام بهذه الأخيرة كفيلا لنجاح وتحقيق العملية التواصلية.

3-1- ماهية التواصل عند السكاكي

تعنى التداولية بدراسة اللغة في إطار التواصل، ويعنى الاتجاه التواصلية بدراسة الخطاب في سياق معين، كما أنه يقتضي الإخبار برسالة معينة. والواجب علمه أن التواصل ليس فقط إيصالا للمعلومات من طرف لآخر لأنه يتضمن تأويل مضامين المتكلم تحقيقا لقصد الفهم والإفهام. إن استجلاء مفهوم التواصل عند "السكاكي" يظهر من خلال تحديده لمفهومي البلاغة والفصاحة، وكذا في مفهومه لعلمي المعاني والبيان، اللذين تكمن أهميتهما في الوصول إلى المعنى وتقريبه من المخاطب. أو بتعبير آخر فقد انتبه "السكاكي" إلى الوظيفة التواصلية لعلم البلاغة من خلال تركيزه على الوظيفة التواصلية لعلوم البلاغة.

يحد "السكاكي" البلاغة بقوله: «هي بلوغ المتكلم في تأدية المعاني حدا له اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقها وإيراد أنواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها»¹.

الملاحظ في تعريفه للبلاغة هو تركيزه على خاصية التواصل المتمثلة في التعبير عن المقاصد والأغراض من خلال توجيه رسالة من متكلم إلى مستمع عبر قناة. وحتى تتم عملية التواصل بشكل سليم ويتمكن السامع من فهم الرسالة الموجهة إليه لا بد من توفية خواص التراكيب حقها في تأدية المعنى المراد، مع مراعاة القدرات الذهنية للسامع. ومفاد ذلك أن "السكاكي" عند تحديده لمفهوم البلاغة نراه «يجمع بين الحرص على تأدية المعنى المطلوب (الفكرة) كاملا، وبين العناية بالوسائل التعبيرية اللغوية والمجازية التي يتشكل فيها، واللذين بهما يتحقق القول البليغ»². فالمرسل يمتلك وسائل التعبير التي تمكنه من القدرة على الأداء، ومفهوم "السكاكي" للبلاغة يكشف قدرة المرسل في التأثير على المرسل إليه من خلال توظيفه لوسائل تعبيرية مختلفة.

ولا يقف مفهوم التواصل عنده عند هذا الحد بل يتجاوز به إلى العناية بالوظيفة الإفهامية للغة. فاللغة فهم وإفهام بين قطبي التواصل وهذا ما يظهر من خلال توظيفه لعبارة "بلوغ المتكلم في تأدية

¹ - السكاكي، مفتاح العلوم. ص 652.

² - محمد صلاح زكي أبو حميدة، البلاغة والأسلوبية عند السكاكي. ص 58.

المعاني؛ بمعنى أن المتكلم يسعى بخطابه لبلوغ الغاية المقصودة وهي حصول الإفهام بتركيزه على وصول المعنى سليماً إلى المتلقي، ذلك لأن «أي غرض تواصلية يوجبه المقام كائناً ما كان لا بد وأن يكون أخص من الإفهام، فيلزم عنه هذا الأخير لزوماً بحيث لا سبيل إلى تبليغ أي مراد إلا بالبناء على إرادة الإفهام حتى ولو كان الإفهام عينه، فيجوز أن يلقي المتكلم إلى غيره بقول يكون مقصوده منه إفادة معنى الإفهام، فحينئذ يحتاج إلى أن يفهم أن مراده الإفهام»¹. ولن يتأتى له ذلك إلا إذا وصف بالفصاحة والبلاغة وفق المنظور "السكّائي". وخاصية إفهام الخطاب عينها هي التي جعلت "طه عبد الرحمن" يعرفه بأنه «كل منطوق به موجه إلى الغير لإفهامه دعوى مخصوصة يحق له الاعتراض عليها»².

وعلى العموم فقد ركز "السكّائي" في مفهومه للبلاغة على ضرورة فهم الرسالة الكلامية المنقولة من المرسل إلى المرسل إليه شريطة أن يتساوى العنصران في درجة الفهم، مع ضرورة مراعاة القدرات الذهنية للمرسل إليه ومكانته، مما يجعل من البلاغة جملة من القواعد التي تتولى مهمة التوجيه إلى كيفية إنتاج الخطاب.

وإذا ما عدنا إلى تحديده لمفهوم الفصاحة فهي عنده قسمان: قسم راجع إلى المعنى وهو خلوه من التعقيد، وقسم راجع إلى اللفظ «وهو أن تكون الكلمة عربية أصيلة، وعلامة ذلك أن تكون على السنة الفصحاء من العرب الموثوق بعربيّتهم أدور، واستعمالهم لها أكثر لا مما أحدثها المولّدون، ولا مما أخطأت فيه العامة، وأن تكون أجرى على قوانين اللغة، وأن تكون سليمة عن التنافر»³. إن تحديده لمفهوم الفصاحة بشروطها يضبط في الحقيقة الغاية من العملية التواصلية؛ فالفصاحة عنده كما يعكسه التعريف تمس جانبي اللفظ والمعنى معاً المشكلان لأي خطاب، وهو المعنى المرتبط بقصد المتكلم، ومدارها على تحقيق غاية الإفهام، إذ لا يمكن أن تتحقق هذه الغاية إلا إذا كان المتكلم سليم النطق، بمعنى خالياً من العيوب النطقية المخلة بفصاحته، مع بعد الكلام عن التعقيد اللفظي والمعنوي. وللتدليل على ذلك نسوق شرح "السكّائي" للمراد بتعقيد الكلام «والمراد بتعقيد الكلام هو أن يعثر صاحبه فكرك في متصرفه، ويشيك طريقك إلى المعنى، ويوعر مذهبك نحوه حتى يقسم فكرك ويشعب ظنك إلى أن لا تدري من أين تتوصل وبأي طريق معناه يتحصّل، كقول الفرزدق:

¹ - طه عبد الرحمن، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي. ص 215.

² - المرجع نفسه. ص 215.

³ - السكّائي، مفتاح العلوم. ص 653.

وما مثله في النَّاسِ إِلَّا مَمْلُوكًا أَبُو أُمَّه حَيَّ أَبُوهُ يَقَارِبُهُ»¹.

من خلال هذا المثال يمكن أن نستشف دلالة التعقيد اللفظي الذي يظهر الاختلال الحاصل على المستوى التركيبي، والذي انعكس سلباً على جانب الدلالة. وعليه فإنَّ التواصل وفق "السكاكي" يتم بتوفر شرطي الفصاحة والبلاغة في الكلام كونهما كفيلاً بتحقيق غاية الفهم والإفهام مدار العملية التواصلية. هذه الأخيرة التي «تحدد من جانب المتكلم بالتوجه إلى المستمع وبإفهامه مراده، ومن جانب المستمع بالتلقي من المتكلم وفهم مراده»².

وهي نفس الدلالة التي نلتبسها في مفهومه لعلم المعاني من حيث كونه «تتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره، ليحتز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره»³.

فعلم المعاني هو العلم الذي يعرفنا بصياغة العبارة صياغة تناسب المقام، وتعبّر عن القصد، كونه يهتم بالبحث في أحوال اللفظ التي يكون فيها مستجيباً لمقتضى الحال، تحقيقاً لقصد الإفادة. والإفادة كما هو معلوم لدينا من القرائن التداولية تحمل أبعاداً مهمة في التحليل التداولي للخطاب. يعتبر تحقيق شرط الإفادة من أهم شروط قيام العملية التواصلية المتمثل في حصول الفائدة لدى المخاطب من الخطاب، ولا تحصل تلك الفائدة إلا باستيفاء بعض الشروط التي تجعل من الخطاب خطاباً متكاملًا يؤدي رسالة إبلاغية واضحة. ويختزل لنا "مسعود صحراوي" تلك الشروط في أمرين: «ثبوت معنى دلالي عام للجملة، وأن تكتمل النسبة الكلامية للجملة فتحصل للسامع فائدة من الكلام يكتفي بها، بأن تكون عناصر العبارة معينة ودالة»⁴؛ والمقصود بذلك أن يكون للجملة معنى يفهمه السامع، وأن لا يقصر التركيب عن أداء الدلالة المقصودة بأن يكون تركيباً دالاً يحسن السكوت عليه. وعلى اعتبار ذلك تكون الدراية المسبقة بعلم المعاني - وفق السكاكي - هي السبيل لتجنب ما سماه بالخطأ في أداء الدلالة المقصودة من الخطاب.

وإذا كان الأمر كذلك فإنَّ تحقيق شرط الإفادة موصول بتحقيق قصد الفهم، وهذا ما تنبّه إليه "السكاكي" من خلال تحديده لمفهوم خواص التراكيب، قوله: «وأعني بخاصية التركيب ما يسبق منه

¹ - السكاكي، مفتاح العلوم. ص 653.

² - طه عبد الرحمن، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي. ص 215، 216.

³ - السكاكي، مفتاح العلوم. ص 341.

⁴ - مسعود صحراوي، التداولية عند علماء العرب. ص 231.

إلى الفهم عند سماع ذلك التركيب جارياً مجرى اللّازم له لكونه صادراً عن البليغ»¹، مضيفاً على ذلك «وأعني بالفهم فهم ذي الفطرة السليمة، مثل ما يسبق إلى فهمك من تركيب إن زيدا منطلق إذا سمعته عن العارف بصياغة الكلام من أن يكون مقصوداً به نفي الشكّ أو ردّ الإنكار»². وبما أنّ تركيب الكلام متفاوتة فهذا يجعل من مفهوم الإفادة مفهوماً محكوماً بمعيار الكمّ والكيف في الإخبار. وبناءً على ذلك فإنّ مفهوم التّواصل في هذا المقام يظهر من خلال الإبانة عن المعاني.

وعلى العموم فقد صاغ "السكاكي" مفهومه لعلم المعاني الذي أراد من خلاله وضع بعض الضوابط على المستوى التركيبي ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره، أو للتفريق بين المعنى الحرفي للخطاب والمعنى المستلزم مقامياً.

هذا بشكل موجز عن مفهومه لعلم المعاني، أما عن مفهومه لعلم البيان فهو مفهوم لا يختلف في جوهره عن سابقه، على اعتبار أنّ الدراية المسبقة بالطرق المختلفة في إيراد المعنى الواحد سواء بالزيادة أو بالنقصان في وضوح الدلالة عليه كفيلة بضمان الاحتراز عن الوقوع في شرك الخطأ في مطابقة الكلام للمراد منه. لهذا يعدّ عنصر الاختيار عاملاً أساسياً في تفعيل المعاني وشحنها بقيم لسانية وبلاغية وتداولية أكثر فاعلية. وعليه ينظر للبيان على أنه «المحكّ الحقيقي الذي يوظف فيه المخاطب قدراته اللغوية كما يكشف فيه عن مختلف مهاراته، وهو كذلك بالنسبة للمخاطب المجال الذي يختبر فيه كفاءته»³.

يرتبط البيان بالبعد التبليغيّ في جانبه اللغويّ، غايته تحقيق التّواصل من خلال تحقيق مقصود المتكلم من الاستعمال اللغويّ، وهو الغرض الأساسي الذي تحرص التداولية على بلوغه في مختلف أنواع الخطاب.

إنّ فعل التّواصل يقتضي الإخبار، والإخبار يقتضي المخاطبة، وعلى هذا الأساس يذهب بعض الدارسين المحدثين أمثال "ديكرو" إلى تعريف فعل التّواصل بأنه «تزويد المخاطب بالمعلومات التي لم تسبق له معرفتها»⁴. وغير بعيد عن هذا المفهوم يعرفه "عمر أوكان" بأنه «إخبار برسالة معينة تحمل معلومة أو أكثر»⁵.

¹ - السكاكي، مفتاح العلوم. ص 341.

² - المصدر نفسه. ص 341.

³ - نعمان بوقرة، نحو نظرية لسانية عربية للأفعال الكلامية، مجلة اللغة والأدب، العدد 17. ص 179.

⁴ - Ducrot, Dire et ne pas dire. P02.

⁵ - عمر أوكان، اللغة والخطاب. ص 36.

إنّ تحديد مفهوم التّواصل بهذه الصّيغة لا يختلف عمّا نجده عند "السكاكي" في مفهومه للخبر، الذي حدّده وفق مرجعية معيّنة وشروط مقامية مضبوطة جعلته يميّز بين الخبر الحقيقي والخبر المجازي. الخبر الحقيقي الذي يمكن أن يلقى لأحد الغرضين بحسب طبيعة المخبر عنه، وحال السّامع من حيث علمه أو جهله بالخبر:¹

- غاية المتكلّم من إلقاء الخبر إفادة المخاطب بمضمون إخباري لم يكن له علم به من قبل (فائدة الخبر).

- غاية المتكلّم من إلقاء الخبر إعلام المخاطب بأنّ المتكلّم على علم بالخبر كذلك (لازم الفائدة). ووفقاً لهذين الغرضين تتحدّد دلالة الإفادة في هذا السياق -أي مرجع كون الخبر مفيداً بالنسبة للمخاطب- عبر استفادة المخاطب حكم الخبر في كونه صادقاً أو كاذباً. فإذا خرج الخبر عن هذين الغرضين أفاد عدّة أغراض بحسب قصديّة المتكلّم، والأمر سيان بالنسبة لفعل الطّلب الذي تتغيّر أغراضه -كما مرّ بنا- بحسب الغرض التّوصلي للمتكلّم وبحسب الفعل المراد إنجازه.

3-2- عناصر عملية التّواصل

اهتمت البلاغة السكاكية بدور المتكلّم في العملية التّواصلية الذي توكلّ له مهمة التّرميز، وبأحواله في التّعبير عن مقاصده وفق مقتضى الحال، كما اهتمت بأحوال المتلقّي والدور المنوط إليه في فكّ شفرات الخطاب، ويظهر ذلك من خلال بحث طرق تأليف الكلام وأوجه استعملاته ومقاصده، وما يمكن أن تحيل إليه بعض التراكيب اللّغوية من معان ضمنية. وعليه فقد اعتنى "السكاكي" بالتّواصل اللّساني من عدّة جوانب: من جانب المتكلّم، المتلقّي، والسياق.

3-2-1- المتكلّم: للمتكلّم مكانة خاصة في العملية الإنتاجية، وقد أشار "السكاكي" إلى أهمية العلاقة القائمة بينه وبين خطابه، وأنّ هذا الأخير يستمد بلاغته من شخصية صاحبه. "فالسكاكي" يرى أنّ الخطاب إن لم يصدر عن بليغ واع بعملية الإنتاج فإنّه حتى وإن اشتمل على عناصر بلاغية تظلّ دون القيمة الجمالية الممنوحة لها إن لم تكن نابعة عن مقصدية، يقول في هذا الصّدد: «من المعلوم أنّ حكم العقل حال إطلاق اللسان هو أن يفرغ المتكلّم في قالب الإفادة ما ينطق به

¹ - ينظر: السكاكي، مفتاح العلوم. ص 347.

تحاشيا عن وصمة اللّاغية، فإذا اندفع في الكلام مخبرا لزم أن يكون قصده في حكمه بالمسند للمسند إليه في خبره ذلك إفادته للمخاطب»¹.

والقول بهذه الصيغة بقدر ما يؤكد الفكرة السابقة بقدر مانجده يشير إلى فكرة جوهرية يقوم عليها الخطاب وهي تحقيق الفائدة الدلالية، وهذا ما نلمسه أيضا في مواضع مختلفة من "المفتاح" نأخذ على سبيل المثال تحديده لمفهوم علم المعاني، حيث يرى "السكاكي" أن على المتكلم أو منتج الخطاب تحقيق جانب الفائدة وأن يكون على دراية مسبقة بمواطن القبح والجمال وبالإمكانات اللغوية المتاحة أمامه.

وعنصر الفائدة كما هو معلوم من ميزات الخطاب التي تسمح له بتأدية مهمته التواصلية، إذ الأصل في الكلام هو الإفادة، مما يفترض في المتكلم أنه ينشئ كلامه بغية إبلاغ السامع معنى مخصوصا، «فالمرء لا يستدلّ بما لا فائدة فيه، وكلّ ما جاء في دليله محتملا للخلوّ من الفائدة، فليطلب له المتعقب وجها يردّ إليه فائدته إلا إذا قامت قرينة تصرفه عن هذا الوجه. ويجمع هذا الفرع بين قاعدتين أصوليتين: أولاهما أن الأصل في الكلام هو الإفادة... والثانية أن أعمال الكلام أولى من إهماله»².

يرى "السكاكي" أن تحليل الخطاب يقوم على تعقب الظواهر البلاغية فيه أو ما عبر عنه بخواص التراكيب التي يمكن أن تخرج عن أصل الوضع، حيث تحدثت عن تجاوز الدلالات الوضعية للألفاظ أو ما يسميه بأصل الوضع ف «إخراج الكلام في هذه الأحوال على الوجوه المذكورة يسمّى إخراج مقتضى الظاهر»³. والتفاضل بين المتكلمين يكون بالخروج عن هذه الدلالات مع تحقيق مدى موافقة الكلام لمقتضى الحال.

لقد تحدث "السكاكي" عن المتكلم وتفاوت مقتضى الحال لديه «فتارة تقتضي ما لا يفتقر في تأديته إلى مزيد من دلالات وضعية وألفاظ كيف كانت ونظم لها لمجرد التأليف بينها... وهو الذي سمّيناه في النحو أصل المعنى ونزلناه ههنا منزلة أصوات الحيوانات. وأخرى تقتضي ما تفتقر في تأديته إلى مزيد»⁴.

¹ - السكاكي، مفتاح العلوم. ص353.

² - طه عبد الرحمن، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي. ص162،163.

³ - السكاكي، مفتاح العلوم. ص354.

⁴ - المصدر نفسه. ص343.

ويحكم أن الخطاب بقدر ارتباطه بالمتلقي، فهو يرتبط بالمتكلم وبحاله فإن أساليب الكلام تتبع أغراض المتكلم وأحواله، ومقولة مراعاة الكلام لمقتضى الحال لها جانب يربط بين الخطاب ومنتجه، كما ترتبط بالحكم على هذا الإنتاج، فالمتكلم بقدر ما يوفق في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره فيحكم له بالمهارة بقدر ما يحدث العكس، ويظهر دوره من خلال ذلك في شدّ انتباه المتلقي والتأثير فيه. ولا يبلغ هذا المستوى من البلاغة إلا أئمة البلاغة، صنّاع فنون الكلام «إنك ترى الملفقين السحرة في هذا الفن ينفثون الكلام لا على مقتضى الظاهر كثيرا»¹.

وغير بعيد عن ذلك يقول "السكاكي" في موضع آخر ملحا على ضرورة صدور الكلام عن الشخص البليغ: «وأعني بتراكيب الكلام، التراكيب الصادرة عمّن له فضل تمييز ومعرفة، وهي تراكيب البلغاء لا الصادرة عمّن سواهم لنزولها في صناعة البلاغة منزلة أصوات حيوانات تصدر دون محلّها بحسب ما يتفق»² وما يثيره ذلك من أثر في نفسية المتلقي، «وأعني بخاصية التركيب ما يسبق منه إلى الفهم عند سماع ذلك التركيب جاريا مجرى اللازم له، لكونه صادرا عن البليغ، لا لنفس ذلك التركيب من حيث هو هو أو لازما له لما هو هو حيناً»³.

وبخصوص مفهوم "السكاكي" للخبر فإن مرجع الخبرة عنده في احتمال الصدق والكذب إلى حكم المتكلم ومدى مطابقة كلامه للواقع الخارجي أو مخالفته له. ثم إن خروج الخبر إلى المجاز يكون بحسب قصديّة المتكلم، والأمر سيان بالنسبة للطالب الذي ينطوي على أغراض حقيقية وأخرى مجازية تتغير حسب الغرض التواصلي للمتكلم، وحسب الفعل المراد إنجازه.

3-2-2- المتلقي: هو الطرف الثاني في عملية التواصل، يتلقى الرسالة اللغوية ويفكّ شفراتها. إن الاهتمام بالمتلقي في تراثنا الحضاري أصيل، بما في ذلك حضوره في النصوص الشرعية، والنصوص الأدبية، والنقدية، والنصوص اللغوية بما فيها البلاغية، وهي نصوص لا تخرج في عمومها عن الحجاج والإقناع والتواصل.

وقد أشار "السكاكي" في مفتاحه إلى بعض المعطيات المتعلقة بالمتلقي. فالمتلقي عنده هو من يوجه إليه الخطاب لتلقيه والإفادة منه. وبهذا الخصوص جعل هناك تفاوتاً بين المتلقين في تحقق الفائدة، لذا وجب على المتكلم إفادة المتلقي بقدر حاجته بأن يكون على دراية بمواقع القول، وتخيّر

¹ - السكاكي، مفتاح العلوم. ص 355.

² - المصدر نفسه. ص 341.

³ - المصدر نفسه. ص 341.

أوقاته، فلا يزيد على ذلك حتى لا يقع في مطبة العبث، ولا ينقص منها حتى لا يقع في عيب الإخلال بالمقصود. والعبرة في كل ذلك أن للإيجاز والإطناب علاقة بحصول الفائدة، وتحقيق الإفهام، إذ ليس كل إيجاز إخلال بالمقصود، ولا كل إطالة فيها تجاوز لحدود المقصود، ويكون ذلك بحسب وضعية المخاطبين أو أقدارهم، وتفاوت مستوى فهمهم وإدراكهم.

وبالنظر إلى ثنائية الخبر والإنشاء وعلاقتها بالمتلقي، فإن «مرجع كون الخبر مفيدا للمخاطب إلى استفادة المخاطب منه ذلك الحكم، ويسمى هذا فائدة الخبر»¹. وتحديد أغراض الخبر وفق مقتضى الظاهر يأخذ بعين الاعتبار حال السامع، فإذا أخبرت عما يجهله السامع كنت حيال فائدة الخبر، وإذا أخبرت عما يعلمه كنت حيال لازم الفائدة، وهم في ذلك «إنما يصبون لهما في قالب واحد إذا كانوا قدموه إليه ما يلوح مثله للنفس اليقظي بحكم ذلك الخبر فيتركها مستشرفة له استشراف الطالب المتحير يتميل بين إقدام للتلويح وإحجام لعدم التصريح، فيخرجون الجملة إليه مصدرة بان ويرون سلوك هذا الأسلوب في أمثال هذه المقامات من كمال البلاغة وإصابة المحز»².

وبالتالي على المتكلم مراعاة حال السامع ومنزلته المحكومة بإفهامه، وهي حال حصرها "السكاكي" في ثلاثة أقسام: حال خالي الذهن من الحكم، وحال المتردد، وحال المنكر، وكل حال من هذه الأحوال تحتاج إلى أسلوب معين لمخاطبتها «فإذا ألقى في الجملة الخبرية إلى من هو خالي الذهن عما يلقى إليه ليحضر طرفاها وينتقش حكمه ويتمكن لمصادفته إياه خاليا... فتستغني الجملة عن مؤكّدات الحكم... وإذا ألقاها إلى طالب متحير وطرفاها عنده دون الاستناد فهو منه بين بين لينقذه عن ورطة الحيرة استحسن تقوية المنقذ بإدخال اللام في الجملة أو إن... وإذا ألقاها إلى حاكم فيها بخلافه ليرده إلى حكم نفسه استوجب حكمه ليترجع تأكيدا بحسب ما أشرب المخالف الإنكار في اعتقاده»³. وباعتبار ذلك فإن الكلام يتفاوت من حيث التأكيد تبعا لحال المخاطب لا المخاطب، كما «تتغير صورة معرفة المخاطب أثناء التواصل تبعا لأغراض المتكلم تغيرا ملحوظا»⁴.

ثم إننا يمكن أن نستند إلى التركيب اللغوي لمعرفة المقام وهذا الأمر يخص بعض التراكيب على خلاف أخرى؛ ومعنى هذا الكلام أننا ومن خلال جملة الخطابات أو المقولات الصادرة عن كل مقام يمكن أن نستشف ونحدد المقام أو المقامات التي صدرت عنها وأدت إلى إنتاجها. وإذا قرأنا

¹ - السكاكي، مفتاح العلوم. ص 347.

² - المصدر نفسه. ص 355.

³ - المصدر نفسه. ص 353، 354.

⁴ - فان دايك، النص والسياق. ص 292.

ذلك بطريقة عكسية يصح لنا ذلك؛ بمعنى أن المقال بقدر ما يتحدّد من خلال المقام، فإنّ هذا الأخير يتحدّد كذلك من خلال المقال.

وعليه وبالنظر إلى المخاطب واستعداداته الذهنية نكون حيال أضرب الخبر الثلاثة: الخبر الابتدائيّ، الخبر الطلبيّ، والخبر الإنكاريّ. ومن خلال هذه الأضرب يمكن أن نلاحظ كيف يمكن للعبارة الواحدة (زيد قائم، إن زيدا قائم، إن زيدا لقائم) أن تتحوّل إلى عبارات مختلفة بحسب اعتقاد السامع وقصد المتكلّم، ممّا يخلق تباينا في درجة الشدّة للغرض المتضمّن في هذه الأصناف، «ومعنى ذلك أن المبدع ينسج خطابه وفق حضور المتلقّي في ذهنه، ووفق حالته التي استشعرها واستشفها بفطنته قبل توجيه الخطاب إليه، ولكنّه إذا أخطأ في تقديره لحالة المتلقّي ومقامه فإنّه يخطئ في تحقيق الفائدة عنده»¹.

وبقدر ما يعمد المتكلّم إلى مراعاة حال المتلقّي وتوجيه الخطاب بصيغة مباشرة، بقدر ما يعمد إلى الخروج عن مقتضى الحال لأغراض خطابية شريطة أن يتحقّق في المقام الخارجيّ ما يدعو إلى هذا الخروج، كوجود قرائن دلالية ومقامية تحدّد الغرض المقصود من هذه الصياغة، وقيمة هذا النمط من التعبير تتحقّق فيما يثيره من ردّ فعل المتلقّي، لا سيما وأنّ غرض المتكلّم وطريقته في صوغ خطابه لها دورها في التأثير على المتلقّي.

فقد لا يصادف هذا الأخير ما يتوقّعه في الخطاب الذي يخرق أفق التوقّع، ولم يغفل "السكاكي" الإشارة إلى ما لذلك من دور في إثارة إعجاب المتلقّي، يقول: «وللاستطراف وجه آخر وهو أن يكون المشبه به نادر الحضور في الذهن إمّا في نفس الأمر كالذي نحن فيه، فإذا أحضر استطرف استطراف النّوادر عند مشاهدتها واستلذّ استلذاذها لجدتها فكلّ جديد لذّة، وإمّا مع حضور المشبه في أوان الحديث فيه»².

فالمتلقي له حاسة التوقّع التي قد تتوافق وقصد المرسل أو بنية الخطاب وقد تتفاوت. وبهذا الخصوص نرى "السكاكي" يؤكّد على أن قبول التشبيه يرتبط بمدى بعد المشبه به عن المألوف. وعلى العموم فقد جعل "السكاكي" مبنى القبول والحسن في التشبيه على مخالفة أفق التوقّع. وفي ذات السياق يرى "السكاكي" أن هذا المستوى من البلاغة أي إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر في متناول أئمة البلاغة صنّاع فنون الكلام «إنك ترى الملفّقين السحرة في هذا الفنّ

¹ - محمد صلاح زكي أبو حميدة، البلاغة والأسلوبية عند السكاكي. ص46.

² - السكاكي، مفتاح العلوم. ص569، 570.

ينفثون الكلام لا على مقتضى الظاهر كثيرا، وذلك إذا أحلوا المحيط بفائدة الجملة الخبرية وبلازم فائدتها علما محلّ الخالي الذهن عن ذلك لاعتبارات خطابية مرجعها تجهيله بوجوه مختلفة»¹. فيحدث أن يقيموا من يكون شاكيا مقام من يكون شاكرا، أو أنهم ينزلون من يكون معزيا مقام من يكون مهنا، أو من لا يكون سائلا مقام من يسأل، وغيرها من مقامات الكلام التي تأخذ في الحسبان وضعيّة المتلقّي لما لها من دور بالغ في التأثير عليه، «وهذا النوع أعني نفث الكلام لا على مقتضى الظاهر متى وقع عند النظّار موقعه استهشّ الأنفُس، وأنقّ الأسماع، وهزّ القرائح، ونشّط الأذهان»². ومن هنا يمكن أن نفهم القيمة الجماليّة البلاغيّة للخطاب عند "السكاكي" التي تتحقّق من خلال خروج الخطاب عن المألوف وإجرائه على خلاف مقتضى الظاهر.

ويعدّ أسلوب الالتفات نمط من أنماط التعبير يدخل في إطار خروج الكلام عن مقتضى الظاهر. ويحدّد "السكاكي" صور الالتفات بقوله: «واعلم أنّ هذا النوع: أعني نقل الكلام عن الحكاية إلى الغيبة لا يختصّ المسند إليه ولا هذا القدر بل الحكاية والخطاب والغيبة ثلاثتها ينقل كلّ واحد منها إلى الآخر، ويسمّى هذا النّقل التفاتا عند علماء علم المعاني»³، ثمّ إنه يرى أنّ العرب تستكثر من الالتفات «ويرون الكلام إذا انتقل من أسلوب أدخل في القلوب عند السّامع وأحسن تطرية لنشاطه وأملاه باستدرار إصغائه»⁴.

وبالتالي فهو أسلوب وثيق الصّلة بمتلقّي الخطاب وبخاصية التّوقّع عنده، ولكن هذا لا ينفى ارتباطه كذلك بمنتج الخطاب إذا تمّ النّظر إليه باعتباره «سمة أسلوبية تضاف إلى سمات الشّخصية الإبداعية، حيث تبرز من خلال إيثاره لأنماط بعينها من صور الالتفات، واختياره لمواضع بذاتها ترد فيها، ثمّ قياس درجة ردود فعل المتلقّي إزاءها»⁵. وعليه يمكن النّظر إليه باعتباره مزية للمفاضلة بين المتكلّمين.

وعلى العموم تكمن الفائدة البلاغيّة من خروج الالتفات عن الصياغة التعبيرية ومخالفة أفق التّوقّع إلى إمتاع المتلقّي وجذب انتباهه، عبر خلق جملة إحياءات معنوية تعمل على تنشيط ذهنه.

¹ - السكاكي، مفتاح العلوم. ص355.

² - المصدر نفسه. ص358.

³ - المصدر نفسه. ص395.

⁴ - المصدر نفسه. ص395.

⁵ - محمد صلاح زكي أبو حميدة، البلاغة والأسلوبية عند السكاكي. ص50،49.

وعلاوة على ما سبق فقد حدّد لنا "السكاكي" أصنافاً من المتلقّين، هذا ما يمكن أن نستشفه من بعض أقواله، مثل إشارته إلى المتلقّي العاديّ في قوله: «ومرجع كون الخبر مفيداً للمخاطب إلى استفادة المخاطب منه ذلك الحكم ويسمّى هذا فائدة الخبر»¹. فالمتلقّي هنا من يوجّه إليه الخطاب في الخارج لتلقّيه والإفادة منه بعد تحقّق عنصر الإفهام، وهذا يعني أنّ دور الخطاب في هذا السياق ينحصر في المستوى الإخباريّ دون أن يتجاوزهُ مراعاة لمقام المتلقّي ومستواه العقليّ وقدرته الإدراكيّة.

أما إشارته إلى المتلقّي الخاصّ ونظيره العامّ فتظهر في قوله: «وحقّ الخطاب أن يكون مع مخاطب معيّن ثمّ يترك إلى غير معيّن كقولك: فلان لنائم إن أكرمته أهانك وإن أحسنت إليه أساء إليك، فلا تريد به مخاطباً بعينه كأنك قلت إن أكرم أو أحسن إليه قصد إلى أن سوء معاملته لا يختصّ واحداً دون واحد»².

وبناء على ما سبق من حديث عن قطبيّ التواصل عند "السكاكي" نستنتج أنّ البلاغة عنده في أجمل صورها هي ما يشترك في صناعته كلّ من المتكلّم والمتلقّي.

3-2-3- الرسالة: نظر "السكاكي" للتواصل من خلال اللّغة باعتبارها أداة تواصل، وهي اللّغة الجامعة لمواصفات القول البليغ الفصيح حتى يتحقّق في الرّسالة الخطابيّة عنصريّ الفهم والإفهام، أو ما عبّر عنه "السكاكي" بمصطلح الفائدة، «ومن المعلوم أنّ الفائدة تحصل باستعمال وجوه متفاوتة من التراكيب، وبكيفيات مختلفة من طرق التلفّظ»³ هي ما يشير إليها مفهوم "السكاكي" لعلم المعاني. ولعلّ من وجوه الرّسالة الخطابيّة عنده الخبر المنقول في إطار سياق خاصّ هو ما سمّاه بالمقام أو مقتضى الحال.

3-2-4- الشفّرة: تضمن الشفّرة المتعارف عليها بين طرفي الخطاب تبليغ الرّسالة بشكل سليم من طرف المتكلّم، ويأتي تركيز "السكاكي" على عناصر الشفّرة من خلال التّركيز على عنصر المعرفة المشتركة بين طرفي الخطاب، أو بتعبير آخر توفّر عنصر المواضعة بين الطرفين، على اعتبار أنّ «الكلمة لا تفيد البتّة إلا بالوضع أو الاستلزام بوساطة الوضع، وإذا استعملت فإمّا أن يراد معناها وحده، أو غير معناها وحده، أو معناها وغير معناها معا»⁴.

¹ - السكاكي، مفتاح العلوم. ص 347.

² - المصدر نفسه. ص 368.

³ - عبد الهادي بن ظافر الشهري، إستراتيجيات الخطاب. ص 06.

⁴ - السكاكي، مفتاح العلوم. ص 651.

ومن هنا يظهر الدور المنوط للشفرة المشتركة بين طرفي الخطاب، فهي تعين على تحديد قصدية المتكلم، كما أنها تدفع السامع إلى فهم الخطاب، ويؤدي عدم الاتفاق أو الاشتراك في الشفرة وحتى عدم تحليل الخطاب أو وضعه في سياق إنتاجه إلى التأويل الخاطيء، الذي قد ينجم عنه الفهم العكسي له. وهو ما نجده يندرج ضمن المفهوم البلاغي القديم تحت مصطلح تعقيد الكلام، «والمراد بتعقيد الكلام هو أن يعثر صاحبه فكرياً في متصرفه، ويشيك طريقك إلى المعنى، ويوعر مذهبك نحوه حتى يقسم فكرياً ويشعب ظنك إلى أن لا تدري من أين تتوصل وبأي طريق معناه يتحصل. كقول "أبي تمام":

ثانية في كبد السماء ولم يكن كائنين ثان إذ هما في الغار»¹

وبالتالي فإن نجاح العملية التواصلية لا ينفصل عن هذا العامل الترميزي المشترك باعتباره عامل أساسي في تحديد قصد الخطاب، وتحقيق غاية الفهم والإفهام من مجموع القيم الإخبارية المحتواة في الخطاب، خاصة إذا كان هذا الأخير مما يحتمل تعددية التأويل، «مثل ما يسبق إلى فهمك من تركيب إن زيدا منطلق إذا سمعته عن العارف بصياغة الكلام من أن يكون مقصوداً به نفي الشك أو رد الإنكار، أو من تركيب زيد منطلق من أنه يلزم مجرد القصد إلى الإخبار، أو من نحو منطلق بترك المسند إليه من أنه يلزم أن يكون المطلوب به وجه الاختصار مع إفادة لطيفة مما يلوح بها مقامها، وكذا إذا لفظ بالمسند إليه»².

3-2-5-السياق: تعنى التداولية بتأويل الملفوظات في مقاماتها، من منطلق أنه عندما يتعدد التأويل ويشكل الملفوظ لا يمكن فكّه إلا عن طريق المقام. وسنحاول في هذا الإطار استجلاء المفهوم التداولي لعبارة مقتضى الحال التي تمخضت عنها المقولة البلاغية "لكلّ مقام مقال". إن اللافت للنظر وأنت تتصفح الرؤى المختلفة لتعريف البلاغة عند القدامى هو التأكيد على أنها مطابقة الكلام لمقتضى الحال، أو أن تجعل لكلّ مقام مقال، حتى غدت هذه المقولة مسلّمة حدّدت الكثير من مفاهيم البلاغية، وهي المقولة التي نراها تتردد بشكل أو بآخر في الدراسات اللسانية الحديثة، بحيث ينطلق منها معظم اللسانيين كالتداوليين في العصر الحاضر، الذين أيقنوا

¹ - السكاكي، مفتاح العلوم. ص 653.

² - المصدر نفسه. ص 341، 342.

في مجمل أبحاثهم وأكدوا أن «لا تواصل ممكن إذا كان الخطاب مجرد تراكم لعبارات لغوية لا ينتظمها جامع مقامي»¹.

إن بنية الخطاب لا تنفصل عن الأغراض التواصلية المراد تبليغها في طبقات مقامية معينة، وهذا ما أشار إليه "المتوكل"؛ بمعنى أن بنية العبارات اللغوية وفقه تعكس المضامين التي تحملها والأغراض التواصلية التي تحقّقها في مختلف الطبقات المقامية الصادرة عنها، لهذا جعل "السكاكي" من ملابسات الحدث الخطابي وسياقه أساسا مهماً في تحليل الظاهرة الخطابية، وهو ما لمسناه ونلمسه في عديد بل في جلّ النماذج الخطابية المستشهد بها، لا سيما ما تعلق منها ببيان أنواع المجاز والاستعارة والتشبيه والكناية، وما له علاقة بضمنيات الخطاب وبمختلف الأساليب البلاغية من حذف وذكر وتقديم وتأخير وفصل ووصل...

مصطلح السياق نجده حاضرا في النصّ البلاغيّ القديم تحت مسمى المقام، بل إنه يعدّ المحور الذي تدور حوله موضوعات البلاغة أو بالأحرى علوم البلاغة، «فقد أدرك بلغاء العربية القدامى ظاهرة السياق من خلال عبارتهم مقتضى الحال التي أنتجت مقولتهم لكلّ مقام مقال ولكلّ كلمة مع صاحبها مقام، فانطلقوا في مباحثهم حول فكرة المقام وربطها بالتركيب والصياغة، فربطوا الشكل اللغويّ أو الأسلوب اللغويّ بالمقام وألحوا على قيمة دراسة كيفية عمل الكلمات دراسة مفصلة، فأصبح معيار الكلام في باب الحسن والقبول بحسب مناسبة الكلام لما يليق بمقتضى الحال والمقام»².

3-2-5-1- مقامات الكلام عند السكاكي

أولاً- مفهوم المقام: يوظف "السكاكي" مصطلحي المقام ومقتضى الحال المرتبطين بالمقال، هذا الأخير الذي يختزل عنده مفهوم النصّ في عمومية شكله وصوره. ويمكن أن نستشف مفهوم "السكاكي" لمقتضى الحال من خلال قوله: «وارتفاع شأن الكلام في باب الحسن والقبول وانحطاطه في ذلك بحسب مصادفة الكلام لما يليق به وهو الذي نسميه مقتضى الحال»³. فقد جعل من مراعاة مقتضى الحال معيارا في تحقيق حسن الكلام وقبحه، وهو أن تنتج خطابك وفق ما تقتضيه الحال الصادر ضمنها ووفق الاعتبار المقامي المناسب، كأن يكون صادرا عن حالة نفسية شعورية

¹ - أحمد المتوكل، مبدأ الوظيفة وصياغة الأنحاء، مجلة المناظرة، العدد 03، السنة 02، المغرب. 1990. ص 39.

² - منال محمد هشام سعيد نجار، نظرية المقام عند العرب في ضوء الدراغمانية، عالم الكتب الحديث، ط 01، الأردن، 2011. ص 24.

³ - السكاكي، مفتاح العلوم. ص 350.

معينة تصوغ لنا أحوال المتكلم وتترجم أفكاره، كما يراعى حال السامع ومقامه مثل مراعاة استعداداته الذهنية ومعرفته القبلية بخلفيات الخطاب؛ ومعنى ذلك أن «مطابقة الحال لا يمكن تحققها إلا بالنظر إلى المتلقي وحالاته الإدراكية المختلفة، كما أنها - في الوقت نفسه - تستحضر المتكلم في حالة خاصة، هي حالة الوعي والقصد، لأن غيابهما يتنافى مع مراعاة الحال والمقام»¹. ثم إنه يمكن للمقام أن يكون مستتبعا لوضع اجتماعي معين، وغير ذلك مما يحيط بالفرد ومحيطه المادي والمعنوي. وعلى العموم فإن «مقتضى الحال» وفق «السكاكي» هو الاعتبار المناسب الذي يلزم تراكيب لغوية معينة. لذلك كان التفاوت الحاصل على مستوى الصيغ اللغوية تابع لاختلاف المقتضيات.

وإذا كان «المقتضى» يعني اللازمة التي تقتضي الكلام، فإن ضبط المقتضى يتعلّق بثلاثة أقسام، هي:²

- القسم الأول: خاص بمفردات الجملة وما يلحقها من تحولات نوعية.
 - القسم الثاني: يتجاوز حدود المفردات إلى المركبات، أي ما يتعلّق بالجمليتين فصاعدا وما يطرأ عليها من تحولات داخلية وخارجية مثل الفصل والوصل.
 - القسم الثالث: يجمع بين القسمين السابقين كما يلاحظ في تحولات الإيجاز والإطناب.
- ولفظ «الحال» يجمع بين حال المتكلم وحال السامع، ويمكن لمفهوم الحال أن يطابق مفهوم المقال «فهما متحدان في الذات، وكلّ منهما هو الأمر الداعي إلى إيراد الكلام مكيفا بكيفية مخصوصة»³. وبما أن مقتضيات الأحوال متفاوتة فإن ما يصدر عنها من أقوال متفاوتة هي الأخرى تبعا لذلك.

ثانيا- مقامات الكلام: يقول «السكاكي» بخصوص ذلك: «لا يخفى عليك أن مقامات الكلام متفاوتة فمقام الشكر يباين مقام الشكاية، ومقام التهئة يباين مقام التعزية، ومقام المدح يباين مقام الذم، ومقام الترغيب يباين مقام الترهيب، ومقام الجدّ في جميع ذلك يباين مقام الهزل، وكذا مقام الكلام ابتداء يغاير مقام الكلام بناء على الاستخبار أو الإنكار، ومقام البناء على السؤال يغاير مقام البناء

¹ - محمد عبد المطلب، البلاغة العربية قراءة أخرى. ص 70.

² - ينظر: المرجع نفسه. ص 70.

³ - المرجع نفسه. ص 29.

على الإنكار وجميع ذلك معلوم لكل لبيب، وكذا مقام الكلام مع الذكي يغير مقام الكلام مع الغبي، ولكل من ذلك غير مقتضى الآخر»¹.

إنّ المقام الواجب مراعاته هنا هو مقام السّامع من خلال مراعاة الألفاظ والمعاني الموجهة إليه، والتي يوظفها المتكلم وفق طبقاته المقاميّة المختلفة؛ أيّ مقامه في الواقع الخارجيّ، كما أنّه يوظفها وفق حالته الاجتماعيّة أو النفسيّة والشّعوريّة...

إنّ مراعاة مقامات الكلام يأخذ في الحسبان وضعيّة المتلقّي، وإذا كان النّاس في طبقات فإنّ كلامهم أيضا في طبقات، لذا «ينبغي للمتكلّم أن يعرف أقدار المعاني، ويوازن بينها وبين أقدار المستمعين، وبين أقدار الحالات، فيجعل لكلّ طبقة من ذلك كلاما، ولكلّ حالة من ذلك مقاما...»².
لقد حدّد "السكاكي" من خلال قوله السّابق تصنيفا للمقامات حسب:

- الغرض والمقصد الخطابي، حيث يتعيّن بتحديدهما تحديد مقام الخطاب، وهي عنده تختلف من مقام الشكر إلى مقام الشكاية، ومن مقام التهنئة إلى مقام التعزية، ومن مقام المدح إلى مقام الذم...
- بنية الخطاب وتركيبه، وعلى إثرها يغير مقام الكلام ابتداء مقام الكلام بناء على الاستخبار أو الإنكار، ويغير مقام البناء على السّؤال مقام البناء على الإنكار.
- مقام السّامع في الواقع الخارجيّ والحال التي يكون عليها، وهي التي تخلق مباينة مقام الكلام مع الذكيّ لمقام الكلام مع الغبي.

وعليه فإنّ لكلّ مقام من تلك المقامات مقال خاص تتفاوت فيه، وتفاوتها عنده قائم على تفاوت الأغراض والمقاصد، واختلاف شكل الخطاب، وحال السّامع. وبالنّظر إلى هذا التّصنيف يمكن للمقامات أن تكون ثابتة أو متغيّرة، بحيث «يكون المقام ثابتا إذا أريد منه المقام العقليّ للسّامع (الذكيّ أو الغبيّ) أو المقام الاجتماعيّ (السوقيّ والمملوك) ويكون متغيّرا إذا أريد منه غرض السّامع ومقصده من الأحوال المتّصلة بالمتكلم كالشكر والمدح والذم...»³. فهي أحوال خاضعة للتغيير والتبدل وفق الحالة النفسيّة والشّعوريّة للسّامع.

لا تخرج بلاغة الكلام عند "السكاكي" عن مطابقة الكلام لمقتضى الحال، ولهذا نراه يربط مدار حسن الكلام وقبحه على مجيئ كلّ مقتضى للحال وفق ما تملّيه حال السّامع، «فكلّ كلمة مع صاحبها مقام ولكلّ حدّ ينتهي إليه الكلام مقام وارتفاع شأن الكلام في باب الحسن والقبول

¹ - السكاكي، مفتاح العلوم. ص 350.

² - الجاحظ، البيان والتبيين، ج 01. ص 138، 139.

³ - منال نجار، نظرية المقام عند العرب في ضوء البراغماتية. ص 27.

وانحطاطه في ذلك بحسب مصادفة الكلام لما يليق به وهو الذي نسميه مقتضى الحال، فإن كان مقتضى الحال إطلاق الحكم فحسن الكلام تجريده عن مؤكّدات الحكم، وإن كان مقتضى الحال بخلاف ذلك فحسن الكلام تحليّه بشيء من ذلك بحسب المقتضى ضعفاً وقوّة، وإن كان مقتضى الحال طيّ ذكر المسند إليه فحسن الكلام تركه...¹. ويعدّ إخراج الكلام لا على ما يقتضيه حال السامع خروج على مقتضى الظاهر.

بالإضافة إلى ذلك "السكاكي" لم يحصر المقام في الإطار الخارجي المصاحب لعملية إنتاج الكلام، بل جعله يشمل داخل التركيب بدليل قوله: "فلكل كلمة مع صاحبها مقام"، حيث يحضر المقام بحضور الكلمة الملائمة لما يجاورها، في حين تغيب مقامات أخرى لا تستدعيها الصياغة اللغوية. وعبارة "السكاكي" تلك «تجعل المقام الداخلي كائناً متحرّكاً، لا يعرف الثبات الذي كان له في الحالة الأولى المصاحبة، ذلك أنّ احتمالات التوالد التركيبي غير نهائية، وكلّ احتمال يخلق مقامه الذي يربط بين الكلمتين عن طريق التجاور، وكلّ تغير في علاقة المجاورة يصاحبه تغير في المقام»².

3-2-5-2- علوم البلاغة في ضوء نظرية المقام

تعدّ الدراسة المقامية لعلوم البلاغة ضرورية من أجل تحقيق التواصل الاجتماعي، لا سيما وأنها من وجوه فنّ التواصل، منها ما يهتمّ بكيفية صياغة التراكيب صياغة مفيدة تحقيقاً للغاية الإيصالية لها، ومنها ما يهتمّ بفنون التعبير عن القصد بطرق مختلفة، ومنها ما يهتمّ بجوانب تحسين الكلام وزخرفته.

تقتضي المطابقة لمقتضى الحال أساليب مختلفة تؤديّ بها «فإذا كانت دلالات الألفاظ في هذا الأسلوب وضعيّة على حسب عرف اللّغة فقط اختصت هذه العبارة - مطابقة الكلام لمقتضى الحال - بعلم المعاني. وأمّا إذا كانت تلك الأساليب التي تؤديّ تلك المطابقة ممّا تتدخلّ فيها الصنعة العقلية بحيث تختلف وضوحاً وخفاءً فإنّ العبارة تشمل علم البيان... إذ تتفاوت رتب الأساليب البيانية، وما كلّ إلا له مقام يخصّه يعرفه أهل البلاغة، بل إنّ الأمر يشمل أكثر من ذلك وهو دراسة علم البديع»³.

¹ - السكاكي، مفتاح العلوم. ص 351، 350.

² - محمد عبد المطالب، البلاغة العربية قراءة أخرى. ص 71.

³ - منال نجار، نظرية المقام عند العرب في ضوء البراغماتية. ص 39.

3-2-5-2-1- علم المعاني وفاعلية المقام: يهتم علم المعاني بكيفية صياغة الكلام وبخواص تراكيبه، مراعيًا في ذلك أحوال المتلقي التي تفرض أنماطًا معينة من الأساليب. وعلم المعاني بمختلف موضوعاته قائم على اعتبار المقام عنصرًا فاعلًا في تحقيق إفادة التراكيب وما يتصل بها من وجوه الاستحسان، فكمال إفادة الكلام في موافقة الحال ومناسبة المقام للمقال. تتبّه "السكاكي" إلى أثر المقام في تحديد المعاني، فمعنى الخطاب يتحدّد بالمقام الذي قيل فيه، ثم إن المعاني في نظره لا تنفصل عن مجمل الظروف المحيطة بمتلقي الخطاب، وهي ظروف تفرض على المتكلم مراعاتها باعتماد أنماط معينة من التراكيب وطرق خاصة في التعبير، وتفاوت مقامات الكلام يكون تبعًا لتفاوت أحوال السّامع، «فالحالة التي يكون عليها السّامع تقتضي أسلوبًا معينًا دون غيره، وهذا يوضح أنّ كلّ أسلوب أو شكل لغويّ يناسب مقاما خاصا، وذلك تطبيقًا لمبدأ لكلّ مقام مقال»¹، فمقام الشكر يباين مقام الشكاية، ومقام التهنئة يباين مقام التعزية... وهكذا تتوسع دائرة التفاوت المقاميّ إلى مباينة مقام الحذف لمقام الذكر، ومباينة مقام التقديم لمقام التأخير، ثم إنّ لمقام التوكيد مقال وللايجاز والإطناب وللفضل والوصل وللقصر مقامات مختلفة يباين فيها كلّ أسلوب قرينه. وعلى اعتبار ذلك يكون «لكلّ كلمة مع صاحبها مقام»². وانطلاقًا من هذه الفكرة فقد عمد "السكاكي" إلى تحليل مباحث علم المعاني في إطار فكرة المقام ممّا جعله ينظر إليها كمقتضيات مقامية.

أولاً- الأساليب العدولية ومقاصدها التواصلية

أ- التقديم والتأخير ومقام الكلام: من الأساليب التي تدخل ضمن أحوال الطرفين المسند والمسند إليه³، وهو باب «كثير الفوائد، جمّ المحاسن، واسع التصرف، بعيد الغاية، لا يزال يفتّر لك عن بديعة، ويفضي بك إلى لطيفة، ولا تزال ترى شعرا يروقك مسمعه، ويلطف لديك موقعه ثمّ تنتظر فتجد سبب أن راقك، ولطف عندك أن قدم فيه شيء وحول اللفظ عن مكان إلى مكان»⁴.

¹ - منال نجار، نظرية المقام عند العرب في ضوء البراغماتية. ص 42.

² - السكاكي، مفتاح العلوم. ص 350.

³ - راجع مقامات التقديم والتأخير في المفتاح ص 388، 424.

⁴ - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز. ص 143.

1-مقامات التقديم: ويتعلق فيها الأمر بتقديم المسند أو المسند إليه.

❖ تقديم المسند إليه:الأصل في المسند إليه أن يتقدم على المسند إذا كان ذكره أهم، وكونه كذلك يقع باعتبارات مختلفة:

- كأن يكون أصله التقديم.

- لأنه متضمن للاستفهام كقولك : أيهم المنطلق؟

- لتشويق السامع إلى الخبر حتى يتمكن في ذهنه كقولك: صديقك فلان الفاعل الصانع رجل صدوق.

- لأن اسم المسند إليه يصلح للتفاوت فتقدمه إلى السامع لتسره أو تسؤه مثل أن تقول: سعد بن سعيد في دار فلان، وسفاك بن الجراح في دار صديقك.

- لأن كونه متصفا بالخبر يكون هو المطلوب لا نفس الخبر كما إذا قيل لك:كيف الزاهد؟ فتقول:الزاهد يشرب ويطرب.

-وإما لتوهم أنه لا يزول عن خاطر، أو أنه يستلذ فهو إلى الذكر أقرب.

-وإما لأن تقديمه ينبئ عن التعظيم، أو أنه يفيد التخصيص كقوله:

بحسبك في القوم أن يعلموا بأنك فيهم عني مضر
مسيخ مليح كلحم الحوا ر لا أنت حلو ولا أنت مرّ

فهذه وغيرها المقامات التي تقتضي تقديم المسند إليه تحقيقا لجملة من المقاصد الخطابية.

❖ تقديم المسند: يتقدم المسند على المسند إليه إذا اقتضى المقام ذلك كأن يكون المسند:متضمنا للاستفهام نحو:كيف زيد؟

-موضع تقرير أو أن يكون المراد تخصيصه بالمسند إليه كقوله تعالى: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَرَبِّي دِينُ﴾ (٦) (الكافرون). هنا تم قصر المسند إليه على المسند أي دينكم مقصور عليكم وديني مقصور علي.

-أن يكون المراد التنبيه على أنه خبر لا نعت كقول الشاعر:

له هم لا منتهى لكبارها وهمته الصغرى أجل من الدهر

وقوله تعالى: ﴿وَقُلْنَا أَهْبَطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَعْتَبٌ وَمَتَّعَ إِلَىٰ حِينٍ﴾ (٣٦) () . فَإِنَّ النَّعْتَ هُنَا لم يتقدم على المنعوت. ويصار إلى هذا التنبيه لأن الظرف بتأخره عن النكرة يحمل على الوصف بدل أن يحمل على الخبر.

- أن يكون المراد بتقديمه التشويق إلى ذكر المسند إليه كقوله:

ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتها شمس الضحى وأبو اسحاق والقمر

فإنه قدم العدد ثلاثة وأخر المعدود ليشوق إليه السامع الذي يشناق إلى تفصيل العدد بعد إجماله.

- أن يكون المراد بالجملة إفادة التجدد دون الثبوت فيجعل المسند فعلا ويقدم على المسند إليه كقوله

تعالى: ﴿وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ ءَالِهَةً لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ وَلَا يَمْلِكُونَ أَنْفُسِهِمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا وَلَا

يَمْلِكُونَ مَوْتًا وَلَا حَيَاةً وَلَا نُشُورًا﴾ (الفرقان). فالمقصود هنا أن ليس هناك خالق سواهم وإنما المراد

تحقيق أنهم يخلقون.

2- مقامات التأخير: ويتعلق فيها الأمر بتأخير المسند أو المسند إليه.

❖ **تأخير المسند إليه:** أما المواضع التي تقتضي تأخير المسند إليه فهي إذا اشتمل المسند على

وجه من وجوه التقديم.

❖ **تأخير المسند:** يتأخر المسند عن المسند إليه متى كان ذكر هذا الأخير أهم إن صادف

الحالات التي تقدم ذكرها.

وهكذا تتعدد المعاني البلاغية المرتبطة بهذه الآلية الأسلوبية، والحقيقة أن «هذه المهارة في

تكوين الخطاب بهذه الآلية متأصلة في كفاءة المرسل التداولية... فاستعمال هذا الترتيب أو العدول

عنه إلى ترتيب آخر، أي إعادته، يعد مؤشرا على حضور عنصر سياقي يفرض على المرسل أخذه

بعين الاعتبار عند إنتاج الخطاب»¹.

ب- القصر ومقام الكلام: قد يقع القصر بين المبتدأ والخبر فيقصر المبتدأ على الخبر والخبر

على المبتدأ، كما يقع بين الفعل والفاعل، والفاعل والمفعول، وبين المفعولين، أو بين الحال وذي

الحال، وغير ذلك من المتعلقات. وإذا كان الأمر كذلك إلا أن حديثنا سيقصر على القصر الواقع

بين المسند والمسند إليه.

يعد القصر أحد المباحث الأساسية التي يقوم عليها علم المعاني، وحاصل معناه راجع إلى

تخصيص الموصوف عند السامع بوصف دون ثان، كقولك: "زيد شاعر لا منجم"، لمن يعتقد شاعرا

ومنجما... على أحد الوصفين من غير ترجيح. وقد يقوم معنى القصر على تخصيص الموصوف

بوصف مكان آخر كقولك لمن يعتقد (زيدا منجما لا شاعرا) "ما زيد منجم بل شاعر" أو "زيد شاعر لا

¹ - عبد الهادي بن ظافر الشهري، إستراتيجيات الخطاب. ص 146.

منجم". ويسمى النوع الأول منه قصر إفراد؛ لأنه قائم على قصر أحد الوصفين على الآخر من غير اشتراك في الصفة. ويسمى النوع الثاني قصر قلب؛ لأن المتكلم يقلب فيه حكم السامع¹. هذا وقد يقوم القصر على تخصيص الوصف بموصوف قصر إفراد، كقولك: "ما شاعرا إلا زيد" لمن يعتقد شاعرا، ولكن يدعي شاعرا آخر، أو قصر قلب كقولك: "ما شاعرا إلا زيد" لمن يعتقد أن شاعرا في قبيلة معينة لكنه يقول "ما زيد هناك بشاعر"².

وما يمكن أن نستخلصه من ذلك أن القصر يقسم باعتبار طرفيه؛ أي المقصور والمقصور عليه إلى قصر صفة على موصوف، وقصر موصوف على صفة. ويقسم باعتبار حال المخاطب إلى قصر إفراد، يوظف في الرد على من يحكم بحكم الشركة بين المقصورين، وقصر قلب، الذي يوظف في حالة ما إذا اعتقد المخاطب عكس الحكم الذي تثبته.

1- طرق القصر ومقاماتها: للقصر طرق أربعة، تستند كل طريقة منها إلى مقامات معينة تحققها:

❖ العطف: الأصل فيه أن ينص على المثبت له الحكم والمنفي عنه، وإن كان «يفهم منه الإثبات أولاً، ثم النفي ثانياً، أو عكسه»³، إلا إذا كان المقام يستدعي تجنب التطويل، حيث يتم بقصر الموصوف على الصفة إفراداً أو قلباً بحسب ما يقتضيه مقام السامع "زيد شاعر لا منجم" و"ما زيد منجم بل شاعر". وفي قصر الصفة على الموصوف بالاعتبارين مثل: "ما عمرو شاعر بل زيد" و"زيد شاعر لا عمرو"، أو "لا غير" بتقدير "غير زيد" أو "ليس غير" و"ليس إلا" التي عادة ما توظف عندما يكون المقام اختصارياً؛ كما إذا قال المخاطب: "زيد يعلم الاشتقاق والصرف والنحو والعروض وعلم القافية..." فنقول: "زيد يعلم الاشتقاق لا غير" قاصراً المعرفة عليه وفي معناه "ليس إلا"⁴.

وانطلاقاً من ذلك يتضح اتفاق النوعين في الدلالة على التخصيص بواسطة المضمون المدلول عليه وحكم الذوق. كما يتضح الفرق بين قصر الموصوف على الصفة، وقصر الصفة على الموصوف، فحال الموصوف في الأول يقتضي مشاركة غيره في الوصف وإن كان يتمتع في الثاني. كما أن الوصف في الثاني يتمتع أن يكون لغير الموصوف بخلاف الأول.

¹ - ينظر: السكاكي، مفتاح العلوم، ص 507.

² - ينظر: المصدر نفسه، ص 507.

³ - السيد أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبدیع، دار الكتب العلمية، ط 06، بيروت، لبنان، دت. ص 148.

⁴ - ينظر: السكاكي، مفتاح العلوم، ص 508، و ص 512.

❖ **النفي والاستثناء:** يوظف النفي مع الاستثناء في قصر الموصوف على الصفة أفراداً أو قلباً، مثلما نجده في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْزَلَ الرَّحْمَنُ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا أَنْتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ﴾ (يس)، والمراد من قول الكفار للرسول هنا أنكم لستم في دعوكم للرسالة عندنا بين الصدق والكذب كما يقتضي ظاهر حال المدعي عادة، بل أنتم عندنا مقصرون على الكذب لا تتجاوزونه إلى حق كما تدعون، وما معكم من الرحمن منزل في شأن رسالتكم، إن أنتم إلا كاذبون¹.

ومن نماذج قصر الموصوف على الصفة قلباً قوله تعالى حكاية عن عيسى عليه السلام: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ﴾ (المائدة ١١٧) لأنه قال في مقام سابق أنك يا "عيسى" لم تقل للناس ما أمرتك به لأنني أمرتك أن تدعوهم إلى أن يعبدوني، وأنك دعوتهم إلى أن يعبدوا من هو دوني، وهو ما تحيل إليه الآية التي سبقت المستشهد بها².

وفي قصر الصفة على الموصوف أفراداً قولك: "ما شاعر إلا زيد" لمن يرى الشعر لزيد ولعمر، وقلبا "ما شاعر إلا زيد" لمن يرى أن زيدا ليس بشاعر. وتحقيق وجه القصر في النموذج الأول أن نفس الذات يمتنع نفيها لا صفاتها، متى قلت "ما زيد" توجه النفي إلى الوصف لأن الاختلاف يكمن في كونه شاعراً أو منجماً، فإذا قلت: "إلا شاعراً" جاء القصر. أما تحقيق وجه القصر في النموذج الثاني أنك متى نفيت الوصف؛ أي وصف الشعر (ما شاعر)، توجه بحكم العقل إلى ثبوته للمدعي له سواء كان عاماً أو خاصاً³.

توظف طريقة النفي والاستثناء مع مخاطب تعتقد أنه مخطئ يصر على خطئه، إما تحقيقاً إذا أخرج الكلام على مقتضى الظاهر، وإما تقديراً إذا أخرجه لا على مقتضى الظاهر، مثل قول الكفار للرسول ﴿قَالُوا مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا وَمَا أَنْزَلَ الرَّحْمَنُ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا أَنْتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ﴾ (يس)، كون الرسول عندهم في معرض المنتفي عن البشرية بناء على جهلهم أن الرسول يمتنع أن يكون بشراً. وبحيلنا ذلك إلى أن «الأصل في الحكم مع النفي والاستثناء أن يكون مجهولاً منكراً للمخاطب (أي شأنه أن يجله المخاطب وينكره) بخلاف "إنما" لأن النفي مع الاستثناء لصراحتة أقوى في التأكيد من "إنما" فينبغي أن يكون لشديد الإنكار»⁴.

¹ - ينظر: السكاكي، مفتاح العلوم، ص 509.

² - ينظر: المصدر نفسه، ص 509.

³ - ينظر: المصدر نفسه، ص 509، 510.

⁴ - السيد أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة، ص 147 (الهامش).

❖ استعمال **إنّما**: توظّف "إنّما" مع مخاطب في مقام لا يصرّ على خطئه، فلا نقول: "إنّما زيد يجيء"¹. ثم إنّ الأصل فيها أن تستعمل في حكم لا يعوزك تحقيقه، إمّا لأنّه في نفس الأمر جليّ، أو لأنك تدعيه جليّاً، يمكن أن نمثّل لذلك بما حكاه اليهود في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ (البقرة) ١١، فقد ادّعوا على مجرى عادتهم في الكذب كونهم مصلحين وهو أمر ظاهر مكشوف عندهم (تنزيل المجهول منزلة المعلوم)، لذلك جاء تأكيدته تعالى في تكذيبهم؛ حيث قال: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِن لَّا يَشْعُرُونَ﴾ (البقرة) ١٢، فجاء بجملة اسمية معرفة الخبر، مؤكدة بأن، ومصدرة بحرف تنبيه².

كما نقول في قصر الصّفة على الموصوف قصر أفراد "إنّما زيد يجيء" لمن هو متردد بين المجيء والذهاب، أو قصر قلب لمن يقول: "زيد ذاهب لا جاء"، وفي تخصيص الصّفة بالموصوف أفراداً "إنّما يجيء زيد" لمن يردّد المجيء بين زيد وعمرو أو يراه منهما³. وبالتالي فإنّ الأصل في "إنّما" «أن تجيء لأمر من شأنه أن لا يجهله المخاطب ولا ينكره، وإنّما يراد تنبيهه فقط. أو لما هو منزل هذه المنزلة»⁴.

والسبب في إفادة "إنّما" معنى القصر هو تضمينها معنى "ما و إلا"، ويسوق "السكاكي" لذلك رأي أحد أئمة النحو "عليّ بن عيسى الرّبعي" في أنّ الأداة "إنّ" لما كانت لتأكيد إثبات المسند للمسند إليه، واتّصلت بها "ما" المؤكدة ضاعفت تأكيد "إنّ" فتضمّنت بذلك معنى القصر، لأنّ القصر ما هو إلا تأكيد للحكم⁵.

❖ **التقديم**: كما نقول في قصر الموصوف على الصّفة قصر أفراد "تميميّ أنا"، توظّف لمن يردّدك بين قيس وتميم، أو قصر قلب لمن ينفيك عن تميم ويلحقك بقيس بحسب المقام في قصر الصّفة على الموصوف أفراداً وقلبا⁶.

¹ - ينظر: السكاكي، مفتاح العلوم، ص 515.

² - ينظر: المصدر نفسه، ص 517.

³ - ينظر: المصدر نفسه، ص 510.

⁴ - السيّد أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة، ص 149 (الهامش).

⁵ - ينظر: السكاكي، مفتاح العلوم، ص 511.

⁶ - ينظر: المصدر نفسه، ص 512.

إنّ مقام توظيف طرق القصر تلك -حسب السكاكي- تستدعي أن يكون المخاطب بها «حاكما حكما مشوبا بصواب وخطأ، وأنت تطلب بها تحقيق صوابه ونفي خطئه»¹.
ومن جهة أخرى، يرى "السكاكي" أنه لا تجتمع الطريقتان الأولى والثانية من طرق القصر، فلا يصحّ القول "ما زيد إلا قائم قاعد"، ويبين علّة ذلك بأنّ "لا" العاطفة لا تجتمع مع النفي والاستثناء، لأنّ من شرط منفيّها أن لا يكون منفيّا قبلها بغيرها من كلمات النفي، نحو: "جاءني زيد لا عمرو"².
وفي مقابل ذلك تجتمع الطريقتان الأخيرتين؛ بمعنى أنه يمكن أن تجتمع "لا" العاطفة مع "إنما" أو التقديم فيقال: "إنما أنا تميمي لا قيسي" و "تميميّ أنا لا قيسي"، لأنّ النفي فيهما غير مصرّح به.

ج- الفصل والوصل ومقام الكلام: العلم بمواقع الجمل ليس أمرا سهل المنال، بل هو باب دقيق المسلك، شائك المنافذ، بالغ الغموض، لا يحيط به علما إلا من أوتي ذوقا سليما، إذا أجريت الكلام عليه شهد لك بالبلاغة، ولا غرو في ذلك خاصة إذا علمنا أنّ هناك من خصّ البلاغة بمفهوم «معرفة الفصل من الوصل»³. ويتعلّق الأمر في هذا المقام بالعطف من عدمه، أو كما يقول "السكاكي": «ومدار الفصل والوصل وهو ترك العاطف وذكره على هذه الجهات، وكذا طيّ الجمل عن البين ولا طيها»⁴؛ ومعنى ذلك أنه إذا توالفت جملتان كان الحال أن يكون للأولى محلّ من الإعراب أو لا يكون، فإن كان لها وجب إشراك الثانية لها في حكم الإعراب أو لا، فإن كان لها عطفت الثانية على الأولى وإلا فصلت عنها.

1- مقامات الوصل: الأصل في هذا الفنّ أن تميّز مواضع العطف بين الجمل بأن تذكر معطوفا بعضها على بعض. وهو على نوعين، نوع يقرب تعاطيه، ونوع يبعد ذلك فيه. فالعطف القريب هو أن تقصد العطف بالواو أو بغيرها من حروف العطف المخصوصة مثل الفاء، ثمّ، حتى، لا، لكن، أو، أم، أي، شريطة أن يكون للمعطوف عليها محلّ من الإعراب⁵.

¹ - السكاكي، مفتاح العلوم. ص512.

² - ينظر: المصدر نفسه. ص513.

³ - الجاحظ، البيان والتبيين، ج01. ص88.

⁴ - السكاكي، مفتاح العلوم. ص459.

⁵ - ينظر: المصدر نفسه. ص459.

يعتمد العطف في باب البلاغة على معرفة أصول ثلاثة هي:¹

- الموضع الصّالح له من حيث الوضع

- فائدته

- وجه كونه مقبولا أو مردودا

وبالتالي فإنّ موضع العطف يتحدّد بمعونة حرف العطف الموظّف لإفادة دلالة معيّنة تختصّ به حسب طبيعة الوضع، وإذا كان توظيفه موجّه لتحقيق فائدة كلامية ممّا يتوقّف عليه شرط التّخاطب، فإنّه توظيف لا بدّ أن يراعي ظروف القول، فإن وافقها كان مقبولا، وإن خالفها كان مردودا، تحقيقا لقصد التّواصل. وعلى هذا الأساس فإنّ العطف لا يكون إلّا بين الجمل المتناسبة لا المتحدّة والمتباينة.

وإن تعدّدت حروف العطف وتباينت إلّا أنّ هناك مواضعا ليست موضعا للعطف بأيّ حرف منها إمّا «لفوات شرط العطف فيه وهو تقدّم المتبوع»²، مثل قولك: "جاء وزيد عرفت فعمرا". وقولك: "أتاني خالد وراكبا". وساغ في نحو قوله تعالى: ﴿أَوْ كَلِمًا عَاهَدُوا وَعَاهَدًا نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ (البقرة) لتقدّم حرف الاستفهام المستدعي فعلا مدلولا على معناه بقرائن مساق الكلام وهو اكفروا بآيات الله وكلّموا عاهدوا. وإمّا «لفوات شرط العطف حكما كما في البدل... وإمّا لفوات شرط معناه كما في الوصف والبيان»³.

وإذا كانت الواو أكثر حروف العطف توظيفا في الرّبط بين الجمل فإنّ من شرط العطف بها «هو أن يكون بين المعطوف والمعطوف عليه جهة جامعة»⁴، والجامع ينبغي أن يكون من جهة المسند والمسند إليه جميعا كالموافقة والمضادة، مثل أن تقول: "يقرأ ويكتب"، أو قولك: "يضحك ويبكي". وكان التّضاد في حكم التّوافق لأنّ الذّهن يتصوّر أحد الضدّين عند تصوّر الآخر. ويرى "السكاكي" أنّ من مواضع الوصل أن تتفق الجملتان خبرا والمقام على حال اشتراك بينهما في جوامع، ثمّ كلّما كانت الشّركة أكثر وأظهر كان الوصل بالقبول أجدر⁵.

¹ - ينظر: السكاكي، مفتاح العلوم. ص 459، 460.

² - المصدر نفسه. ص 460.

³ - المصدر نفسه. ص 461.

⁴ - المصدر نفسه. ص 462.

⁵ - ينظر: المصدر نفسه. ص 473.

وإذا كان الوصل لا يتم بين الجمل المتحددة و المتباينة، فإن من مقاماته أن تكون الجملتان متناسبتين، ككونهما اسميتين أو فعليتين، فإذا كان المراد من الإخبار نسبة الخبر إلى المخبر عنه من غير التعرض لقيده كالتجدد والثبوت، لزم أن تراعي ذلك فنقول: "قام زيد" و"قعد عمرو" ولا نقول "قام زيد وعمرو قاعد"¹.

أما إذا أريد التجدد في إحداها والثبوت في الأخرى، كما إذا كان زيد وعمرو قاعدين، ثم قام زيد وقعد عمرو أن نقول "قام زيد وعمرو قاعد بعد"، وعليه قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَدْعُوهُمْ إِلَى الْهُدَىٰ لَا يَتَّبِعُوكُمْ سِوَاءَ عَلَيْهِمْ أَدْعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ﴾ (الأعراف: ١١٣). معناها سواء عليكم أحدثتم الدعوة لهم أم استمر عليكم صمتكم عن دعائهم لأنهم كانوا إذا حز بهم أمر دعوا الله دون أصنامهم².

2- مقامات الفصل: الأصل في هذا الفن هو ترك العاطف، «والجملة متى نزلت في كلام المتكلم منزلة الجملة العاربية عن المعطوف عليها، كما إذا أريد بها القطع عما قبلها أو أريد بها البديل عن سابقه لم تكن موضعا لدخول الواو»³. فإن كان المقام مقام قطع فإن الحالة المقتضية له أمران:⁴
- أحدهما أن يكون للكلام السابق حكم وأنت لا تريد أن تشركه الثاني في ذلك فيقطع، ويأتي هذا على وجه الاحتياط كأن يوجد قبل الكلام السابق كلام غير مشتمل على مانع من العطف عليه، لكن المقام مقام احتياط فيقطع لذلك، وإما على وجه الوجوب وذلك إذا كان لا يوجد. فمن أمثلة القطع للاحتياط قول الشاعر:⁵

وتظنّ سلمى أنني أبغي بها بدلا أراها في الضلال تهيم

حيث لم يعطف "أراها" كي لا يحسب السامع أن العطف واقع على "أبغي" دون "تظن"، وعبارة "أراها في الضلال تهيم" من مضمونات سلمى في حق الشاعر، وليس هو المراد، إنما المراد أنه حكم عليها بذلك وليس بمستبعد لانصباب قوله و"تظنّ سلمى أنني أبغي بها بدلا".

أما من نماذج القطع للوجوب فعليه قوله تعالى: ﴿وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شِيَطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ

مُسْتَهْزِئُونَ ﴿١٤﴾ اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴿١٥﴾﴾ (البقرة)، حيث لم يعطف "اللّه يستهزئ بهم"

¹ - ينظر: السكاكي، مفتاح العلوم. ص486.

² - ينظر: المصدر نفسه. ص486.

³ - المصدر نفسه. ص463.

⁴ - ينظر: المصدر نفسه. ص463.

⁵ - ينظر: المصدر نفسه. ص474.

للمانع عن العطف، بيان ذلك أنه لو عطف لكان المعطوف عليه إما جملة "قالوا" أو جملة "إنّا معكم إنّما نحن مستهزؤون"، لكن لو عطف على هذه الأخيرة لشاركه في حكمه وهو كونه من قولهم وليس هو المقصود، ولو عطف على "قالوا" لشاركه في اختصاصه بالظرف المقدم وهو "إذا خلوا إلى شياطينهم" وليس هو المراد، فإنّ استهزاء الله بهم وهو أن خذلهم فخلاهم مستدرجا إياهم من حيث لا يشعرون متّصل في شأنهم لا ينفّطع بكلّ حال خلوا إلى شياطينهم أم لم يخلوا¹.
ومنه كذلك قول الشاعر:²

زعم العواذل أنّي في غمرة صدقوا ولكن غمرتي لا تتجلي

فالشاعر هنا لم يعطف "صدقوا" على زعم العواذل للاستئناف؛ ذلك أنه حين أبدى الشكاية عن جماعات العذال كان يفترض أن ما يحرك السامع عادة هو السؤال هل صدقوا في ذلك أم كذبوا، فصار هذا السؤال مقتضى الحال لذلك بنى عليه خطابه تاركا العطف على ما قبله لإيراد الجواب عقب السؤال.

- وثانيهما أن يكون الكلام السابق بفحواه كالمورد للسؤال فننزل ذلك منزلة الواقع ويطلب هذا الثاني وقوعه جوابا له فيقطع من الكلام السابق لذلك، ولا يصار إليه إلا لجهات لطيفة، كتنبيه السامع على موقعه، أو إغناؤه عن السؤال، أو لئلا يسمع منه شيء، أو لئلا يقطع كلام المتكلم بكلامه، أو أن يكون القصد إلى تكثير المعنى بتقليل اللفظ.

أما إن كان المقام مقام إبدال فإنّ الحالة المقتضية للإبدال «هي أن يكون الكلام السابق غير واف لتمام المراد... إما لكونه مطلوباً في نفسه أو لكونه غريباً أو فظيماً أو عجيباً أو لطيفاً أو غير ذلك مما له جهة استدعاء للاعتناء بشأنه، فيعيده المتكلم بنظم أوفى منه، على نية استئناف القصد إلى المراد»³. ومن نماذجه في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿بَلْ قَالُوا مِثْلَ مَا قَالَ الْأَوَّلُونَ﴾ (٨١) (المؤمنون)، حيث فصل "قالوا أنذا متنا" عن "قالوا مثل ما قال الأولون" لقصد البديل، كما يمكن حمله على الاستئناف، والسبب في ذلك ما في قوله "مثل ما قال الأولون" من الإجمال المحرك للسامع أن يسأل ماذا قالوا⁴.

¹ - ينظر: السكاكي، مفتاح العلوم. ص 475.

² - ينظر: المصدر نفسه. ص 476.

³ - المصدر نفسه. ص 464.

⁴ - ينظر: المصدر نفسه. ص 480.

وعلى ذلك أيضا قول الشاعر:¹

أقول له ارحل لا تقيمن عندنا وإلا فكن في السر والجهر مسلما

حيث فصل "لا تقيمن" عن "ارحل" لقصد البديل لأن المقصود من كلامه هو إظهار الكراهة لإقامته بسبب خلاف سره العلن، وقوله "لا تقيمن عندنا" أوفى بتأدية المقصود من قوله "ارحل" لدلالة ذلك عليه بالتضمن دون التأكيد، ودلالة هذا عليه بالمطابقة مع التأكيد.

وإذا كان للوصل مقامات تقتضيه فإن للفصل عموما مقامات تقتضيه، حصرها "السكاكي" في ثلاثة هي كمال الاتصال، وكمال الانقطاع، والتوسط بين الكمالين.

❖ **كمال الاتصال:** كأن تكون الجملة الثانية موضحة للأولى ومبيّنة أو مؤكدة لها، حتى تنزل منها منزلة نفسها لكمال اتصالها بها.² ومن أمثلة الإيضاح والتبيين قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا

بِاللَّهِ وَيَأْتُونَ الْآخِرَ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ ٨﴾ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَمَا يُخَادِعُونَ إِلَّا أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ ٩﴾ (البقرة)، إذ لم تعطف "يخادعون" على ما قبلها لكونها موضحة ومبيّنة لها، لأنهم حين كانوا يوهمون بألسنتهم أنهم آمنوا وما كانوا مؤمنين بقلوبهم كانوا في حكم المخادعين.³ فالحالة المقتضية للإيضاح والتبيين هي أن يكون بالكلام السابق نوع خفاء والمقام مقام إزالة له. ومن أمثلة التقرير والتأكيد قوله

تعالى: ﴿الْم ١﴾ ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ٢﴾ (البقرة) إذ لم يعطف "لا ريب فيه" على "ذلك الكتاب" حين كان وزانه في الآية وزان نفسه، يدلنا على ذلك أنه حين بولغ في وصف الكتاب ببلوغه الدرجة العليا من الكمال، جعل المبتدأ لفظة "ذلك" وأدخل على الخبر حرف التعريف فكان عند السامع قبل أن يتأمل مظنة أن يرمي به على سبيل الجراف من غير تحقيق وإيقان، فأتبعه "لا ريب فيه". كما فصل "هدى للمتقين" لمعنى التقرير فيه للذي قبله أنه تأكيد وتقرير لمعنى أنه كامل في الهداية.⁴

❖ **كمال الانقطاع:** ويكون ذلك متى لم يكن بين الجملة الثانية وبين الجملة الأولى جهة جامعة لكمال انقطاعها عنها⁵، وهناك حالات تقتضي القطع بين الجملتين كأن «تختلفا خبرا وطلبا... أو إن

¹ - ينظر: السكاكي، مفتاح العلوم، ص 480.

² - ينظر: المصدر نفسه، ص 463.

³ - ينظر: المصدر نفسه، ص 481.

⁴ - ينظر: المصدر نفسه، ص 481، 482.

⁵ - ينظر: المصدر نفسه، ص 463.

اتفقتا خبرا فإن لا يكون بينهما ما يجمعهما عند الفكرة جمعا من جهة العقل أو الوهم أو الخيال»¹.
فمن نماذج القطع بين الجملتين إن اختلفتا خبرا وطلبا قول الشاعر:²

ملّكته حبلي ولكنّه ألقاه من زهد على غارب
وقال إنّي في الهوى كاذب انتقم الله من الكاذب

فالجملّة الأولى من البيت الثّاني وردت خبريّة، أمّا الجملّة التي استهلّ بها الشّطر الثّاني من البيت فجاءت إنشائيّة، لأنّه أراد الدّعاء بقوله "انتقم".

ومن نماذج الحالة الثّانية قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ﴿١٧﴾ وَإِلَى السَّمَاءِ كَيْفَ رُفِعَتْ

﴿١٨﴾ وَإِلَى الْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ ﴿١٩﴾ وَإِلَى الْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ ﴿٢٠﴾﴾ (الغاشية). فالمقام هنا مقام تيقّظ وإلا لا يمكن

للقارئ أن يستوفي كلام ربّ العزة لأهل الوبر مبصرا لهم الدلائل وفق نسق عقليّ، وذلك «لبعد البعير عن خياله في مقام النظر، ثمّ لبعده في خياله عن السّماء، وبعد خلقه عن رفعها، وكذا البواقي، لكن إذا وافاه حقّه بتيقّظه لما عليه تقلّبهم في حاجاتهم جاء الاستجلاء؛ وذلك إذا نظر أن أهل الوبر إذا كان مطعمهم ومشربهم وملبسهم من المواشي، كانت عنايتهم مصروفة لا محالة إلى أكثرها نفعاً وهي الإبل، ثمّ إذا كان انتفاعهم بها لا يتحصّل إلاّ بأن ترعى وتشرب كان جلّ مرمى غرضهم نزول المطر، وأهمّ مسارح النظر عندهم السّماء، ثمّ إذا كانوا مضطرين إلى مأوى يأويهم وإلى حصن يتحصّنون فيه، ولا مأوى ولا حصن إلاّ الجبال»³. وتحليل "السكاكي" هذا بمعطياته هو تحليل مقاميّ تداوليّ كما نلاحظ.

❖ التوسّط بين كمال الاتّصال وكمال الانقطاع: والحالة المقتضية له «هي إن اختلفا خبرا وطلبا أن

يكون المقام مشتملا على ما يزيل الاختلاف، من تضمين الخبر معنى الطّلب أو الطّلب معنى الخبر»⁴. والنّمادج على شاكلته كثيرة نسوق منها قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَاءَهَا نُورِدَى أَنْ بُورِكَ مَن فِي النَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا وَسَبَّحَنَ اللَّهُ رَبَّ الْعَالَمِينَ ﴿٨﴾ يَمْوَسِيَّ إِنَّهُ أَنَا اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴿٩﴾ وَأَلْقَى عَصَاكَ فَلَمَّا رَءَاهَا تَهْتَزُّ كَأَنَّهَا جَانٌّ وَلَّى مُدْبِرًا وَلَمْ يُعَقِّبْ يَمْوَسِيَّ لَا تَخَفْ إِنِّي لَا يَخَافُ لَدَى الْمَرْسُونِ ﴿١٠﴾﴾ (النمل).

فالكلام هنا اشتمل على تضمين الطّلب

¹ - السكاكي، مفتاح العلوم. ص464.

² - ينظر: المصدر نفسه. ص483.

³ - المصدر نفسه. ص469.

⁴ - المصدر نفسه. ص470.

معنى الخبر؛ ذلك أن قوله "ألق عصاك" معطوف على قوله "أن بورك" والمعنى فلما جاءها قيل بورك، وقيل ألق عصاك لأن "أن" هذه جاءت بعد فعل في معنى القول¹.

د- الإيجاز والإطناب ومقام الكلام

1- مقامات الإيجاز: الإيجاز «هو أداء المقصود من الكلام بأقل من عبارات متعارف الأوساط»²؛ أي التعبير عن المقصود بأقل قدر من الألفاظ، تقليلاً لا يخل بأداء المعنى ولا يخل بالمقصود، وهو أن تجعل كلام الأوساط على مجرى متعارفهم في تأدية المعاني. والأوساط من الناس «هم الذين لم يصلوا إلى رتبة البلاغة ولم ينحطوا إلى حالة الفهامة، وهم يعبرون عن مقصودهم بكلام صحيح الإعراب من غير مراعاة ما يقتضيه الحال في بلاغة الكلام»³. والحقيقة أن عبارة "متعارف الأوساط" هنا هي ما صيغ بلاغياً تحت مسمى "المساواة" قرينة "الإيجاز والإطناب"، تدل على تأدية المعنى المراد بما لا يزيد عن اللفظ المراد ولا ينقص عنه. والإيجاز عند "السكاكي" ضرب من ضروب الاختصار، له مقامات معلومة «فما صادف من ذلك موقعه حمد وإلا ذم، ويسمى الإيجاز إذ ذاك عياً وتقصيراً»⁴.

هناك نوعين من الإيجاز: إيجاز القصر وإيجاز الحذف

❖ **إيجاز القصر:** و«يكون بتضمين العبارات القصيرة معان كثيرة من غير حذف»⁵، فهو ما تزيد فيه المعاني وتقصّر الألفاظ دون حذف، من مواضعه قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ يَتَأُولَى الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ (البقرة)، حيث صرح فيه بالمطلوب وهو "الحياة" مع ورودها نكرة تعظيماً لها، وهو على إيجازه أصاب المحز على أوجز كلام عندهم في هذا المعنى قولهم: "القتل أنفى للقتل" ثم لما فيه من ردع عن القتل، وهو ملفوظ على إيجازه جمع بين متناقضين الحياة وضدها⁶.

¹ - ينظر: السكاكي، مفتاح العلوم، ص 471.

² - المصدر نفسه، ص 493.

³ - عبد المتعال الصعدي، البلاغة العالية، علم المعاني، ص 117.

⁴ - السكاكي، مفتاح العلوم، ص 494.

⁵ - السيد أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة، ص 177.

⁶ - ينظر: السكاكي، مفتاح العلوم، ص 494.

ومن إيجاز القصر قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴿٢٠﴾﴾ (البقرة) ومعناه هدي الضالين الذين تحولوا إلى التقوى بعد الضلال، والمعلوم أن الهداية إنما تكون للضال لا للمهتدي، وتكمن بلاغة الأسلوب هنا في وصف الشيء بما يؤول إليه¹.

❖ **إيجاز الحذف:** و«يكون بحذف شيء من العبارة لا يخل بالفهم، مع قرينة تعين المحذوف»². فهو ما تزيد فيه المعاني وتقصر الألفاظ بمعونة الحذف. من مواضعه في النصّ القرآنيّ قوله تعالى ﴿فَقُلْنَا أَضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَا عَشَرَ عِثًّا ﴿٢١﴾﴾ (البقرة:) أفادت فضرب فانفجرت وهو الجزء المحذوف من الآية. ونظيره من إيجاز الحذف قوله أيضا: ﴿فَقُلْنَا أَضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا كَذَلِكَ يُحْيِي اللَّهُ الْمَوْتَى ﴿٢٢﴾﴾ (البقرة:) فيها جزء محذوف مفاده فضربوه فحيي فقال تعالى: "كذلك يحيي الله الموتى"³. والجزء المحذوف في هذين المقامين دلّ عليه سياق القول.

والمحذوف إما أن يكون:⁴

- حرفا: كما هو وارد في قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا ﴿٤﴾﴾ (مريم). حدث فيها أن اختصرت مقدّمة هاتين الجملتين وهي "ربّ" بأن حذفت كلمة النداء "يا" وحذفت كلمة المضاف إليه وهي "ياء" المتكلم واقتصر من مجموع الكلمات على كلمة واحدة هي المنادى.

- جملة: نمثّل له بقوله تعالى: ﴿فَكُلُوا مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلَالًا طَيِّبًا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٦٦﴾﴾ (الأنفال) بطيّ ذكر "أبحت لكم الغنائم" لدلالة فاء السببية في قوله "فكلوا".

- جملا: مثلما نجده في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ عِلْمًا وَقَالَا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي فَضَّلَنَا عَلَى كَثِيرٍ مِّنْ عِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ ﴿١٥﴾﴾ (النمل). فقد أخبر تعالى عما صنع بهما وأخبر عما قالا كأنه قال نحن فعلنا إيتاء العلم وهما فعلا الحمد، ومنه ترتب الحمد على إيتاء العلم.

¹ - ينظر: السكاكي، مفتاح العلوم، ص494.

² - السيد أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة، ص179.

³ - ينظر: السكاكي، مفتاح العلوم، ص494.

⁴ - ينظر: المصدر نفسه، ص495، 499.

-المسند: من الإيجاز قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ ثُمَّ أَزْدَادُوا كُفْرًا لَنْ تُقْبَلَ تَوْبَتُهُمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الضَّالُّونَ ﴿١٠﴾﴾ (آل عمران)، إذ الأصل فيه لن يتوبوا فلن يكون قبول توبتهم، فأوثر الإيجاز لانتفاء الملزوم بانتفاء اللازم، أي انتفاء قبول التوبة لانتفاء حصولها أصلا.

-حذف الشرط: في مثل قوله تعالى: ﴿يَعْبَادِي الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّ أَرْضِي وَسِعَةٌ فَإِنِّي فَاعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾﴾ (العنكبوت) إذ في أصله إن لم يتأت أن تخلصوا العبادة لي في أرض ما فإني في غيرها أعبدوني وأخلصوا العبادة لي، لذا حذف الشرط وعوض عنه تقديم المسند مع إرادة الاختصاص بالتقديم.

-صلة الموصول: مثل ما نجده في كلام العرب قولهم: "جاء بعد اللتيا والتي". "التي" هنا هي المحنة والشدائد التي بلغت من شدتها وفضاعتها مبلغا عظيما، لذلك حذفت صلة الموصول إيثارا للإيجاز.

-المضاف إليه: من إيجاز حذف المضاف إليه قوله تعالى: ﴿وَأَخْرُونَ اعْتَرَفُوا بِذُنُوبِهِمْ خَلَطُوا عَمَلًا صَالِحًا وَءَاخِرَ سَيِّئًا عَسَىٰ اللَّهُ أَن يَتُوبَ عَلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١٠٢﴾﴾ (التوبة). أصل الكلام هنا خلطوا عملا صالحا بسيء وآخر سيئا بصالح، ذلك أن الخلط يستدعي مخلوطا به ومخلوطا فيه.

وبالتالي حتى نقف على دلالة أشباه هذه العبارات لا ينبغي أن نتوقف عند حدود النظر لعناصر الأسلوب النحوي وحدها، بل نتجاوزها لتشمل عنايتنا العناصر اللغوية وغير اللغوية، وكل ما له أثر في إنتاج الدلالة، من منطلق أنه «قد لا يعطي الأسلوب بمعزل عن سياقه اللغوي الأكبر أو بعض العناصر الخارجية الأخرى دلالة ما، أو أنه على أقل تقدير لا يكون واضحا بالنسبة إلى متلقيه، فيحتاج في توجيه معناه إلى عناصر سابقة أو لاحقة له أو خارجه عنه، ومن ثم فإنه ليس من الصواب أن نحكم بمعنى أسلوب ما من خلال شكل ذلك الأسلوب فقط من دون وضع اعتبار لمكملات القول الأخرى»¹.

2- مقامات الإطناب: الإطناب هو أداء المقصود بأكثر من عبارات متعارف الأوساط سواء كانت القلة أو الكثرة راجعة إلى الجمل أو إلى غير الجمل². كأن تكون الزيادة على مستوى المعنى لا اللفظ. وإذا كان الإيجاز عند "السكاكي" ضرب من ضروب الاختصار فإن الإطناب ضرب من ضروب التطويل، وهو الآخر له مقامات خاصة إذا وقع موقعه حمد وإلا ذم وعد الإطناب حينها

¹ - عرفات فيصل المناع، السياق والمعنى دراسة في أساليب النحو العربي، منشورات الاختلاف، منشورات ضفاف، ط01، الجزائر، لبنان، 2013، ص107.

² - ينظر: السكاكي، مفتاح العلوم، ص493.

صورة ذلك اليوم في ذهن السّامع العالم منه والجاهل، المعترف والجاحد، المسترشد والمعاند والفاهم والبليد لئلا يختصّ المطلوب منهم بفهم أحدهم دون آخر، أو يخلص إلى ضمير بعض دون بعض.

- زيادة الإيضاح لتأكيد المعنى في ذهن السّامع: ومن أمثلته قوله تعالى حكاية عن موسى عليه السلام: ﴿قَالَ هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّؤُا عَلَيْهَا وَاهْتَسُبْهَا عَلَيَّ غَنَمِي وَلِي فِيهَا مَنَآرِبُ أُخْرَىٰ ﴿١٨﴾﴾ (طه) جوابا على قوله تعالى: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَىٰ ﴿١٧﴾﴾ (طه) من باب الإطناب، إذ لو أريد الإيجاز لاكتفى بقوله هي عصاي، ولكن في جوابه فضل في البين لغاية مقصودة هي تأكيد المعنى في ذهن السّامع.

- التقرير: ومن الإطناب وهو في موقعه قول "الخضر" "لموسى" عليهما السلام عندما سأله للمرة الثانية ﴿قَالَ أَلَمْ أَقُلْ لَكَ إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا ﴿٧٥﴾﴾ (الكهف) بزيادة "لك" لاقتضاء المقام مزيد تقرير لما كان قد تقدم من قوله: ﴿قَالَ إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا ﴿١٧﴾﴾ (الكهف) وكَيْفَ تَصْبِرُ عَلَىٰ مَا لَمْ تُحِطْ بِهِ خَبْرًا ﴿٦٨﴾﴾ (الكهف).

- زيادة المبالغة: من مواضع الإطناب التي تتدرج في هذا الإطار ما ورد على لسان "زكريا" عليه السلام قوله: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا ﴿٤﴾﴾ (مريم). إن أصل معنى الكلام ومرتبته الأولى هنا "يا رب شخت"، كون الشيخوخة تشمل ضعف البدن وشيب الرأس، ثم تركت هذه المرتبة لتوخي مزيد التقرير إلى تفصيلها في "ضعف بدني وشاب رأسي"، ثم تركت هذه المرتبة لاشتمالها على التصريح إلى مرتبة أبلغ وهي الكناية في قوله "وهنت عظام بدني"، ثم لقصد مرتبة رابعة أبلغ في التقرير بنيت الكناية على المبتدأ فحصل "أنا وهنت عظام بدني"، ثم لطلب تقرير أن الواهن هي عظام بدنه قصدت مرتبة سادسة وهي سلوك طريقي الإجمال والتفصيل فحصل "إنني وهنت العظام من بدني". وهكذا تركت الحقيقة في شاب رأسي إلى أبلغ منها وهي الإستعارة وكل ذلك لزيادة المبالغة في أداء الدلالة المقصودة المتوصل إليها عبر خطوات استدلالية.

- الإيضاح بعد الإبهام: بغية خلق عنصر التشويق لتمكين المعنى في ذهن السّامع مثل ما نجده في دعاء "موسى" عليه السلام ﴿قَالَ رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي ﴿٢٥﴾﴾ (طه) بزيادة "لي" لتأكيد الطلب بانسراح الصدر، وقوله "اشرح لي" أفاد أن شيئا ما عنده يطلب شرحه فكان بذلك الخطاب مجملا، ولما قال صدري غدا مفصلا وكان الطلب وقت الإرسال، الذي هو مقام مزيد احتياج إلى انسراح الصدر نظرا لما تتلقاه الرسالة من مكاره.

من خلال عرضنا لبعض المعطيات الخاصة بتلك الأساليب البلاغية يتضح لنا أن المعنى في التركيب يتأثر حسب نوع الأسلوب الموظف ومقامات التوظيف، حيث يلجأ المتكلم إلى توظيف صيغ تعبيرية مختلفة ينتقل عبرها من معنى صريح إلى آخر استلزامي، رغبة منه في خلق سمات تركيبية دلالية مميزة لخطابه، ويظل الغرض المتعلق بمبدأ الإفادة هو مراد المتكلم، وهو ما يحدد طريقة نظمه للكلام.

يرتبط هذا التحليل اللغوي للنماذج المعروضة بالتحليل التداولي، كون المتلقي قد لا يقع على مستواه الفهم، موازاة مع عدم تحقيق الإفهام من طرف المتكلم في حالة عدم مراعاته ترتيب الكلام، وبالتالي يكون بعيدا عن تحقيق عنصر الإفادة.

إن الأساليب العدولية المشار إليها هي أساليب تداولية تتحدد خواصها التركيبية وسماتها الدلالية باعتبار المقام الصادرة عنه، فكل أسلوب محكوم بغاية تداولية، وكل تركيب نابغ عن اختيار لغوي يناسب المقام حتى يحقق مقاصدا تواصلية معينة.

3-2-5-2- علم البيان وفاعلية المقام

مفهوم علم البيان كما يشير إليه تعريف "السكاكي" يفترض التعبير عن المعنى الواحد بطرق مختلفة تحقيقا لمطابقة الكلام لتمام المراد منه. ويضيف "السكاكي" أن التعبير عن المعنى الواحد بطرق مختلفة لا يكون بالدلالات الوضعية وإنما يكون بنظيرتها العقلية.

قد تقصر التراكيب الحقيقية بدلالاتها الوضعية التعبير عن المعنى المراد أو عن مقصد المتكلم، لذلك نراه يلجأ إلى توظيف الأسلوب غير المباشر بأنماطه المختلفة ودلالاته الضمنية مراعيًا ومحققًا بذلك المطابقة لمقتضى الحال التي لا يمكن أن تتم إلا عبر هذه الأساليب، «وإنما كانت أساليب البيان أوضح من أسلوب الحقيقة لما فيها من الدلالة على المقصود بالشاهد والدليل، كالحاق الناقص في المعنى بالكامل فيه والمعقول بالمحسوس بمعونة المقام»¹.

ففي الدلالات العقلية يتم الانتقال من معنى إلى آخر لوجود علاقة بينهما، إذ لا نصل إلى المعنى المقصود بدلالة اللفظ وحده مثل تشبيه الخد بالورد. ومدار الأمر هنا على الاستعارة والكناية والتّمثيل والمجاز المرسل، وهي أساليب تختلف درجاتها في التعبير عن المعنى وتأكيدده.

وإذا كان الأمر كذلك فإننا لا شك قد نصادف معضلات دلالية لو عالجنها الأساليب البيانية من ناحية دلالية لأن معناها لا يستقيم إن نحن أخذنا بالدلالة الوضعية للأسلوب، لذلك تنبغي

¹ - منال نجار، نظرية المقام عند العرب في ضوء البراغماتية. ص 60.

دراستها في ضوء نظرية المقام، ففي كثير من الأحيان تتوقف معرفة مقصود الخطاب ومقصد المتكلم على معرفة الخلفية المعرفية المشتركة بين طرفي الخطاب والظروف المحيطة بالقول.

من خلال النماذج الموالية سنحاول أن نبين دور هذه الأساليب في الكشف عن المقامات المختلفة، وعن مقاصد المتكلم المتضمنة في القول، انطلاقاً من تحليل المقال في سياقه المقامي.

أولاً- الأساليب العدولية ومقاصدها التواصلية

أ- التشبيه والاستعارة وفاعلية المقام: هما مفهومان لا ينفصلان عن بعضهما كون الاستعارة ضرب من ضروب التشبيه. ومن نماذج التشبيه التي نعثر عليها في "المفتاح" قول الشاعر:¹

وبدا الصّباح كأنّ غرّته وجه الخليفة حين يمتدح

هو تشبيه فيه إيهام كون المشبه أتم من المشبه به في وجه التشبيه، أي أن وجه الخليفة أتم من الصّباح في نوره وضيائه وحسنه، فالشاعر هنا في مقام المدح، وقد تبدو لنا الصورة المرسومة بسيطة مستهلكة بساطة التركيب اللغوي وحتى المعنوي، غير أنها صورة استطاع من خلالها الشاعر أن يصور الحال التي عليها ممدوحه، بمعنى أنه استطاع أن يجلي لنا مقام الكلام انطلاقاً من المقال. ومنه كذلك قول آخر:²

وأرض كأخلاق الكرام قطعنها وقد كحلّ الليل السّمك فأبصرا

مقام الكلام هنا لا يختلف عن سابقه وهو مقام المدح الذي يصرف تحقيق الدلالة الوضعية ويقود إلى أبعد من ذلك من دلالات مجازية، والقرينة المانعة من إرادة المعنى الحقيقي هنا هي أداة التشبيه الكاف التي لا تدع مجالاً للشك أن المقام هنا مقام مدح، على اعتبار أن الممدوح في تأدية معنى السعة أكمل من الأرض متباعدة الأطراف، أو بمعنى آخر فإن الشاعر لما رأى استمرار وصف الأخلاق بالضيق والسعة عمد إلى تشبيه الأرض الواسعة بخلق الكريم مع ما في ذلك من بيان الحال.

ومن التشبيه ما ورد في القرآن الكريم عن مستحلي الربا قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ

مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ (البقرة: ٢٧٥) مع اقتضاء المقام بظاهره "إنما الربا مثل البيع"، لأن

¹ - ينظر: السكاكي، مفتاح العلوم. ص 570.

² - ينظر: المصدر نفسه. ص 572.

الكلام في الربا لا في البيع، وذلك ذهاباً ممن قالوا ذلك إلى جعل الربا في باب الحل أقوى حالا وأعرف من البيع¹.

ومن ضروب الاستعارة عند "السكاكي" الاستعارة التبعية التي تقوم على تقدير الاستعارة في متعلق المعنى، وفي هذا السياق يحدد لنا "السكاكي" المقام الذي يسمح لنا باستعارة الفعل في غير ما وضع له، يقول: «فلا تستعير الفعل إلا بعد استعارة مصدره، فلا تقول نطقت الحال بدل دلت إلا بعد تقرير استعارة نطق الناطق، لدلالة الحال على الوجه الذي عرفت من إدخال دلالة الحال في جنس نطق الناطق لقصد المبالغة في التشبيه»².

ومما يدلنا دلالة صريحة لا يساورها شك أن "السكاكي" كان يعتد في تحليلاته بمقتضى المقام ما نصادفه في تعليقه على كلام البلاغيين الذين سبقوه قوله: «ولو أنهم جعلوا قسم الاستعارة التبعية من قسم الاستعارة بالكناية بأن قلبوا فجعلوا في قولهم (نطقت الحال بكذا) الحال التي ذكرها عندهم قرينة الاستعارة بالتصريح استعارة بالكناية عن المتكلم بوساطة المبالغة في التشبيه على مقتضى المقام وجعلوا نسبة النطق إليه قرينة الاستعارة»³. ففي هذا النموذج وكغيره من النماذج ينطلق "السكاكي" في تحليله من مقام القول بغية استجلاء مقاصده الخطابية.

ومن أمثلة الاستعارة التبعية أيضاً قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيَّ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنَ النَّاسِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ (آل عمران). فالمقام الذي صدر عنه وفيه القول ينافي توظيف الفعل "بشرهم" كون البشرى مرتبطة بما يسر على عكس ما هو وارد في الآية من التبشير بعذاب أليم، وهو مع تنكيره يحتمل كل أنواع العذاب. وقول قوم شعيب عليه السلام: ﴿قَالُوا يَشْعَبُ أَصْلُوكَ تَأْمُرُكَ أَنْ تَتْرَكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا وَأَنْ نَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا دَشَنُوا إِنَّكَ لَأَنْتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ﴾ (هود) بدل إنك لأنك السفيه الغوي⁴ مما يستدعيه المقام بمعونة قرائن الأحوال، ولكن جاء تقدير الاستعارة في متعلق المعنى لقصد المبالغة في الكلام من باب التهكم مما يوجبه المقام.

¹ - ينظر: السكاكي، مفتاح العلوم، ص 573.

² - المصدر نفسه، ص 611.

³ - المصدر نفسه، ص 615.

⁴ - ينظر: المصدر نفسه، ص 611.

وإذا كان التشبيه في الاستعارة قائم على دعوى الادعاء أي ادعاء أن المستعار له من جنس المستعار منه، يرى "السكاكي" أنه لا يتوجب علينا القول «لم تستعمل الكلمة فيما هي موضوعه له»¹؛ ومعنى ذلك أننا لا نعتد بأصل الكلمات في الوضع اللغوي كون التشبيه فيه توهم بصفات تصوّرية لا حقيقية، ولا بأس أن نشير في هذا الإطار إلى قول "المتنبّي" يصف نفسه وأفراد قومه:²

نحن قوم ملجنّ في زيّ ناس فوق طير لها شخوص الجمال

"فالمتنبّي" بنى دعوى الجنيّة على ادعاء أنه وقومه من الجنّ، وعدّ جمالهم من جنس الطير، ممّا يجعلنا نستنتج بطريق التّأويل أمرين:

- المتعارف أنّهم في غاية الجرأة والجمال مع الصّورة المعلومة
- وغير المتعارف ما له تلك الجرأة والجمال لا مع تلك الصّورة بل مع صورة أخرى يجسّدتها "المتنبّي" في صورة الجنّ والطير.

وحذف أداة التشبيه هنا يخلق في الحقيقة تماثلاً بين المشبه والمشبه به حيث لا مجال لوجود هوة بينهما مع أن الوضع اللغويّ والعرفيّ يأبى ذلك، وتحليل القول في ظلّ الظروف الصّادر ضمنها ممّا يستدعيه المقام، ومقام القول هنا هو المدح والمباهاة بالذات على عادة "المتنبّي"، كلّ هذا يجعل منها أمورا تصوّرية لا صفات حقيقية ساهمت في بيان الحال.

ب- المجاز وفاعلية المقام

1- المجاز اللغويّ الراجع إلى معنى الكلمة غير المفيد: «هو أن تكون الكلمة موضوعاً لحقيقة من الحقائق مع قيد فتستعملها لتلك الحقيقة لا مع ذلك القيد بمعونة القرينة»³. انطلاقاً من هذا التعريف يمكن أن نضبط مقام توظيف هذا الصّنف من المجاز توظيفاً سليماً، فهو يستلزم:

- أن تكون الكلمة موضوعاً لحقيقة ما مع قيد الاستعمال في ذلك المعنى.

- أن تستعملها لتلك الحقيقة مع الخروج عن قيد الاستعمال للدلالة على المعنى الحقيقيّ.

- وجود القرينة المانعة من إرادة المعنى الحقيقيّ.

مثال ذلك أن تستعمل كلمة "المشفر" وهو لفظ موضوع للشفة التي يخصّ بها البعير للإنسان، فتقول "فلان غليظ المشفر" في ضمن قرينة دالة على أن المراد هو الشفة لا غير⁴.

¹ - السكاكي، مفتاح العلوم. ص 602.

² - ينظر: المصدر نفسه. ص 603.

³ - المصدر نفسه. ص 594.

⁴ - ينظر: المصدر نفسه. ص 594.

2-المجاز اللغويّ الراجع إلى المعنى المفيد الخالي عن المبالغة في التشبيه: «هو أن تعرى الكلمة عن مفهوما الأصليّ بمعونة القرينة إلى غيره لملاحظة بينهما، ونوع تعلق»¹. يصوغ لنا "السكاكي" في تعريفه لهذا الصنف من المجاز المقام الذي يستدعي توظيفه من خلال التنبية إلى شروط الاستعمال، وهي:

-خروج الكلمة عن دلالتها الأصلية إلى دلالة أخرى إضافية

-وجود تعالق بين المعنيين الأصليّ والإضافيّ

-وجود القرينة المانعة من إرادة المعنى الأصليّ

من أمثله قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ (النحل)، حيث استعملت "قرأت" مكان "أردت القراءة" لكون القراءة مسببة عن إرادتها استعمالاً مجازياً بقرينة الفاء، ونظير ذلك قوله تعالى: ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيِّنًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾ (الأعراف) في موضع "أردنا هلاكها" بقرينة "فجاءها بأسنا" والبأس الهلاك. والداعي إلى خروج اللفظ عن دلالاته المباشرة هو ما استدعاه المقام من وعيد بالهلاك².

3-المجاز العقليّ: «هو الكلام المفاد به خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه لضرب من التأويل إفادة للخلاف لا بوساطة وضع. كقولك أنبت الربيع البقل...وأنت قلت خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه دون أن أقول خلاف ما عند العقل لئلا يمتنع طرده بما إذا قال الدهري عن اعتقاد جهل أو جاهل غيره: أنبت الربيع البقل رانياً إنبات البقل من الربيع فإنه لا يسمي كلامه ذلك مجازاً وإن كان بخلاف العقل في نفس الأمر، ولذلك لا تراهم يحملون نحو:

أشاب الصّغير وأفنى الكبير كَرَّ الغداة ومرّ العشيّ

على المجاز ما لم يعلموا أو يغلب في ظنهم أنّ قائله ما قاله عن اعتقاد...وإنما قلت لضرب من التأويل ليحترز به عن الكذب، فإنه لا يسمي مجازاً مع كونه كلاماً مفيداً خلاف ما عند المتكلم...»³.

¹ - السكاكي، مفتاح العلوم. ص595.

² - ينظر: المصدر نفسه. ص597.

³ - المصدر نفسه. ص627، 628.

يتحدّد اعتناء "السكاكي" بمفهوم المقام في تحديده لدلالة المصطلح (المجاز العقلي) من خلال ضبطه لقواعد الاستعمال التي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

-إفادة الكلام خلاف ما عند المتكلم بمقتضى خروجه عن المتعارف أو المؤلف لديه.
-الخروج عن العرف اللغويّ وهذا يستدعي تحليل الكلمات بمعزل عن أصل الوضع.
-يحتاج إلى التّأويل وإمعان الذّهن من أجل الوصول إلى إيجاد نوع العلاقة القائمة بين المعنيين الحقيقيّ والمجازي: كقولك "أنبت الربيع البقل" هو ملفوظ عندما نقرأه للوهلة الأولى ندرك مجازية الدّلالة بحكم خروجه عن العرف اللغويّ والمعرفي، إذ لا يعقل نسب فعل الإنبات للجامد وهو الربيع بحكم العقل. وقد ينتفي الحكم بخلاف ذلك إذا ألقى الكلام عن اعتقاد جاهل بحقيقة الوضع، هذا ما جعل "السكاكي" يتنبّه إلى دور المقام الذي يشغله المتلقّي في صدور مثل هذه التراكيب، التي يمكن أن تصدر عن اعتقاد أو من دون اعتقاد بأصل الوضع تجعلنا نحكم بمجازيتها أو بخروجها عن المجاز، لذلك لا بدّ أن نأخذ بعين الاعتبار الحال التي عليها المتلقّي، حتى نتمكن من تحليل وفهم مثل هذا الخطاب وغيره من الخطابات المجازية.

ج- الكناية وفاعلية المقام: الكناية هي الأخرى من الأنساق التعبيرية التي تقوم على إخفاء وجه التصريح ممّا يجعلها تتدرج ضمن المبهمات الخطابية التي لا يمكن أن تؤدي قصدها التّواصلية بمعزل عن المقام. فعبارة "كثير الرماد" إذا حاولنا تحديد دلالتها الإيحائية نقول أنها توحى بكثرة إشعال النّار التي تفترض الناتج عنها الرماد، وهي الدّلالة السّطحية للعبارة، ولكن ما علاقة ذلك بالمضيافية إذا انطلقنا من الاعتقاد القائل بأنّ كثرة الرماد يستوجب كثرة القرى في الفكر العربيّ القديم؟ من هنا ينطلق "السكاكي" في تحليل القول وإبراز العلاقة بين هذا التّركيب وذاك الاعتقاد من خلال الاستعانة بالظّروف التي نتج عنها وفي ظلّها القول¹.

إنّ مقتضى الحال الذي صدرت عنه عبارة "كثير الرماد" يستدعي تعلّقها بشيء آخر هو كثرة الجمر الذي يستدعي بدوره معنى آخر هو كثرة الطّبخ، التي تستوجب كثرة الأكل، وهذه الأخيرة تستلزم كثرة الضيف، ممّا يفترض أنّه شخص مضياف لكلّ من صدرت العبارة في حقّه.

ومن التّعابير الكنائية عندهم التي تدلّ على المضيافية عبارة "مهزول الفصيل"، فما الذي استدعى العلاقة بين هذا التّركيب اللغويّ وتلك الدّلالة؟ أكيد هو معرفة سياق الحال الذي صدرت عنه الكناية ف«هزال الفصيل يلزم فقد الأم، وفقدتها مع كمال عناية العرب بالنّوق لا سيما

¹ - ينظر: السكاكي، مفتاح العلوم. ص 640.

بالمثليات (التي تلاها ولدها) منها لقوام أكثر مجاري أمورهم بالإبل يلزم كمال قوة الداعي إلى نحرها، وإذ لا داعي إلى نحر المثليات أقوى من صرفها إلى الطّبائخ، ومن صرف الطّبائخ إلى قرى الأضياف، فهزل الفصيل كما ترى يلزم المضيفية بعدة وسائل¹. فهنا تمّ تحليل العبارة الكنائية في ظلّ مراعاة مقتضى الحال الذي صدر عنه كلّ ملفوظ.

وهكذا ومن خلال النظر إلى علوم البلاغة في ضوء المقام يتبين لنا أنّ "السكاكي" قد قدّم صياغة متكاملة -في عمومها- لبلاغة المقام من خلال علمي المعاني والبيان، وإن لم يعن بالقضايا المقامية في البديع؛ فقد أشار إلى مقتضيات الأحوال أو المقامات التي تصاحب الأساليب البلاغية المختلفة، فكلّ أسلوب بلاغيّ لديه محكوم بالمعنى الذي يريده المتكلم وبالمقام الذي يرد فيه، وإحكام المعنى من طرف المقام هو توجيه دلالة الأسلوب نحو دلالة معينة مع تجاوز تعدّد التّأويل، وفي هذا السياق يحدّد "هايمس" Hymes الدور الذي يلعبه المقام في الفهم «بأنّه يحصر من جهة عدد المعاني الممكنة، وأنّه يساعد من جهة أخرى على تبني المعنى المقصود»². فاستعمال ملفوظ ما مرتبط بجملته من المعاني التي يمكن الكشف عنها من خلال المقام، واستعماله ذاك يحيل إلى المعنى الذي يحتمله بمعزل عن المعاني الممكنة لذلك المقام.

بالإضافة إلى ذلك فقد فهم "السكاكي" بعض التراكيب أو الصيغ التعبيرية فهما يتفق ومعطيات الدرس التداوليّ المقاميّ، متجاوزا النظر إليها في صورتها الشكلية كما هو الحال مع الأساليب البيانية، إذ المعنى في مثلها يتعدّد الوصول إليه إذا أخذنا في الاعتبار الصيغة الشكلية للخطاب، هذا الأخير الذي لا يتحدّد من خلال الأشكال اللغوية المكوّنة له فحسب، بل أيضا من خلال ربط هذه الأشكال بنظيراتها من العناصر الخارجية غير اللغوية التي تتدخل في تشكيل البنية الدلالية للخطاب قصد إدراك قيمته الإخبارية. وعلى هذا الأساس تغدو تلك العناصر عوامل مفعلة للخطاب بما تضيفه من جوانب إيضاحية. ومن هنا يتحدّد دور المقام في تحديد الوظائف الإحالية لبعض الصيغ التعبيرية ومن ثمة في تحديد الدلالة، حيث يمكننا من معرفة الأسباب الكامنة وراء خروج تلك الصيغ عن ظاهر معناها.

وكخلاصة لمفهوم التواصل عند "السكاكي" يمكن القول أنّ معطيات البلاغة السكاكية تتفق بتلك المقولات ومعطيات الدرس اللسانيّ والتداوليّ الحديث، نقصد بذلك مخطّط التواصل الذي

¹ - السكاكي، مفتاح العلوم. ص 641.

² - ج.ب. براون، ج. بول، تحليل الخطاب. ص 47.

وضعه جاكبسون: المرسل ← رسالة ← قناة ← شفرة ← سياق ← المتلقي، فالمرسل منتج الخطاب يوجه رسالة معينة إلى المتلقي عبر قناة التواصل التي هي اللغة الفصيحة البليغة السليمة، بالاستناد إلى شفرة خطابية متعارف عليها بين قطبي التواصل هي المعنى المقصود من الخطاب المحقق للفائدة الدلالية، والذي يتم في إطار سياق أو مقام معين.

3-3- قواعد التواصل

تطرح التداولية إشكالا يتعلّق بنموذج التواصل الأمثل، وهو نموذج يسعى إلى مراعاة جملة من القواعد التخاطبية التي تعمل على تحقيق الفائدة التواصلية لكل مخاطبة، وأن تبلغ بالخطاب الغاية في الوضوح، ويتمّ الكشف عن هذه القواعد من خلال الكشف عن المحتوى الدلالي للملفوظ في صيغته الصريحة أو الضمنية.

3-3-1- قاعدة الكم (الإخبار): يتمّ من خلالها النظر إلى المنتج الخطابي بمقياس مادي، أي النظر إليه من حيث الطول والقصر، والقلّة والكثرة، ممّا تنصّ عليه قاعدة الكمّ الغريسية. وهذا ما تحدّده لنا بعض الأبواب البلاغية التي تصوغ طرق التعبير عن المقصود من قبيل الحذف والإيجاز المتعلقين ببنية الخطاب، والقائمين أساسا على خاصية تقليل اللفظ وتكثيف الدلالة، تحقيقا للاختصار واحترازا عن العبث والإطالة المملة بناء على مقتضى الظاهر. بالإضافة إلى مفهوم الإطناب الذي يرتبط هو الآخر ببنية الخطاب، أي بالكمّ الخطابي.

وبالنظر في فحوى هذه الأساليب نكون قد أسسنا الخطاب على قاعدة: اجعل مساهمتك في الحديث إخبارية بالقدر الذي يقتضيه هدف هذا الحديث، من خلال تحقيق:

-لتكن إفادتك المخاطب على قدر الحاجة

-لا تتجاوز إفادتك القدر المطلوب

إنّ خرق قانون الكمّ في أساليب الإيجاز والإطناب -وفق السكاكي- لا بدّ أن يخضع للظرف المقامي (تجسيدا لقانون العلاقة)، أما إذا ورد الكلام غير تامّ لا يحسن السكوت عليه ولم يستوف المراد في سياقه، لم يحقق شرط الإفادة أو القصد الذي ألحّ عليه "السكاكي" مرارا وفي مواضع مختلفة من "المفتاح".

وبالتالي فإنّ مبنى القبول والحسن في مثل هذه الأساليب على تحقيق قصد الإفادة الذي يقيم التواصل بين المتكلّم والسّامع، إذ «من المعلوم أنّ حكم العقل حال إطلاق اللسان هو أن يفرغ المتكلّم

في قالب الإفادة ما ينطق به تحاشيا عن وصمة اللاغية، فإذا اندفع في الكلام مخبرا لزم أن يكون قصده في حكمه بالمسند للمسند إليه في خبره ذاك إفادته للمخاطب»¹.

وبالنظر إلى قوانين الخطاب فإن التشبيه الذي تحذف أطرافه يخرق قاعدة الكم التي تنص على ضرورة أن تشمل مساهمتك على قدر من المعلومات يساوي ما هو مطلوب. إضافة إلى خرق قاعدة الصيغة التي تنص على الوضوح، خاصة عندما يتعلّق الأمر بحذف وجه الشبه، مما يفتح المجال لكثرة التأويلات. وحذف وجه الشبه وفق "أوريكيوني" هو انتهاك لقانون الإخبارية الذي يتم خرقه عبر مستويين:

-عدم الإتيان مطلقا على ذكر الأمر الفلاني (أ)

-أو عدم قول كل ما نعرفه فيما يختص بهذا الأمر (أ)

تقول: «لا يسعنا قول كل شيء، لا بل حتى لا يجدر بنا قول كل شيء، فثمة العديد من الأمور التي ينبغي أن تبقى طي الكتمان»². وهذا ما تعكسه كذلك أساليب الإيجاز والحذف والإطناب.

3-3-2- قاعدة الكيف (الصدق): تنص هذه القاعدة على ضرورة أن تقدّم مساهمة حقيقية للحديث بأن لا تصرّح بشيء تعتقد خطأه، أو لا يمكنك أن تدعّمه بدليل كاف. وهذه القاعدة نجدها تتوافق وما نصّ عليه "السكاكي" في مفهومه للخبر من أنه «الكلام المحتمل للصدق والكذب أو التصديق والتكذيب»³. وبالتالي فإن قاعدة الكيف لا تتفصل عن مبدأ الصدق عند "أوريكيوني"، وهو مبدأ يقتضي أن لا تقول ما تعلم كذبه.

ومفهوم الخبر باعتباره فعلا تقريرياً بقدر ما قد يوافق قاعدة الصدق بقدر ما قد يخرقها، والسبب في كونه يحتمل الجانبين هو النّظر في مدى مطابقة الخبر للواقع الخارجي من عدمها، يقول "السكاكي": «ومرجع كونه صدقا أو كذبا عند الجمهور إلى مطابقة ذلك الحكم للواقع أو غير مطابقته له»⁴.

إن بيان المنحى الكيفي في تنظيراته البلاغية يظهر كذلك من خلال بنيات القول أو أشكاله وضعا أو انزياحا، مما تعكسه مقومات البيان المبنية هي الأخرى على قاعدة الصدق والكذب.

¹ - السكاكي، مفتاح العلوم. ص353.

² - أوريكيوني، المضمّر. ص390.

³ - السكاكي، مفتاح العلوم. ص344.

⁴ - المصدر نفسه. ص347.

3-3-3- قاعدة العلاقة (الوجاهة): أي علاقة الخطاب بمقتضى الحال، وهو أن تجعل خطابك يناسب المقام، من قبيل مراعاة نوع العلاقة بين طرفي الخطاب التي تكون سابقة لإنتاج الخطاب، بالإضافة إلى العلاقة القائمة بينهما وبين الظروف المحيطة، التي تتدخل في تشكيل بنية الخطاب وتحديد دلالاته، ونظرا لذلك فقد جعل "السكاكي" لكل ضرب من ضروب الكلام مقامه الخاص به مما أشرنا إليه في سياق الحديث عن المقام.

ولكن قد يحدث خرق لقانون العلاقة -وفق السكاكي- متى لم يستوف الخطاب شروطه المقامية، حيث يؤدي عدم المطابقة المقامية إلى خرق أحد شروط المعنى الأصلي فيمتنع إجراؤه، وبالتالي فإن المعاني الفرعية تتولد حين يمتنع مقاميا إجراؤها على الأصل.

3-3-4- قاعدة الجهة: تنص هذه القاعدة على ضرورة التحلي بالوضوح واجتناب الغموض والإبهام تحقيقا لقصد الإفادة، ولا يتم ذلك إلا إذا أنزلت كل كلام المنزلة المناسبة، وهو أن تجعل لكل مقام مقال يناسبه، فقد تبدو لنا بعض الأساليب البلاغية خارجة عن العرف اللغوي مثل أساليب الخبر والإنشاء، والإيجاز والحذف والإطناب، والتقديم والتأخير، أو خارجة عن العرف الدلالي مثل أساليب البيان، لكن سرعان ما يعدل ذلك الخروج بفعل المسوغات، أو ما دل عليه "السكاكي" بمراعاة مقتضى الحال وهو أن تجعل لكل مقام مقال.

والحقيقة أن من هذه القواعد ما لا يمكن أن يتحقق بمعزل عن تحقيق القواعد الخطابية الأخرى. وإذا كان الأمر كذلك فإننا نعثر في مفهوم "السكاكي" للبلاغة على ما من شأنه أن يخدم هذه القواعد جميعا. ومما ورد في هذا الشأن مفهومه لها: «هي بلوغ المتكلم في تأدية المعاني حدا له اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقها، وإيراد أنواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها»¹.

فالبلاغة-إذن- تقنية تعبيرية تتيح لصاحبها تمرير مقاصده التواصلية عبر قناع الجمالية اللغوية، كما أنها تحول بين المتكلم والخطأ في تأدية المعنى المراد. ومفهوم "السكاكي" لها يصوغ أسس البلاغة الواجب على المتكلم أن يأخذ بها حتى يحقق بلاغة أقواله، ومن تلك الأسس نذكر:

- هناك معنى واحدا يمكن التعبير عنه بطرق مختلفة

- التعبير عنه يختلف باختلاف وسيلة بلوغ المتكلم غايته من الكلام

إن بلوغ تلك الغاية تستدعي إحاطة البليغ بمتون اللغة، وبمختلف مستوياتها الإفرادية والتركيبية والدلالية، مع القدرة على التمييز بين الشاذ والمطرّد، والواضح والمعقد، والحسن والقبيح، وعلى وجه

¹ - السكاكي، مفتاح العلوم. ص 652.

الاختصار ضرورة الإلمام بعلوم البلاغة، كون الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد مرتبط بعلم المعاني، وكون الاحتراز عن تعقيد الكلام مرتبط بعلم البيان، أما ما يعرف بوجوه تحسين الكلام فإنه مرتبط بعلم البديع.

وما يلاحظ في تعريف "السكاكي" للبلاغة كذلك تركيزه على خاصية التواصل، وحتى تتم هذه الأخيرة بشكل سليم ويتمكن السامع من فهم الخطاب لابد من توفية خواص التراكيب حقها في تأدية المعنى المراد. ثم إن حرصه على تأدية المعنى المطلوب قاده إلى العناية بالوسائل التعبيرية المختلفة التي يتحقق بها القول البليغ (الكيف) ، ومعرفة المتكلم بوجوه الاستعمال تعينه على تحديد المقاصد (الجهة)، ثم إن مطابقة المعنى للغرض المقصود لابد أن يراعي:

- الغرض الذي من أجله قيل الكلام.
- توافق المعاني مع ما تليق به من الألفاظ، مع توافق الألفاظ بما تليق به من المعاني (الكم).
- معرفة أقدار الألفاظ والمعاني مرهون بالموقف الذي قيل فيه الكلام.
- ضرورة المطابقة المقامية (العلاقة).

3-4- عيوب التواصل

نصادف عند "السكاكي" ملمحا آخر من ملامح نظرية التواصل، في إشارة منه إلى ما يمكن أن يلحق عملية التواصل من عراقيل تمنع تحقيق مقصود المتكلم من الخطاب، مركزا في ذلك على ماله علاقة بالفصاحة في كلا جانبيها اللفظي والمعنوي.

يضبط شرط الفصاحة عملية التواصل كونها سمة لكل من أبان وأوضح عن مقاصده، وإذا اختل الكلام ذهب بهائه مما قد يقطع عرى التواصل، ويمكن أن يقع ذلك على مستوى اللفظ أو المعنى، أو على مستوى اللفظ والمعنى معا. لذلك جعل "السكاكي" الفصاحة قسامين:

- قسم راجع إلى المعنى: وهو خلو الكلام من التعقيد المعنوي.
- وقسم راجع إلى اللفظ ويشترط فيه أن تكون الكلمة عربية أصيلة، وما يجعل منها كذلك هو أن تكون شائعة الاستعمال عند العرب الفصحاء، أي أن تكون من المطرد لا الشاذ، ولا مما استحدثه المولدون أو مما أخطأت فيه العامة، وأن تجري مجرى الأحكام اللغوية المتعارف عليها عند أهل اللغة. بالإضافة إلى بعدها عن التنافر؛ أي تنافر الحروف فيما بينها مما يشينها¹.

¹ - ينظر: السكاكي، مفتاح العلوم. ص 653.

وبالتالي فالفصاحة عند السكاكي فصاحتين:

- فصاحة معنوية لها ارتباط بنظم المعاني وكيفية تأديتها دون تعقيد الفكر.
- فصاحة لفظية لها ارتباط بالألفاظ التي يشترط أن تكون عربية مستعملة جارية على قوانين اللغة، سليمة من التناثر.

وعلى ذلك تكون الفصاحة محكومة بمواصفات صوتية ودلالية تعكس عناية "السكاكي" بالكيف الخطابية، ثم إنها محكومة بعملية الاختيار، حيث «لا اختيار إلا بعد تجنب هذه المحاذير، فليس للمبدع حرية مطلقة في التعامل مع مخزونه اللغوي باختيار احتياجاته الصياغية، وإنما عليه أن يراعي مجموعة المواصفات التي تجعل المفردة صالحة للدخول إلى السياق»¹. وبحكم العلاقة الوثيقة بين مصطلحي الفصاحة والبلاغة، وباعتبار أن كل كلام بليغ فصيح، فإن البلاغة تتجاوز مجرد إفهام السامع معنى الكلام ونقله له إلى توفر شروط الفصاحة. والدليل على ذلك ما نقله "الجاحظ" عن مفهوم العتابي للبلاغة «قلت للعتابي ما البلاغة؟ قال: كل من أفهمك حاجته من غير إعادة ولا حبسة ولا استعانة، فهو بليغ. فإن أردت اللسان الذي يروق الألسنة ويفوق كل خطيب، فإظهار ما غمض من الحق وتصوير الباطل في صورة الحق»².

وعلاوة على ما سبق فإن معرفة أصول علم المعاني - في نظر السكاكي - تعين على الاحتراز من الخطأ في تطبيق الكلام، وتأدية المعنى المراد، ومعرفة أصول علم البيان تعين على الاحتراز من تعقيد الكلام، مما يعمل على تحقيق عنصر الإفهام الذي يضبط العملية التواصلية. وبناء على ما سبق نصل للقول أن النموذج التواصلية وإن كان يسعى إلى مراعاة جملة القواعد التخاطبية تحقيقاً لقصد التواصل الأمثل، فإنه قد يتحقق هذا الأخير وإن خالف المتخاطبون بعض هذه القواعد، «فإذا وقعت هذه المخالفة، فإن الإفادة في المخاطبة تنتقل من ظاهرها الصريح والحقيقي إلى وجه غير صريح وغير حقيقي، فنكون المعاني المتناقلة بين المتخاطبين معاني ضمنية ومجازية»³ هي ما اصطلح عليها "السكاكي" بالخروج عن مقتضى الظاهر.

¹ - محمد عبد المطلب، البلاغة العربية قراءة أخرى. ص 74.

² - الجاحظ، البيان والتبيين ج 01. ص 113.

³ - طه عبد الرحمن، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي. ص 239.

الفصل الرابع

الحجاج

تمهيد:

إنّ بحث الحجاج في مدوّنة بلاغية يعني طرح جدليّة العلاقة القائمة بين البلاغة والحجاج في أساس تشكّلها في البلاغة الغربيّة بدءاً ببلاغة أرسطو، ثمّ البلاغة العربيّة، وفي هذا الإطار نشير إلى أنّ «البعد الحجاجيّ للبلاغة يعود في الأساس إلى التعريفات القديمة المقدّمة للبلاغة بكونها فناً للإقناع»¹. ولا يعنينا هنا الخوض في تفاصيل ذلك الجدل لأننا سوف لن نخرج عن الإطار العام لمدوّنة البحث. وبالتالي سنخصّص الحديث في هذا الفصل لبحث الجانب التّدوليّ للبلاغة السكّاية المرتبط بالحجاج، وما ينتج عنه من فعل تأثيريّ مرتبط بالإقناع.

حظي مفهوم الحجاج بأهمية كبيرة في الدّراسات المعاصرة، ولعلّ ذلك راجع «إلى العودة القويّة للبلاغة تحت تسمية البلاغة الجديدة، حيث ركّزت على جانبيين هما البيان والحجاج كوسيلة أساسية من وسائل الإقناع»²، حيث يعدّ هذا الأخير من أهمّ شروط التّدول اللّغويّ أو من الأهداف التي يسعى إليها المرسل ويبني عليها خطابه، بناءً على أنّ «لكلّ خطاب هدف ينشده وغاية يرمي إليها، فهو ينشد الفعل في المتلقّي ويروم التأثير فيه وتوجيه أفكاره وسلوكه الوجهة التي يريد»³. لذا تبنى إستراتيجية الإقناع على الهدف من الخطاب، ثمّ إنّها «تكتسب اسمها من هدف الخطاب»⁴، وهي إن دلّت على شيء فإنّها تدلّ على المهارة الخطابية للمرسل باعتبارها تنتمي إلى الكفاءة التّدولية. ولكن ما الذي يجعل الخطاب يحتمل الإقناع والحجج؟

ينبغي في هذه الحالة أن «ينظر محلّ الخطاب في الشّروط التي تجعل الخطاب ذا حجة، أي الإبانة عن السّياق الذي يجعل الخطاب مشروعاً وفعالاً»⁵. وهذا الكلام يسوق في الحقيقة للحديث عن الدّواعي المختلفة لتوظيف هذه الإستراتيجية في الخطاب، وهي دواعي نحصرها في النّقاط التالية:⁶

- أنّ تأثيرها التّدوليّ في المرسل إليه أقوى، ونتائجها أثبتت، لأنّها تتبع من حصول الاقتناع عند المرسل إليه.

¹ - رضوان الرّقبي، الاستدلال الحجاجيّ التّدولي وآليات اشتغاله. ص 69 (الهامش).

² - المرجع نفسه. ص 69.

³ - سامية الدريدي، الحجاج في الشّعر العربيّ القديم. ص 70.

⁴ - عبد الهادي بن ظافر الشهري، إستراتيجيات الخطاب. ص 444.

⁵ - دومينيك مانغونو، المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب. ص 12.

⁶ - ينظر: عبد الهادي بن ظافر الشهري، إستراتيجيات الخطاب. ص 445، 447.

- تمايزها عن الإستراتيجيات المتاحة الأخرى، مثل الإستراتيجيات الإكراهية لفرض قبول القول أو ممارسة العمل على المرسل إليه.

- من شروط التّداول اللّغويّ شرط الإقناعيّة، إذ يغدو هو الهدف الأعلى لكثير من أنواع الخطاب.

- شموليّة هذه الإستراتيجية إذ تمارس على جميع الأصعدة.

- استباق عدم تسليم المرسل بنتائج المرسل إليه أو دعواه.

وإذا كان الحديث عن إستراتيجية الإقناع فإننا نعني بذلك الإقناع بالحجاج، حيث يعدّ الحجاج عملية مقصودة في ذاتها غايتها التأثير في المتلقّي وحمله على الاقتناع بالنظر إلى ما يمكن أن توفره اللّغة من وسائل وآليات، إلا أنّ الحجاج لا بدّ أن يخضع لجملة من الضوابط حتى يقع من خلاله إبعاد اللبس ويؤدّي وظيفته التأثيريّة، فمن ضوابط التّداول الحجاجي «مناسبة الخطاب الحجاجي للسياق العام، لأنّه هو الكفيل بتسوية الحجج الواردة في الخطاب من عدمها»¹.

4-1- إستراتيجية الإقناع عند السكاكي

4-1-1- شروط القول المقنع

إنّ مفهوم الحجاج متأصلّ في البلاغة العربيّة ويظهر هذا بداية من بعض التعريفات التي أسندت للبلاغة² والتي تجمع في عمومها على أنّ البلاغة هي فنّ التملق، والإقناع بالخطاب، سواء كان أو ظهر ما نصّدقه حقاً أو باطلا، حقيقة أو مجازاً، ظاهراً أو مضمراً، ولا يكون ذلك إلا باعتماد تقنيات الحجاج.

وإذا ما نحن استحضرنّا مفهوم "السكاكي" للبلاغة والفصاحة استحضرنّا في الحقيقة جملة المواصفات التي تسم الكلام البليغ، في مقابل تعداد جملة المواصفات السلبية التي تخرجه من دائرة البلاغة، كما يقوم معنى البلاغة عنده على مراعاة طرفي الخطاب من متكلّم ومستمع. فالمتكلّم وفق البلاغة السكاكية خاصة والبلاغة العربيّة عامة يجب أن يحوز صفات معيّنة حتى يمكنه التأثير في المخاطب، ومن تلك الصّفات أن يكون فصيحاً، محيطاً بقواعد اللّغة من نحو وصرف ومعجم ودلالة، وأن يحترز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد، مع تفادي التّعقيد في أداء المعنى. أما بالنسبة لمتلقّي الخطاب فهو المقصود من الخطاب، لذا اعتنت البلاغة بضرورة مراعاة حاله، وذلك بأن يتوفّر الخطاب على مواصفات الفصاحة والبلاغة حتى يمكنه إحداث الأثر المقصود في

¹ - عبد الهادي بن ظافر الشهري، إستراتيجيات الخطاب. ص467.

² - يمكن العودة إلى أمّهات المصادر البلاغيّة على غرار البيان والتبيين والصناعتين وأسرار البلاغة...

المتلقي. وهذه في الحقيقة جملة معطيات تعنى بها اللسانيات التداولية تحقيقا لقصد الإفادة، من خلال بحث اللغة في سياق الاستعمال. وبناء على ذلك يتوفر مفهومه للبلاغة على جملة معطيات تؤكد الطابع التداولي للبلاغة.

إن تحديد مواصفات الفصاحة والبلاغة في الكلام دليل على الاهتمام بشدة التأثير في الآخر وقوته، لا سيما وأن مفهوميها معا لا ينفصلان عن مفهوم التواصل وشروط تحققه في الخطاب، من خلال تحقيق الفهم والإفهام، فهما يهتمان بإحداث التأثير في الآخر والعمل على إقناعه والكشف عن المقاصد الخطابية. وعلى العموم تقوم البلاغة السكاكية على مفهوم الاتصال، حيث تبحث «في كيفية استخدام اللغة بطريقة سليمة تضمن وصول قصد المتكلم ومراده إلى مخاطبه والتأثير فيه من خلال توظيف ما يناسب من أدوات اللغة وتراكيبها، ومراعاة حاله أثناء الكلام بما يضمن نجاعة الخطاب في النهاية»¹.

4-1-2- دور المقام في الإقناع

يدل مفهوم المقام عند "السكاكي" على الاعتبار المناسب الذي يقتضي تراكيب لغوية معينة، باختلاف مقامات الخطاب يستتبع اختلافا على مستوى التراكيب اللغوية الصادرة عنها. لقد حدد "السكاكي" من خلال حديثه عن تفاوت مقامات الكلام² تصنيفا للمقامات، التي تتباين عنده بتباين الغرض والمقصد الخطابي، وتباين بنية الخطاب وتركيبه، بالإضافة إلى تباين مقام السامع في الواقع الخارجي.

تتوجه العناية في هذا المستوى من الدراسة نحو دراسة المقام «لا من وجهة بلاغية صرفة بل من وجهة حجاجية، تعنى بأهمية مراعاة المقام في تحديد طاقة النص الحجاجية، ومن ثمة في تحديد قدرته الإقناعية»³، من منطلق أنه لا غنى للمتكلم إذا أراد الفعل في المتلقي من مراعاة مقام الخطاب، خاصة إذا كان كل خطاب ينجز في مقام معين ويصدر عنه.

إن مراعاة مقامات الكلام ومطابقتها لمقتضى الحال لا ينفصل عن تحقيق بلاغة الكلام عند "السكاكي"، وتحقيق هذه الأخيرة لا ينفصل عن إحداث الأثر في المتلقي. ونظرا لأهمية مراعاة المقام في صوغ الخطاب، فقد جعل "السكاكي" مدار حسن الكلام وقبحه على مجيء كل مقتضى

¹ - باديس لهويميل، التداولية والبلاغة العربية، أبحاث في اللغة والأدب الجزائري، مجلة المخبر، العدد 07، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011، الجزائر. ص 165.

² - ينظر: السكاكي، مفتاح العلوم. ص 350.

³ - سامية الدريدي، الحجاج في الشعر العربي القديم. ص 90.

للحال وفق ما تمليه حال السّامع، إذ «لكلّ حدّ ينتهي إليه الكلام مقام وارتفاع شأن الكلام في باب الحسن والقبول وانحطاطه في ذلك بسبب مصادفة الكلام لما يليق به»¹.

ترتبط علوم البلاغة بنظرية المقام لا سيما وأنها من وجوه فنّ التّواصل، ولتحقيق هذه الغاية أي غاية التّواصل لا بدّ من إنشاء التّراكيب في ظلّ شروطها المقاميّة. فعلم المعاني وعلى اختلاف موضوعاته قائم على اعتبار المقام عنصراً مهماً في تحقيق جانب الإفادة في التّراكيب اللّغويّة. وإذا كانت المطابقة لمقتضى الحال تقتضي أساليب مختلفة -وفق السّكاكي- فإنّ أساليب علم المعاني محكومة بمقامات الإنجاز، وبتحديده لمقامات الإنجاز نراه يؤكّد على الأثر الذي يحدثه المقام في تحديد المعاني، ذلك أنّ معنى الخطاب لا يتحدّد إلّا بالمقام الذي قيل فيه.

وما قيل عن أساليب علم المعاني يعمّم على أساليب علم البيان التي يرتبط تحديد ناتجها الدّلالّي عبر ربطها بمقامات الإنجاز تحقيقاً لمطابقة الكلام لتمام المراد منه. وهكذا يمكننا القول أنّ تلك الشّروط الخاصة بمواصفات الفصاحة والبلاغة ومراعاة المقام، كانت عبارة عن مبادئ أوليّة للتّنظير لإستراتيجية الإقناع التي يبني عليها الخطاب البلاغيّ، بما يتوفّر عليه هذا الأخير من خصائص أسلوبية تعمل على التأثير في المتلقّي.

4-2- أساليب الإنجاز الحجاجي

غايته إحداث ضروب من التّأثيرات الإقناعيّة في إطار حجاجي. وللقيام بذلك الفعل التّأثيري Acte perlocutoire لدى المتلقّي ممّا يقع تحت الصّنف الثالث من أنواع الأفعال التي أشار إليها "أوستن" فقد اعتمد "السّكاكي" على مجموعة من الآليات الخطابيّة التي تصوغ خطابه وتجسّد إستراتيجية الإقناع لديه ممّا يندرج ضمن الحجاج بأنماطه وتقنياته المختلفة، «وتمكّن دراسة الحجاج من تحليل التقنيات الخطابيّة التي تسمح بإحداث ميل السّامع إلى الأطروحات التي نعرضها على مسامعه أو التي تسمح بتعزيز ذلك الميل»²، ممّا يعكس الغرض التّداوليّ منه.

إنّ الحديث عن ماهية الحجاج عند "السّكاكي" هو حديث عن مستويين من مستويات الحجاج

عنده:

- المستوى الأوّل يتعلّق بأساليب الإنجاز الحجاجي.
- والمستوى الثّاني يتعلّق بالاحتجاج لحجاجيّة المقومّات البلاغيّة.

¹ - السّكاكي، مفتاح العلوم. ص 350.

² - صابر الحباشة، التّداولية والحجاج مداخل ونصوص، صفحات للدراسات والنّشر، دط، دمشق، سوريا، 2008. ص 69.

وهذين المستويين وإن بدا منفصلين إلا أنّهما متكاملان لأنّ "السكاكي" استعان بالمستوى الأول حتى ينفذ إلى المستوى الثاني.

4-2-1-أساليب القول: إنّ التّعريض لدراسة مختلف الآليات الحجاجية يبرر ما ذهب إليه "ديكرو" من أنّ «الاستعمال الإقناعي للغة هو شيء ليس مضافاً إليها، ولكنه موجود في نظامها الداخلي»¹. وعليه تقوم نظرية الحجاج في اللغة على فكرة جوهرية مفادها «أننا نتكلّم عامة بقصد التأثير، وأنّ الوظيفة الأساسية للغة هي الحجاج، وأنّ المعنى ذو طبيعة حجاجية»².

4-2-1-1-فعل الكلام التوجيهي: حاول "السكاكي" بخطابه أن يخلق سياقاً ممكناً يحاجج من خلاله، ويتجسّد هذا من خلال ارتكازه على جملة مقولات عملت على بلورة حجاج توجيهي، يتجلّى من خلال مخاطبته المرسل إليه وكأنّه حاضر في الخطاب بواسطة توظيف فعل الأمر "اعلم أنّ"، حيث نراه قد بنى مصنّفه في عمومته على تلك الصيغة التي منحت له سلطة أعلى في الخطاب، «إنّ المخاطب المتخيّل الذي يحتويه المتكلّم فعلياً، يؤدي أساساً وظيفتين، إحداها حجاجية والأخرى حوارية، وأولاهما منبثقة من الثانية، لأنّه انطلاقاً من الأجوبة المتخيّلة التي يفترض أن تكون مطروحة في المقام يكون مسار الكلام وطبيعته مكوناته البلاغية واللغوية»³.

هذا وقد أشار "السكاكي" إلى أصناف المتلقّي الذي جعل منه متلقياً خاصاً وآخر عاماً، وتوظيفه لفعل التوجيه "اعلم" يستهدف متلقياً خاصاً، إلا أنّ "السكاكي" حاول أن يوسّع دائرة التلقّي لتشمل متلقّين آخرين محتملين، وما قوله: «وحوقّ الخطاب أن يكون مع مخاطب معيّن ثمّ يترك إلى غير معيّن»⁴ إلا دليل على ذلك. والحديث عن هذا الصنف من المتلقّي أي المتلقّي العام «يمكن أن

يضطلع بوظيفة نبيلة هي تحقيق المثال الأعلى الحجاجي *l'ideal argumentatif* يعلم أنّه يخاطب متلقياً خاصاً لكنه يخصّه بخطاب يحاول فيه تجاوزه مخاطباً من هم أبعد منه، أي متلقّين محتملين»⁵. وفي هذه الحالة يتمّ النّظر إليه باعتباره مبدأً للتجاوز لا مجرد خدعة تلفظية، وهي الفكرة التي أشار إليها "أوليفي روبرول" في قوله: «الواقع أنّ المستمع الكونيّ قد لا يعني التّعظيم

¹ - O. Ducrot, Dire et ne pas dire. P227.

² - أبو بكر العزّاوي، سلطة الكلام وقوّة الكلمات، مجلّة المناهل، العدد 62، 63، السّنة 25، وزارة الثقافة والاتّصال، صفر 1422هـ، ماي 2001. ص 142، 143.

³ - محمد سالم ولد الأمين، مفهوم الحجاج عند بيرلمان وتطوّره في البلاغة المعاصرة. ص 70.

⁴ - السكاكي، مفتاح العلوم. ص 368.

⁵ - سامية الدريدي، الحجاج في الشّعر العربي القديم. ص 34.

بل المثالية، أي فكرة منظمة بالمعنى الكانطي، إنّي أعلم-كما يقول روبول- أنّي أتعامل مع مستمع خاص، غير أنّي أوجه إليه خطابا يحاول تجاوزه، خطابا يتجاوزه إلى محافل (مستمعين) أخرى ممكنة، دون تحديد مع ذلك لعدد هذه المحافل وطبيعتها. وعندئذ لا يبقى المستمع الكوني مجرد خدعة، بل يصير مبدأ للتجاوز»¹. ووفقا لتقسيمات "بيرلمان" و "تتيكاه" الحجاج إلى حجاج إقناعي وحجاج اقتناعي فإنّ حجاج "السكاكي" يندرج ضمن النوع الثاني، الذي «يرمي إلى أن يسلم به كلّ ذي عقل»².

تضطلع الأساليب الإنشائية بدور هام في العملية الحجاجية «إذ كثيرا ما تتبني الحجة بأسلوب إنشائي، وكثيرا ما تعضد الأساليب الإنشائية حججا قائمة بالذات بما توفره من إثارة»³. والمسألة هنا تتعلق بأسلوب الأمر من خلال بحث طاقته الحجاجية، أو بتعبير آخر فإنّ المسألة هنا تتعلق بالوظيفة الحجاجية لفعل الكلام، إذ علينا النظر إلى أسلوب الأمر في هذا المستوى من الخطاب وفق نظرة "أوستن" و "سورل" له أين تتجاوز اللغة كونها أداة تواصل إلى كونها أداة تأثير.

إنّ أسلوب الأمر الموظف في خطاب "السكاكي" بعيدا عن صورته المجردة له غاية عملية، حيث يكتسب صبغة خاصة باعتباره موجّه لخدمة غاية واحدة هي الإقناع، إذ يتعلّق فيه الأمر بتوجيه الخطاب إلى المتلقّي، «إنّ الحجاج لمّا كانت وجهته هي المستقبل كانت الغاية منه أن يؤدي إلى حصول عمل ما، أو الإعداد له، ويكون ذلك بالتأثير في الذهن بواسطة الوسائل الخطابية»⁴. وهذه الفكرة لها ما يدعمها فيما ذهب إليه "ديكرو"، الذي يعطي للقول قيمة أكبر من مجرد نقل معلومة إخبارية؛ ذلك أنّ اللغة كما يرى تتطوي على مجموعة من الأدوار، أو على جهاز كامل من القوانين والاتفاقيات التي من شأنها تنظيم التّخاطب بين الأفراد⁵.

إنّ الكثير من أفعال الكلام لها وظيفة حجاجية وفق "ديكرو" منها الأفعال التي تهدف إلى توجيه المتلقّي نحو أداء فعل ما أو تركه، ويندرج هذا الصّنف من الحجاج تحت مسمّى "الحجاج في اللغة L'argumentation dans la langue" كما اصطلح عليه "ديكرو" وأنسكومبر؛ ويتعلّق الأمر فيه بجملة القواعد الدّاخلية للخطاب، التي تعمل على ترابطه وتسلسله.

¹ - أوليفي روبول، هل يمكن أن يوجد حجاج غير بلاغيّ، ملحق ضمن كتاب البلاغة بين التّخيل والتّدول. ص 222.

² - عبد الله صوله، الحجاج أطره ومنطلقاته وتقنياته من خلال مصنّف في الحجاج، الخطابة الجديدة لبرلمان وتتيكاه. ص 301.

³ - سامية الدّريدي، الحجاج في الشّعر العربي القديم. ص 139.

⁴ - عبد الله صوله، الحجاج أطره ومنطلقاته وتقنياته من خلال مصنّف في الحجاج، الخطابة الجديدة لبرلمان وتتيكاه. ص 304.

⁵ - O. Ducrot, Dire et ne pas dire. P04, 05.

ومن خلال بحثه الحجاج داخل اللغة لم يفصل "ديكرو" الوظيفة الحجاجية عن بنية اللغة ذاتها، ثم إن القيمة الحجاجية لمفوض ما لا تعزى إلى الكم المعرفي الذي يحوزه الملفوظ، لأن هذا الأخير يصلح لتقديم توجيه حجاجي للمفوض، الذي يعمل على توجيه المتلقي هذه الوجهة أو تلك¹. وبالتالي فإن التوجيه الحجاجي للقول هو «الاتجاه الذي يعين للقول قصد الوصول إلى هذا القسم من الاستنتاجات أو إلى غيره. إن الوجهة الحجاجية هي خاصية من خصائص الجملة، موضوع أداء القول وهي التي تحدد معنى القول»². إن عناية "السكاكي" في هذا السياق متوجهة صوب تبليغ قصده التواصلي وتوجيه متلقي الخطاب نحو التسليم بآرائه بغية التأثير فيه بحمله على الإذعان أو الإقناع بأفكاره، والعمل على «إذعان العقول بالتصديق لما يطرحه المرسل أو العمل على زيادة الإذعان هو الغاية من كل حجاج، فأنجع حجة هي تلك التي تنجح في تقوية حدة الإذعان عند من يسمعها، وبطريقة تدفعه إلى المبادرة سواء بالإقدام على العمل أو الإحجام عنه، أو هي على الأقل ما تحقق الرغبة عند المرسل إليه في أن يقوم بالعمل في اللحظة الملائمة»³، لذلك نراه عمد إلى توظيف الآلية التوجيهية المتمثلة خاصة في أسلوب الأمر "اعلم" مع ما رافقها من آليات توجيهية أخرى مثل ضمير المخاطب وأدوات التوكيد والنفي، التي تعكس حضور المتلقي على مدار الخطاب.

وبالتالي فقد عمل المتكلم على استغلال خاصية المحاوره، وإن كان النص الحجاجي في جوهره حوارا مع متلق «حوار يقوم على علاقة ما بين مؤسس النص ومتلقيه، تتخذ دون شك أشكالاً عديدة يكشفها الخطاب ذاته باعتباره يراهن أحيانا كثيرة على إقناع أكبر عدد ممكن من المتلقين بما جاء فيه، بل قد يطمح أحيانا إلى إقناع ما يسمى بالمتلقي الكوني»⁴.

إننا ندرك طاقة الإقناع الكامنة في الأسلوب من خلال انبثائه على ضمني القول، ذلك أن الأمر من الأساليب الإنشائية ينتمي إلى صنف الأقوال الإنجازية، وإن كان الإنجاز فيه هو إنجاز ضمني. فمن خلال التلفظ بالفعل "اعلم" فإن "السكاكي" ينجز الفعل ذاته وهو ممارسة إطلاع الآخر، كونه من الأفعال التي تتحقق بمجرد التلفظ بها، مما جعله فعل مشحون بطاقة حجاجية هامة. وبالتالي فهو فعل حجاجي بالقصد المضمرة فيه كما يحدده السياق.

¹- Ducrot, Les Échelles Argumentatives. P18.

²- جاك موشر، أن ريبول، القاموس الموسوعي للتداولية. ص337.

³- عبد الهادي بن ظافر الشهري، إستراتيجيات الخطاب. ص456، 457.

⁴- سامية الدريدي، الحجاج في الشعر العربي القديم. ص28.

إنّ فعل التّوجيه عنده موجّه أساسا من أجل دفع متلقّي الخطاب إلى تبني أفكار معرفيّة جديدة في مقابل تقويض أو دحض معارف أو معطيات قبلية، من منطلق أن «لكلّ Acte d'énonciation وظيفة حجاجية Fonction argumentative تؤدي إلى حمل المستمع إلى نوع من الاستنتاج، وربما تحريفه عنه، وظيفة تظهر كعلامة في بنية الجملة ذاتها»¹؛ إذ كثيرا ما يسعى المتكلم إلى التّصريح أو الإبلاغ بمعلومات يجهلها الآخر، وربما عنده خلفيّة عنها، في محاولة التّأثير عليه، على معتقداته وسلوكه وأفكاره، وعلى توجيهه وجهة ما (وهذا الكلام نجده يتوافق أيضا ومفهوم الخبر الذي يلقي لأحد غرضين). وبناء على هذا الاعتبار قد تتأسس النصوص الحجاجية «على إقناع المتلقّي بوجهة نظر ما وحمله على تغيير وضعه واستبدال موقفه الأصليّ بموقف ثان يدعو إليه مؤسس النّص»² بواسطة الكمّ المعرفيّ الذي يحوزه، والذي هو بمثابة تعليمات التّوجيه، لذلك يرى كلّ من "ديكرو" و"أنسكومبر" أنّ المتكلم يقوم بحجاج ما «عندما يقدم القول ق1 وغايته في ذلك حمل المخاطب على الاعتراف بقول آخر ق2»³؛ أي تحديد القصد الذي يعدّ من أبرز خصائص الخطاب الحجاجي، «إنّه البحث عن إحداث أثر ما في المتلقّي أي إقناعه بفكرة معينة»⁴. وقوّة الحجاج هنا مرتبطة بمدى استجابة المرسل إليه لما يريد أن يقنعه به المرسل. وهذا يدفعنا للقول أنّ العلاقة بين المتكلم والمتلقّي في خطاب "السكاكي" تحديدا تتجاوز مجرد التّواصل العاديّ إلى الفعل في هذا المتلقّي، لا سيما وأنّ «العلاقة بين الباث والمتلقّي ليست معطى une donnée كما هي عليه من وجهة نظر سكونية statique بل هي موجّه يقود الخطاب في كلّ مراحل orientation»⁵. وبالتالي فإنّ توظيف الإستراتيجية التّوجيهية كان مقصودا لذاته، حيث حاول "السكاكي" من خلالها «أن يفرض قيّدا على المرسل إليه بشكل أو بآخر، وأن يمارس فضولا خطابيا عليه»⁶. زد على ذلك فإنّ التّوجيه الإلزامي L'orientation injonctive الذي صيغته الأمر هو توجيه يفيد الإثبات (توجيه إثباتي orientation assertive).

¹ - ذهبية حمو الحاج، لسانيات التلقظ وتداولية الخطاب. ص125.

² - المرجع نفسه. ص29.

³ - O.Ducrot, Anscombe, L'Argumentation dans la langue, Pierre Mardaga, Bruxelles, 1980. P08.

⁴ - سامية الدريدي، الحجاج في الشعر العربي القديم. ص26.

⁵ - المرجع نفسه. ص32.

⁶ - عبد الهادي بن ظافر الشهري، إستراتيجيات الخطاب. ص322.

إنّ القيمة الحجاجية لمثل هذه الأقوال أو الأفعال الكلامية تتحدّد بواسطة الاتجاه الحجاجي الذي يمكن أن يكون صريحا أو مضمرا¹. وبذكرنا هذا الحديث عن الأفعال التوجيهية عند "السكاكي" وما تقتضيه بالعناصر الأساسية التي يبنى عليها فعل الحجاج وفق "شارودو"، والتي نختزلها في النقاط التالية:²

-خبر عن العالم يمثّل إشكالا بالنسبة إلى شخص ما من حيث مشروعيته.

-فاعل يلتزم بهذه الإشكالية، وينشئ برهنة لمحاولة تأسيس حقيقة.

-فاعل آخر مهتم بالخبر نفسه إشكالية وحقيقة هو الذي يشكّل هدف الحجاج. فالأمر هنا يتعلّق بالشخص الذي يتوجّه إليه المحاجج على أمل استدراجه نحو مقاسمة الحقيقة نفسها.

وانطلاقا من هذه العناصر يتحدّد لنا الحجاج في علاقته الثلاثية بالفاعل المحاجج، الفاعل

الهدف، والخبر. وهي ذاتها العناصر التي يحيل إليها فعل الكلام التوجيهي "اعلم".

4-2-1-2-تحديد المفاهيم: يتمّ النظر إلى المفهوم في الدرس التداوليّ باعتباره «نشاط لغويّ

ينتمي إلى مقولة النعت وإلى شكل الانتظام الوصفيّ، إنّه يتمثّل بصفة خاصة في وصف السمات الدلالية التي تميّز كلمة في ذاتها من خلال نموذج من نماذج السياق، ففي إطار الحجاج يستعمل المفهوم لغايات إستراتيجية³ تساعد على التقريب بين الخطاب والمتلقي، وتمهّد السبيل إلى إقناعه، باعتباره يستخدم لشرح معاني المصطلحات، وما يحيط بها من قيم حافة.

وتحديد المفهوم بمعناه هذا هو نمط آخر من أنماط الحجاج عند "السكاكي" الذي اعتمد على بسط المفاهيم الخاصة بكلّ قسم من أقسام البلاغة، أو بكلّ علم من علومها وفق ترتيب منهجيّ وتبويب علميّ دقيق نظنّ أنّه لم يسبق إليه من قبل، فقد كان شديد الدقّة في وضع المفاهيم وصوغها بأجزائها ولوازمها وتحريّ شرحها شرحا واضحا موفيا، مستندا في ذلك إلى مفهومي الحد والاستدلال، من حيث طريقة معالجتهما للمسائل التي تمتاز بالدقّة والوضوح، لا سيما وأنّ بلاغة "السكاكي" خاصة ومصنّفه عامة يندرج في إطار المصنّفات التعليمية، فبلاغة "السكاكي" بلاغة تعليمية بما قامت عليه من كثرة الفصول والأقسام، وكثرة الحدود والتعريفات، والأصول والتفريعات.

¹ ينظر: أبو بكر العزاوي، الخطاب والحجاج، الأحمديّة للنشر، ط01، المغرب، 2007، ص51.

² ينظر: باتريك شارودو، الحجاج بين النظرية والأسلوب، عن كتاب نحو المعنى والمبنى، ترجمة أحمد الودرني، دار الكتاب الجديدة المتّحدة، ط01، بيروت، لبنان، 2009، ص13.

³ المرجع نفسه، ص86.

وهذا النوع من المصنّفات كما يرى "شارودو" ينتظم بطريقة وصفية تارة وحجاجية تارة أخرى¹. وإذا كان الأمر كذلك فإننا نسلم بأهمية الاستناد إلى أساليب الإنجاز الحجاجي خدمة لمقام التّواصل بالخطاب التّعليمي، لا سيما وأنّ «الحجاج يرتبط بمقام التّواصل الذي يتنزّل فيه الفاعل المحاجج»². وهنا نستغني عن التّمثيل لأنّه لم يخل قسم من أقسام البلاغة من ضبط مفاهيمه.

4-2-1-3-الاستشهاد: هو أسلوب آخر من أساليب الإنجاز الحجاجي «يتمثّل في نقل أقوال مكتوبة أو شفوية صادرة عن متكلّم آخر غير الذي يستشهد، وذلك بأكثر أمانة ممكنة من أجل إحداث تأثير تصديقيّ في الحجاج»³. وهو ذو قوّة تأثيرية لمن يقرّ بضرورة التّأسيس للقاعدة والبرهنة على صحتها، لا سيما إذا تعلّق الأمر بأكثر خطاب يفيد التّصديق وهو النّصّ القرآنيّ المعجز بألفاظه وتراكيبه ومعانيه، وما احتوته المدوّنة التّراثية من إرث شعريّ زاخر، لم يتوان "السكاكي" عن الاستقاء منه في كلّ شاردة وواردة.

إنّ المعلوم لدينا سواء في الفكر النّحويّ أو نظيره البلاغيّ عناية اللّغويين بمسألة الشّواهد في الاحتجاج على صحّة القاعدة وتوضيحها، لا سيما وأنّ العديد من القواعد اللّغوية بنيت على ما اشتملت عليه الشّواهد الحجاجية من ظواهر أسلوبية.

ومن هنا تتجلّى أهمية الشّاهد في الاحتجاج على صحّة القول بما يوفره من «توضيح القاعدة، وتكثيف حضور الأفكار في الذّهن، وربّما كان الاستشهاد أداة لتحويل القاعدة من طبيعة مجردة إلى أخرى محسوسة»⁴. بالإضافة إلى ذلك فإنّ الاستشهاد «يقويّ درجة التّصديق بقاعدة ما معلومة، وذلك بتقديم حالات خاصة توضح القول ذا الطّابع العام، وتقويّ حضور هذا القول في الذّهن»⁵. وإذا كانت الشّواهد كذلك فإنّ توظيفها يستند إلى الكفاءة التّداولية للمرسل وفق ما يتطلّبه المقام، «حيث يكمن دوره (المرسل) في توظيفها (الشّواهد) التّوظيف المناسب في خطابه، وبهذا فهي تعلق الكلام العاديّ درجة، ممّا يجعلها ترقى في السّلم الحجاجيّ إلى ما هو أرفع»⁶. والمتمعّن في "المفتاح" يدرك لا محالة أنّ "السكاكي" كان على وعي تامّ بتلك الأهمية، لذلك لم نراه يتوانى عن

¹ - ينظر: باتريك شارودو، الحجاج بين النظرية والأسلوب. ص 19.

² - المرجع نفسه. ص 65.

³ - المرجع نفسه. ص 94.

⁴ - صابر الحباشة، التّداولية والحجاج مداخل ونصوص. ص 49.

⁵ - عبد الله صوله، الحجاج أطره ومنطلقاته وتقنياته من خلال مصنّف في الحجاج، الخطابة الجديدة لبرلمان وتيتيكا. ص 337.

⁶ - عبد الهادي بن ظافر الشهري، إستراتيجيات الخطاب. ص 537.

إتباع القاعدة البلاغية بوابل من النماذج الاستشهادية قصد تقوية حضورها في الذهن، مثلما نعثر عليه في شرح الغرض من التشبيه العائد إلى المشبه به، والذي مرجعه إيهام كونه أتم من المشبه في وجه التشبيه، سوقه قول الشاعر:¹

كأن انتضاء البدر من تحت غيمة نجا من البأساء بعد وقوع

فما جرت به العادة أن يشبه المتخلص من البأساء بالبدر الذي ينجلي عنه الغمام، لكن الشاعر قام بقلب صورة التشبيه، فجعل من هذه الصورة الأخيرة مشبهة بالأولى، لكون النجا من البأساء أعرف عند الإنسان من صورة انتضاء البدر.

وفي ذات السياق يستشهد على القاعدة البلاغية السابقة الذكر بالاستشهاد التوضيحي التالي:

«وأرض كأخلاق الكرام قطعتها وقد كحل الليل السماك فأبصرا

فإنه لما رأى استمرار وصف الأخلاق بالضيق والسعة تعدد تشبيه الأرض الواسعة بخلق الكريم، ادعاء بأنه في تأدية معنى السعة أكمل من الأرض متباعدة الأطراف»².

ومما نصادفه من شواهد إيضاحية تخدم الغرض ذاته من النص القرآني قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ

يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿١٧﴾ (النحل) لمزيد التوبيخ فيه دون أن تكون الصياغة "أفمن لا يخلق كمن يخلق"، وإن كان المقام يقتضي ذلك؛ لكونه إلزاماً لمن عبدوا الأوثان وسموها آلهة تشبيهاً بالله منزليين غير الخالق منزلة الخالق³. وغيرها من الاستشهادات التي لا يسعنا المقام ولا المقال لعرضها كلها. ولكن الأکید أنها نماذج لم ترد اعتباطاً، وإنما وقعت لغايات إستراتيجية.

ما يمكن أن نلاحظه بالنسبة لشواهد هو أنها شواهد استدلالية في المقام الأول، لأن الغاية من إيرادها - كما سبقت الإشارة - هو الاستدلال على صحة القاعدة البلاغية، أو الاحتجاج على إمكانية القول، مما يجعل منها حججاً استدلالية، ويمكن النظر للاستدلال هنا على أنه سيرورة تنطلق من المقدمات إلى النتائج على هدي علاقات منطقية، أو بتعبير آخر إن الاستدلال سيرورة تنطلق من المعاني المباشرة إلى المعاني المقصودة غير المباشرة باعتماد كفاءات تواصلية⁴. وقد تناول "السكاكي" مفهوم الاستدلال تناولاً فلسفياً منطقياً، جاعلاً إياه ضابطاً من ضوابط الخبر في

¹ - ينظر: السكاكي، مفتاح العلوم، ص 572.

² - المصدر نفسه، ص 572.

³ - ينظر: المصدر نفسه، ص 573.

⁴ - رضوان الرقبي، الاستدلال الحججي التداولي وآليات اشتغاله، ص 75.

قوله: «وهو اكتساب إثبات الخبر للمبتدأ أو نفيه عنه بوساطة تركيب جمل، وقولي بوساطة تركيب جمل تنبيه على ما عليه أصحاب هذا النوع من إباء أن يسموا الجملة الواحدة حجة واستدلالات، مع اكتساب إثبات ونفي بوساطتها، مما يلزم من اندراج حكم البعض في حكم الكل»¹. وقد قرن "السكاكي" مبحث الاستدلال بمباحث البلاغة لأنه كان يرى ضرورته لصاحب علم المعاني والبيان ويظهر لنا ذلك من خلال قوله: «وإذ قد تحققت أن علم المعاني والبيان هو معرفة خواص تراكيب الكلام، ومعرفة صياغات المعاني ليتوصل بها إلى توفية مقامات الكلام حقها، بحسب ما يعني به قوة ذكائك، وعندك علم أن مقام الاستدلال بالنسبة إلى سائر مقامات الكلام جزء واحد من جملتها وشعبة فريدة من دوحتها، علمت أنه تتبّع تراكيب الكلام الاستدلالي، ومعرفة خواصها مما يلزم صاحب علم المعاني والبيان»².

وإذا كانت شواهد "السكاكي" شواهد استدلالية في المقام الأول فهي شواهد إيضاحية في المقام الثاني أدت وظيفة النماذج التمثيلية لارتباطها بخاصية الإيضاح، مع ما يحتمله ذلك من إيراد الشروحات الموفية قصد ترسيخ القاعدة البلاغية. وبالتالي يمكن القول أن الشرح أهم أنماط الحجاج عند "السكاكي" الذي نجده يعرض القاعدة، ثم يأتي للشرح، ثم يدعم شرحه بالنماذج. يعتمد الشرح أساساً على «أ1 كي يصل إلى خلاصة هي أ2، ولكن أ2 هذه المرة يمثّل الأصل والحافز والعلّة وباختصار السبب الذهني الناتج عن أخذ أ1 بعين الاعتبار»³. ف أ2 هنا يمثّل القاعدة المستدلّ عليها، فيما يمثّل أ1 الاستدلال الحجاجي ذاته سواء الذي وظّفنا لأجله الشاهد أو المثال، وهنا يوضع أ1 وأ2 في علاقة سببية موجهة من المقدّمة إلى النتيجة مروراً بالسبب (شرح ذرائعي).

وبالتالي "السكاكي" كان يلجأ إلى البرهنة عن طريق الشرح. وعلاوة على الشرح نعثر على شكل آخر من أشكال البرهنة عنده هو الاستنتاج، الذي يمكن اعتباره «فعلاً لغوياً يستلزم تحقيقه إنتاج الكلام، ويقوم المتكلم بفعل استنتاجي عندما يتلفظ بقول ما راجعاً في الوقت نفسه إلى معطى معين يقدّمه كأساس لفعل الاستدلال الذي يصدر عنه القول أو يؤدي إلى إصداره»⁴. وبناء على ذلك فهو مفهوم ذو علاقة وثيقة بالشرح باعتباره ناتج من نواتجه. ولنمثّل لذلك بأهم خطوات الاستنتاج التي خصّ بها دلالة فعل الاستفهام في قوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا

¹ - السكاكي، مفتاح العلوم. ص 683.

² - المصدر نفسه. ص 672، 673.

³ - باتريك شارودو، الحجاج بين النظرية والأسلوب. ص 40.

⁴ - O.Ducrot, Anscombe, L'Argumentation dans la langue. P10.

فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٢٨﴾ (البقرة) "فكيف" هنا تفيد التّعجب ووجه تحقيق ذلك أنّ الكفّار في حين صدور الكفر منهم لا بدّ من أن يكونوا على إحدى الحالين، إمّا عالمين بالله وإمّا جاهلين به، فإذا قيل لهم "كيف تكفرون بالله" والمعلوم أنّ كيف للسؤال عن الحال، وللکفر مزيد اختصاص بالعلم بالصّانع وبالجهل به، فأفاد في "حال العلم بالله تكفرون" أم "في حال الجهل به"، ثمّ إذا قيل كيف تكفرون بالله بقوله "وكنتم أمواتا فأحياكم ثم يميتكم" وصار المعنى "كيف تكفرون بالله" والحال حال علم بهذه القصة، وهي إن كنتم أمواتا فصرتم أحياء صير الكفر أبعد شيء عن العاقل، فصار وجوده منه مظنة التّعجب، ووجه بعده هو أنّ هذه الحالة تأتي أن لا يكون للعاقل علم بأنّ له صناعا قادرا عالما حيا سميعا، وعلمه بأنّ له هذا الصّانع يأبى أن يكفر به، وصدور الفعل عن القادر مع الصّارف القويّ مظنة تعجب وتعجيب وإنكار وتوبيخ¹.

نلاحظ من خلال هذا النموذج كيف انطلق "السكاكي" من مقدّمة محدّدة وصولا إلى نتيجة بنيت أصلا على المقدّمة الأولى، ثمّ إنّ كلّ حجة من الحجج الأولى مقدّمة تستتبع نتيجة، لتصبح هذه الأخيرة مقدّمة تستتبع نتيجة، وهكذا؛ فالأداة "كيف" في العرف اللّغويّ تفيد السؤال عن الحال ولكنها أفادت التّعجب في هذا السياق، فما الذي استدعى ذلك؟ للإجابة عن هذا السؤال لجأ "السكاكي" إلى اعتماد خطوات استنتاجية أفادت الانطلاق من كون "كيف" لإفادة الحال، إلى إفادة التّعجب. ووجه تحقيق ذلك أنّ حالة الكفر تستدعي أن يكون صاحبها على إحدى الحالين، فإمّا أن يكون عالما بالله فيقع منه الكفر، وإمّا أن يكون جاهلا به فيقع كفره به. وإذا ما استكملنا الآية صار المقام مقام علم، لأنّه لا يعقل لمن كان ميتا ثمّ صار حيا ثمّ يصير ميتا أن يكفر بالذي أماته وأحياه، وتقرير حجته كما يقرّها "السكاكي" أنّ هذه الحالة تأتي أن لا يكون للعاقل علم بأنّ له صناعا قادرا عالما حيا سميعا، وعلمه بأنّ له هذا الصّانع يأبى أن يكفر به، وصدور الفعل عن القادر مع الصّارف القويّ مظنة تعجب وتعجيب وإنكار وتوبيخ.

وعلى هذه الشاكلة حلّل "السكاكي" مختلف النماذج البلاغية، تحليلا بين من خلاله كيفية توظيف الخطوات الاستنتاجية اللازمة للاستدلال على المعنى غير المباشر من المعنى المباشر. وعلاوة على تلك النماذج الاستشهادية فإننا نعثر على شكل آخر من أشكال الاستشهاد عند "السكاكي" وهو الاستناد إلى آراء غيره من البلاغيين في عرض أفكاره. وعلى شاكلة بحوث القدامى فإنه لم يكن يصرح بالنصوص المأخوذة ولا بأصحابها إلا في مواضع قليلة، مكتفيا بالإشارة إليهم

¹ - ينظر: السكاكي، مفتاح العلوم، ص 538.

بعبارات من قبيل: «هذا ما أمكن من تلخيص كلام الأصحاب في هذا الفصل»، «واعلم أن الكلام في جميع ما ذكر من الأمثلة في الأنواع الخمسة قول الأصحاب، ولعل لي في البعض نظراً»، وقوله: «هذا ما أمكن من تقرير كلام السلف رحمهم الله في هذين الأصلين (علمي المعاني والبيان)، ومن ترتيب الأنواع فيها وتذييلها بما كان يليق بها...»¹.

4-2-1-4- التمثيل: على غرار الاستشهاد بالنصوص القرآنية والأبيات الشعرية اتخذ "السكاكي" من الأمثلة الإنشائية وسيلة حجاجية، أي تلك النماذج التمثيلية التي كان ينشئها من ذاته للاستدلال على صحة القاعدة وتوضيحها، فالمثال L'exemple «هو وحدة حجاجية دنيا... فهو يسهم بمادته أحياناً وبصورته دوماً في انبناء حركة اللزوم. هو عند أرسطو نوعان: نوع يقوم على رواية أحداث وقعت، ونوع هو من اختراع الإنسان. وهذه الأنواع جميعاً ما كان منها واقعياً وما كان منها تخييلياً تقوم على المشابهة أو المماثلة»². نموذج إيضاحي «الغاية من اعتماده حجاجياً هو التأسيس للقاعدة والبرهنة على صحتها»³. وعلاوة على ذلك فإن «الأمثلة الجاهزة... لا يتم التطرق إليها إلا إذا كانت داخلة في بنية قولية خطابية، وتؤدي هدفاً في خطة حجاجية معينة»⁴، هي هنا الاستدلال على صحة القاعدة وتوضيحها. ومن المؤكد أن مصداقية الشاهد وقوته الحجاجية تزداد متى وافق السياق. ولا بأس هنا أن نشير إلى بعض النماذج التمثيلية التي ساقها وهو بصدد الحديث عن المعاني الدلالية لأدوات الاستفهام حديثه عن الأداة "كم" «وأما "كم" فللسؤال عن العدد إذا قلت "كم درهما لك؟" "وكم رجلاً رأيت؟" فكأنك قلت أعشرون أم ثلاثون أم كذا وكذا، وتقول "كم درهمك؟" و"كم مالك؟" أي كم دانقاً وكم ديناراً، و"كم ثوبك؟" أي كم شبراً وكم ذراعاً، و"كم زيد ماكت؟" أي كم يوماً وكم شهراً، و"كم رأيتك؟" أي كم مرة، و"كم سرت؟" أي كم فرسخاً أو كم يوماً»⁵.

ومما نعثر عليه كذلك من أمثلة توضيحية ما وظّفه في إطار شرح الغرض من التشبيه الذي يكون عائداً إلى المشبه في الأغلب، كما قد يعود إلى المشبه به، «فإذا كان عائداً إلى المشبه فإمّا أن يكون لبيان حاله كما إذا قيل لك "ما لون عمامتك" قلت كلون هذه وأشرت إلى عمامة لديك، وإمّا

¹ - السكاكي، مفتاح العلوم. ص 615، 623، 650.

² - هشام الريفي، الحجاج عند أرسطو، ضمن أهم نظريات الحجاج في التقاليد الغربية من أرسطو إلى اليوم. ص 168.

³ - صابر الحباشة، التداولية والحجاج مداخل ونصوص. ص 49.

⁴ - محمد سالم ولد الأمين، مفهوم الحجاج عند بيرلمان وتطوره في البلاغة المعاصرة. ص 65.

⁵ - السكاكي، مفتاح العلوم. ص 536.

أن يكون لبيان مقدار حاله كما إذا قلت "هو في سواده كحلك الغراب"¹. والنماذج على هذه الشاكلة كثيرة لا يسع مقام الكلام لاستعراضها جميعاً.

وهكذا نخلص للقول أنه لا تتفصل أساليب القول عند "السكاكي" عن توظيف الاستدلال، وكيفية توظيفه عنده تعكس في الحقيقة الكفاءة التواصليّة للمتكلّم، وعلى العموم فقد حاول "السكاكي" «أن يوظّف الاستدلال وغيره من الآليات المنطقيّة توظيفا عقلياً وفي أرضية بيانية تعتمد الاستعارة والتشبيه والمجاز... وعلى هذا الأساس اعتبر الاستدلال في البلاغة العربيّة حجة ودلالة عقليّة بيانية، وهذا ما جعله يرتبط بالدائرة اللسانيّة، ويؤسس على أسس بيانية»².

4-2-2-أساليب البناء: ورد كتاب "مفتاح العلوم" في صيغة منهجيّة متقدّمة شملت الشكل والمضمون. ولا شكّ أنّ أكثر ما يلفت انتباه القارئ وهو يتصفحّ منته طريقة عرضه من حيث التصنيف والتبويب والتّقييد الذي لم يكن عشوائياً، بل كان وفق خطة منهجيّة، يمكن أن نستجليها من خلال الإشارة إلى أهمّ أساليب البناء عنده، التي تكفّلت بتوزيع عناصر الحجاج وفق نسق من التدرّج، يتعلّق الأوّل بالمقدّمة والثاني بالعرض والثالث بالخاتمة.

4-2-2-1-المقدّمة: المقصود بقولنا مقدّمات «المقدّمات المتعلّقة بالقضايا التي منها يكون الانطلاق proposition de départ، فهي نقطة انطلاق الاستدلال»³. ويتعلّق الأمر في هذا المقام «بوضع عناصر الخبر والحكم في مجالها إمّا مباشرة أي بعرض هذه العناصر على مستوى واحد وإمّا بواسطة علامات»⁴، وإن كان "السكاكي" قد اعتمد طريقة العرض الأولى، ولا شكّ أنّ تلك كانت ميزة المؤلّفات القديمة.

تؤخذ المقدّمات على أنّها مسلمات يأخذ بها المتلقّي، واختيارها وطريقة صوغها وترتيبها له قيمة حجاجيّة. وقد جرت عادة -السكاكي- في بحثه أن يستهلّ بمقدّمة قبل خوضه في الموضوع صدر كلّ مبحث بلاغيّ، يحصر فيها ما يعتقد أنّه من هذا الباب، ثمّ يعود فيشرحه شرحاً مفصّلاً في العرض. وهو منهج التزمه في سائر كتابه. كما أنّه كان لا يغفل الإشارة إلى تعليل كلّ مبحث سبب تقديمه وآخر سبب تأخيرها، مع ما استتبع ذلك من بناء الخطاب على الفعل (اعلم)، الذي عوّل من خلاله على تسليم المتلقّي بما يستتبعه.

¹ - السكاكي، مفتاح العلوم. ص 569.

² - رضوان الرّقبي، الاستدلال الحجاجيّ التّداولي وآليات اشتغاله. ص 69.

³ - عبد الله صوله، الحجاج أطره ومنطلقاته وتقنياته من خلال مصنّف في الحجاج، الخطابة الجديدة لبرلمان وتيتيكا. ص 308.

⁴ - باتريك شارودو، الحجاج بين النظريّة والأسلوب. ص 103.

4-2-2-2- العرض أو التفصيل: «يتعلق الأمر هنا بالانتقال من لحظة حجاجية إلى أخرى سواء من داخل شكل البرهنة ذاته أو لاقتراح عدة أشكال تضمين»¹.

وإذا كانت «نجاعة العرض شرط ضروري لكل محاجة هدفها التأثير في جمهور السامعين بتهيئتهم للعمل المباشر سلوكا، وتوجيه أذهانهم وجهة معينة فكرا»²، فقد اعتمد "السكاكي" في هذا المستوى من الخطاب على جملة من طرائق العرض الحجاجية، تمثلت أساسا في شرح المفاهيم وتحليلها تحليلًا استدلالياً شاملاً مدعماً بالشاهد والمثال؛ حيث كان يعتمد على «حصر القاعدة في بداية الشيء الذي هو بصدده، ثم ينتقل إلى شرحها شرحاً تفصيلياً، كما لا ينسى أن يربط ما يبحثه بالمباحث التي سبقت أو التي ستأتي»³، موظفاً مجموعة من طرائق الربط بين القضايا التي لها دور حجاجي في عرض المعطيات، انبنت على أساسها النتائج على الأسباب.

قسم "السكاكي" المبحث الخاص بالبلاغة من مصنفه إلى ثلاثة أقسام أساسية، قدم الحديث عن علم المعاني، ثم أتى للحديث عن علم البيان، منتقلاً بعدها للحديث عن الفصاحة والبلاغة والمحسنات، والكلام على تكملة علم المعاني في الحد والاستدلال، يليه الحديث عن وجوه الإعجاز القرآني.

استهل "السكاكي" حديثه بعلم المعاني لصلته بالنحو، مقدماً إياه على علم البيان، محتجاً لذلك بأن علم البيان شعبة من علم المعاني. قدم من خلاله مقدمة تحدث فيها عن أصل المعنى، وعن مقتضى الحال وأنه يتفاوت عند المتكلم، رابطاً هذا الحديث بعلم الحد والاستدلال والعروض، منبهاً أن التفصيل فيها سيكون لاحقاً، حتى إذا استوفى التقديم حقه قرر أن كلام العرب قسمان خبر وطلب، عقد لكل منهما فصلاً خاصاً سماه "قانون" مع ما ينقسم إليه كل مبحث من فنون. وختم كلامه عن علم المعاني وكيف السبيل إليه، ويعلق محقق الكتاب على منهج "السكاكي" في هذا الباب بقوله: «إن منهج "السكاكي" منهج جديد في هذا الباب بل في كتابه كله، فقد رتب مادته على خطة واعية، وبناء محكم في تقسيم أبوابه وفصوله»⁴. ولا عجب أن ظل المنهج الذي أقره متواتراً عند أهل البلاغة على مدار قرون.

¹ - باتريك شارودو، الحجاج بين النظرية والأسلوب. ص 103.

² - عبد الله صوله، الحجاج أطره ومنطلقاته وتقنياته من خلال مصنف في الحجاج، الخطابة الجديدة لبرلمان وتيتيكاه. ص 316، 317.

³ - السكاكي، مفتاح العلوم. ص 36.

⁴ - المصدر نفسه. ص 46.

بعد التّعرّض لعلم المعاني انتقل للحديث عن علم البيان الذي مهّد له بمقدّمة عاد من خلالها إلى التّعريف الذي وضعه في بداية بحثه لعلمي المعاني والبيان، وتحدّث في مقدّمة أخرى عن حاجة صاحب علم البيان إلى التّعرّض لأنواع دلالات الكلم، كما علّل أيضا من خلال تقديمه سبب تقديم بعض الأبواب على بعض، عارضا أولا للتشبيه، ثمّ المجاز بأنواعه، ثمّ الكناية. شرع في بحثها مبينا أحوالها ضاربا لذلك الشواهد والأمثلة مطنبا تارة وموجزا أخرى، عارضا لآراء المتقدّمين عليه، باسطا آراءه، فاتحا المجال أمام المتلقّي لحرية الأخذ بها من عدمه، وإن كان حملها على الإذعان يبدو جليّا. هذه الدّعامات المنهجية يلخصها محقق الكتاب بقوله: «إنّ منهج "السكاكي" في علم البيان منهج يعتمد الحصر والتّحديد، إذ يقدّم بمقدّمة يوجز بها رؤوس نقاط الموضوعات التي يريد أن يبحثها، ثمّ ينطلق بعدها إلى التّفصيل فيما قدّمه، وهو في هذه الطّريقة جديد في منهج بحثه»¹. والحقيقة أنّ كثرة الإشارات إلى دقائق الأمور هي تقنيّة حجاجية من طرائق العرض عند "السكاكي"، وعادة ما يتمّ اللّجوء إلى هذه التقنيّة «تكتيفا لحالة الحضور التي نريد أن يتّسم بها موضوعنا في ذهن السّامعين، ولإحداث الانفعال أيضا، فبقدر ما يكون الموضوع مخصوصا يكون أبعث على الانفعال»².

بعد الفراغ من حديثه عن علمي المعاني والبيان انتقل بعدها للحديث عمّا اصطلح عليه بالمحسنات وما اصطلح عليه غيره بالبديع، مقسّما إياها إلى لفظية ومعنوية، عارضا لما ينطوي عليه كلّ صنف من أصناف فرعية. وهو يستبعد هذا المبحث عن علم البلاغة ويعده شيئا يحسن به الكلام، على خلاف علمي المعاني والبيان اللّذين يعدّهما مرجعا للبلاغة. حتى إذا فرغ من ذلك كلّ عاد ونبه إلى حاجة علم المعاني إلى علمي الحدّ والاستدلال، حيث أفرد مبحثا خاصا سمّاه "الكلام على تكلمة علم المعاني" لمبحث الحدّ والتّعريف والاستدلال لأجل إقامة الدليل وإظهار الحجّة. ويبرّر سبب وضعه حدّ الاستدلال بأنّه «إفهام من لا يقتنع بأنّ كلام الله معجز، فيحتاج معه للقياس والاستدلال والمقارعة والمناقشة ونصب الدليل»³. بعدها عقد فصلا لإعجاز القرآن أشار من خلاله إلى الغرض من تأليف كتابه، وهذا يدلّ على أنّه قد تسلسل في عرض موضوعات مصنّفه وصولا إلى تحديد الهدف منه، وهو بيان وجوه الإعجاز القرآني المرتبطة بفهم علوم البلاغة. ومنهج البحث هذا منهج حجاجي بما قام عليه من مقدّمات أولية وجّهت لخدمة نتيجة معينة؛ أي بناء تلك النتيجة

¹ - السكاكي، مفتاح العلوم. ص 49.

² - عبد الله صوله، الحجاج أطره ومنطلقاته وتقنياته من خلال مصنّف في الحجاج، الخطابة الجديدة لبرلمان وتيتيكاه. ص 318.

³ - السكاكي، مفتاح العلوم. ص 55.

على تلك الأسباب والمقدمات بالاستعانة بالفكر المنطقي للاستدلال على حقيقة الإعجاز القرآني، حيث يُظهر المصنّف ككلّ نزعتَه المنطقيّة، واهتمامه باستتباط القواعد والأحكام واستخراج جزئياتها المندرجة تحت الكليات في استلهاً بلاغيّ.

وباستقصائك لتلك المباحث ترى أنّ بلاغة "السكاكي" كانت نتاج الثقافة العربيّة آنذاك وما أصابها من تطوّر في مسارها التاريخي، كما أنّها كانت معبّرة عن الجوّ العلميّ الذي كان سائداً في البيئة العربيّة وقتها، والذي اصطبغ بصبغة علم الكلام بيانا لإعجاز القرآن ودفاعاً عن اللّغة العربيّة. وبحكم أنّ "السكاكي" كان من المتكلّمين فقد انعكس ذلك على نمط تفكيره، حيث نراه طعم حديثه عن علوم البلاغة بالتفكير المنطقي، الشّيء الذي جعل مصنّفه المتمحور حول بيان الإعجاز البلاغيّ للقرآن غاية في الحجاج والإقناع، وهذا ما أقرّه صراحة وهو بصدد عرض منهجه في "المفتاح"، ولا غرابة في الأمر إن كان ذلك أسلوب أهل زمانه الذي «يحاكم العقل في نظرتَه للأشياء، ويقيس القضايا قياساً عقلياً مع روح أدبية ذوّاقة إلاّ أنّه ذوق ذو تحصيل، ودراية ذات قياس واستدلال»¹.

4-2-2-3-الخاتمة: «يتعلّق الأمر هنا بالتّقديم أو الإعلان عن اللّحظة الأخيرة للحجاج أو لقسم منه»². سواء تعلّق الأمر بالموضوع المطروح ككل أو بجزئياته. ففيما يخصّ جزئيات الموضوع فإنّ فعل الكلام التّوجيهيّ عند "السكاكي" أدّى إلى خلق توجيه حجاجي Orientation Argumentative والمقصود بهذا الأخير هو «الوجهة المقدّمة من القول قصد التّوصل إلى فئة معيّنة من الاستنتاجات... وبعبارة أخرى إنّ التّوجيه هو كلّ ما يستدعي في الجملة حضور الوظيفة الحجاجيّة، وبموجب ذلك التّوجيه تخدم الحجّة فئة معيّنة من الخلاصات»³ توافق في مقام كلامنا ما كان يخلص إليه "السكاكي" عقب فعل الإعلام من أقوال تعكس فكره، على غرار قوله: «وإذ قد عرفت ما ذكرتُ وما ذكروا فاختر أيّهما شئت» وقوله: «وإذ قد عرفت ما ذكرتُ فلا بأس أن أحكي لك ما عند السلف في تعريف الاستعارة». وهنا تتجلّى لنا سمة من سمات الحجاج وهي أنّ نتائجها ليست إلزاميّة دوماً، «إنّ الخلاصة في مجال الحجاج ليست قولاً حول العالم... بل إنّها تعبير قبل كلّ شيء عن التّوافق (الاتّفاق) بين المتخاطبين... غير أنّ المستمع ليس ملزماً في نهاية المطاف بقبولها»⁴.

¹ - السكاكي، مفتاح العلوم. ص16.

² - باتريك شارودو، الحجاج بين النّظرية والأسلوب. ص104.

³ - رضوان الرّقبي، الاستدلال الحجاجي التّداولي وآليات اشتغاله. ص109.

⁴ - أوليفي رويول، هل يمكن أن يوجد حجاج غير بلاغيّ؟ ملحق ضمن كتاب البلاغة الجديدة بين التّخييل والتّداول. ص227.

أما فيما يخصّ خواتم الموضوعات ككل فإنه عادة ما كان يشير فيها إلى ما سيعقد له الفصل الموالي. والسمة الأخرى التي ميزت خلاصات كلامه ربط المباحث المطروحة بمسألة الإعجاز في النصّ القرآني، ولنمثلة لذلك بقوله بعد الفراغ من تفصيل اعتبارات الإسناد الخبري: «اعلم أن مستودعات فصول هذا الفن لا تتضح إلا باستبراء زناد وقاد، ولا تتكشف أسرار جواهرها إلا لبصيرة ذي طبع نقاد، ولا تضع أزمته إلا في يد راکض في حلبتها...متفوق أفويق استنباتها بقوة فهم ومعونة ذوق مولع من لطائف البلاغة بما يؤثرها القلوب بصفايا حباتها...متوسل بذلك أن يتأنق في وجه الإعجاز في التّزليل»¹. ويختم كلامه في سياق تفصيل اعتبارات الفصل والوصل والإيجاز والإطناب بقوله: «اللهم زدنا اطلاعا على لطائف قرآنك الكريم وغوصا على لآلى فرقانك العظيم...وليكن هذا آخر الكلام في الفن الرابع، ولنعد إلى الفصل الموعد وهو الكلام في معنى القصر»².

واللافت للنظر وهو ينهي الكلام عن استعراض أصول علمي المعاني والبيان إعادة عرض أصليهما، وذلك بتقديمهما بطريقة موجزة، عن طريق إعادة صياغة أكثر اختصارا. وحتى يربط مباحث البلاغة بمسألة الإعجاز بما يمنح هذه الأخيرة بعدا بلاغيا، نراه ختم حديثه عن علمي المعاني والبيان، كما ختم تحديده لدلالة البلاغة والفصاحة بتحليل عميق الدلالة لقوله تعالى: ﴿وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَبَسِّمَاءِ أَقْلِعِي وَغِيضَ الْمَاءِ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَأَسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ وَقِيلَ بُعْدًا لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ ﴿٤٤﴾﴾ (هود)، التي استعرض من خلالها وجوه الإعجاز بما تقدّم عرضه من مسائل بلاغية. مع ما ينطوي عليه ذلك من أبعاد حجاجية.

4-3- حجاجية المقومات البلاغية

تؤكد العديد من الدراسات البلاغية الحديثة على أن الكثير من الأساليب والصور البلاغية تلعب دورا في الحجاج، فوجودها لا يقف عند حدود الوظيفة الجمالية فحسب بل يتجاوزها إلى الوظيفة الحجاجية. فلما كانت الأساليب البيانية في قمة الثراء التأويلي فإنها أساليب «قد يتم عزلها عن سياقها البلاغي لتؤدي وظيفة لا جمالية إنشائية (كما هو مطلوب في سياق البلاغة) بل هي تؤدي وظيفة إقناعية استدلالية (كما هو مطلوب في الحجاج) ومن هنا يتبين أن معظم الأساليب

¹ - السكاكي، مفتاح العلوم. ص 457.

² - المصدر نفسه. ص 506.

البلاغية تتوفر على خاصية التحوّل لأداء أغراض تواصلية وإنجاز مقاصد حجاجية وإفادة أبعاد تداولية»¹.

4-3-1- الطبيعة الاستدلالية للصور البيانية: تبنى مقومات البيان عادة على مخالفة الدلالة الحرفية للقول الدلالة الضمنية، قبل إجراء تأويلات ذهنية من شأنها إيجاد علاقة استلزامية بين المعنى الحرفي والمعنى الضمني المستلزم. وهي بذلك تجمع بين حدّي الإمتاع والإقناع، من باب أنه «لا خطاب بغير حجاج» و«لا حجاج بغير مجاز»² كما يذهب إلى ذلك "طه عبد الرحمن". وباعتبار الأسلوب الحجاجي أسلوب خطابي فإنّ فعاليته تتجسّد من خلال المهارات الأسلوبية، «فالأساليب ومهارات البيان والتبيين تقويّ الحجج وتزيد من فعاليتها، أي تعمل لمصلحة التأثير والإقناع، لذلك يمكن النظر إليها كظواهر أدبية وخطابية قائمة الذات، كما يمكن النظر إليها في علاقتها بأدوارها الحجاجية وقيمتها الإقناعية»³.

4-3-1-1- الطبيعة الاستدلالية للتشبيه: يعلّل "السكاكي" سبب تقديمه على الاستعارة لأنها فرع من فروعها. للصورة التشبيهية عنده القدرة على الجمع بين المتناقضات والأضداد، حيث ذكر نماذجاً لصور تشبيهية قد تستغلّق أوجه التشبيه فيها فيضمّر ما قد يبدو ظاهراً بيناً، ويمكننا استخلاص المعنى انطلاقاً من المعطى اللغوي بالاستعانة بالقدرة التأويلية.

قد يكون الهدف أو الغرض من التشبيه -وفق السكاكي- تقريب صورة المشبه وتقوية شأنه في نفس السامع وزيادة تقرير له، وقد يكون الغرض منه إبرازه إلى السامع في معرض التزيين أو التشويه أو الاستطراف. وفي هذا الصدد اهتم "السكاكي" بالإشارة إلى الصور الفنية الخارجة عن المؤلف، والتي تخرق أفق الانتظار في سياق حديثه عن الاستطراف مثلاً⁴. فالصورة عنده كلّما كانت موهلة في الغرابة بالجمع بين طرفين متباعدين كانت أذّ إلى النفس التي يستهويها كلّ جديد يكسر قواعد العرف اللغوي والمعرفي، وكلّما كانت قريبة إلى ما هو متداول فقدت طاقتها التأثيرية تلك، ويحدّد لنا "السكاكي" أسباب قرب التشبيه وكونه نازل الدرجة في «أن يكون وجهه أمراً واحداً... أو أن يكون المشبه به مناسباً للمشبه، أو أن يكون المشبه به غالب الحضور في خزنة

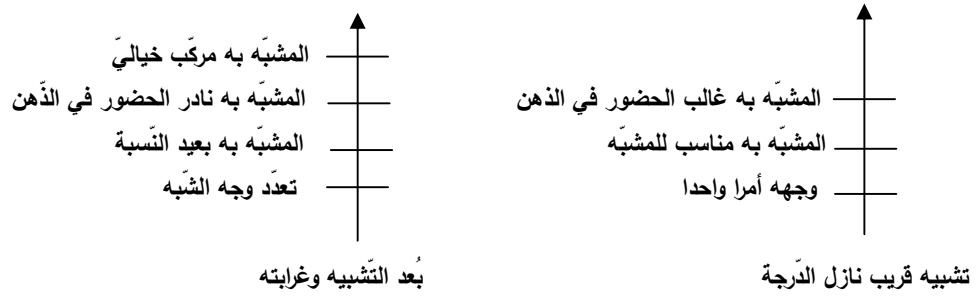
¹ - صابر الحباشة، التداولية والحجاج مداخل ونصوص. ص 50.

² - طه عبد الرحمن، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي. ص 213.

³ - رضوان الرقيبي، الاستدلال الحجاجي التداولي وآليات اشتغاله. ص 69.

⁴ - ينظر: السكاكي، مفتاح العلوم. ص 569، 570.

الصّور بجهة من الجهات»¹. ومن أسباب بعد التشبيه وغرابته «أن يكون وجه التشبيه أمورا كثيرة... أو أن يكون المشبه به بعيد النسبة... أو أن يكون المشبه به نادر الحضور في الذهن... أو مركبا خياليا»². وهنا يظهر الاعتداد بالسّامع الذي يبرز دوره في فكّ شيفرات الصّورة التشبيهية بتحليل التركيب في ظلّ المعطيات التأويلية. كما يظهر التفاضل الحاصل بين نوعي التشبيه القريب والبعيد تفضلا يمكن تمثيله سلّميا، بالاستعانة بالحجج المقدّمة، حيث تأخذ هذه الحجج في التصاعد من أدنى حجة إلى أعلى حجة كما يبرزه الشكلين التاليين:



يقوم التشبيه على علاقة المشابهة، والمشابهة وفق "السكاكي" عملية تقوم على تمثلات استدلالية تحدّد وفقها السمات الدلالية للفظ الأصل والفرع حتى نخلق نوعا من المماثلة بينهما، كما يقوم كذلك على تفعيل مبدأ التفاعل، أي التفاعل بين عناصره الأربعة، ويقدر استعانة الصّورة بهذه العناصر مجتمعة أو ببعضها تكون مرتبة التشبيه من القوّة والضعف، ومقدار تأثيره في المتلقّي. وبالاعتماد على عنصرَي الذّكر والحذف جعل "السكاكي" التشبيه على ثماني مراتب:³

- ما ذكرت فيه أركانه الأربعة - ما لم يذكر فيه المشبه - ما لم تذكر فيه الأداة - ما لم يذكر فيه المشبه والأداة - ما لم يذكر فيه وجه الشبه - ما لم يذكر فيه المشبه ووجه الشبه - ما لم تذكر فيه الأداة ووجه الشبه - ما ذكر فيه المشبه به فقط.

ويمثّل التشبيه الذي تحذف فيه الأداة ووجه الشبه أعلى المستويات عنده وأبلغها؛ لأنّ فيه قوّة تشبيه مستمّدة من عموم وجه الشبه، حتى ليبدو المشبه به عينه المشبه، ممّا يسمح بتجاوز الحدود الفاصلة بينهما، ف«كلّما خفيت علاقة الشبه بين الطرفين ونزع المتكلّم إلى التقريب بينهما حدّ

¹ - السكاكي، مفتاح العلوم. ص 581.

² - المصدر نفسه. ص 581.

³ - ينظر: المصدر نفسه. ص 584.

المماهة ازدادت الصورة تأثيراً ونمت طاقتها الحجاجية¹ ويضعف التشبيه كلما صرح فيه بوجه الشبه لأن ذلك يسقط التلميح. وبتحديده لمراتب التشبيه تلك والمفاضلة بينها يكون قد أخضع التشبيه إلى مفهوم السلم الحجاجي، الذي يقوم على مفهوم ترتيب الحجج حسب قوتها. فالتشبيه الذي يأتي في صدارة السلم -وفقه- هو الذي تحذف فيه الأداة ووجه الشبه حتى يتمثل المشبه والمشبه به، ويأخذ بالتدني إلى أسفل مرتبة في السلم الحجاجي كلما ذكرت معظم أركانه، إلى أن يبلغ حدّ الابتذال إذا ذكرت جميع أركانه. فما تستدعيه الصور من بعد خيالي في تحديد أوجه الشبه الخفية يعطي المتلقي وحتى المتكلم شعوراً بلذة التجديد والإبداع، ثم ما في التشبيه من طرق متعددة وصور كثيرة يفتح المجال أمام المتكلم في انتقاء الطريقة الأمثل للتأثير في المتلقي.

وعليه فإنّ توظيف الأسلوب غير المباشر المتمحور في التشبيه للتعبير عن المقاصد قد يكون صداه أبلغ ويكون أكثر تأثيراً لدى السامع، خاصة إذا كنا نتخذ منه وسيلة إقناع.

4-3-1-2- الطبيعة الاستدلالية للمجاز: في إطار صياغة مفهومه للمجاز يحده "السكاكي" بمفهوم حجاجي بقوله: «اعلم أنا لا نقول في عرفنا استعملت الكلمة فيما تدلّ عليه أو في غير ما تدلّ عليه، حتى يكون الغرض الأصلي طلب دلالتها على المستعمل فيه»². والأمر سيان في تحديده لأقسام المجاز. كما أنه برر سبب تسميته مجازاً بقوله: «ويسمى هذا النوع مجازاً لتعدي الحكم به عن مكانه الأصلي»³.

يقوم المجاز العقلي على وجود لاملاء لغوية في الإسناد، أين نسند الفعل إلى غير فاعله لوجود ملابسة ضمنية بينهما، التي تمثل حجة إسناد الفعل إلى غير فاعله على سبيل التجوز. ويقدم لنا في هذا الإطار مثلاً يحتاج من خلاله اعتباره مجازاً عقلياً، والحجة المقدمة يصوغها كالتالي: لا يكون قولنا: «أثبت الربيع البقل» مجازاً عقلياً «إلا بعد بيان أن صيغ الأفعال في معنى نسبتها إلى الفاعل ليست تدلّ على معنى سوى صدورها عن شيء ما، فإما أن ذلك الشيء قادر أم غير قادر فليس بداخل في مفوماتها وضعاً»⁴. وهنا يتدخل التأويل للكشف عن مضمّن الخطاب.

4-3-1-3- الطبيعة الاستدلالية للاستعارة: قد يتجاوز التصريح بالشيء ذكره ضمناً، وتعدّ الاستعارة إحدى الآليات البلاغية للنفاذ إلى ضمني الخطاب. وقد اعتنى "السكاكي" بالبحث في

¹ - سامية الدريدي، الحجاج في الشعر العربي القديم. ص 269، 270.

² - السكاكي، مفتاح العلوم. ص 590.

³ - المصدر نفسه. ص 630.

⁴ - المصدر نفسه. ص 629.

كيفية التعبير عن المعنى الضمني عبر تظهره في صور عديدة وآليات مختلفة، تعكس العلاقة القائمة بين المعنى الحرفي والمعنى الضمني.

تقوم الاستعارة أساساً على دلالة أحد طرفي التشبيه على الآخر وبلوغه مستوى التّطابق (هو تطابق مجازي)، كما تقوم على مفهوم الدّعى أي ادّعاء دخول المشبه في جنس المشبه به، والقرينة المانعة من إرادة المعنى الحقيقي. وبالتالي فهي مفهوم يقوم أساساً على دعوى التشبيه. وإذا كان الأمر كذلك فإنّ «قوة التشبيه أو الاستعارة تتأتى من قدرتهما على التقريب بين عنصرين من نظامين مختلفين مع محاولة جاهدة لطمس ما بينهما من فروق»¹. لذلك كانت أقوى التشبيهات في نظر "السكاكي" ما حذف في الأداة ووجه الشبه، لأنّ فيه قوة تشبيه مستمدّة من عموم وجه الشبه، حتى يبدو المشبه به عينه المشبه.

تدخل الاستعارة باعتبارها ضرباً من ضروب المجاز في إطار تقرير حجج بالتلميح، وعادة ما تعرّف الاستعارة الحجاجية «بكونها تلك التي تهدف إلى إحداث تغيير في الموقف الفكري أو العاطفي للمتلقّي»²، وهذه غاية المتكلم، والواقع أنّ تغيير الموقف الفكري أو العاطفي يكون بإيهام كون المستعار له من جنس المستعار منه على سبيل التّهمك مثلاً أو التلميح، «كقولك: إنّ فلانا تواترت عليه البشارات بقتله ونهب أمواله وسبي أولاده»³. فهنا تمّت استعارة اسم أحد النقيضين للآخر بواسطة انتزاع شبه التّضاد والحاقه بشبه التّناسب بطريق التّهمك أو التلميح. ووجه الإثارة في هذا النموذج الاستعاريّ هو تفعيل عنصر الطّرافة والمفاجأة للمرسل إليه بمخالفة أفق توقّعه.

وعليه يقترن التّغيير في الموقف الفكريّ والعاطفيّ بضرورة إعمال الذّهن، للتوصّل إلى خلق نوع من المقاربة الدلالية بين المستعار منه والمستعار له بمعونة القرينة المانعة من إرادة المعنى الحقيقيّ.

إنّ النّمادج الاستعارية المستشهد بها عند "السكاكي" تعكس أنماطاً مختلفة من العلاقات التّضمينية باعتبارها أقوالاً مضمرة، حيث يتمّ استنباطها عن طريق إجراء عمليات ذهنية استدلالية استنتاجية يقوم بها المرسل إليه، مع ما يقترن بالاستدلال من تدليل على صحّة الدّعى، وقد حاول "السكاكي" من خلالها أن يدلّل على أنّ إنتاج اللّغة وتأويلها لا يتمّ بالاعتماد على عملية الترميز وفكّ الرموز فحسب «وإنّما اعتماداً كذلك على عمليات استدلالية تقوم على إستراتيجية المؤلّ

¹ - سامية الدريدي، الحجاج في الشعر العربي القديم. ص 253.

² - عمر أوكان، اللّغة والخطاب. ص 134.

³ - السكاكي، مفتاح العلوم. ص 606.

وتوظف القدرات البشرية العامة، وهي قدرات لا تختص باللغة وإنتاجها وتأويلها»¹. وبالتالي فهي نماذج تنطوي على أبعاد تداولية تحدد مقاصد المتكلم الضمنية.

تعد الاستعارة من الوسائل اللغوية التي يستغلها المرسل للوصول إلى أهدافه الحجاجية بطريق التلميح بدل التصريح، وما يستتبع ذلك من تأثير في المتلقي، وهو ما أشار إليه "العزاوي" في سياق حديثه عن الاستعارة الحجاجية، التي تدخل عنده ضمن «الوسائل اللغوية التي يستغلها المتكلم بقصد توجيه خطابه، ويقصد تحقيق أهدافه الحجاجية، والاستعارة الحجاجية هي النوع الأكثر انتشارا لارتباطها بمقاصد المتكلمين وبسياقاتهم التخاطبية والتواصلية»². ولذلك كثيرا ما كان يعول "السكاكي" على الجانب الضمني في بناء الخطاب، ويرجع السبب في كون الاستعارة أقوى من التصريح بالتشبيه إلى عاملين حجاجيين:³

- الأول أن في التصريح بالتشبيه اعترافا بكون المشبه به أكمل من المشبه في وجه الشبه.
- والثاني أن في ترك التصريح بالشيء إلى الاستعارة مبني على الانتقال من الملزوم إلى اللازم. يقوم كل تركيب استعاري على بؤرة استعارية تمثل الكلمة التي أحدثت مفارقة دلالية وخلطة على مستوى التركيب، يقول "السكاكي" في تعليقه على قول زهير:

صحا القلب عن سلمى وأقصر باطله وعرى أفراس الصبا ورواحله

«فحقّ قوله أفراس الصبا ورواحله أن يعدّ استعارة تخيلية لما يسبق إلى الفهم ويتبادر إلى خاطر من تنزيل أفراس الصبا ورواحله منزلة أنياب المنية ومخالبها، وإن كان يحتمل بالتكليف أن تجعل الأفراس والرواحل عبارة عن دواعي النفس وشهواتها»⁴.

وفي قسم الاستعارة المكنية نقول: "مخالب المنية نشبت بفلان" طويا لذكر المشبه به وهو قولك الشبيهة بالسبع⁵. الأكيد أن هناك فارقا دلاليا بين التركيبين اللغويين أو التعبيرين على اعتبار الأول استعارة مكنية تحوي معنى ضمنيا، في حين أننا إذا وظفنا التركيب الثاني نكون قد حدنا بالتركيب الأول عن المعنى الضمني في مستوى من مستوياته (المستوى العميق). ففي هذه الاستعارة

¹ - أن رويول، جاك موشلار، التداولية اليوم علم جديد في التواصل، ترجمة: سيف الدين دغفوس، محمد الشيباني، المنظمة العربية للترجمة، ط01، بيروت، لبنان، 2003. ص25.

² - أبو بكر العزاوي، نحو مقاربة حجاجية للاستعارة، مجلة المناظرة، العدد04، السنة02، المغرب، شوال1411هـ، ماي1991. ص83.

³ - ينظر: السكاكي، مفتاح العلوم. ص649، 650.

⁴ - السكاكي، مفتاح العلوم. ص608، 609.

⁵ - ينظر: المصدر نفسه. ص609.

حذفنا المشبه به مع الإبقاء على لازمة من لوازمه (المخالب) على سبيل تشبيه المنية بالسبع الفتاك في جملة مواصفات (وجه الشبه) كالهتك وانتزاع الروح بالغلبة... والذي خلق مفارقة دلالية هنا أو منافرة هو إضافة لفظة "المخالب" إلى ما لا يتصور وهي "المنية"، على سبيل المجاز لا التحقيق. أما الذي خلق نوعاً من الملاءمة الدلالية بين المستعار له والمستعار منه فهو وجه الشبه. ونظراً لمحاولة إحلال المعنى المجازي محل المعنى الحقيقي في التعبير الاستعاري تكون الاستعارة وفق "محمد مفتاح" «ليست تعبيراً عما هو كائن وحسب، ولكنها تخلق ما ليس بكائن أيضاً»¹.

وبالتالي «إن قوة الحجاج في المفردات تبدو في الاستعمالات الاستعارية أقوى مما نحسه عند استخدامنا لنفس المفردة بالمعنى الحقيقي، إن للاستعارة ذات الدور الحجاجي خاصية ثابتة، فالسمات الدلالية المحفوظ بها في عملية التغير الدلالي الذي تقوم عليه هذه الاستعارات هي سمات فنية»². ومن خلال النماذج المستشهد بها يتضح أن الاستعارة عند "السكاكي" وإن كانت ذات أبعاد جمالية، غير أنه لم يسلم بذلك مطلقاً على أساس أن وظيفة هذا الأسلوب لا تنحصر في اصطناع زخرفة الكلام، بل له وظيفة تبليغية وتأثيرية، «البيان ليس تنميماً للكلام ولا تحريفاً لوظيفة الخطاب، وإنما تحقيق لأقصى إمكانات التبليغ تحقيقاً يؤدي إلى انتهاض المخاطب بالعمل والتغيير»³، وهذا الصنف من التعبير عن المقاصد يندرج في إطار الكلام غير المباشر الذي ينطوي على قوة تأثيرية تستهدف المتلقي، لذا نبه "السكاكي" إلى ضرورة النظر إلى هذه الصيغ العبارية في حدود السياق الموجه للخطاب، «ويحتاج السياق الجديد "إطار الاستعارة" إلى توسيع معنى الكلمة-البؤرة. ونجاح الاستعارة مرتبط ببقاء القارئ واعياً لتوسع وامتداد الكلمة، أي عليه إعادة اهتمامه للدلالة القديمة والجديدة في آن»⁴. ثم إن ما تجدر إليه الإشارة في هذا الموضوع أن خرق بعض حكم الحديث في هذه الصيغ هو خرق ينطوي على أبعاد تداولية، بحكم ارتباطه بالفعل وهو التأثير.

وكعادته في توظيف الأسلوب الحجاجي في سياق عرضه للمفاهيم يصوغ لنا "السكاكي" حججاً تخص القول باعتبار الاستعارة مجازاً لغوياً أم عقلياً، ففي اعتباره إياها مجازاً لغوياً فإن اللفظ المستعار فيها لا يدل على كامل معناه الموضوع له، بل على جزء منه فقط، وخروج اللفظ عن

¹ - محمد مفتاح، تحليل الخطاب الشعري، إستراتيجية التناص. ص 117.

² - ميشيل لوجيرين، الاستعارة والحجاج، ترجمة: الطاهر وعزيز، مجلة المناظرة، العدد 04، السنة 02، المغرب، شوال 1411، ماي 1991. ص 87، 88.

³ - طه عبد الرحمن، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي. ص 293.

⁴ - يوسف أبو العدوس، الاستعارة في النقد الأدبي الحديث، الأبعاد المعرفية والجمالية. ص 139.

دلالاته الأصلية الموضوع لها إلى دلالة أخرى بقصد المشابهة يسمّى مجازاً لغوياً، ويمكن اعتبارها مجازاً عقلياً بالنظر إلى الدعوى وإيجاد قرينة دالة على أنه ليس المقصود المعنى الحرفي¹. وإذا ما عدنا إلى أصناف الاستعارة عنده نراه يؤكد على قوة الاستعارة المرشحة مثلاً في مقابل الاستعارة المجردة معللاً ذلك بأن «مبنى الترشيح على تناسي التشبيه وصرف النفس عن توهمه»². فهي تقوم على عمق دلالي أكبر، وهو عمق تستمد من محاولة تناسي التشبيه حتى يفرغ المعنيين في معنى واحد.

وإذا كان الأمر على هذه الشاكلة حق للاستعارة أن تكون «أدعى من الحقيقة لتحريك همة المستمع إلى الاقتناع بها والالتزام بقيمها؛ فالمستعير يقصد أن يغيّر المقاييس التي يعتمدها المستمع في تقويم الواقع والسلوك، وأن يتعرّف المستمع على هذا القصد منه، وعلى معنى كلامه وما يلزم عنه، وأن يكون هذا التعرّف سبيلاً لقبول خطابه وإقباله على توجيهه»³. وهذا الأمر يتجاوز في الحقيقة - الاستعارة إلى غيرها من الصور البيانية، التي ينظر إليها باعتبارها من مكونات السلطة الإقناعية. «وإنما كانت أساليب البيان أوضح من أسلوب الحقيقة لما فيها من الدلالة على المقصود بالشاهد والدليل، كإلحاق الناقص في المعنى بالكامل فيه والمعقول بالمحسوس بمعونة المقام»⁴. وإذا ما حاولنا تمثيل المعنى الحقيقي والمعنى المجازي على السلم الحجاجي سوف نلاحظ أن هذا الأخير أعلى حجاجياً، لذلك فقد أدرك "السكاكي" أهمية القول المجازي ودوره الإقناعي أكثر من القول العادي.

4-3-1-4- الطبيعة الاستدلالية للكناية: يتم فيها الانتقال من المعنى الصريح إلى المعنى المضمّر عبر علاقة تلازم عرفية أو عقلية يعدل فيها عن التصريح بذكر الشيء إلى ذكر ما يلزمه. والتلازم هنا هو تلازم عرفي بين المعنى الظاهر والمعنى الخفي، يظهر وكأن المعنى الظاهر هو المقصود، إذ يمكن الحمل عليه.

يشير مفهوم "السكاكي" للكناية من أنها «ترك التصريح بذكر الشيء إلى ذكر ما يلزمه لينتقل من المذكور إلى المتروك»⁵ إلى ضرورة اشتراك قطبي التواصل في الخلفية المرجعية. ثم إننا نستعين

¹ - ينظر: السكاكي، مفتاح العلوم. ص 601، 600.

² - المصدر نفسه. ص 616.

³ - طه عبد الرحمن، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي. ص 312، 313.

⁴ - منال نجار، المقولات البلاغية دراسة مقامية براغماتية، التداوليات علم استعمال اللغة. ص 576.

⁵ - السكاكي، مفتاح العلوم. ص 637.

فيها كغيرها من صور البيان بالاستدلال في الربط بين الخطاب وقصد المتكلم، وسواء تعلّق الأمر بالكناية المطلوب بها نفس الموصوف أو نفس الصفة، القريبة منها أو البعيدة، فهي تحتاج إلى كثرة الإمعان وصولاً إلى استخلاص المعنى المقصود من المعنى الظاهر، ممّا يضيف على التعبير الكنائي طابعا إيحائياً أكبر يثير الذهن ويدفعه إلى استقصاء المعنى الضمني، مع ما يستلزمه ذلك من حاجية على صحة المعنى.

وفي إشارة منه إلى الكناية البعيدة، و«هي أن تنتقل إلى مطلوبك من لازم بعيد بوساطة لوازم متسلسلة»¹ نجده قد لجأ إلى التحليل بالمقومات، التي تعكس إدراكه بالخطوات الاستنتاجية التي يتم بموجبها خرق قاعدة الكمّ والجهة، كأن نقول: "فلان كثير الرماد"، فنتنقل من كثرة الرماد إلى كثرة الجمر، إلى كثرة إحراق الحطب، إلى كثرة الطبايح، إلى كثرة الأكلة، إلى كثرة الضيوف، إلى كون الشخص مضيافاً². فالملاحظ هنا أنّ الخطوات الاستنتاجية حاصلة بمعونة المعطيات العامة للقول، التي حلّت بموجبها كيفية توصّل المستمع إلى مقصود الكلام. وبالتالي «لكي تكون القولة فعلا كلامياً غير مباشر يجب أن يكون هناك مولد للاستنتاج، أي ما يدلّ على أنّ المعنى الحرفي أو المغزى الحرفي غير كاف لغرض المحاورّة ضمن السياق، ويجب أن يعدلّ باستخدام الاستنتاج»³.

وإذا كانت الصّور البيانية وفق "السكاكي" تحديداً تقوم بالبناء على الدلالة المجازية وعلى الجمع بين المتناقضات والأضداد ممّا يخلق خلخلة على مستوى الذهن توافق خلخلة البناء التركيبي والمعنوي طلباً لإعمال الذهن بفتح باب التّأويل والاستنتاج، فإنّها صور تستمد براغماتيتها «من التأثير الذي تحدثه في المتلقّي في مقام معين، وترقى هذه البراغماتية إلى أعلى مستوياتها كلما أثر المتكلم في المتلقّي، فتحدث آثاراً بالغة فيه فتجعل تلقّيه إيجابياً، لأنّها تخلق إطاراً تواصلياً لم يكن متوقّعا»⁴. ثمّ إنّها صور تؤكّد أنّ الدلالة الحجاجية للخطاب لا تتوقّف عند حدود المصرح به بل تتجاوزها إلى ضمنيّ الخطاب. وعليه تختلف درجات الإقناع في العملية الحجاجية تبعاً لنمط الخطاب في تباين شكله إضماراً وإظهاراً. وليس أدلّ على تحليله المنطقيّ الاستدلاليّ ونظرته الحجاجية التي

¹ - السكاكي، مفتاح العلوم. ص 640.

² - ينظر: المصدر نفسه. ص 640.

³ - هشام إبراهيم عبد الله الخليفة، الاستدلال على المعنى المقصود من الفعل الكلامي غير المباشر بين الفعلية الحديثة والتراث اللغوي العربي، النداءية في البحث اللغوي والنقدي، سلسلة دراسات محكمة في اللغة والأدب والنقد، تحرير بشرى البستاني، مؤسسة السيّاب، ط 01، لندن، 2012. ص 203.

⁴ - المرجع نفسه. ص 579.

تدعم تفرد النصّ القرآنيّ مبنى ومعنى من تحليله للآية الكريمة ﴿ وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَنَسَمَاءُ أَقْلَعِي وَغِيضَ الْمَاءِ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ وَقِيلَ بُعْدًا لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ ﴾ (هود)، كاشفا من خلالها وجوه البلاغة والفصاحة، مجتتيا ثمرات علمي المعاني والبيان؛ حيث نظر فيها من جهة المجاز، والاستعارة، والكناية، وما يتصل بها، كما نظر إليها من حيث فائدة كلّ كلمة منها، وجهة كلّ تقديم وتأخير، وترتيب الجمل، ومن جانب الفصاحة بنوعها اللّفظية والمعنويّة. حتى إذا فرغ من تحليله أفاد أنّ ما خفي من معان قد يكون أعظم ممّا ظهر تحليله¹.

4-3-2- الطبيعة الاستدلالية لأساليب علم المعاني: أشرنا في موضع سابق من هذا البحث إلى بعض أساليب علم المعاني، مثل التّقديم والتأخير، والقصر، والفصل والوصل، والإيجاز الإطناب، التي عمل "السكاكي" على تحليلها انطلاقا من التفاعل القائم بينها وبين مقتضيات المقام، حيث جعل لكلّ نمط أسلوبيّ مقامات تستوجبه، مع ما ينطوي عليه ذلك من أبعاد حجاجيّة، بحكم أنّ تغيير أحوال المقام يفرض تغييرا في العلاقات التركيبيّة، مع ما يستتبع ذلك من تغيير في الوظائف الدلاليّة. وعلى هذا الأساس يمكن النّظر إلى أساليب علم المعاني تلك على أنّها متغيّرات أسلوبية أو انزياحات مقامية، لها وظائف تداولية لا تظهر من خلال الصيغة التركيبيّة بل هي زائدة عليها لأنّها ارتباط ببيان مقتضى الحال. ثمّ إنّها أساليب لا تتحدّد خواصها التركيبيّة ونواتجها الدلاليّة إلاّ من خلال المقامات التي تنجز فيها.

وإذا أشار "السكاكي" إلى مختلف المقاصد التداولية التي يمكن أن تصاحب تلك الأساليب الانزياحية فلكي يدلّل على فاعلية المقام في تحديد دلالات الخطاب، أو في توجيه الناتج الدلاليّ للخطاب، وعلى أبعاده الحجاجيّة.

بالإضافة إلى ذلك فقد أشار "السكاكي" إلى درجات توكيد الخبر، حيث ترتّب تلك الدّرجات لغويا عند إنتاج الخطاب الخبريّ في ثلاث درجات تبعا لثلاثة سياقات، هي:

- الخبر الابتدائيّ: يكتفي فيه الحجاج بسوق الخبر دون تأكيد مكتفيا أي المرسل بعلمه من أنّ المرسل إليه واثق من صدق خبره أو خطابه.
- الخبر الطلبيّ: يحتاج إلى دعمه حجاجيا نظرا إلى حالة التردد التي يكون عليها المرسل إليه.
- الخبر الإنكاريّ: فيه مزيد إثبات لاستعانتة بأكثر من مؤكّد حجاجيّ دحضا للشكّ أو رداً للإنكار.

¹- ينظر: السكاكي، مفتاح العلوم. ص 654، 659.

ولعلّ في اختلاف درجات توكيد الخبر تلك، أو في اختلاف مستويات التلقّي «ما يؤكّد الصّفة الحجاجيّة للخطاب البلاغيّ، وذلك يجعل أيّ قول مدعّم صالحاً أو مقبولاً بمختلف الوسائل، ومن خلال مختلف الصيغ اللّغويّة، إذا اعتبرنا أنّ هذه الصيغ هي أفعال كلام تمارس وظيفة التّأثير من خلال قوّتها الكلاميّة»¹.

وبالتّالي فإنّ سلوك المرسل إليه ينعكس على المرسل في بناء خطابه الإقناعيّ «إذ يراعي أحواله وظروفه، ويستحضر معرفته وقدراته، كما لا ينسى ما يحيط به من أحداث اجتماعيّة وأحوال نفسية، فقد ينتج المرسل خطابه انطلاقاً من سلوك المرسل إليه»²، وهذا ما تؤكّده أضرب الخبر. وممّا تقدّم نخلص للقول أنّ الأساليب المختلفة للإنجاز الحجاجيّ ساهمت في خلق توجيه حجاجيّ للتدليل على صحّة الحجاج كعملية خطابيّة ترتبط بالعملية التّخاطبيّة وبالبنية اللّغويّة، وهذا إن دلّ على شيء فإنّما يدلّ على أنّ «التّسلسلات الحجاجيّة في خطاب ما ترتبط بالبناء اللّغويّ للأقوال وليس فقط بالأخبار التي تشتمل عليها»³.

وبناء على نوع الإستراتيجية الخطابيّة التي تقوم عليها البلاغة السكّاية وعلى آليّة الإقناع الموظّفة فيها (الحجاج)، فإنّه يمكن اعتبارها بلاغة حجاجيّة إقناعيّة، وهذا بالنظر إلى طبيعة التّواصل بالخطاب القائم على بيان وجوه إعجاز القرآن، وعلى المنحى التّعليميّ الذي تصبّ في إطاره. ويختلف الخطاب الحجاجيّ عمّا سواه «من جهة هدفه... فإذا كان قصده معلناً واستدلّاله واضحاً وأفكاره مترابطة، فلأنّه يحرص كلّ الحرص على الإقناع: إقناع المتلقّي بوجهة نظره أو طريقته في تناول الأشياء، بل قد يحاول حمله على الإذعان دون اقتناع حقيقيّ، فهو نصّ يلزم صاحبه على نحو صارم بما جاء فيه، بل يورّطه بشكل واضح جليّ»⁴.

¹ - رضوان الرّقيبي، الاستدلال الحجاجيّ التّداولي وآليات اشتغاله. ص 69.

² - عبد الهادي بن ظافر الشهري، إستراتيجيات الخطاب. ص 455.

³ - O.Ducrot, Anscombe, L'Argumentation dans la langue. P09.

⁴ - سامية الدريدي، الحجاج في الشّعر العربيّ القديم. ص 25، 26.

خاتمة

بعد جملة التحليلات السابقة يمكن أن ننفذ إلى استخلاص بعض المعطيات الأساسية التي تجملها لنا الأفكار التالية:

مثّلت إشكالية التراث والحداثة منطلقاً فعلياً للتفكير الجدّي في إعادة النظر للتراث وفق المعطيات المنهجية الحديثة، وعلى إثر ذلك جاء الاهتمام بإعادة الاعتبار للمقاربة البلاغية في تحليل نماذج الخطاب بمعطياته المختلفة، من خلال بحث علاقة البلاغة بالأسلوبية وعلاقتها بالتداولية وتحليل الخطاب بشكل عام، وقد أفضت نتيجة البحث تلك للقول أن هناك الكثير من المصادر البلاغية التراثية تناولت مادة تعتبر من صميم الدراسات اللغوية والأدبية الحديثة. إنّ النصوص البلاغية القديمة ومنها تحديداً بلاغة "السكاكي" هي نصوص ذات قيمة فنية معرفية كبيرة من المنظور الحديث، بما تشتمل عليه من مصطلحات ومفاهيم يمكن مقابلتها بالدرس التداولي. وإن دلّ هذا فإنّما يدلّ على أنّها نصوص ما زالت حية بما تنبض به من وسائل احتوتها ومفاهيم بلورتها، تؤكد تواصلها عبر الأجيال.

وباعتبار البلاغة السكاكية تقدّم نظرية واضحة المعالم للاتصال فإنّ هذا ما جعل مقابلتها بمفهوم التداولية أمراً ممكناً. ولعلّ المنهج الإجرائي العام للتفكير السكاكي الذي يقاربه من عديد المفاهيم التداولية قائم على خلفية تقسيم الكلام إلى خبر وإنشاء وحقيقة ومجاز.

فبالنسبة لمفهوم الخبر والطلب عنده الذي قاربناه بمفهوم أفعال الكلام فقد قادنا التحليل إلى أنّه مفهوم يقوم على أبعاد تداولية؛ من منطلق أنّ "السكاكي" في تقسيمه الكلام إلى ضربين خبر وطلب نراه قد وضع لكلّ ضرب شروطاً مقامية تتحكّم في إنجازها على ما يقتضي الحال ذكره، مع ما يتفرّع إليه النوعان من أغراض فرعية تكون ناتجة في حال عدم إجراء الكلام على ما يقتضيه المقام. وهنا أمكننا الحديث عن الأفعال الكلامية المباشرة وغير المباشرة.

ففي تعريفه للأساليب الطلبية الحقيقية لاحظنا أنّه تعريف يوافق مفهوم الفعل الكلامي عند المنظرين له، من منطلق أنّ إنجاز تلك الأفعال لا يتمّ دون التلّفظ بها، خاصة أنّها تقوم على الرغبة في التحقيق، ممّا يقابل شرط الصراحة عند "سورل". ثمّ إنّ "السكاكي" حصر معاني الطلب الأصلية في خمسة معانٍ واضعاً لكلّ نوع شروطاً تضبطه حين ينجز في المقامات المناسبة إنجازاً يصاحبه تأثير ما. فإنجازها وفقاً لحقيقة الوضع يجعل منها إنشائيات صريحة تقوم على الإستراتيجية التوجيهية، أمّا في حالة خروجها عن العرف اللغوي تولّد منها ما ناسب المقام ممّا يجعل منها إنشائيات ضمنية تقوم على الإستراتيجية التلميحية. ومكمن التّجاوز هنا مرتبط بدرجة

الإلزامية المحتواة في الفعل حسب مفهوم "السكّاكي"، أو لاختلاف درجة الشدة للغرض المتضمّن في الفعل حسب "سورل". وانطلاقاً من هذا التّحديد حاول "السكّاكي" صياغة شروط معيّنة سماها أصل الاستعمال بنى عليها أصل الفعل الكلامي عنده.

وبالتّالي فقد اعتنى "السكّاكي" بتحليل أنواع الطّلب باعتبارها تحمل دلالات حقيقية ومجازية معيّنة وقيماً جمالية تتناسب المقام، لذلك اعتنى بتفسير الآليات التي تنتقل عبرها دلالات نفس القول من مستوى دلالي لآخر. وقد لاحظنا من خلال التّحليل أنّها ظواهر أسلوبية تختلف باختلاف الصيغ اللغوية الدّالة عليها أو باختلاف دلالاتها وأغراضها التّواصلية. كما لمسنا عنده عناية خاصة بالنوع الثالث من الأفعال الذي يهتم بقصدية المتكلّم وغرضه من الخطاب، حيث يهدف إلى التّأثير فيه وحثّه على أداء فعل ما، إذ تستلزم كلّ قوّة إنشائية يحيل إليها فعل من الأفعال جواباً معيّناً. هذا ما جعل من مفهوم الفعل الكلامي عنده قائم على الفاعلية الإنجازية، كما أنّ له وظائف تداولية مرتبطة بقصد المتكلّم، مثل الحجاجية المتمثلة في التّأثير والإقناع.

وإذا كان "السكّاكي" قد نظر إلى أساليب الخبر والطّلب باعتبارها وسائل لغوية لبلوغ المقصدية، فقد تمكّن من استنباط أنواع لغوية فرعية جرّاء البحث في المقاصد والأغراض التي تؤوّل إليها الأفعال الأصلية. والأكد أنّ مراعاة تلك الأغراض والغايات والدّلالات التي يريدّها المتكلّم من التّفكّظ بتلك الصيغ في المقامات المناسبة هي رؤية تداولية وظيفية.

وبخصوص حديثه عن الخبر رأى "السكّاكي" أنّه كثيراً ما يوضع موضع الطّلب لاعتبارات تتّصل بحال المتلقّي، ممّا جعله يوافق مفهوم الفعل الإنشائي. كما أنّ تحليله لأنواع الخبر هو تحليل وظيفي تداولي بالنظر إلى المؤكّدات باعتبارها عناصر لغوية وظيفية، ثمّ النظر إليه باعتبار طريقة إلقائه إلى المخاطب تبعاً لأحواله في قبول الخبر أو إنكاره.

أمّا بخصوص مبحث الضّمنيات فإنّنا رأينا أنّ ولوج باب الحقيقة والمجاز هو أكثر المداخل مناسبة لدراسة ضمنيات الخطاب في بلاغة "السكّاكي"، لذا ترانا حاولنا استجلاء صدى هذه المقولة في مقومات علم البيان التي تمتاز بخاصية تجاوز الدّالة الوضعية.

ففيما يخصّ التشبيه رأينا أنّه يقوم على علاقة تضمينية، وللوصول إلى تحديدها وفكّ ترميزها نلجأ إلى تجاوز القراءة الحرفية والبحث عن المعنى الضمني انطلاقاً من سياق القول، وآلية هذا الانتقال هي التّأويل والاستنتاج.

أمّا المجاز ففائدته مرتبطة بدرجة التّجوّز الدلالي بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي. وبخصوص مفهوم الاستعارة عند "السكّاكي" فقد أخذ بعداً آخر هو أكثر انتماء إلى النظرية

التفاعلية، من حيث تحليله للتركيب الاستعاري انطلاقاً من خاصية التفاعل بين المعنيين الحقيقي والمجازي، واستناده إلى مفهوم الأدعاء واشترطه عنصر القرينة المانعة من إرادة المعنى الحقيقي. وانطلاقاً من مفهومه ذلك لاحظنا أنه مفهوم لا يختلف في جوهره ولا في مقوماته عن تعريف بعض الباحثين الغربيين المحدثين أمثال "أوركيني".

يشير مفهوم "السكاكي" للكناية إلى ما يحتمله كل خطاب من معنيين كما هو معلوم في الدراسات التداولية الحديثة، وهو المعنى المصرح به والظاهر من الخطاب، والمعنى غير المصرح به والمضمر في الخطاب، ويتم الانتقال من مستوى التعبير الأول إلى الثاني عبر علاقة تلازم عرفية أو عقلية. وإذا كان نمط التجوز في المجاز اللغوي مرتبطاً بالمفردات، وفي المجاز العقلي مرتبطاً بالإسناد، فإن الإسناد في الكناية حقيقي لا مجازي، أما التجوز فإنه يتعلق بدلالة التركيب ككل.

تتدرج الكناية باعتبارها آلية من آليات التصوير الفني للمعاني في إطار الكلام الضمني وتحديدًا ضمن الأقوال المضمرة، على غرار التشبيه والاستعارة، حتى وإن كانت لا تقيم تعارضاً بين المعنى الظاهر والآخر المضمر.

لقد اعتنى "السكاكي" في سياق تحليله للمقومات البيانية بما عرف في العصر الحديث بخرق أفق الانتظار أو التوقع، من خلال حديثه عن صور فنية خارجة عن المؤلف، وهنا يلعب تحديد المقاصد الخطابية الظاهرة والمضمرة دوراً في الكشف عن معطيات الخطاب ونجاح العملية التواصلية.

وعلى غرار مقومات البيان يعد أسلوب الحذف هو الآخر نمطاً من أنماط الخروج عن النسق التعبيري المؤلف، والعبرة فيه مراعاة مقتضى الحال؛ ذلك أن الحال التي تصاحب المتلقي والمقام الذي يلقي فيه الخطاب هي التي تقتضي الذكر أو الحذف. والغاية من وراء ذلك هي الكشف عن الوجوه البلاغية الكامنة وراء مضمر الخطاب.

يحيل أسلوب الحذف إلى وجود صيغة أصلية طرأ عليها تغيير ما، فهو إما أن يخالف النسق التعبيري من خلال الخروج عن الصياغة المؤلف أو يخالف العقل، وتبقى الغاية في قبول العبارة من عدمه هو تحقيق الفائدة الدلالية بفهم مقصود المتكلم من خطابه.

وقد قادنا التحليل التركيبي والدلالي والتداولي للمقومات الضمنية إلى أن العملية التخاطبية التواصلية مبنية على مقاصد المتكلم، وهي مقاصد تتجاوز التركيب الدلالي للكلمات، أو أنها تتجاوز معاني الألفاظ المنجزة في الخطاب إلى دلالة تتحدد وفق الغرض والسياق. وهنا تنبّه

"السكاكي" إلى أنه لا تكفي الاستعانة بمبدأ التجاور لفهم طبيعة التراكيب المجازية، ما لم نستعن بالدور المنوط للسياق في خلق العلاقات الدلالية، بالإضافة إلى الاستعانة بعمليات التأويل، وذلك من منطلق أن القيمة التداولية للملفوظ تتعين بواسطة التأويل السياقي له.

وعلى العموم تعكس تلك المقومات الضمنية أنماطا مختلفة من العلاقات التضمينية باعتبارها أقوالا مضمرة، اقترن وجودها بخاصيتين أساسيتين تعدان من خصائص القول المضمّر، تتمثل الأولى في أن وجودها مرتبط بسياق التداول، في حين تتمثل الثانية في أنه يتم استنباطها عن طريق عملية ذهنية استدلالية.

وبالنظر إلى تلك الأساليب أمكننا أن نستخلص أن هناك نوعين من العدول باعتبار الجهة التي يتم العدول عنها، عدول على مستوى التركيب أو داخل الصياغة بالخروج عن أصل المعنى، وعدول عن ظاهر مقتضى الحال، مما يحمل المخاطب على توظيف إستراتيجية التلميح المرتبطة بالدلالات غير الحرفية للتعبير عن المقصود بغية التأثير في مخاطبه وحمله على استنتاجات معينة، مثل تحديد مراتب التشبيه من القوة والضعف، وترك جانب التصريح إلى التلميح في المجاز بأنواعه والكناية...

وإذا كان وصفه للمقومات الضمنية قائم أساسا على التمييز بين المعنى الصريح والمعنى الضمني، إلا أن "السكاكي" لم يكن يعتد بالمعنى الصريح وحده باعتباره السابق إلى الأذهان، ولا بالمعنى المستلزم وحده، بل كان يعتد بهما معا من منطلق أن المعنى المستلزم ناتج عن المعنى الصريح وتابع له.

وباستقراءنا لمفهوم التواصل عند "السكاكي" أمكننا أن نستخلص أنه مفهوم يظهر من خلال تحديده لمفهومى البلاغة والفصاحة وعلمي المعاني والبيان. فمفهوم "السكاكي" للبلاغة يكشف قدرة المرسل في التأثير على المرسل إليه من خلال توظيفه لوسائل تعبيرية مختلفة، ثم إنها تمثل جملة القواعد التي تتولى مهمة التوجيه إلى كيفية إنتاج الخطاب. هذا كما أن تحديده لمفهوم الفصاحة يضبط الغاية من العملية التواصلية، لأن مدارها على تحقيق غاية الإفهام. وبالتالي فالتواصل عنده يتم بتوفر شرطي الفصاحة والبلاغة. والقول بذلك يعني الاهتمام بالوظيفة الإفهامية للغة. وتشير تلك التحديدات إلى أن الخطاب البلاغي عند "السكاكي" يتجاوز تأدية شرطه الجمالي إلى تحقيق أهداف نفعية.

وعلى العموم فقد انتبه "السكاكي" إلى الوظيفة التواصلية لعلم البلاغة من خلال تركيزه على الوظيفة التواصلية لعلوم البلاغة؛ ذلك أن الدراية المسبقة بعلم المعاني-في نظره- هي السبيل

لتجنب ما سماه بالخطأ في أداء الدلالة المقصودة من الخطاب. أما علم البيان فإنه يرتبط بالبعد التبليغي في جانبه اللغوي، غايته تحقيق التّواصل من خلال تحقيق مقصدية المتكلم من الاستعمال المجازي للغة، وهو الغرض الأساسي الذي تحرص التداولية على بلوغه في مختلف أنواع الخطاب. قادنا التحليل إلى الكشف عن العناصر السياقية وما تنطوي عليه من أبعاد تداولية بدءاً بدور المرسل في العملية التّواصلية الذي توكل له مهمة الترميز، وبأحواله في التعبير عن مقاصده وفق مقتضى الحال، والاهتمام بأحوال المرسل إليه والدور المنوط إليه في فكّ شفرات الخطاب، ويظهر ذلك من خلال بحث طرق تأليف الكلام وأوجه استعمالاته ومقاصده، وما يمكن أن تحيل إليه بعض التراكيب اللغوية من معانٍ ضمنية. وقد رأينا أنه تبعاً لاختلاف طرائق الإنجاز التي يوظفها المرسل في التأثير على المرسل إليه من مباشرة وغير مباشرة تتعدد المقاصد وتتنوع.

وعلى العموم لا تختلف بعض مفاهيم التّواصل عند "السكاكي" عما نجده عند المحدثين، ففي مفهومه للخبر مثلاً نراه قد حدده وفق مرجعية معينة وشروط مقامية مضبوطة، كما أن أغراضه التّواصلية تتعدد بحسب قصدية المتكلم. والأمر سياتى بالنسبة لفعل الطلب الذي تتغير أغراضه حسب الغرض التّواصلية للمتكلم والفعل المراد إنجازه.

وفيما يتعلّق بمفهوم المقام فقد جعل "السكاكي" من ملابسات الحدث الخطابي ومقامه أساساً مهماً في تحليل الظاهرة الخطابية، حيث أدرك أهمية المقام من خلال عبارته مقتضى الحال، وتحديد مقامات الكلام، هذه الأخيرة التي تتفاوت عنده بتفاوت الأغراض والمقاصد واختلاف شكل الخطاب وحال السامع.

والملاحظ أن "السكاكي" لم يحصر المقام في الإطار الخارجي المصاحب لعملية إنتاج الكلام، بل جعله يشمل داخل التركيب؛ بحيث يحضر المقام بحضور الكلمة الملائمة لما يجاورها، في حين تغيب مقامات لا تستدعيها الصياغة اللغوية.

وعليه لا تخرج بلاغة الكلام عنده عن مطابقة الكلام لمقتضى الحال، حيث تنبّه إلى أثر المقام في تحديد المعاني؛ فمعنى الخطاب يتحدّد بالمقام الذي قيل فيه، كما أنّ المعاني في نظره لا تنفصل عن مجمل الظروف المحيطة بمتلقي الخطاب، وهي ظروف تفرض على المتكلم مراعاتها باعتماد أنماط معينة من التراكيب وطرق خاصة في التعبير، لذلك عمد إلى تحليل مباحث علم المعاني في إطار فكرة المقام مما جعله ينظر إليها كمقتضيات مقامية. فتمّ له بذلك نقل الكلام من مستواه المجرد إلى مرتبة التداول بمراعاته لمقتضيات الأحوال.

وعلى العموم اهتمت البلاغة السكاكية بتقديم توصيف لعناصر العملية التواصلية، وفي إطار ذلك اهتمت بمقاصد الخطاب وأحوال المتلقين وشروط الخطاب.

ومن خلال عرضنا لبعض المعطيات الخاصة بأساليب علم المعاني اتضح لنا أن المعنى في التركيب يتأثر حسب نوع الأسلوب الموظف ومقامات التوظيف، حيث يلجأ المتكلم إلى توظيف صيغ تعبيرية مختلفة ينتقل عبرها من معنى صريح إلى آخر استلزامي، رغبة منه في خلق سمات تركيبية دلالية مميزة لخطابه، ويظل الغرض المتعلق بمبدأ الإفادة هو مراد المتكلم، وهو ما يحدد طريقة نظمه للكلام.

وبالتالي فإن تلك الأساليب العدولية هي أساليب تداولية تتحدد خواصها التركيبية وسماتها الدلالية باعتبار المقام الذي تصدر عنه، من هنا جاء فهم "السكاكي" لتلك التراكيب أو الصيغ التعبيرية فهما يتفق ومعطيات الدرس التداولي المقامي، متجاوزا النظر إليها في صورتها الشكلية كما هو الحال مع الأساليب البيانية، إلى ربطها بنظيرتها من العناصر غير اللغوية. ومن هنا يتحدد دور المقام في تحديد الوظائف الإحالية للصيغ التعبيرية، ومن ثمة في تحديد الدلالة.

وعلى العموم ومن خلال النظر إلى علوم البلاغة في ضوء نظرية المقام يتبين أن "السكاكي" قد قدم صياغة متكاملة لبلاغة المقام من خلال علمي المعاني والبيان. فقد أشار إلى مقتضيات الأحوال أو المقامات التي تصاحب الأساليب البلاغية المختلفة. وقد أفضى به بحث المعنى داخل السياق، أي بوضعه في إطاره الخطابي إلى اعتماد جملة من المبادئ التداولية، مثل العمل بمبدأ لكل مقام مقال، ودراسة العلاقة القائمة بين البنية اللغوية ووظيفتها، والنظر إلى اللغة باعتبارها أداة تواصلية نفعية، والاهتمام بمختلف عناصر العملية التخاطبية، والاستناد إلى مبدأ الوظيفة في معالجة الأساليب، والعناية بتحديد الأغراض التواصلية للأساليب سواء الحقيقية منها أو المجازية وفق ما يقتضيه المقام، بالإضافة إلى بحث مسألة الإعجاز في النص القرآني، وهي مسألة مرتبطة بالنص القرآني باعتباره خطابا تام الأركان متجاوزا بذلك حدود المفردات والجمل.

وفي سياق الحديث عن ماهية التواصل عند "السكاكي" حددنا أهم قواعد التواصل عنده التي تماثل ما أشار إليه التداوليون المحدثون، مثل قاعدة الكم التي تتجلى لنا من خلال بعض الأبواب البلاغية التي تصوغ طرق التعبير عن المقصود، من قبيل الحذف والإيجاز والإطناب المتعلقة ببنية الخطاب. أما بيان المنحى الكيفي في تنظيراته البلاغية فيظهر من خلال بنيات القول أو أشكاله وضعا أو انزياحا، مما تعكسه مقومات البيان. في حين تظهر قاعدة العلاقة من خلال

اهتمامه بالظروف المحيطة بالخطاب التي تتدخل في تشكيل بنيته وتحديد دلالاته، حيث جعل لكل ضرب من ضروب الكلام مقامه الخاص. ويختزل لنا مفهوم البلاغة عنده تلك القواعد مجتمعة.

إن مخالفة قواعد التواصل وفق "السكاكي" ينقل الصياغة من ظاهرها الصريح إلى معناها الضمني، وهو ما اصطلح عليه بالخروج عن مقتضى الظاهر.

وقد ساق الحديث عن تلك العناصر مجتمعة إلى استخلاص الأبعاد المختلفة لبلاغة الخطاب عند "السكاكي"؛ حيث نراه قد عني بعملية التواصل اللغوية، التي تسعى إلى الإخبار والتواصل العادي بالخطاب، إلى العناية بعملية التواصل الحجاجية التي تسعى إلى أداء الخطاب بمواصفات حجاجية.

ومن خلال طرقنا لمبحث الحجاج أمكننا أن نستنتج أن تلك الشروط الخاصة بمواصفات الفصاحة والبلاغة ومراعاة المقام، يمكن اعتبارها مبادئ أولية للتظهير لإستراتيجية الإقناع التي يبنى عليها الخطاب، بما يتوفر عليه هذا الأخير من خصائص أسلوبية تعمل على التأثير في المتلقي.

إن الحديث عن الحجاج في البلاغة السكاكية هو حديث عن طبيعة العلاقة القائمة بين الحجاج والبلاغة، إذ لم تكن العلاقة بينهما لتنتشأ دون اهتمام هذه الأخيرة بالإقناع والتأثير، ومراعاة مقام المتخاطبين ومحاولة التأثير فيهم عبر فنون القول. وقد قادنا الحديث عن ماهية الحجاج عند "السكاكي" للحديث عن مستويين من مستويات الحجاج عنده، يتعلق المستوى الأول بأساليب الإنجاز الحجاجي، في حين يتعلق المستوى الثاني بالاحتجاج لحجاجية المقومات البلاغية.

أمكننا أن نستخلص أيضا أن "السكاكي" ومن خلال طريقة عرضه للأفكار حاول أن يخلق سياقاً يحاجج من خلاله، ويتجسد هذا من خلال توظيف جملة من الآليات التوجيهية من قبيل الأساليب الدالة على الطلب كالأمر، بالتوجه إلى المخاطب وافترض علمه واقتناعه، وبناء القواعد على هذا الافتراض، لا سيما وأن عنايته كانت متوجهة نحو تبليغ قصده التواصلية، فأرسى بذلك معالم علاقة تخاطبية جعلت من المتلقي الافتراضي طرفاً مهماً في إنتاج الخطاب.

كما أمكننا أن نستخلص كذلك أن الشرح كان أهم أنماط الحجاج عند "السكاكي"، الذي كان يلجأ إلى البرهنة عن طريق الشرح إضافة إلى الاستنتاج، دون أن يغفل توظيف الشواهد التي كانت عبارة عن شواهد استدلالية في المقام الأول؛ لأن الغاية من إيرادها هو الاستدلال على صحة القاعدة البلاغية، ثم إنها كانت شواهد إيضاحية في المقام الثاني لارتباطها بخاصية الإيضاح.

وباستعراضنا لأهم أساليب الإنجاز الحجاجي أمكننا أن نخلص للقول أن منهج البحث لديه هو منهج حجاجي، بما قام عليه من مقدمات أولية وجهت لخدمة نتيجة معينة، أي بناء تلك النتيجة على تلك الأسباب والمقدمات في استلهاً بلاغي، بالاستعانة بالفكر المنطقي خدمة لمقام التواصل بالخطاب التعليمي، إذ ليس علينا أن نغفل أن هدفه كان تعليمياً تمثل في تعليم صناعة الكلام، فهي وسيلة من وسائل التربية على الذوق العربي الذي يقود إلى فهم البيان القرآني، والاستدلال على حقيقة الإعجاز القرآني، لذلك اتّصل الدرس البلاغي عنده بالبحث عن مصدر بلاغة آياته، والاستدلال على ماهية إعجازه البياني، من خلال البحث في الخواص الأسلوبية للتراكيب، وتغيير الدلالات تبعاً لأنواع المقال. وإذا نحن وقفنا على خلفية تأليف مصنّفه أمكننا أن نقف عند تلك الغاية، وأن ندرك الطابع الحجاجي الذي يطبعه.

ثم ومن خلال حديثنا عن حجاجية المقومات البلاغية استخلصنا أن معظم الأساليب البلاغية تتوفر على خاصية التحوّل لأداء أغراض تواصلية وإنجاز مقاصد حجاجية.

وبالنظر إلى ذلك فإن مهمة البلاغة عند "السكاكي" تتجاوز الكشف عن البعد الجمالي إلى عملية التأكيد والإقناع، حيث اعتنت بتفسير الخطاب وإنتاجه وتقويمه. ضف إلى ذلك أن الخطاب التعليمي عنده تحوّل إلى خطاب حجاجي مطعم بالأبنية الاستدلالية المجردة، لأن الأمر يتعلق بمعطيات معرفية يحاول أن يقنع المتلقي بتصوّراته عنها.

وانطلاقاً من جملة التحليلات يمكن أن نلاحظ أن البلاغة عند "السكاكي" قد خرجت من دائرة التطبيق العفوي إلى دائرة التنظير المنهجي، حيث سعى من خلال خطابه إلى التعبير عن مقاصده وتحقيق أهدافه، مما كان له أثره في صياغة الخطاب الصادر عنه، وفي تحديد الظاهرة اللغوية، وتوجيه الإستراتيجية الخطابية، لذلك جاء خطابه متميزاً من حيث موضوعه وأنظمتها اللسانية وقيمتها الإخبارية.

وكخلاصة لما سبق فقد عمل "السكاكي" على إرساء العديد من المفاهيم مما يقابل مقولات التداولية على أسس منطقية استدلالية، فكان بذلك من بين اللغويين الذين أدخلوا المنطق والاستدلال في تحليل بنية اللغة والاهتمام بمستوياتها المختلفة والعلاقات القائمة بينها، وبيان وظائفها، والأغراض التواصلية المرتبطة بها، إذ لم يعنى بالنظر إليها على أنها منظومة قواعد، بل نظر إليها باعتبارها ما يؤديه متكلّم ما، إلى مستمع ما، في مقام معين، لإفادة غرض تواصلية ما. والجدير بالذكر - في هذا السياق - أن مفاهيم القدماء وإن اختلفت عن مفاهيم المحدثين - أحياناً -

أصلاً وتصوراً وغاية وزماناً ومكاناً، إلا أنها تلتقي معها في عديد المعطيات من ناحية المفهوم وإن اختلف المصطلح، أو من ناحية المصطلح وإن اختلف المفهوم.

وفي الأخير نقول إن البحث عن مقولات التداولية في المدونة البلاغية التراثية قد يبدو للوهلة الأولى أمراً غريباً عن المفاهيم الحديثة، ولكن إذا نحن استقصينا تلك المقولات بشكل جيد أمكننا أن ندرك البعد الحدائثي الذي تنطوي عليه أبحاث القدامى، إذ يمكن أن تشكل عامل تنمية للدراسات الحديثة بمختلف اتجاهاتها واهتماماتها، لأن ما يحمله التراث من معارف قد تكون دفعا قويا يسمح له بمواكبة التطور الحديث، كما يمكن لتلك المقولات أن تشكل أصولاً لنظرية تداولية عربية صالحة للتعامل مع الخطاب الأدبي العربي في مختلف مستوياته، بحيث توظف من الآليات الإجرائية التحليلية ما يتلاءم ومعطيات الخطاب العربي وتحور ما ينبغي تحويره استجابة للطروحات الحديثة. ثم إن أبحاثاً من هذا القبيل من شأنها أن تستحدث أدوات تحليلية جديدة بعد تطويعها لروح البلاغة العربية القديمة، كما من شأنها أن ترفع اللغة العربية وتشحن معانيها بدلالات معرفية حديثة. وبالنظر إلى تلك الأسباب وغيرها يتوجب على الباحثين المهتمين بهذا المجال إعادة الاعتبار لمثل هذه الدراسات التي تفعل دور الكفاءة التحليلية للبلاغة وكيفية استثمارها في تحليل الخطاب.

وهذه الدراسة وإن دلت على شيء فهي تدل على أهمية التداولية كنظرية معرفية يمكن الاستعانة بها في إعادة قراءة التراث. كما أنها تدل على قابلية النسق البلاغي القديم والتراث اللغوي بصفة عامة، لإقامة محاور مع ما تثيره الدراسات اللغوية والأدبية الحديثة، محاور من شأنها أن تغني كلا الدرسين.

وفي الأخير تجدر الإشارة إلى أن علاقة البلاغة بالتداولية هي مظهر من مظاهر التمازج الفكري، الذي أسفر عن تأسيس البلاغة الجديدة.

ثبت المصطلحات

المصطلح باللغة الفرنسية	المصطلح باللغة العربية	المصطلح باللغة الفرنسية	المصطلح باللغة العربية
L'ideal argumentatif	المثال الأعلى الحجاجي	Acte d'énonciation	فعل تلفظ
L'immanente	المحاينة	Acte illocutoire	الفعل الإنشائي
L'implicite	الضمنيات	Acte locutoire	فعل القول
L'inférence	الاستنباط	Acte perlocutoire	الفعل التأثيري
L'intention	القصد	Acte primaire	فعل أولي
Langage	اللغة	Acte secondaire	فعل ثانوي
Le trope	المجاز	Analyse textuelle	التحليل النصي
Les arguments	الحجج	But	الهدف-الغرض
Les indices	قرائن	Cadre participatif	إطار المشاركة
Linguistique de l'énonciation	لسانيات التلفظ	Cadre spatio-temporel	الإطار الزمكاني
Loi d'exhaustivité	الاستيفاء	Canal	القناة
Loi d'informativité	قانون الإخبار	Codage	الترميز
Lois de discours	قوانين الخطاب	Code	السنن
Lois de discours	قوانين الخطاب	Code de convenance	سنن المواضع
Lois de discours plus spécifiques	قوانين خطاب أكثر تخصيصاً	Cohérence textuelle	انسجام نصي
Macro Acte de langage	فعل كلام كلي	Communication	التواصل
Maxime de modalité	حكم الجهة	Compétence	الكفاية اللغوية
Maxime de qualité	حكم الكيف	Condition de Production	ظروف الإنتاج
Maxime de quantité	حكم الكم	Conditions de production	ظروف الإنتاج
Maxime de relation	حكم العلاقة	Conditions Préparatoires	الشروط التحضيرية
Maximes conversationnelles	أحكام المحادثة	Contenu propositionnel	المحتوى القضوي
Message	الرسالة	Contexte	السياق
Modalité	صيغة الملفوظ	Contexte	السياق

Négociation	التداول	Conviction	الاقتناع
Niveau situationnel	المستوى المقامي	Cotexte	سياق داخلي
Orientation assertive	توجيه إثباتي	Décodage	فك الترميز
Orientation injonctive	توجيه إلزامي	Déduction	الاستنتاج
Performance	الإنجاز	Démonstration	البرهان
Persuasion	الحمل على الإقناع	Destinataire	المرسل إليه
Phrase Constative	جمل تقريرية	destinateur	المرسل
Phrase Performative	جمل إنشائية	Éléments contextuels	العناصر السياقية
Pragmatique	التداولية	Environnement verbal	محيط كلامي
Présumé	الاقتضاء	Exemple	المثال
Principe de coopération	مبدأ التعاون	Explicite	ظاهر
Principe de pertinence	مبدأ الواجهة	Extra discours	خارج الخطاب
Principe de sincérité	مبدأ الصدق	Fonction argumentative	وظيفة حجاجية
Principes discursifs généraux	مبادئ خطابية عامة	Fonction cognitive	الوظيفة الإفهامية
Raisonnement	الاستدلال	Fonction expressive	الوظيفة التعبيرية
Raisonnement déductive	استدلال استنتاجي	Fonction métalinguistique	الوظيفة ما وراء اللغة
Référent	مرجع	Fonction phatique	الوظيفة الانتباهية
Relations mutuelles	العلاقات المتبادلة	Fonction poétique	الوظيفة الشعرية
Sens implicite	معنى ضمني	Fonction référentielle	الوظيفة المرجعية
Sens littéral	معنى حرفي	Force illocutoire	القوة الإنشائية
Situation	المقام	Implicature	استلزام خطابي
Sous-entendu	القول المضمّر	Implicite	مضمّر
Stratégie discursive	إستراتيجية خطابية	Implicite sémantique	ضمنيات دلالية
Théories d'analyse pragmatique	نظريات التحليل التداولي	Indices de contextualisation	قرائن السياق

Théories des actes de langage	نظرية أفعال الكلام	Intentions du locuteur	مقاصد المتكلم
Une Donnée	معطى	Interaction	التفاعل
Verbe directe	فعل مباشر	Interprétation	تأويل
Verbe indirecte	فعل غير مباشر	Intra discours	داخل الخطاب
Verbes d'orientation	أفعال التوجيه	L'argumentation	الحجاج
		L'argumentation dans la langue	الحجاج في اللغة

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: باللغة العربية

أ- المصادر:

- 01- مصحف المدينة النبوية للنشر الحاسوبي، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، الإصدار 100، 1426هـ. WWW.qurancomplex.org
- 02- أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، البلاغة، تحقيق رمضان عبد التواب، مكتبة الثقافة الرفيعة، ط02، القاهرة، 1985.
- 03- أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، البيان والتبيين، الجزء 01، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط07، القاهرة، 1998.
- 04- أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري، الصناعتين، الكتابة والشعر، تحقيق: علي محمد البجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، ط02، دب، 1971.
- 05- أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي، مفتاح العلوم، تحقيق أكرم عثمان يوسف، دار الرسالة، ط01، بغداد، 1982.
- 06- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تحقيق: محمد رضوان الداية، فايز الداية، دار الفكر، ط01، دمشق، سورية، 2007.
- 07- عبد الله بن سعيد بن سنان الخفاجي، سرّ الفصاحة، تحقيق: داود غطاشة الشوابكة، دار الفكر، ط01، عمان، الأردن، 2006.

ب- المراجع:

- 08- إبراهيم عبد الله أحمد الجواد، الاتجاهات الأسلوبية في النقد العربي الحديث، وزارة الثقافة، دط، عمان، الأردن، 1996.
- 09- أبو بكر العزاوي، الخطاب والحجاج، الأحمديّة للنشر، ط01، المغرب، 2007.
- 10- أحمد حسن الزيّات، دفاع عن البلاغة، مطبعة الرسالة، دط، مصر، 1945.
- 11- أحمد الشايب، الأسلوب، دراسة بلاغية تحليلية لأصول الأساليب الأدبية، مكتبة النهضة المصرية، دط، دت.
- 12- أحمد مطلوب، البحث البلاغيّ عند العرب، دار الجاحظ، دط، بغداد، العراق، 1982.
- 13- أحمد مطلوب، بحوث بلاغية، مطبوعات المجمع العلمي، دط، بغداد، 1996.

- 14- أحمد مطلوب، البلاغة عند السكاكي، مكتبة النهضة، دط، بغداد، 1964.
- 15- الأزهر الزناد، دروس البلاغة العربية "نحو رؤية جديدة"، المركز الثقافي العربي، ط01، بيروت، تونس، 1992.
- 16- آن روبول، جاك موشر، التداولية اليوم علم جديد في التواصل، ترجمة: سيف الدين دغفوس، محمد الشيباني، المنظمة العربية للترجمة، ط01، بيروت، لبنان، 2003.
- 17- باتريك شارودو، الحجاج بين النظرية والأسلوب، عن كتاب نحو المعنى والمبنى، ترجمة: أحمد الودرني، دار الكتاب الجديدة المتحدة، ط01، بيروت، لبنان، 2009.
- 18- بثينة أيوب، أحمد محمود المصري، قضايا بلاغية، دار الوفاء، ط01، الإسكندرية، 2005.
- 19- بشرى البستاني، التداولية في البحث اللغوي والنقدي، سلسلة دراسات محكمة في اللغة والأدب والنقد، مؤسسة السيّاب، ط01، لندن، 2012.
- 20- بيير جيرو، الأسلوبية، ترجمة: منذر عياشي، مركز الإنماء الحضاري، ط02، سورية، 1994.
- 21- جون ل. أوستين، القول من حيث هو فعل "نظرية أفعال الكلام"، ترجمة: محمد يحياتن، عالم الكتب، ط01، دب، 2006.
- 22- الجيلالي دلاش، مدخل إلى اللسانيات التداولية، ترجمة محمد يحياتن، ديوان المطبوعات الجامعية، دط، الجزائر، دت.
- 23- ج.ب. براون، ج.بول، تحليل الخطاب، ترجمة: محمد لطفي الزليطي، منير التريكي، جامعة الملك سعود، دط، السعودية، 1997.
- 24- حافظ إسماعيلي علوي التداوليات علم استعمال اللغة، عالم الكتب الحديث، ط01، عمان، الأردن، 2011.
- 25- حسين جمعة، جمالية الخبر والإنشاء "دراسة بلاغية جمالية نقدية"، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دط، دمشق، 2005.
- 26- حمادي صمود، أهم نظريات الحجاج في التقاليد الغربية من أرسطو إلى اليوم، مجلد XXXIX، كلية الآداب، منوبة، جامعة الآداب والفنون والعلوم الإنسانية، تونس I.
- 27- داسكال مارسيلو، الاتجاهات السيميولوجية المعاصرة، ترجمة: حميد لحداني وآخرون، إفريقيا الشرق، دط، الدار البيضاء، 1987.
- 28- دومينيك مانغونو المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب، ترجمة: محمد يحياتن، منشورات الاختلاف، ط01، دب، 2005.

- 29- ذهبية حمو الحاج، لسانيات التلّفظ و تداولية الخطاب، دار الأمل، دط، دب، 2005.
- 30- رولان بارت، قراءة جديدة للبلاغة القديمة، ترجمة عمر أوكان، إفريقيا الشرق، دط، المغرب، بيروت، 1994.
- 31- سامية الدريدي، الحجاج في الشعر العربي القديم من الجاهلية إلى القرن الثاني للهجرة، بنيته وأساليبه، عالم الكتب الحديث، جدارا للكتاب العالمي، ط01، عمان، الأردن، 2008.
- 32- السيد أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبدیع، دار الكتب العلمية، ط06، بيروت، لبنان، دت.
- 33- شفيح السيد، البحث البلاغي عند العرب تأصيل وتقييم، دار الفكر العربي، دط، القاهرة، دت.
- 34- شفيح السيد، فن القول بين البلاغة العربية وأرسطو، دار غريب، ط01، القاهرة، 2006.
- 35- شوقي ضيف، البلاغة تطور وتاريخ، دار المعارف، ط02، القاهرة، دت.
- 36- صابر الحباشة، التداولية والحجاج مداخل ونصوص، صفحات للدراسات والنشر، دط، دمشق، سوريا، 2008.
- 37- صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، سلسلة عالم المعرفة، العدد 164، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، دط، الكويت، 1992.
- 38- طالب سيد هاشم الطبطبائي، نظرية الأفعال الكلامية بين فلاسفة اللغة المعاصرين والبلاغيين العرب، جامعة الكويت، دط، الكويت، 1994.
- 39- الطاهر بومزير، التواصل اللساني والشعرية، مقاربة تحليلية لنظرية رومان جاكسون، منشورات الاختلاف، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط01، الجزائر، لبنان، 2007.
- 40- طه عبد الرحمن، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، المركز الثقافي العربي، ط01، الدار البيضاء، 1998.
- 41- عبد الرحمن حسن حبنك الميداني، البلاغة العربية، أسسها وعلومها وفنونها، الجزء 01، دار القلم، الدار الشامية، ط01، بيروت، دمشق، 1996.
- 42- عبد المتعال الصعيدي، البلاغة العالية علم المعاني، مكتبة الآداب، المطبعة النموذجية، ط02، دب، 1991.
- 43- عبد الهادي بن ظافر الشهري، إستراتيجيات الخطاب، مقاربة لغوية تداولية، دار الكتاب الجديدة المتحدة، ط01، بيروت، لبنان، 2004.
- 44- عبده عبد العزيز قليلة، البلاغة الاصطلاحية، دار الفكر العربي، ط03، القاهرة، 1992.

- 45- عرفات فيصل المناع، السياق والمعنى دراسة في أساليب النحو العربي، منشورات الاختلاف، منشورات ضفاف، ط01، الجزائر، لبنان، 2013.
- 46- عمر أوكان، اللغة والخطاب، إفريقيا الشرق، دط، المغرب، بيروت، لبنان، 2001.
- 47- عمر بلخير، تحليل الخطاب المسرحي في ضوء النظرية التداولية، منشورات الاختلاف، ط01، الجزائر، 2003.
- 48- فان دايك، النص والسياق، ترجمة: عبد القادر قنيني، إفريقيا الشرق، دط، المغرب، بيروت، 2000.
- 49- فتحي عبد القادر فريد، بحوث ومقالات في البلاغة، مكتبة النهضة المصرية، ط01، دب، 1984.
- 50- فرانسواز أرمينكو، المقاربة التداولية، ترجمة سعيد علوش، مركز الإنماء القومي، دط، دب، دت.
- 51- كاترين كيربيرات أوركيوني، المضمرة، ترجمة ريتا خاطر، المنظمة العربية للترجمة، ط01، بيروت، لبنان، 2008.
- 52- محمد أبو موسى، خصائص التراكيب دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني، مكتبة وهبة، ط02، القاهرة، 1980.
- 53- محمد بركات حمدي، بحوث ومقالات في البيان والنقد الأدبي، دار البشير، دط، عمان، 1988.
- 54- محمد بركات حمدي، البلاغة العربية في ضوء منهج متكامل، دار البشير، دط، عمان، الأردن، 1992.
- 55- محمد بركات حمدي، بلاغتنا اليوم بين الجمالية والوظيفية، دار وائل، ط01، عمان، الأردن، 2004.
- 56- محمد بركات حمدي، الصورة البلاغية عند بهاء الدين السبكي، دار الفكر، ط02، عمان، 1983.
- 57- محمد الجابري، بنية العقل العربي، المركز الثقافي العربي، ط03، الدار البيضاء، 1993.
- 58- محمد عابد الجابري، نقد العقل العربي، دار الطليعة، ط01، بيروت، دت.
- 59- محمد عبد المطلب، البلاغة العربية، قراءة أخرى، الشركة المصرية العالمية للنشر لونجمان، مكتبة لبنان ناشرون، دط، مصر، لبنان، 1997.
- 60- محمد عبد المنعم خفاجي، عبد العزيز شرف، محمد السعدي فرهود، الأسلوبية والبيان العربي، الدار المصرية اللبنانية، ط01، القاهرة، 1992.

- 61- محمد العمري، البلاغة الجديدة بين التخييل والتداول، إفريقيا الشرق، دط، المغرب، 2005.
- أوليفي روبول، هل يمكن أن يوجد حجاج غير بلاغيّ، ترجمة محمد العمري، ملحق ضمن كتاب البلاغة العربيّة بين التخييل والتداول.
- 62- محمد العمري، البلاغة العربيّة أصولها وامتداداتها، إفريقيا الشرق، دط، المغرب، لبنان، 1999.
- 63- محمد الماكري، الشكل والخطاب، مدخل لتحليل ظاهراتي، المركز الثقافي العربي، ط01، الدار البيضاء، بيروت، 1991.
- 64- محمد مشبال، البلاغة والأدب، من صور اللّغة إلى صور الخطاب، دار العين، ط01، القاهرة، 2010.
- 65- محمد مفتاح، تحليل الخطاب الشعري (إستراتيجية التّناص)، المركز الثقافي العربي، ط04، الدار البيضاء، المغرب، 2005.
- 66- محمد مفتاح، مجهول البيان، دار توبقال، ط01، دب، 1990.
- 67- محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللّغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعيّة، دط، دب، 2002.
- 68- مسعود صحراوي، التّداوليّة عند علماء العرب، دراسة تداوليّة لظاهرة الأفعال الكلاميّة في التّراث اللّسانيّ العربيّ، دار التّنوير، ط01، الجزائر، 2008.
- 69- مصطفى الصّاوي الجويني، البلاغة العربيّة تأصيل وتجديد، منشأة المعارف، دط، الإسكندرية، 1985.
- 70- منال محمد هشام سعيد نجار، نظريّة المقام عند العرب في ضوء البراغماتيّة، عالم الكتب الحديث، ط01، الأردن، 2011.
- 71- ميشال فوكو، حفریات المعرفة، ترجمة: سالم يفوت، المركز الثقافي العربيّ، ط03، الدار البيضاء، المغرب، بيروت، لبنان، 2005.
- 72- ناصر عمارة، الفلسفة والبلاغة، مقارنة حجاجيّة للخطاب الفلسفيّ، منشورات الاختلاف، ط01، الجزائر، 2009.
- 73- نواري سعودي أبو زيد، في تداوليّة الخطاب الأدبيّ، المبادئ والإجراء، بيت الحكمة، ط01، الجزائر، 2009.
- 74- هنريش بليث، البلاغة والأسلوبيّة، نحو نموذج سيميائيّ لتحليل النّصّ، ترجمة محمد العمري، إفريقيا الشرق، دط، المغرب، لبنان، 1999.

75- يوسف أبو العدوس، الاستعارة في النقد الأدبي الحديث، الأبعاد المعرفية والجمالية، الأهلية للنشر والتوزيع، ط01، الأردن، 1997.

ج- المعاجم والموسوعات

76- أبو الفضل جمال الدين بن مكرم ابن منظور، لسان العرب، المجلد الثاني، دار صادر، ط04، بيروت، لبنان، 2005.

77- أندريه لالاند، موسوعة لالاند الفلسفية، ترجمة خليل أحمد خليل، المجلد الثاني، منشورات عويدات، ط02، بيروت، 2001.

78- جاك موشر، آن ريبول، القاموس الموسوعي للتداولية، ترجمة مجموعة من الأساتذة والباحثين، دار سيناترا، المركز الوطني للترجمة، ط02، تونس، 2010.

79- جبور عبد النور، المعجم الأدبي، دار العلم للملايين، ط02، بيروت، لبنان، 1984.

80- م. روزنتال، ب يودين، الموسوعة الفلسفية، ترجمة سمير كرم، دار الطليعة، ط06، بيروت، لبنان، 1987.

ت- الرسائل الجامعية

81- حامدة ثقبايث، قضايا التداولية في كتاب دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2012.

82- محمد صلاح زكي أبو حميدة، البلاغة والأسلوبية عند السكاكي، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة الأزهر، غزة، 1428هـ، 2007م.

83- محمد الولي، الاستعارة في محطات يونانية وعربية وغربية، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية الآداب، الرباط، 2000.

ث- المجالات والدوريات

84- أبو بكر العزاوي، سلطة الكلام وقوة الكلمات، مجلة المناهل، العدد 62، 63، السنة 25، وزارة الثقافة والاتصال، صفر 1422هـ، ماي 2001.

85- أحمد المتوكّل، آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي، سلسلة بحوث ودراسات رقم 05، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 1993.

86- أحمد المتوكّل، مبدأ الوظيفة وصياغة الأثناء، مجلة المناظرة، العدد 03، السنة 02، المغرب، 1990.

- 87- باديس لهويل، التداولية والبلاغة العربية، أبحاث في اللغة والأدب الجزائري، مجلة المخبر، العدد07، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2011.
- 88- رضوان الرقيبي، الاستدلال الحجاجي التداولي وآليات اشتغاله، عالم الفكر، العدد02، المجلد04، أكتوبر، ديسمبر 2011.
- 89- سامية بن يامنة، الاتصال اللساني بين البلاغة والتداولية، دراسات أدبية، دورية فصلية محكمة، العدد01، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر، ماي 2008.
- 90- عبد القادر الفاسي الفهري، المصطلح اللساني، مجلة اللسان العربي، العدد23، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، المغرب، 1983.
- 91- محمد سالم ولد الأمين، مفهوم الحجاج عند بيرلمان وتطوره في البلاغة المعاصرة، عالم الفكر، العدد03، المجلد28، الكويت، مارس 2000.
- 92- مجلة الخطاب، العدد08، منشورات مخبر تحليل الخطاب، جامعة تيزي وزو، الجزائر، أفريل 2011.
- 93- مجلة اللغة والأدب، العدد17، جامعة الجزائر، الجزائر، جانفي 2006.
- 94- مجلة المناظرة، العدد04، السنة 02، المغرب، شوال 1411هـ، ماي 1991.

ثانيا: باللغة الأجنبية

A-Les Dictionnaires

- 95- Jean Dubois, Larousse, Dictionnaire de linguistique et des sciences du langage, Bordeaux, Paris, 1994.
- 96- Patrique Charaudeau, Dominique Maingueneau, Dictionnaire d'analyse du discours, Seuil, Paris, 2002.
- 97- Le petit Larousse, Paris, 2001.

B-Les Ouvrages

- 98- Catherine Kerbrat Orecchioni, Les interactions verbales, Tome 01, Armand Collin, Paris, 1990.
- 99- Catherine Kerbrat Orecchioni, L'énonciation de la subjectivité dans le langage, Armand Collin, Paris, 1980.
- 100- Catherine Kerbrat Orecchioni, L'implicite, Armand Collin, Paris, 1986.
- 101- Henri Margulieu, Etude d'un texte argumentative, Ellipse, Paris, 1996.
- 102- Jaque Francis, Pragmatique in Encyclopédia Universalise, Vol 18, France, 1999.

-
- 103-Jaque Moeschler,Argumentation et Conversation, Hatier–Credif,Paris, 1985.
- 104-John Austin,Quand dire c'est faire ,traduit par Gilles Lane,Seuil,Paris, 1970.
- 105-John Searle,Sens et expression,traduction de Joëlle Proust ,Edition de minuit,Paris,1979.
- Sens et expression, Edition de Minuit, Paris ,1982.
- 106-Oswald Ducrot,Dire et ne pas dire, Hermann,2éme edition,Paris,1984.
- 107-Oswald Ducrot ,Le dire et le dit, Edition de Minuit,Paris,1984.
- 108-Oswald Ducrot,Les Échelles Argumentatives, Edition de Minuit,Paris, 1989.
- 109-Oswald Ducrot, Jean Claude Anscombe,L'Argumentaion dans la langue,Pierre, Mardaga,Bruxelle,1980.
- 110-Tzvetan Todorov, Théorie du symbole, Edition de Seuil ,Paris,1977.

فهرس الموضوعات

	إهداء
03	مقدمة
10	تمهيد
16	الباب الأول: بين التداولية والبلاغة
17	الفصل الأول: في مفهوم التداولية
18	تمهيد
18	1- التداولية: المصطلح والمفهوم
18	1-1- تحديد المصطلح
19	1-2- تحديد المفهوم
25	2- التداولية: النشأة والتطور
28	3- أهم مقولات التداولية
28	3-1- مفهوم الفعل الكلامي
28	3-1-1- تعريف فعل الكلام
29	3-1-2- أقسام فعل الكلام
29	3-1-2-1- فعل القول
29	3-1-2-2- الفعل الإنشائي
29	3-1-2-3- الفعل التأثيري
33	3-1-3- إنجاز فعل الكلام
35	3-2- مفهوم السياق
36	3-2-1- تعريف السياق
38	3-2-2- أنواع السياق
39	3-2-3- عناصر السياق
40	3-2-3-1- العنصر الذاتي
42	3-2-3-2- العنصر الذواتي
43	3-2-3-3- العنصر الموضوعي

43	3-2-4- أهمية السّياق
45	3-3- مفهوم القصد
45	3-3-1- تعريف القصد وأهميته في تحقيق التّواصل
49	3-3-2- إستراتيجية الخطاب والقصد
52	3-4- مفهوم الضّمنيات
52	3-4-1- تعريف ضمنيات القول
52	3-4-2- أنواع الضّمنيات
53	3-4-2-1- أفعال الكلام غير المباشرة
53	3-4-2-2- الاقتضاء
53	3-4-2-3- القول المضمر
54	3-4-2-4- الاستنباط
54	3-4-2-5- المجاز
55	3-5- مفهوم التّواصل
56	3-5-1- تعريف التّواصل
56	3-5-2- عناصر عملية التّواصل
58	3-5-3- قواعد التّواصل
61	3-6- مفهوم الحجاج
61	3-6-1- الحجاج والحجّة
64	3-6-2- مميّزات فعل الحجاج
66	3-6-3- السّلم الحجاجي
68	الفصل الثّاني: في مفهوم البلاغة
69	تمهيد
69	2-1- البلاغة في اللّغة و الاصطلاح
69	2-1-1- البلاغة لغة
69	2-1-2- البلاغة في الاصطلاح القديم

71	2-1-3- بين البلاغة والفصاحة
73	2-1-4- البلاغة في الاصطلاح الحديث
87	2-1-4-1- التفكير التداولي في المدونة البلاغية
88	أولاً- التفكير التداولي عند الجاحظ
91	ثانياً- التفكير التداولي عند الجرجاني
96	2-2- موضوع البلاغة
100	2-3- هدف البلاغة
101	2-3-1- الهدف الديني
101	2-3-2- الهدف التعليمي
102	2-3-3- الهدف النقدي
106	2-4- البلاغة العربية النشأة والتطور
111	2-5- مفتاح العلوم للسكاكي
116	الباب الثاني: مقولات التداولية في بلاغة السكاكي
117	الفصل الأول: الأفعال الكلامية
118	تمهيد
118	1- مبادئ تمييزية لمفهومي الخبر والطلب
118	1-1- مفهوم الخبر
122	1-2- مفهوم الطلب
123	1-2-1- صور الطلب ودلالاته
127	1-3- مبادئ التمييز بين الخبر والطلب
128	2- البعد التداولي لنظرية الخبر والطلب
129	3- الاستلزام التخاطبي عند السكاكي
130	3-1- تحول دلالات الخبر والطلب
131	3-1-1- تحول دلالات الصيغ الخبرية
133	3-1-2- تحول دلالات الصيغ الطلبية

136	3-1-3- نماذج في الأغراض الفرعية للأساليب الطلبيّة
141	4- الفعل التوجيهي في أسلوب السكاكي
143	5- القصد في الأفعال الكلامية
144	6- إستراتيجية الخطاب في الأفعال الكلامية
145	6-1- الإستراتيجية التوجيهية
147	6-2- الإستراتيجية التلميحية
149	الفصل الثاني: الضمّيات
150	تمهيد
152	2-1- التحليل التركيبي والدلالي والتداولي للمقومات الضمنية
152	2-1-1- التشبيه
152	2-1-1-1- مفهوم التشبيه
154	2-1-1-2- التشبيه باعتبار طرفيه
155	2-1-1-3- التشبيه باعتبار وجه الشبه
159	2-1-1-4- التشبيه باعتبار الغرض
161	2-1-1-5- أحوال التشبيه
166	2-1-2- المجاز
166	2-1-2-1- مفهوم المجاز
167	2-1-2-2- أقسام المجاز
186	2-1-3- الكناية
186	2-1-3-1- مفهوم الكناية
188	2-1-3-2- أقسام الكناية
191	2-1-4- الحذف
191	2-1-4-1- مفهوم الحذف
192	2-1-4-2- مقامات حذف المسند
193	2-1-4-3- مقامات حذف المسند إليه

195	2-2-إستراتيجية الخطاب في المقومات الضمنية
196	2-3-القصء في المقومات الضمنية
200	2-4-الاستلزام التخاطبي في المقومات الضمنية
202	الفصل الثالث: التواصل
203	تمهيد
203	3-1-ماهية التواصل عند السكاكي
207	3-2-عناصر عملية التواصل
207	3-2-1-المتكلم
209	3-2-2-المتلقي
213	3-2-3-الرسالة
213	3-2-4-الشفرة
214	3-2-5-السياق
215	3-2-5-1-مقامات الكلام عند السكاكي
218	3-2-5-2-علوم البلاغة في ضوء نظرية المقام
219	3-2-5-1-علم المعاني وفاعلية المقام
219	أولاً-الأساليب العدولية ومقاصدها التواصلية
219	أ-التقديم والتأخير ومقام الكلام
221	ب-القصر ومقام الكلام
225	ج-الفصل والوصل ومقام الكلام
231	د-الإيجاز والإطناب ومقام الكلام
236	3-2-5-2-علم البيان وفاعلية المقام
237	أولاً-الأساليب العدولية ومقاصدها التواصلية
237	أ-التشبيه والاستعارة وفاعلية المقام
239	ب-المجاز وفاعلية المقام
241	ج-الكناية وفاعلية المقام

243	3-3-قواعد التّواصل
243	3-3-1-قاعدة الكمّ (الإخبار)
244	3-3-2-قاعدة الكيف (الصدق)
245	3-3-3-قاعدة العلاقة (الوجهة)
245	3-3-4-قاعدة الجهة
246	3-4-عيوب التّواصل
248	الفصل الرابع: الحجاج
249	تمهيد
250	4-1-إستراتيجية الإقناع عند السّكّاني
250	4-1-1-شروط القول المقنع
251	4-1-2-دور المقام في الإقناع
252	4-2-أساليب الإنجاز الحجاجي
253	4-2-1-أساليب القول
253	4-2-1-1- فعل الكلام التّوجيهي
257	4-2-1-2-تحديد المفاهيم
258	4-2-1-3-الاستشهاد
262	4-2-1-4-التّمثيل
263	4-2-2-أساليب البناء
263	4-2-2-1-المقدّمة
264	4-2-2-2-العرض أو التّمفصل
266	4-2-2-3-الخاتمة
267	4-3-حجّابة المقومّات البلاغيّة
268	4-3-1-الطّبيعة الاستدلالية للصور البيانية
268	4-3-1-1- الطّبيعة الاستدلالية للتشبيه
270	4-3-1-2-الطّبيعة الاستدلالية للمجاز

270	4-3-1-3- الطّبيعة الاستدلالية للاستعارة
274	4-3-1-4- الطّبيعة الاستدلالية للكناية
276	4-3-2- الطّبيعة الاستدلالية لأساليب علم المعاني
278	خاتمة
288	ثبت المصطلحات
292	قائمة المصادر والمراجع
293	أولاً-باللغة العربيّة
299	ثانياً-باللغة الأجنبيّة
301	فهرس الموضوعات